محمّد الصّحبي البعزاوي

"الصّيغ الصّرفيّة" بين النّحو واللّسانيات:
"بحث في السّمات المفهوميّة والخصائص الدّلالية"

تقديـم : أ. المنصف عاشور

2014

محمّد الصّحبي البعزاوي

الصّيغ الصّرفيّة بين النّحو واللّسانيات
بحث في السّمات المفهوميّة والخصائص الدّلالية

تقديم

أ. المنصف عاشـور

2014

تمّ إنجاز هذا العمل المُحكَّم بدعم وتمويل من:
وزارة التّعليم العالـــي والبحـــث العلمـــي وتكنولـــوجـيا المعلـــومات والاتّصـــال
مخبر بحث: تجديد مناهج البحث والبيداغوجيا في الإنسانيّات
كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان.

العنوان: الصّيغ الصّرفيّة بين النّحو واللّسانيات
بحث في السّمات المفهوميّة والخصائص الدّلالية

المؤلّف: محمّد الصّحبي البعزاوي

المطبعة: دار نهى للطباعة صفاقس – تونس
الهاتف: 74 832 444 الفاكس: 74 832 443
البريد الإلكتوني: contact@nouhaeditions.tn
الطّبعة الأولى، ، 2014.
التّرقيم الدّوليّ: 978 – 9938 – 12 – 568 – 9

جميع الحقوق محفوظة لكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان ©

الإهداء

إلـــى فاطمـة وريّان وغفـــران

حرمتهـم رعايتي أحيانا فصبـروا...

محمّد الصّحبي.

تصدير

نعم، إنّنا نؤمن بوجوب الرّجوع إلى التّراث بثوابت العلم الحديث بحثا عن نظريات أخرى، وتصوّرات علمية أخرى معتمدين على المنهج الافتراضي الاستنتاجي وما يستلزمه الافتراض من حدوس نكوّنها بجمع الملاحظات النّظرية والمعطيات الاختبارية. وهذا أمر ضروري لا يستلزم حتما أن نكون من صنف السلفيّين أو المحافظين الذين يعتقدون أنّ العربيّة لغة خاصّة لا توصف بما توصف به اللّغات الأخرى ".

محمّد صلاح الدّين الشريف (الشّرط والإنشاء النّحوي للكون، ج2/ 1187).

تقديم في غير مقدّمة

1-موقع هذه المعلومات النّحويّة في اللّسانيات العامّة والنّحو المخصوص. موقع في حركة إعادة البناء المسترسلة من داخل النّظام لتفهّم اشتغاله وتعليل أصناف مقولاته وتفسيرها تفسيرا ظاهرا. موقع كتاب ينطلق من المفاهيم والمصطلحات ويسعى للسّيطرة على مظاهرها من خلال نصوص، بعيدة عن التّصنيفيّة، تنظيريّة تقييميّة.

2-ومن ذلك الموقع بداية تجاوز، تجاوز لاختبار القوّة التّفسيرية والمنهاجيّة، من النّحو العامّ والنّحو الخاصّ، فإذا بالتّجاوز يرمي إلى التوغّل في السّمات النّحويّة صيغيّة ومطابقيّة ونظميّة مزجيّة واشتقاق أبنية مفيدة. لكلّ صورة قوانينها بمقتضى المبادئ والمقاييس. والتوجّه إلى عمليات الوسم للصّيغة والبنية والشّكل والبناء في مقترح هذا الموقع، هذا الكتاب، يتعامل مع منوال ونظريّة ومقاربة ينبغي أن تدرك الأقصى من التّحليل والتّأليف في نسبيّة مصطلح عليها. ونقدّم ملاحظاتنا في غير المألوف في التّقديم وهو عندنا الآن أليف مألوف، قصد مقصود ونظر منظور. ولنتجاوز هذا المتروك إلى لوحة التّقديم من مرجعيّة سيميائيّة نحويّة قصوى.

3-ومرجع هذا وذاك كلّه أنّ البنية والصّيغة والشّكل قطعة واحدة في درجات من الشّكلنة والصّورنة لكلّ منها احتمالات حركيّة تعامليّة، عوامل بمعمولات، في تكراريّة غير متناهيّة الفائدة. صورة مدخلنة مفردنة مقصدنة للشّيء أو المعنى أو العلامة. كينونة علامة العلامات المتكلّم.

4-ما الصّيغة؟ في غير شيء من السّمات اشتقاق وتوليد غير نهائي. كيف للفعل الحدث المقيّد المتصرّف أن يتحرّك في جسم غير اسمي؟ وكيف للاسم المطلق الحدثيّة الشّائع في السّمات النّحويّة أن يتجسمن في أجسام متحرّكة ؟ حدث محض في اسم حدث محض جنس أجناس. السّمات حركة وسكون فصل ووصل وتواجه وسمي اسمي فعلي. فعل اسمي واسم فعلي. فعل في فاعل فعل وصفة في موصوف صفة وسمة في صورة واسم سمة. وسمة المقولات ومقولة السّمات النّحويّة.

5-فأيّ فعل وأيّ اسم؟ موسام السّمات النّحويّة، منقالها في المحلاّت والمجاري والمواضع والأوائل النّحويّة، هي تواصليّة لولبيّة. صيغة شكل متجازئ جزءا جزءا. حركة اسميّة فحركة حدثيّة مظهريّة جهيّة واجبة وغير واجبة. صنفا صنفا. صيغته تواضع عليها فعلا اسميّا فعلا فعليّا اسما

فعليّا اسما اسميّا فعلا حرفيّا حرفا فعليّا اسما حرفيّا في كلّ التّوجيهات. تشبّع الصّيغة تشبّع فراغ الوزن والبناء، تشبّع المثال الإيقاعي. فراغ الصّيغة في العقد والتّركيب والنّظم المزجي. شكل واحد متحرّك فعلا اسما حرفا، موزون ينعقد فينحلّ تركيبيّا في تعاقديّة مسترسلة، تعاقديّة غير نهائيّة. لا صوتميّة ولا صرفميّة ولا لفظميّة ولا معينميّة ولا وصلميّة. نحويّة الصّيغة حركة حركة، اشتقاق مرحلة مرحلة طورا طورا خطوة خطوة. والاشتقاق إعمال واستعمال والإعراب اشتقاق واستشقاق. شجرة ذرّية، شكل وزني ووزن مشطور مخزول منشور. متشاطر متناشر تماما ونقصانا إيجابا وسلبا، شيء واحد.

6-الصّيغة منقالة السّمات النّحويّة وميزانها، جملة مركّبة، خزل جملة وخزل خطاب. مفردة خطاب، وخطاب مفردة. الصّيغة- الشّكل- الوزن، تصاوغ، تشاكل، توازن- مصواغ ومشكال وميزان. العلامة الخطاب، العلامة الجملة، العلامة التّواصل. صورة طبيعيّة، صورة ذهنيّة، صورة تخاطبيّة تأليفيّة تحليليّة رمزيّة مفردنة مدخلنة مقصدنة. ميمات ثلاثة، مثلّث ميمي ينتحي الذّهن، شكل ذهني في علامة ميزان، شكل مفهمن مخصوص، موجات سمات متواصلة متفاصلة.

7-فأين الصّيغة من كلّ هذه الحركات والألوان والأمواج والألواح والأوضاع والمقاربات والمشاكلات والمناظرات؟ لوحة سمات صغرى دنيا كبرى قصوى، مردانة السّمات منساجة الدّلالات حجارة منقولة. منقالها صيغة بنية مثال ميزان عاملها ناقلها. تعيد السّمات نفسها بنفسها اسميّة فعليّة حرفيّة بموسامها ومفعالها ومحراقها، وهكذا دواليك. تداولاته أوّلا دولة دولة. فما الصّيغة؟ صورة المتكلّم العامل الإنسان يقصدنها يفردنها.

8-سمات مفاهيميّة: من البدء كانت البنية الصّورة الشّكل الصّنف المثال، تتناقل السّمات في كلّ الاتّجاهات، تتباعد تتقارب تتجاور تتلاصق تتمازج تضمر تظهر تستقيم تستدير سلسلة لولبيّة النّواة. فالصّوتم سمات والصّرفم سمات والمركّبات سمات والجملة سمات والدّليلم سمات والأسطورم سمات والصّيغ سمات. والدّليلي رسوخ في السّمات وتناقلها وتعاملها، من النّواة العامليّة، في عقد ووصل وتمام ونقصان. نحونة المتكلّم المخاطب في كينونته الدّائمة.

9-ما الصّيغة؟: شبكة سمات نحويّة مجرّدة. وما البنية؟وما الشّكل؟ ليست من أبعاد التّصنيف بل نهاية " التّأليفيّة" والنّظميّة العقديّة الوصليّة

لحركة السّمات النّحويّة، سمات شكليّة مصورنة: مرآة أحيازيّة الذّهن، ومجاريه، ومواضعه ومحلاّته المولّدة للمعنى. وقارب هذا الكتاب مقولة نحويّة معجميّة إعرابيّة تركيبيّة دلاليّة تواصليّة...ولكلّ نحو تفسيريّة للصّيغة والبنية والشّكل والبناء. كليّة نحوية مترابطة مسترسلة في نظام واحد متناظر متشاكل متقابل متكامل متناظم متمازج متعاقد متواصل. فإذا بالبنية تامّ يحتاج إلى الشّكل وبالشّكل ناقص يحتاج إلى البنية وبالبناء ناقص يحتاج إلى الصّيغة الصّناعة.وإذا بالوزن ميزان الكلّ متدرّج مسوّرها مقوّمها منقالها العاملي. والعمل معنى وموضع معنى يفسّره النّحوي ويحققه المتكلّم– التكلّمي. وحتّى الدّلالات النّحويّة، سمات في قسم الاسميّة والفعليّة والحرفيّة، سمات شكليّة، شكل تامّ ناقص بعض سمات الفعل والحرف وشكل ناقص تامّ بعض سمات الاسميّة. والمظهريّة والجهيّة والحدثيّة والزّمانيّة والجعليّة والمطاوعيّة وغيرها متناسبة متلائمة متراسلة في أبعاد الصّيغة والشّكل والبناء: مدارج مخارج المقولة النّحويّة... شيء واحد أوّلي يتصرّف تصريفا درجات يقتضيها المتكلم مجرّبها. فالكلّ يحتمل منقال المظهريّة أو الجهيّة أو الجعليّة أو المطاوعيّة والمشاركيّة وغير ذلك. وهي صور نحويّة رمزيّة تأليفيّة، طبقات سمات قابلة للتّحريك والتّصعيد والتّقليص. ولا تتعاضد الصّيغ بغيرها من خارجها في الأصل. بل هي تامّة النّظم لا تفيض عن حدودها الصّوتميّة والتّركيبيّة والدّلاليّة التّواصليّة.

10- وتتوالى سلسلة السّمات في الصّيغ الاسميّة والفعليّة والحرفيّة، اشتقاقيّة ثابتة، تبدو لك منفصلة مستغنية عن غيرها. سيميائية شكلية بعيدة التّجريد موغلة في المعنى– وعلاماته– والمعنى مادّته المتكلّم ومنهاجه المتكلّم وحصيلته المتكلّم–عامل عوامل الصّيغ والمركّبات والجمل والخطابات. فلا اسميّة ولا حرفيّة ولا فعليّة خارج النّظم الوسمي. ما يفقد صيغته صرفا يجدها مركّبا جملة.يحتمل الكلّ الكلّ مستعدّ للتّناظم للتّحليل للتّأليف للرّمزيّة للتّكراريّة النّحويّة. كلّ الأسماء أفعال. وكلّ الأفعال أسماء وحروف.

11- والتّوازي والتّواجه في الأنظمة، لا الدّلالي المنطقي والصّوتمي فحسب بل في كلّ الأنظمة والأجهزة المتعاضدة لإخراج ما يحتاج إليه العامل المتكلّم علامة العلامات– بيولوجيّة تاريخيّة ماديّة جسم عاقل عامل، مشكل العلاقات. والصّيغ علاقات .والبنية علاقات .والشّكل والبناء علاقات. ثمانيّة الفراشة لولبيّة متماوجة لا تجاوز فضاء عواملها ومعمولاتها. والصّيغة

علاقة سمات ناقصة المركّبية. والمركّب جملة سمات تامّة ناقصة. الصّيغة المفردة — وهل لها كينونة — ليس من مفردات كليّة الاشتقاق. والإعراب كليّة التّواسم لتوليدية دلاليّة ثابتة.

12- وهل في نطاق المبادئ والمقاييس وأمواج السّمات النّحويّة من السّمات المضمرة إلى المقولات المظهرة أو التّعدية التّعامليّة للسّمات في غير اتّجاهات وكلّها- التّامة المنتشرة في التّراسل والتّقاصد النّحوي الدّلالي- سلاسل وصل وفصل مصادفات بنيويّة فوضويّة محكمة الحركة كوارثيّة النّقصان المسترسل. والصّيغة تكراريّة سمات في ميزان اشتقاقي تصريفي إعرابي دلالي تواصلي، وفي ترسيم مركّبي مطابقي عاملي في صورة العمليّة الإسناديّة. هي إجراءات متماوجة متعاملة متعاقدة تشتقّ منها — من غربال السّمات ونسجها ونظمها- أنماط بنية وصورة وهيئة ومثال وصيغة وشكل جذري وزني إيقاع حياة العلامة الدّالة. على ميزان المعنى وتحيّزاته حيّزا حيّزا في أبعاد لا مقادير لها في اشتقاق المعنى النّحوي. جزء من فراشة مخفشنة تدور على النّور تحترق وتدور فراشة زئبقيّة عامليّة. فراشة السّمات ثمانية طائرة سائرة جاريّة لا تفيض عن مجراها، سمات المعنى، معنى مضمر بالنّفس مظهر باللّفظ بالجملة، سرّ الصّيغ ونكتة كينونة المعنى، كينونة المتكلّم علامة العلامات، صيغة شكليّة للحياة والكون الإسنادي. والصّيغة خزل للكينونة وتحليل السّمات، شكل شكل نمطيّ مثاليّ.

13- وما البنية والشّكل الصّورة والبناء في لا نهائي السّمات الشّكليّة- لولبيّة ذهنيّة- موضع الاشتقاق ومصدره ومورده وأطواره ومراحله فنظمه التّمازجي التّجاذبي. تصعيد وتنزيل وترشيح وتقتير وتهديف وتقليص وتأويل وتكراريّة واختزاليّة عامليّة. تماوج الفراشة الثّمانية إظهاريّة إضماريّة. حلقاتها عوامل ومعمولات رمزيّة في سيميائيّة نحويّة قصوى دنيا. شحنة ذرّية نواة رمزيّة داخليّة مدخلنة فرديّة مفردنة قصديّة مقصدنة. برنامج نحوي توليدي كلّي ومخصوص. وإذا بالشّكل صورة تواصليّة، تجربة تعاقديّة تعامليّة تواضعيّة تداوليّة جذر الجذور، رأس الرّؤوس وصدر الصّدور والعبور والتّصاور والتّواجه والتّدالل والتّشاجر.

14- هي سمات عامليّة نظم وتمام وتحارك. كلّها اسمية وفعليّة وحرفيّة. إيقاع المعنى النّحوي المتكرّر. كلّها أسماء وكلّها أفعال وكلّها حروف. بعد الثّلاثة لا تماوج، معنى مفرد ومعنى تامّ وحدث يقترن بزمان محصّل ومعنى غيري مبثوث في المواضع. صيغ ومركّبات اسميّة حرفيّة فعليّة تعاقد

وتآلف اسميّة وحرفيّة وفعليّة ثابت الاشتقاق. والصّيغة والبنية والشّكل، جملة علامة سيميائيّة صيغة الذّهن النّحوي وصخور العرفان. ميادين ومنظومات متعاقدة عنوانها حالات ذهنيّة إعرابيّة في كلّ اللّغات والأنحاء. والصّيغة حيّز عاملي تركيبي جملي دلالي تواصلي تخاطبي في أنماطيّة من الأصناف. لكلّ لغة مقاييسها تحقّقها في توليديّة غير نهائيّة إبداعيّة الذّهن النّحوي واشتقاق كينونة المتكلّم يشارك ويعلم وينحون الكون شكلا على شكل بين إضمار وإظهار.

15- فإذا كانت الصّيغة تمام السّمات فهي تكراريّة للنّواة [عا×مع] في صورة دنيا ينقصها التّحليل ويتسلّط عليها التّأليف الرّمزي تسلّطا واحدا. فالحرف والحركة نواة عامليّة والفعل والاسم والاسم والاسم والحرف والاسم تكرار نواة عامليّة، تأليفيّة تحليليّة إعرابيّة نظمية مزجيّة إدماجيّة تخترقها سيميائيّة نحويّة عرفانيّة. تكرار المقطعيّة والإسناديّة والدّلاليّة التّداوليّة الخطابيّة هيئة اشتقاقيّة واحدة. هي أيضا صيغة وشكل وبنية أو بناء ومثال.

16- ولعلّ وعسى المسند والمسند إليه والعامل والمعمول والحرف والحركة والفعل والاسم والرّافع والمرفوع والنّاصب والمنصوب والجار والمجرور والجازم والمجزوم كلّها شيء واحد متكرّر بزيادة ونقصان ولكلّ صيغة منفذها، منفذها الأوّل هي نفسها. وتتعامل في محيطها وظروفها ومقاماتها وترابطاتها وعلاقاتها يقتضيها ما يقتضيها ويستلزمها ما يستلزمها. وليست النّواة متحرّكة بعنصر مفرد. فكيف نتواصل بالعوامل أو الإيجاب من دون المعمولات والسّلب؟ وكيف نتعامل نتفاعل بلا تقابل في كينونة النّظام النّحوي، في سيميائيّة المعلومات النّحوية. معلومات ذهنيّة دالّة أو لا تكون. معلومات صيغيّة. أسبقيّة المركّبات على المفردات. من المركّبات تصدر المفردات وتشتقّ منها. الاشتقاق إعرابي تركيبي أولا يكون. وهكذا كينونة الصّيغة والبنية والشّكل والبناء كينونة التّعامليّة الإعرابيّة والوسميّة المتكرّرة حركة الذّهن والمعنى في سيميائيّة نحوية مثلى.

أ. المنصف عاشور
كليّة الآداب والفنون والإنسانيات منّوبة تونس.

مقدّمة البحث

1- موضوع البحث وأهدافه:

اخترنا الاهتمام في بحثنا هذا بـ"الصّيغ الصّرفيّة" لما للصّيغ من أهميّة في مباشرة القضايا اللّغوية وإخضاعها إلى الوصف والتّفسير. وبما أنّ "الصّيغة" مصطلح يختزل فهما معيّنا لما يُعرف قديما بـ"البنية الصّرفيّة" وحديثا بـ"البنية المرفولوجيّة"، فقد رأينا أن نهتمّ به باعتباره أداة واصفة وموضوعا موصوفا في آن معا. وقد قادنا ذلك إلى الجمع بين سماته المفهوميّة وخصائصه الدّلاليّة تحقيقا لنوع من الملاءمة بين ماهية المصطلح ووظيفته الدّلاليّة التّداوليّة.

فالموضوع هو تفهّم " الصّيغ الصّرفيّة" وما تطرحه من قضايا في النّظام النّحوي وفي استعمال ذاك النّظام، انطلاقا من اهتمام النّحاة بهذا الموضوع واختلاف وجهات نظرهم في معالجته. فنحن نسعى إلى بلورة تصوّر واضح للصّيغ يجمع بين خصائصها الدّلاليّة النّحوية المميّزة لها والخصائص التي تجعل الواحدة منها في اشتراك دلالي مع غيرها من الصّيغ. ونهدف من خلال هذا الطّرح إلى تأكيد أهميّة المسائل التي أثارها النّحاة العرب والاستدلال على تماسك جهازهم النّظري الواصف وتناسق معطياته.

ولم تكن هذه الاختيارات منفصلة عمّا حقّقناه من قراءات لسانيّة. فقد أفضى بنا البحث في السّمات المفهوميّة للصّيغة والمفاهيم المعبّرة عنها في التّراث النّحوي وفي اللّسانيات وفي الخصائص المعتمدة في تصنيف الصّيغ، إلى الاطّلاع على الدّراسات اللّسانيّة الحديثة والاستفادة من المشاغل التي طرحها اللّسانيون في هذا الباب. وقد كانت تلك المشاغل حافزا لنا لإعادة النّظر في "الصّيغ الصّرفيّة" والتعمّق فيها وبيان ما حققه النّحاة من نتائج في تفهّمهم "صيغ الأفعال" و"صيغ الأسماء المتّصلة بها" في نظام العربيّة.

وقد نبّهنا بداية من صيغة العنوان "الصّيغ الصّرفيّة بين النّحو واللّسانيات" إلى أنّ "الصّيغة"، بما تطرحه من قضايا مفهوميّة ودلاليّة، من الموضوعات التي يمكن أن تكون مدخلا مناسبا لدراسة ما يجمع بين الألسن وما يفرّق بينها من خصائص. وعلى هذا الأساس جعلنا أُولى إشكالات هذا البحث متّصلة بحدود "الصّيغة" والمفاهيم المعبّرة عنها في التّراث النّحوي وفي الدّرس اللّساني الحديث. وهو ما يسمح لنا بتنزيل عملنا ضمن توجّه لساني

عامّ- حدّثنا عنه في سياقات مختلفة وانخرطنا فيه عمليّا بترجمتنا عددا من المصطلحات اللّسانيّة واستثمارها في قراءة جوانب من التّراث النّحوي العربي (البعزاوي، 2008 و2011و2012)- مفاده إعادة قراءة جهود النّحاة العرب في ضوء ما تحقّق في التّفكير اللّساني الحديث من نتائج دون أن نلتزم بالضّرورة بنظريّة محدّدة. ويمكن أن نبرّر هذا التمشّي بما يتّصف به النّحو العربي من قدرة كما يقول الهيشري: "على التّحاور مع الأنحاء الأخرى والاندماج في الفكر اللّساني الحديث" (2003 /74).

وقد مكّننا اهتمامنا بالتّراث النّحوي وما يقوم عليه من مبادئ واطّلاعنا على عدد من النّظريات اللّسانيّة في ميدان بحثنا هذا، إلى افتراض وجاهة تعامل غير مباشر بين التّراث النّحوي واللّسانيات. وهو افتراض انطلقنا منه للاستدلال على تهافت المواقف التي سعى أصحابها إلى إحداث قطيعة منهجيّة مع كلّ ما هو قديم، وللتّأكيد على أهميّة المراحل التي أُهملت في التّأريخ لهذا العلم. فالقول بانفصال التصوّرات اللّسانيّة يتناقض ومبدأ "البناء التّراكمي" الذي يقتضي بالضّرورة وجود نشاط سابق وآخر لاحق له مبني عليه في استقراء اللّغة.

فالبحث الذي نرمي إلى تحقيقه يبدأ من وصف سمات الصّيغة المفهوميّة ويتعمّق في دراسة المفاهيم المتّصلة بها في التّراث النّحوي وفي اللّسانيات. ويسعى إلى محاورة تلك الصّيغ بما تتميّز به من خصائص سواء في مستوى النّظام أو في مستوى الإجراء والتّداول وتأويل ما أمكن تأويله منها، منشدّين في ذلك إلى ما قدّمه النّحاة من ملاحظات وأراء في معالجتهم لهذه المسألة.

2- من دواعي البحث في الموضوع:

لعلّ أهمّ الدّوافع إلى إنجاز هذا البحث في "الصّيغ الصّرفيّة" والانكباب عليها بالوصف والتّفسير، أن نسعى إلى بناء معالم واضحة لقراءة نحويّة تبيّن ما تتميّز به الصّيغ من خصائص هي نتيجة لما تتميّز به من حركيّة وتردّد بين معانيها التي لها بالوضع والمعاني التي تنصرف إليها بالاستعمال. فنحن نحاول تنظيم الصّيغ وضبط خصائصها الدّلاليّة بالنّظر إلى السّياقات التي استعملت فيها حتّى تكون الدّراسة شاملة ونتجنّب ما قد يُعدّ قصورا في التّعامل مع الموضوع.

وممّا حفّزنا على الاهتمام بهذا الموضوع أيضا، أنّ "الصّيغة" والمفاهيم المعبّرة عنها كـ"الوزن" و"الهيئة" و"البناء" من أهمّ المصطلحات النّحوية التي تحتاج إلى مراجعة وتدعو الباحث إلى العودة إليها والنّظر فيما تطرحه من قضايا سيما أنّ أهمّ الأسس المنهجية التي انبنى عليها الدّرس اللّساني اليوم تكمن في تمييز اللسانيين بشكل واضح بين الأدوات الواصفة وتحديدهم السّمات المفهوميّة المميّزة لكلّ واحدة منها.

ومن دواعي البحث في هذا الموضوع في بعض جوانبه على الأقلّ، محاولة الكشف عن الأسباب الكامنة وراء اختلاف النّحاة واللّسانيين في التّعامل مع مفاهيم الوصف والتّحليل وما قد ينجرّ عن ذلك من اختلاف في كيفيّة تعامل كلّ فريق منهما مع النّظام الموصوف. فاهتمامنا بالصّيغ متّصل بتفكير النّحاة ومنهجهم في التّعامل معها ولكنّه لا يهمل في مقابل ذلك النّظريات اللّسانيّة التي تجعل من "الصّيغ الصّرفيّة" محورا من محاور اهتمامها.

وقد يكون اطّلاعنا على تلك النّظريّات وما تحقّق فيها من نتائج وصفيّة وتفسيريّة سواء في مجال موضوعنا أو في مجالات لغويّة موازية له، من الأسباب التي دعتنا إلى العودة إلى "الصّيغ الصّرفيّة" والانطلاق منها في استقراء منوال النّحاة و الكشف عمّا يتّسم به من عمق وما يقوم عليه من مبادئ.

وقد ازددنا اقتناعا بهذا الموضوع حين اهتممنا بالفعل العربي في بعض المناويل الاستشراقيّة الحديثة (البعزاوي، 2011). فقد بدا لنا أنّ القضايا التّركيبيّة الدّلاليّة التي أثارها المستشرقون في تعاملهم مع "الصّيغ الفعليّة" وما يتّصل بها من قيم مظهريّة وسمات جهيّة تقتضي تحقيق دراسة شاملة نستوفي من خلالها النّظر في "صيغ الأفعال" و"صيغ الأسماء المتّصلة بها" وتأخذ بعين الاعتبار مختلف الخصائص الدّلاليّة المقوّمة لكلّ واحدة منها. وهو ما عملنا على تحقيقه في هذا البحث

3- أقسام البحث:

لقد عمدنا إلى إعادة قراءة الدّرس اللّغوي في مختلف مراحل تشكّله وركّزنا في اهتمامنا بالصّيغة والمفاهيم المعبّرة عنها، على مرحلتي التّأسيس والتّأصيل. وحاولنا استخراج السّمات المفهوميّة المميّزة لكلّ مصطلح من

المصطلحات المذكورة. ولم نغفل في هذا السّياق عن المفاهيم المعبّرة عن الصّيغة في اللّسانيات الحديثة. وقد وزّعنا عملنا إلى بابين اثنين يكمّل أحدهما الآخر. وقسّمنا الباب الأوّل إلى ثلاثة فصول خصّصنا الأوّل والثّاني منهما لمتابعة "الصّيغة" والمفاهيم المعبّرة عنها في التّراث النّحوي وفي التفكير اللّساني الحديث لوعينا بأهمّية المصطلح ودوره في إعادة طرح القضايا اللّغوية وفتح مسارات في البحث اللّساني لم تُكن لتُطرح خارج دائرة المصطلحات وما تمسحه من مجالات.

وبما أنّ المصطلحات اللّسانية مجالٌ معرفي يمكن انطلاقا منه التوسّع في عدد من القضايا والإشكاليات المطروحة أو إثارة قضايا لم تُثَر من قبل، فقد عملنا في هذين الفصلين أيضا على إعادة النّظر في الكيفيات التي تعامل بها النحاة القدامى وبعض المحدثين مع المفاهيم اللّسانية في إطار مبحث تقابلي الهدف منه تعقّب خصائص الجهاز النّظري الواصف سواء في نظام العربية أو في بعض أنظمة اللّغات الهندية الأوروبية.

أمّا الفصل الثّالث فقد خصّصناه للصيغ الصّرفية والقضايا المتّصلة بها في بعض النّظريات اللّسانية الحديثة. ولم يكن تركيزنا في هذا الفصل على الأعلام الذين عدنا إلى طروحاتهم من قبيل الاختيارات العفويّة غير المبرّرة، بل انشغلنا بأبرز الدّراسات التي بدت لنا أكثر اهتماما بالموضوع سواء بالتعمّق في قضاياه أو باعتباره محورا صريحا من المحاور التي اهتمّت بها وأفردت لها الأبواب والفصول. وقد جعلنا من نتائج هذا الفصل، ولاسيّما اشتغال بعض اللّسانيين بـ"الكلمة"، مناسبة لبيان مظاهر التّعامل غير المباشر بين التّراث النّحوي وبعض التصوّرات اللسانيّة الحديثة.

وقد عمدنا في مواضع مختلفة من هذا الباب، إلى تلخيص بعض التصوّرات والأراء حتّى نستوفي ما وصل إليه المحدثون في دراسة هذا المبحث من نتائج ونتمكّن بذلك من الاستفادة منها واستثمارها في إعادة قراءة بعض القضايا النّحويّة التي اخترنا الاهتمام بها في الباب الثّاني من هذا البحث. وقد قادتنا في مسعانا هذا جملة من التصوّرات أهمّها :

✓ محاولة تبيّن مميّزات بعض المفاهيم في التراث النّحوي ومميّزاتها في بعض الدّراسات اللّسانية الحديثة والاستفادة منها في رسم ملامح "جهاز

مفهـومي عـامّ" وظيفتـه وصـف الظّـواهر اللّغويـة المطروحـة في ألسـن بشـرية مختلفة. وهذا التصوّر يفضي بدوره إلى المساهمة في بيان ما يوجـد بـين النّحـو واللّسانيات من صلات[1].

✓ فتح مسالك جديدة في البحث اللّساني سواء بمراجعـة مـا تمّ بنـاؤه في النّظريات اللّغوية قديمها وحديثها أو بالمساهمة في إيجاد حلـول لعـدد مـن القضايا اللّسانية المستعصية.

أمّا الباب الثّاني فقد خصّصناه للنّظر في الـدّلالات الوضـعيّة والـدّلالات التّركيبيّـة لـبعض الصّـيغ الصّـرفيّة في نظـام العربيّـة، وقسّـمناه إلى فصـلين: خصّصنا الأوّل منهما للدّلالات الزّمانيّة التي تفيدها صيغ الأفعال وصيغ بعض الأسماء المتّصلة بها، وجعلنا من الصّيغ المعبّرة عن دلالـة الانقضـاء في العربيّـة مدخلا لدراسة تلك الدّلالات. وقد أفضى بنا الاهتمـام بالـدّلالات المظهريّـة إلى متابعة حركيّة الصّيغ وتردّدها بين حيّزي المنقضي وغير المنقضي. وكـان ذلـك مناسـبة لبيـان تهافـت موقـف القـائلين بــ"التّقابـل المظهـري" بـين الصّـيغ الصّـرفيّة، وبيـان الفـروق بـين الصّـيغ الصـرفيّة المنقضـيّة وأهمّهـا المـدّة الـتي يستغرقها كلّ حدث من تلـك الأحـداث علـى خـطّ الـزّمن. ولم نغفـل في هـذا الفصل عن التّنبيه إلى اقتران دلالة الصّيغة مظهريا بمعنى الصّـيغة لا بلفظهـا، لما لذلك من فوائد في تصنيف الصّيغ التي تكون ألفاظها في الماضي ومعانيهـا في الحال، وعن التّنبيه إلى الدّور الذي تلعبه حروف الإنشاء والظّـروف في صـرف صيغ الأفعال وصـيغ الأسمـاء المتّصـلة بهـا عـن دلالاتهـا الأصـليّة إلى دلالات سياقيّة جديدة. وقد كنّا حريصين في هذا الفصل، وفي غيره من الفصول، علـى

1- يرى الشّريف أنّ الرّجوع إلى التّراث النّحوي بثوابت العلم الحديث من الضرورات العلميـة والمنهجية في الدّرس اللّساني اليوم، ويرى أنّه بالإمكان تحقيق جهاز واصف للغات مسـتمدّ من النّظريات اللّسانية المختلفة بحيـث تكـون النّظريـات الغربيـة صـالحة لوصـف العربيـة ويكون الجهاز النّظري الواصف للعربية صالحا بـدوره لوصـف لغـات أخـرى. إلاّ أنّ تعطّـل وصف تلك اللّغات بأجهزة العربية ومفاهيمها راجع في نظره إلى إهمالنا شيئين اثنين: "
- أنّ كثيرا من نحاتنا لم يكونوا عربا، وأنّ كثيرا منهم كان يصف العربية وهو يجيد لغته الأمّ
- أنّ بعضهم كان يشير من حين إلى حـين إلى أنّـه ينظـر في اللّغـات الأخـرى "(الشـريف،ج2/ 1187)

تفهّم خصائص المنوال التّفسيري الذي وضعه النّحاة في استيعابهم الصّيغ الصّرفيّة وإلمامهم بها.

أمّا الفصل الأخير(الفصل2 :الباب2)، فقد خصّصناه للنّظر في انصراف صيغ الثّلاثي المجرّد وصيغ الأسماء المتّصلة بالأفعال عن دلالاتها المعجميّة الأصليّة إلى دلالات سياقيّة جديدة فرضها الاستعمال والتّداول. وقد كان هذا الفصل مناسبة للوقوف على نقاشات النّحاة الدّائرة حول "صيغ الأسماء المتّصلة بالأفعال" وما تتّسم به من خصائص وحول علاقة هذا الصّنف من الصّيغ بباقي"الصّيغ الصّرفيّة". وقد ساعدنا ذلك على تفهّم منهجهم في التّعامل مع هذه الأصناف والآليات التي اعتمدوها في استخلاص القوانين المتحكمة فيها.

وقد استندنا لبلوغ غاياتنا إلى نصوص التّراث النّحوي بداية من كتاب سيبويه وواصلنا النّظر في أمّهات الكتب النّحويّة وفي الشّروح وشروح الشّروح، لما تفتحه إعادة قراءة هذه المصنّفات من مسالك تساعد الباحث على مزيد التعمّق في النّظريّة النّحويّة العربيّة وما تنبني عليه من أسس ومبادئ. ولم نغفل في هذا السّياق عن الاستفادة من النّظريّات اللّسانيّة الحديثة ومن المشاغل التي تطرحها سواء تعلّق الأمر بالأدوات الواصفة أو بالنّظام الموصوف. وقد مكّنتنا هذه الرّوافد المعرفيّة المتنوّعة من التّعامل مع "الصّيغ الصّرفيّة" وبيان ما يتّصل بها من دلالات وما تنبني عليه من استرسال تركيبي دلالي.

الباب الأوّل

"الصّيغة" والمصطلحات المعبّرة عنها
في "التّراث النّحويّ"
وفي "التّفكير اللّسانيّ الحديث"

مـدخــل:

يبدو البحث في "الصيغة" من منظور لساني عملا مألوفا لكثرة تواترها في الأعمال التي جعلت من المصطلحات اللّسانية موضوعات لها. ولكن بمجرّد أن نتساءل عن المفهوم لتحديد المقصود منه وتعريفه على نحو يجعله مختلفا عن المفاهيم القريبة منه في التّراث النّحوي كـ"الوزن" و"البناء" و"الهيئة" أو في اللّسانيات الحديثة كـ forme وstructure و voix وmorphe، تتعقّد مسالك الفهم ويأخذ المفهوم في التباعد. وعلى هذا الأساس، فإنّ العودة إلى الصّيغة في الدّراسات اللّسانية قديمها وحديثها من المظاهر الدّالة على أنّها مفهوم متشعّب مازال يشغل تفكير عدد من اللّسانيين رغم أنّهم يعتمدونه، من بين المفاهيم الأساسية التي يعتمدونها في بناء تصوّراتهم. ويمكن أن نفسّر هذه الأهميّة بالدّور الذي يلعبه المفهوم في مباشرة القضايا اللّغوية وإخضاعها إلى الوصف والتّفسير، وبما يتّسم به من خصائص تختزل كما يقول الشّريف: "التصوّرات المتعلّقة بالمقولات المستقرّة نسبيا في التّاريخ والممثلة للمقولات المجرّدة غير المصنّفة "(الشّريف، 2002،ج976/2).

وقد يكون تعدّد المداخل اللّسانية المعتمدة في مقاربة الصّيغ الصّرفية من الأسباب التي وسّعت دائرة البحث في الموضوع، فأضحت "الصيغ" نقطة تقاطع عديد النظريات اللّسانية. وهو ما أدّى إلى اختلاف وجهات النظر سواء تعلّق الأمر بكيفية تصنيف الصيغ وتوزيعها بحسب خصائصها الاشتقاقية والتصريفية أو تعلّق بجهة التّعامل مع القضايا المتّصلة بها ضمن الإشكاليات اللسانية الكبرى.

ورغم أنّنا أثرنا قضية التّعريف في هذا الموضع من البحث، فإنّنا نُرجِئُه إلى مرحلة لاحقة منه لسببين اثنين على الأقل :

– الأوّل : أنّ الصيغة مصطلح متداول في الأنحاء المختلفة وقد تعاملت معه النّظريات اللّسانية بطرق مختلفة وكانت مساهماتها في صياغة المفاهيم اللّسانية وبلورتها واضحة ولكنّ المقاييس التي تسيّر الصّيغ تختلف من نظام نحوي إلى آخر. وهو أمر يدعونا إلى التريّث في وضع حدّ صريح لها.

– الثاني : أنّنا نحاول الإلمام قدر الإمكان بالجوانب المساهمة في بلورة مصطلح "الصيغة" وبيان خصائصه الشّكلية والدّلالية في نماذج مُمَثّلة من التّفكير اللّساني قديمه وحديثه حتى نتمكّن من تحقيق وصف كاف له يساعد، فضلا عن مسألة الحدّ، على الإجابة على الإشكاليات المتّصلة به.

ورغم كون السبب الأوّل المذكور أعلاه يبدو حاجزا أمام صياغة حدّ جامع للصيغة فإنّ توسّع دائرة البحث اللغوي لتشمل بالإضافة إلى المقارنة بين ألسن منتمية إلى عائلة لغوية واحدة الظّواهر اللّغوية العامّة قصد تحديد الخصائص الكلّية المشتركة بين مختلف الألسن البشرية بصرف النظر عن القرابة بينها[1]، من شأنه أن يساعدنا لا على حدّ المفهوم فحسب، بل على دراسة جوانب من تلك الألسن دراسة تقابلية تمكّننا من تفهّم خصائصها النّظامية في عدد من جوانبها على الأقلّ وتسمح لنا بمعرفة المعطيات العلمية الكامنة وراء بعض التصوّرات اللّسانية القديمة والحديثة في مقاربتها للصّيغة.

ضمن هذا التوجّه نعمل في هذا الباب فضلا عن مناقشة مصطلح الصّيغة والمفاهيم المعبّرة عنه في التراث النحوي وفي اللّسانيات، على تتبع تطوّر المصطلح في التراث النحوي وعرض أبرز الإضافات اللّسانية في الموضوع قصد تفهّم تلك الطّروحات وتحديد انعكاساتها الابستمولوجية على مسار البحث بما يجنّبنا الوقوع في عديد الأخطاء المنهجية كالتّعامل مع الصيغ من فراغ نظري أو الاطمئنان إلى المماثلة التّامة بين اللّسانيات والنّحو العربي في مقاربة هذا المبحث دون أن نتمكّن من تحديد الفرضيات العامّة الكامنة وراء كلّ توجّه من تلك التوجّهات.

---

[1]– يذكر في هذا السياق أنّ التوجّه إلى المقارنة بين الألسن البشرية المنتمية إلى عائلات لغوية متباعدة هو توجّه في البحث كان رائجا حسب مونان Mounin في القرن التاسع عشر (222/1985). ولكنّ هذا التوجّه قد أصبح من المباحث اللّسانية البارزة في القرن العشرين بداية من أعمال يسبيرسن Otto Jespersen (1935) و لوسيان تنيار Lucien Tésnière (1957). وقد تطوّرت المشاغل اللّسانية في هذا الباب فأصبح اهتمام اللّسانيين منصبّا على استخراج ما يجمع بين الألسن وما يفرّق بينها من خصائص، وهو ما عمل شومسكي في مختلف مناويله الجزئية ولاسيما في منوال " المبادئ والمقاييس " Principales and Parameters (1995) على تحقيقه.

ومن دوافع مناقشتنا مصطلح "الصّيغة" بالعودة إلى المفاهيم المعبّرة عنه في التراث النّحوي وفي الدّرس اللّساني الحديث أيضا، تعديل بعض الأفكار والمواقف اللّسانية التي يسعى أصحابها إلى إحداث قطيعة منهجية مع كلّ ما هو قديم في استقراء اللّغة ومعالجتها. فنحن نتصوّر، مثلما يتصوّر غيرنا من الدّارسين[1]، أنّ دراسة الصيغة في علاقتها بالمفاهيم اللّسانية القريبة منها، من المظاهر الدّالة على ما يوجد بين اللّسانيات والأنحاء التقليدية من صلات وأنّ متابعة المصطلح في علاقته بالمفاهيم المعبّرة عنه في التّراث النّحوي كـ"الوزن" و"المثال" و"الهيئة" وفي اللّسانيات كـ"البنية"structure و"الشّكل" forme و"البناء" voix ...إلخ عمل ضروري يوضّح اختياراتنا المنهجية ويتيح لنا إمكانية تنظيم المعطيات وتحليلها بشكل يجعل النّتائج المنتظرة من البحث أكثر تماسكا.

وقد يكون من المفيد منهجيا أن نشير في هذا الموضع من العمل إلى أنّنا نستعمل مصطلح الصّيغة ونعمل على تتبّع المفهوم من خلال استعمال ذاك اللفظ لأنّها (أي الصّيغة) في حكم المبهم والمبهم، بعبارة ابن السرّاج، هو"الذي ليست له حدود معلومة تحصره"(الأصول في النحو، 197/1). ولذلك فإنّ رفع الإبهام عنها يقتضي في هذه الصّناعة البحث عن السّمات المفهوميّة traits conceptuels التي ترسم حدودها فتنقلب بعد إبهامها مفهوما واضح المعالم. وعلى هذا الأساس يكون تمييزنا بين لفظتي "مصطلح " و"مفهوم" في تعاملنا مع الصّيغة وما جرى مجراها مندرجا في ما يقتضيه علم النّحو باعتباره صناعة من ضرورة تحديد المصطلح ومفهومه باعتبارهما من الأدوات المحتاج إليها في كلّ صناعة.

---

1 – يمكن العودة في شأن هذه الملاحظة إلى ملنار (Milner، 1995/ 64-65) و وليلاي كندو" العلاقة بين الأبنية النّحوية من خلال المقتضب وشرح الكافية، أطروحة دكتورا مرقونة، كلية الآداب منوبة، تونس 16/2003-18 .

الفصـــــــل الأوّل:
"الصّيغة" والمصطلحات المعبّرة عنها
فـي التراث النّحـوي العربـي .

0- تمهيد:

تُعتبر "الصّيغة" مـن المصـطلحات الأساسـية الـتي اعتمـدها النّحـاة في وصف نظام العربية والاستدلال على انتظامه. ويبدو أنّ العناية بهـذا المصـطلح تندرج في إطار الاختيارات المنهجية التي تركّزت منذ بدايـة الـتّفكير النّحـوي وهي اختيارات يولي أصحابها أهميّة قصوى للنّظـام الموصـوف علـى حسـاب الأدوات الواصفة له، بتفهّمه وتحديد كيفيّة اشتغاله، رغم أنّهم يدركون تمامـا أهميّة المفاهيم النّحويـة سـواء في وصـف المـوادّ اللّغويـة وتبويبهـا أوفي صـياغة القـوانين الكامنـة وراء ذاك التّبويـب والمفسّـرة للحـالات الاسـتثنائية الـتي لا تستجيب له.

غير أنّ انكبابهم على وصف النّظام والبحث في القوانين المتحكّمة فيـه، لا يعني أنّهم قد غفلوا عن الأدوات الواصفة أو سكتوا عنها إلى حـين، بـل إنّ تلك الأدوات بدت ملازمة لمختلف عمليّات الوصف التي أجروها على وحدات النّظام، رغم أنّ الخطابات النّظريّة المتّصلة بها في مدوّنتهم النّحويّـة قـد بـدت منعدمة وهي وإن وُجدت فقد كانت: " مبثوثة مشـتّتة وقـد تكـون ذات أصـول غريبة عن تفكيرهم"(قريرة، 18/2003).

المهمّ في هذا السّياق أنّ وعيهم المبكّر بأهميّة المفاهيم النّحويّة وبما تلعبه من دور في الوصف والتّفسير لم يحُـلْ، في تصـوّرنا، دون ملاحظـة عـدد مـن الصّعوبات يمكن اختصارها فيما يلي:

- الأولى، تتعلّق باستعمال النّحاة عددا من المفاهيم في وصفهم نظام العربية – في مرحلة أولى على الأقلّ – دون مناقشتهم السّمات المفهوميّة المميّـزة لكـلّ واحد منهـا. فقـد بـدا لنـا أنّهـم يُجـرون المفهـوم سـواء في اسـتقراء المعطيـات الاختباريّة أو في بناء الافتراضات القابلـة للاختبـار، دون تعريفـه ودون وضـع

حدود صارمة له تميّزه عن غيره من المفاهيم كما سيتّضح في مواضع لاحقة من هذا الفصل.

● أمّا الصّعوبة الثّانية، فتتمثّل في أنّ عددا من المفاهيم الأساسية ضمن الجهاز الواصف لنظام العربية لم تكن لها مصطلحات معبّرة عنها وإنّما كانت إمّا موصوفة بحسب الحاجة إليها أو وقع التّعبير عنها بعبارات اصطلاحيّة مخالفة للمصطلح الذي عُرفت به لاحقا. ويبدو أنّ هذه الطّريقة في التّعامل مع المصطلح، رغم أنّ لها ما يبرّرها في بداية التّأليف النّحوي، قد كانت وراء اتّساع المصطلح ليشمل بعبارة قريرة : " جملة العبارات التي استعملها النّحاة في خطاباتهم النّحويّة المتنوّعة لتعيين متصوّر أو لوصف مبدأ نحويّ أو لتعليل فكرة أو لإصدار أحكام أو غير ذلك من الإجراءات التي تتطلبها النّظريّة النّحويّة" (قريرة، 2003، 14/13).

● وأمّا الثّالثة، فهي على صلة بالصّعوبة التي قبلها وتتمثّل أساسا في تردّد بعض النّحاة في مرحلة التّأسيس على الأقلّ، في استعمال المصطلح المناسب في الموضع الذي ينبغي أن يُستعمل فيه وهم يحاولون وصف بعض قضايا النّظام وتقريبها.

وباستقراء هذه الصّعوبات يمكن أن نفهم المراحل التي قطعتها النّظريّة والتطوّر الذي شهدته سواء في بنائها مصطلحاتها أو في معالجتها قضايا النّظام الذي تنتسب إليه. وقد تكون تلك المراحل بما تمثّله من تراكمات معرفيّة، مظهرا من مظاهر تماسك تلك النّظريّة وانسجامها إلى درجة أنّه بإمكانك اعتبارها مؤهّلة لا لتفسير الاستعمالات اللّغويّة فحسب، بل للتكهّن بالاستعمالات الممكنة أيضا. وقد يكون النّظر في أطوار تبلور "الصّيغة" في التفكير النّحوي من المظاهر التي يمكن الاستدلال بها على التّطوّر الذي شهدته النّظريّة النّحوية العربيّة في بنائها مصطلحاتها[1]. ويمكن أن نختزل ذاك التطوّر في مرحلة التّأسيس على الأقلّ، في طورين أساسيين:

1– يُذكر في هذا السّياق أنّ صياغة المصطلح من المسائل الأساسيّة التي تشغل النّحوي، لما يلعبه المصطلح من دور في الوصف والتّفسير. فكلّ نظام موصوف يحتاج لا محالة إلى جهاز واصف اعتبره قريرة هاجسا لدى النّحاة الأوائل واللاّحقين منهم. وقد بيّن في هذا السّياق المراحل التي يمكن أن يمرّ بها المصطلح حتى يستقرّ في النّظريّة من خلال تعليقه على .../...

– الطّور الأوّل لم يقع التعبير فيه عن المفهوم بمصطلح يُعرف به ويُعبّر عنه رغم كونه كيانا موصوفا ضمن الجهاز الذي اُستُعمِلَ في وصف النّظام وضبط مقاييسه. ويمكن أن نرجع هذا الطّور إلى ما استقرّ في "كتاب" سيبويه من معطيات تعكس كيفية استيعابه المفهوم والمصطلحات المعبّرة عنه. إذ لم يقتصر في تعامله مع مصطلحي "مثال" و"بناء"، كما سيتّضح في فقرات لاحقة، على استعمال هذين المصطلحين في سياقات متباينة تدلّ على ما يوجد بينهما من اختلاف، وإنّما تعدّى في اهتمامه بهما إلى الاهتمام بـ"العلاقة" الرّابطة بينهما فعدّها كيانا مختلفا عنهما دون أن يتوسّع في وسم ذاك الكيان أو في التّعريف به[1]. وهذا التمشّي في التّعامل مع المصطلحات والتّمييز بينها يوضّح، في رأينا، الأسس المنهجية المتّبعة في وضع الجهاز الواصف لنظام العربية[2] ويعكس وعي سيبويه، ومن سيأتي بعده من النّحاة، بأهمّية تماسك العناصر المكوّنة لذاك الجهاز وتناسقها الدّاخلي.

-في مقابل هذه الجهود، بدا لنا أنّ المبرّد، بالنّظر إلى ما اطّلعنا عليه من مصادر في الموضوع، أوّل من استعمل "الصّيغة". فقد ذكر في هذا الباب أنّ الأسماء: " لا يُدرك صيغ(ها) إلاّ بالسمع" (229/1). وتوسّع في استخدامها

.../...

جهود اللاّحقين بقوله: "وهذا الهاجس (يعني الهاجس الاصطلاحي) وإن كان شديدا لدى النّحاة الأوائل ممّن وضعوا المصطلحات وملحّا عليهم، فإنّه ليس مقصورا عليهم بل هو مستمرّ لدى النّحاة اللاّحقين. وما يدلّ عليه أنّهم شذّبوا المصطلحات وهذّبوها وعدّلوا من متصوّراتها وكلّ ذلك محاولة منهم للوصول بالمتصوّرات وألفاظها إلى درجة مثلى من الاكتمال" (قريرة، 14/2003).

1– يبدو أنّ وصف مصطلح الصّيغة من خلال وصف المصطلحات المتّصلة به هو المنهج الذي ارتآه صاحب الكتاب في التّعامل مع عدد من المفاهيم اللّسانية الواصفة. فقد كان يصف مفهوم الإسناد مثلا من خلال حديثه عن المسند والمسند إليه دون أن يذكر مصطلح الإسناد أو يُعرّفه على نحو يجعله مختلفا عن المصطلحات المتّصلة به والقريبة منه . إلاّ أنّ النّاظر في الأبواب التي عقدها لهذا الغرض يلاحظ أهميّة المصطلح ودوره في ميدان الإعراب والعلاقات النّحوية (يُمكن العودة بخصوص هذه الملاحظة إلى، الكتاب، ج1/ 23).

2– تُعدّ الجوانب الإجرائية من أهمّ الأسس المنهجية المعتمدة عند النّحاة في بيان وجاهة المصطلحات المستخدمة في الوصف والتفسير ولذلك وُصف الكثير منها عندهم بالسّياقات التي استُعمل فيها ولم يُعرّف بما يتميّز به من سمات تزيل إبهامه وتجعله مفهوما واضح الحدود.

في الموضع الذي ميّز فيه بين "الصّيغ المستعملة" و"الصّيغ المهملة"[1]. ثمّ بدأت ملامح المفهوم تتبلور تدريجيا مع النّحاة الذين جاؤوا بعده انطلاقا من ملاحظتهم نجاعته في وصف أقسام الكلام وفي التمييز بينها دون أن يعمدوا إلى تغيير التّسميّة.

وقد تكون هذه الخاصيّة، أعني تبلور المفهوم عبر مراحل، من المظاهر الدّالة على أنّ النّظرية النّحويّة العربيّة لم تكتمل منذ بداية التّأليف النّحوي وأنّ "مرحلة التّأسيس" التي تضمّنت المنطلقات العامّة والجوانب الإجرائية المتّصلة بقواعد الاستعمال لم تعبّر عن النّظريّة في كلّيتها وإنّما هيّأت، بملاحظتها كيفيّة انتظام الظّواهر في الاستعمال وضبطها موضوعات الدّراسة اللّغويّة، الظّروف المناسبة التي أدّت إلى صياغتها.

ويبدو أنّ تصنيف النّحاة أقسام الكلام باعتماد مقاييس معجمية وصرفية اشتقاقية وتعليلهم ما يوجد بين تلك الأقسام من صلات من القرائن الدّالة على وعيهم بخصائص الوحدات اللّغوية وشبكة السّمات المميّزة لكلّ وحدة منها. وقد تنبّهوا في هذا الإطار إلى أهميّة التّمييز بين الكلمة mot والجملة phrase وعملوا على التفريق بين الكلمة باعتبارها وحدة مجرّدة خالية من كلّ زيادة والكلمة باعتبارها وحدة منجزة[2] تتّسم بشبكة من السّمات تُمكّنها من الاندماج في فضاء وسمي نحوي يكوّن سماتها الصّرفية والوظيفية وقسمها النّحوي[3]. وهذا التّمييز بين نوعي الكلمة يعكس أهمّية المداخل التي اعتمدوها في استيعابهم الصّيغة والقضايا المتّصلة بها.

وقد عالجوا في هذا الباب أيضا، وإن لم يكن ذلك بشكل صريح، الحدود الفاصلة بين مفهوم الصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنه كالوزن والبناء والهيئة وذلك باستعمال كلّ واحد منها في السيّاق الذي يتناسب مع السّمات

1- يُنظر في هذا الباب، المقتضب، ج1/ ص 229.

2- يُنظر في هذا الباب، الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج1/66-67 و سيبويه، الكتاب، ج4/ 328 والمبرّد، المقتضب ج3/ 314 وما بعدها، وابن جنّي، الخصائص، ج1/61.

3- تجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أنّ تفريق النّحاة بين أصل الكلمة النّظري والأبنية المنجزة المتولّدة منه لم يجاوز — في رأينا – مرحلة التصوّر وفهم نشأة الكلمة بما أنّ مجرّد الحديث عن بنية منجزة عندهم يعني متحقّقة في التركيب النّحوي جارية في حيّزات ومواضع محكمة الحدود .

المختزنة فيه ويدلّ على الحدود المميّزة له كما سيتّضح في الفقرات الموالية من هذا الفصل.

1 – مفهوم الصيغة والمصطلحات المعبّرة عنه في التراث النحوي العربي:

1-1 منزلة المفهوم والمصطلحات المعبّرة عنه في "مرحلة التّأسيس":

1-1 -1 مراوحة "سيبويه" بين وصف النّظام ووضع الأدوات الواصفة له:

من المعلوم أنّ مختلف عمليات الوصف التي تُجرى على أيّ نظام لغوي تقتضي جهازا واصفا يعتمده النّحوي في تفسير النّظام الذي يعمل على تفهّمه والكشف عن المبادئ المتحكّمة فيه. ولذلك كثيرا ما كان النّحاة في مرحلة التّأسيس على الأقلّ، يجمعون بين وصف النّظام ووضع الأدوات الواصفة له. وقد كان سيبويه من أوائل النّحاة الذين عملوا على وضع أسس الجهاز الواصف وهم يحاولون تفهّم ذاك النظام والاستدلال على انتظامه. وقد كانت الحاجة إلى وصف أبنية الأفعال وتصنيفها وراء اهتمامه بـ"الصّيغة" وبالمصطلحات المعبّرة عنها وإن لم تكن الصّيغة من ضمن المصطلحات التي استعملها في الوصف والتّصنيف. فقد ذكر في وصفه أبنية الأفعال والأسماء وتفريقه بينها، أنّ الأفعال" أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع..." (الكتاب،ج 12/1). فجعل من "المثال" و"البناء" مفهومين مطّردين في الحديث عن اشتقاق الأفعال وبيان دلالة أبنيتها على الزّمان. وقد جمع مصطلح "بناء" على أبنية فتحدّث عن أبنية الأفعال ونبّه إلى ما يوجد بينها وبين أحداث الأسماء والحروف من فروق ووصف تلك الأبنية بالكثيرة[1] دون أن يفصّل القول فيها لأنّ ذاك الموضع – في رأيه– "موضع جمل" (م.ن، 32/1)[2].

---

[1] – يقول سيبويه في هذا الباب " ... فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبينة كثيرة ستبيَّنُ إن شاء اللّه " (الكتاب، 12/1) .

[2]– يعلّق المنصف عاشور على عبارة سيبويه " لأنّ هذا موضع جمل "بقوله" أي جمل الأصول المبدئية" (الحوليات، عدد47، 2004) ويضيف في السيّاق نفسه" فقوله هذا إشارة إلى ما تتّسم به المقدّمات من عرض للمبادئ والخطوط العامّة لموضوع التصنيف والتحليل والتّأويل" (م.ن) .

يذكر في هذا الباب أنّ تبرير وجاهة المصطلح النّحوي كـ"المثال" أو "البناء" في التّمييز بين أنواع الفعل أو بين أنواع الاسم أو في التّمييز بين الأفعال والأسماء[1] متوقّف على ما يلعبه المصطلح من دور في تنظيم الموادّ اللّغويّة الغزيرة والمتنوّعة وإرجاعها إلى أنماط موحّدة. وقد كانت هذه النّزعة الاختبارية في الكشف عن نجاعة المصطلحات الواصفة من أهمّ الأدوات المنهجية المعتمدة لدى سيبويه. فهو يجمع بين وصف مكوّنات النّظام واختبار المصطلحات الواصفة لها إلى درجة أنّ عمليّات التحليل والتصنيف التي يُجريها على تلك المكوّنات يمكن اعتبارها، في تلك المرحلة بالذّات، مصدرا أساسيا من مصادر صياغة المصطلحات.

وفي هذا الإطار فإنّ السّياقات التي استعمل فيها "المثال" تدلّ على أنّ المصطلح قد اقترن عنده ببيان خصائص الكلمة اشتقاقيا وإيجاد المسوّغات والقوانين المساعدة على وصفها وتصنيفها. ومع أنّه قد توسّع في تحليل تلك الخصائص بمجاوزته الجوانب الاشتقاقية للكلمة والبحث في كيفية اشتغال مقولاتها التّصريفية وتحديد مواضعها النّحوية والعلاقات السّياقية التي يمكن أن تجرى فيها، فقد حافظ في مقابل ذلك على المصطلح في حدود الدّور الأوّل الذي خصّه به والمتمثّل في تمييز الحروف الأصول من حروف الزّيادة في الاشتقاق. وهذا يُفسّر، في نظرنا، بوعيه بأهميّة الحدود المميّزة لكلّ مصطلح في الوصف والتّصنيف. ولكنّ النّحاة لم يحافظوا فيما بعد على مصطلح "مثال" في تمييزهم الحروف الأصول من حروف الزّيادة، وإنّما استعملوا مصطلح "وزن" وجعلوه بدلا منه كما سيتّضح في فقرات لاحقة من هذا الفصل. وهذا الاختلاف في تسمية المصطلحات لا يعني خروج النّحاة بعد سيبويه عن المسارات المنهجية العامّة المعتمدة في بناء النّظرية، وإنّما هو اختلاف في الاصطلاح يتناسب مع خاصيّة التّراكم التي تتّصف بها المعارف عموما والنّظريّات النّحوية بصفة خاصّة.

بالإضافة إلى مصطلح "مثال" استعمل سيبويه مصطلح"بناء" لبيان جهة الإفادة الحاصلة من الكلمة. ويمكن أن نلاحظ بداية من الباب الأوّل من

1– يمكن العودة بخصوص هذه الملاحظة إلى (سيبويه، الكتاب،ج4/ بداية من باب "هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها" ص 5 وما بعدها) .

الكتاب (ج12/1)، تمييزه بين مصطلحي (مثال/ بناء) على نحو يلغي ما قد يلحق بهما من غموض ولاسيّما في المواضع التي فرّق فيها بين أنواع الفعل. فقد وصل دلالة الفعل على معنى من المعاني المحتملة بالبناء كما في قوله: " فأمّا بناء ما مضى فذهب وسمِعَ ... وأمّا بناء ما لم يقعْ فإنّه قولك آمرا اذهَبْ واقتُلْ واضربْ...وكذلك بناء ما لم ينقطع إذا أخبرت "(م.ن)[1]. وميّز بين الأسماء علىَ أساس اختلاف أمثلتها في مواضع عديدة من "الكتاب"، ومنها الموضع الذي حدّث فيه عن الاسم المصغّر (م.ن، ج415/3). فقد ذكر في هذا الباب أنّ التّصغير يكون في الكلام" على ثلاثة أمثلة على فُعَيْل و فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل. فأمّا فُعيْلٌ فلمّا كان عدّة حروفه ثلاثة أحرف وهو أدنى الّتصغير لاً يكون مصغّر على أقلّ من فُعَيْل وذلك نحو قُيَيْس وجُمَيْل و جُبَيْل وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرُف..."(م.ن). ووصف أبنية الأفعال والأسماء وعمل على بيان خصائصها التّصريفية والاشتقاقية باستعمال تراكيب من قبيل" هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال..."(الكتاب،ج17/4) أو"هذا باب ما جاء من المصادر على فعول" (م.ن، ج42/4) و"هذا باب ما جاء فُعِلَ منه على غير فعلته "(م.ن، ج67/4).

يبدو من خلال هذا الوصف، وصف أبواب الكتاب كما ورد في الفقرة السّابقة، أنّ مصطلح "مثال" ذاته لم يستقرّ بعد عند سيبويه رغم كونه قد استعمله في عديد السّياقات لتمييز الحروف الأصول من حروف الزّيادة في الاشتقاق. وهذا التردّد في استعمال المصطلح المناسب في وصف الوحدات اللّغويّة واستخلاص القوانين المتحكّمة فيها وتبريرها، يدلّ على أنّ الجهاز

1–ممّا يدلّ على ارتباط المعنى بالبناء عنده، تفريقه بين الأفعال التي هي أعمال على أساس أبنيتها بقوله: " فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَلَ يَفْعُلُ، و فَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ. ويكون المصدرُ فَعْلا، والاسم فاعلا" (الكتاب، ج5/4). وقد استعمل سيبويه البناء في هذا الموضع بما يفيده القسم الكلامي من معنى بما أنّ الفرق بين { يفعُلُ } و{يفعِلُ} و{ يفعَلُ } معنوي تدلّ حركة العين { ـُ } و{ـِ } و{ـَ } في كلّ مثال من الأمثلة المذكورة على بعض جوانبه .

الواصف للّغة لم يتبلور دفعة واحدة وهو ما أثّر إيجابا في وصف نظام العربية وفي تناسق المفاهيم الواصفة له[1].

فالقول بـ"انعدام استقرار المصطلح" يندرج في إطار مسار طبيعي يتعلّق بأطوار تشكّل المصطلح وانضمامه تدريجيا إلى الجهاز الذي يعتمده النّحاة في الوصف والتّفسير. فما ذكره سيبويه في "باب ما أُلحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة " (م.ن، 287/4) من ملاحظات بخصوص الفرق بين ما هو من كلام العرب وما ليس من كلامهم يدلّ على أهميّة مصطلح "مثال" عنده في التبويب والتّصنيف وعلى ما يوفّره من خصائص منهجية تسمح بقياس المستعمل من الكلام وتصنيفه باعتباره من كلام العرب أو من كلام العجَم. يقول في هذا الباب " فقد بين أمثلة الأفعال كلّها من بنات الثّلاثة مزيدة أو غير مزيدة فما جاوز هذه الأمثلة فليس من كلام العرب "(م.ن). وهذا التصوّر المعبِّر عن كيفية تولّد الأبنية والأمثلة يدلّ على أنّ مصطلح "مثال" عنده آلة معالجة وأداة تصنيف تعكس ما بلغه من قدرة على تفهّم الظّواهر الاشتقاقية والتّصريفية ووصفها وصفا جعله النّحاة من بعده منطلقا هامّا في التفكير النّحوي.

وبالعودة إلى المواضع التي حدّث فيها عن "المثال" و"البناء" بدا لنا أنّ المصطلحين من الأدوات التي اعتمدها في دراسة الكلمة اسما كانت أو فعلا. فـ"المثال" هو صفة تتّصف بها الكلمة[2] و"البناء" هو جهة الإفادة الحاصلة

---

[1]– نلاحظ في هذا السيّاق أنّ مصطلح مثال لم يكن مستقرّا عند سيبويه رغم ما بدا لنا من وضوح في المواضع التي استخدمها فيه بمعنى الوزن، وقد بدا لنا عدم استقرار المصطلح من خلال استعماله في عدد من المواضع وهو يعني به التّمثيل كما في " باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف" الذي عقده للتّمييز بين بعض الصّيغ المجرّدة التي تنجز في الاستعمال والصّيغ التي لا تُنجز في الاستعمال ولا يُتكلّم بها (الكتاب، 3 / 203 و 204).

[2]– يُعتبر المثال عند سيبويه صفة تتّصف بها الكلمة وليس هيئة مشتركة بين جميع الكلمات لأنّ (الفاء والعين واللاّم) التي توزن بها الكلمات غير موجودة في الأفعال والأسماء الموزونة وإنّما هي مقابلة للحروف الأصلية .وهذا التصوّر هو الذي تبنّاه النّحاة من بعده حين فرّقوا بين الصّفة (يعنون الوزن) والهيئة . وقد عبّر الرّضي عن ذلك بوضوح تامّ في قوله " ...فقيل ضربَ على وزن فَعَلَ وكذا نَصرَ وخَرَجَ، أي هو على صفة يتّصفُ بها فَعَلَ، وليس قولك فَعَلَ هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات، لأنّا نعرف ضرورة أنّ نفس الفاء والعين واللاّم غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة " (الأستراباذي، ش.ش، 12/1).

منها. وفي هذا ما يدلّ على أهميّة المصطلحين في تكوين الكلمة وإيجادها بعد أن لم تكن. فهما مترابطان في ما بينهما على غرار التّرابطات الموجودة بين سائر عناصرها. إلاّ أنّ العلاقة الرّابطة بين "المثال" و"البناء" تمتاز عند سيبويه بكونها شرط تحقّق الكلمة. ولذلك تعدّى في اهتمامه بهما إلى الاهتمام بتلك العلاقة فوصفها وعدّها كيانا مختلفا عنهما رغم أنّه لم يتوسّع في تحليلها والاستدلال على أهمّيتها.

المهمّ في هذا السيّاق أنّ الاهتمام بالعلاقة الرّابطة بين "المثال" و"البناء" يبدو من الخطوات الهامّة التي قطعها سيبويه في وصفه الكلمة واهتمامه بما يطرأ على بنيتها من تغييرات وعوارض[1]. ومع أنّه قد اكتفى بوصف تلك "العلاقة" دون أن يصطلح عليها فقد مهّد بذلك الطريق لمن جاء بعده من النّحاة، فلم يكن وصفهم لتلك العلاقة ولغيرها من المسائل ابتدائيا بل ترجموا تلك الأوصاف إلى مصطلحات واصفة استقرّت ضمن الجهاز المفسّر للنّظام بعد اختبارها وإدخال التّعديلات اللاّزمة على المصطلحات التي تستدعي ذاك التّعديل.

خلاصة القول إذن، أنّ سيبويه قد استعمل المصطلحات ووظّفها في وصف أبنية الكلام توظيفا يدلّ على وعيه بها وتمثّله لها تمثّلا تامّا رغم كونه قد اكتفى في تعامله مع عدد منها إمّا بوصفه أو بالتّمثيل له دون أن يفرد الواحد منها بحدّ صريح تنعكس فيه سماته التّمييزية[2]. ولكنّ ذلك لم يَحُلْ دون رسم ملامح الجهاز النّظري الواصف ولم يمنعه من التّمهيد للتوسّع في استقراء الأبنية ووصفها بما تختزنه من سمات مقولية.

1– يمكن العودة بخصوص التغييرات الطارئة على بنية الكلمة إلى سيبويه، الكتاب، ج4/ صص 431 -477 .

2– انظر في هذا الباب وصفه "اسم كان" بـ"اسم الفاعل" و"خبر كان" بـ"اسم المفعول" في إطار قياسه الجملة المصدّرة بـ"كان" على الجملة الفعليّة. أو وصفه لاسم الآلة بـ" باب ما عالجت به". وفي هذا ما يدلّ على أنّ عددا من التّسميات لم تكتسب بعد كما يقول المهيري: " صبغتها الاصطلاحيّة التي تغني عن شرحها وتوضيحها" (المهيري، 168/1993).

وعلى هذا الأساس فإنّ عدم تعريفه للمصطلحات الواصفة وتردّده في وصف بعضها[1] يُفسّر،في نظرنا، بمرحلة البدايات وهي مرحلة تأسيس تتّسم عادة بعدم استقرار المفاهيم والمصطلحات النحوية ضمن الجهاز المستخدم في تفهّم نظام اللغة ووصف موادّه.

2-1-1 إطلاق "المبرّد" مصطلح "صيغة" والاشتغال به في الوصف والتّصنيف دون تعريفه:

ذكرنا في موضع سابق وبالعودة إلى أغلب المصنّفات النّحويّة المتقدّمة عليه، أنّ المبرّد(210-285هـ)هو أوّل من أحدث "الصّيغة" واستعمل المصطلح في وصف الأسماء والأفعال، دون أن يعرّفه تعريفا صريحا. فقد جاء في المقتضب أنّ الأسماء "لا يُدرك صيغ(ها) إلاّ بالسمع" (229/1). وذكر الرّضي في حديثه عن صيغة " فَعَال " رأيا للمبرّد استعمل فيه الصّيغة وهو يتحدّث عن المقاييس التي اعتمدها في التفريق بين الصّيغ المستعملة والصّيغ المهملة. يقول المبرّد " (و) فَعَال في الأمر من الثلاثي مسموع، فلا يقال : قوام وقعاد، في قم واقعد إذ ليس لأحَد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب[2]،وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقيس فلا نقول في شاكر وغافر، شكير وغفير" (شرح الكافية، 107/3-108).

ومع أنّ المبرّد قد اشتغل بالصّيغة دون أن يعرّفها، فإنّ توظيفها في الشّاهد المذكور أعلاه يدلّ على وعيه بأهميّة المصطلح ويوضّح كيفية تعامله معه. فليست صياغة المصطلح عنده، مجرّد عمليّة تتمّ بمقتضاها إضافة لفظ

---

[1]- من المواضع الدّالة على تردّد سيبويه في وصف بعض المصطلحات استعماله مصطلحي " حدث " و " مصدر " في توضيحه مضمون الفعل . فـ"الفعل فيه بيان أنّه قد وقع المصدر وهو الحدث " (الكتاب، ج36/1) و هذا التردّد في استعمال المصطلحين يمكن أن يلاحظه الدّارس في التفكير النّحوي بعد سيبويه (يمكن التوسّع في هذه المسألة بالعودة إلى المنصف عاشور، 2004/ 126-127) .

[2] – يشير المبرّد في هذا الباب إلى الاشتقاق لكونه مختصّا بما فعلت العرب من الأبنية، في حين يكون التصريف أعمّ منه لكونه حسب ابن عصفور " عامّا لما فعلته العرب ولما نُحدثه نحن بالقياس " (الممتع في التصريف، 53/1). يمكن التوسّع في هذه المسألة بالعودة إلى المنصف عاشور، 2005/ 363-368 و البعزاوي، الأبنية المتّحدة في الأصول والمعنى وقضيّة أصل الاشتقاق، 2010/ صص85-102 .

جديد للدّلالة على مفهوم جديد بل يبدو أنّها عمليّة متّصلة بالجوانب الإجرائيّة للّغة، وهي التي يستمدّ منها المصطلح قيمته وحيويته. وعلى هذا الأساس جعل مقبوليّة الصّيغة مشروطة إمّا بالسّماع أو بالقياس[1] لكونهما من الأصول المنهجية المعتمدة في تمييز الصّيغ المستعملة من الصّيغ المهملة، والمتحكّمة في تبويب الموادّ اللّغوية وتنظيمها.

إلاّ أنّ تلك الاحتياطات في صياغة المصطلح وفي الاشتغال به في الوصف والتّصنيف لم تحل دون تردّده في استعمال بعض المصطلحات والاشتغال بها في وصف وحدات النّظام. وقد انعكس ذاك التردّد في استعماله مصطلحي "صيغة" و"بنية" بمعنى واحد في عدد من المواضع. فقد اعتبرهما مترادفين وأجراهما بمعنى واحد في الموضع الذي حدّث فيه مثلا عن صيغة الأمر وعن أبنية المبالغة من الثّلاثي المجرّد[2]. ومع أنّ هذه المرحلة تقتضي، من بين ما

---

1 – السّماع والقياس من المقاييس التي توخّاها النّحاة العرب القدامى في تصنيف أبنية الكلام. وقد ترتّب على هذا المقياس وجود صنفين من الأبنية : أبنية سماعية لا تخضع بالضّرورة إلى التقعيد وإنّما تُسمع وتُدوّن وتُستعمل وأبنية قياسية تُستخرج قياسا على أوزان كلمات تنتمي إلى نفس المقولات انطلاقا من موادّ معجمية مختلفة (يمكن التوسّع في هذا المقياس بالعودة إلى، الطيّب البكّوش وصالح الماجري، في الكلمة، صص19-23 و المنصف عاشور، دروس في أصول النّظرية النحوية العربية، 2005/ ص7 وما بعدها).

2– يبدو أنّ تردّد المبرّد في استخدام الصّيغة والبنية بمعنى واحد، من المظاهر الدّالة على تغليبه وصف النّظام اللّغوي على تحديد المفاهيم الواصفة له. فقد كان حريصا على توظيف " المصطلح" في التصنيف وتمييز الأبنية السّماعية التي تمثّل معطى معجميا لا يخضع بالضّرورة إلى التقعيد من الأبنية القياسية التي يمكن استخراجها قياسا على أوزان معلومة بالنّسبة إلى الأفعال المزيدة و الأسماء المتّصلة بها. وقد انسحب هذا التردّد في استعماله مصطلح" اسم الفعل" إلى جانب مصطلح " المصدر" وجعلهما متكافئين على أساس أنّ "اسم الفعل" يدلّ على ما يحدثه الإنسان (المبرّد، المقتضب، 37/2 و4/ 299). وقد ذكر في هذا السيّاق ما يفيد التّسوية بين المصطلحين حين ميّز بين الضّرب والقتل و(أن يضرب) و(أن يقتل) في المعنى. يقول المبرّد" والفصل بين المصدر نحو: الضّرب والقتل، وبين (أن يضرب) و(أن يقتل) في المعنى أنّ الضّرب اسم للفعل يقع على أحواله الثّلاثة: الماضي، والموجود، والمنتظر وقولك: أن تفعل لا يكون إلاّ لما يأتي. فإن قلت: أن فعلتَ، فلا يكون إلاّ للماضي ولا يقع للحال البتّة" (المبرّد، المقتضب، ج3/ 214). غير أنّ دلالة " اسم الفعل" على "المصدر" لم تستقرّ في التّراث النّحوي إذ استعمل المصطلح فيما بعد للدّلالة على نوع آخر .../...

تقتضيه، ضرورة إيجاد أدوات كافية للوصف تكون مبرّرة اختباريا، فإنّ القول بالتّرادف قد مكّننا من فهم أفضل لتطوّر تلك الأدوات ومن الوقوف على أهميّة التّراكم المعرفي الذي أفضى إلى إيجاد مفاهيم بسيطة قادرة على وصف النّظام اللّغوي وتفسير مكوّناته.

المهمّ في هذا السّياق أنّ المبرّد قد استعمل مصطلحي "صيغة" و"بنية" في التّعامل مع الأسماء والأفعال في مواضع عديدة من "المقتضب"، واستعمل في مواضع أخرى "الصّيغة" دون" البنية" في وصف هذين القسمين فتحدّث عن "صيغ الأسماء"(المقتضب، 229/1) و"صيغ الأفعال" كما في حديثه عن" صيغة الأمر" من" قام " و"قعد "(ش.ك، 3/ 107-108). ولم نجده في مقابل ذلك قد استعمل في تعامله مع "الحروف" مصطلح "صيغ الحروف" أو" أبنية الحروف " لكونها، فيما يبدو، من الكلمات التي ليس لها "بناء" ولا "وزن". وهذا معناه أنّ الصّيغة عنده، وعند غيره من النّحاة الذين استخدموا المصطلح في وصف أبنية الكلام، مشروطة بالوحدات التي لها بناء ووزن[1].

وعلى هذا الأساس فإنّ اهتمامه بـ"الصّيغة" في علاقتها بـ"الوزن" و"البناء" يدلّ على وعيه بحدود الصّيغة وما تقتضيه مباشرة هذا المصطلح في علاقته بالمصطلحات المعبّرة عنه من احتياطات منهجية. ويبدو أنّ التّعامل مع المصطلح في علاقته بالمصطلحات المتّصلة به، من القواسم المشتركة بين النّحاة فهو أمر حاضر في أذهانهم لا يفارقها، غير أنّهم لم يتوّجوا ذاك الوعي بتعريف كلّ مصطلح واستخلاص سماته المفهومية المميّزة له. وقد كنّا أشرنا في موضع سابق(هامش، 35/2) إلى أنّ انعدام تعريف واضح للمصطلحات الواصفة

.../...

من الكلمات هي " أسماء الأفعال" التي تتضمّن " في جزء منها معنى المصدر ولكنّها تعتبر قسما له خصائص نحويّة لا يشركه فيها غيره" (عاشور، 2004/ 127).

1- تجدر الإشارة في هذا السيّاق إلى أنّ النّحاة يطلقون مصطلح صيغة على الأسماء والأفعال دون الحروف، وقد كانوا يعالجون الالتباس بين الحروف وبعض الأسماء الشّبيهة بها في عناصرها الأصول و التي سمّاها سيبويه بـ" المجهودة " (الكتاب، 3/ 357-358) بإرجاعها إلى الأسماء المتكوّنة من ثلاثة أصول لأنّها في نظرهم " أسماء ناقصة البناء " . وكانوا كلّما عملوا على تصريف هذا الصّنف من الأسماء، أرجعوا الحرف النّاقص حتى تنتظم الصّيغة فتقبل التغيّر والتصرّف النّحوي (يمكن التوسّع في هذه المسألة بالعودة إلى المنصف عاشور، 2004/ ص 87 وما بعدها).

لم يكن راجعا إلى تقصير النّحاة في الإحاطة بها والرّبط بينها بل هو راجع، في تلك المرحلة على الأقلّ، إلى اختياراتهم الأوّليّة وهي اختيارات يُولي أصحابها عناية بالنّظام الموصوف على حساب الجهاز الواصف له.

المهمّ في هذا السيّاق أنّ المبرّد قد تعرّض للصّيغة (المقتضب، 229/1) ولكنّه تعرّض لها في علاقة بـ"الوزن" و"البناء". وبما أنّ "الكلمة" تتركّب من "وزن" و"بناء" و"علاقة" رابطة بينهما، فإنّ "الصّيغة" بهذا المعنى هي العلاقة الرّابطة بين وزن الكلمة وبنائها. وبالتّالي فإنّ تحقّقها مشروط باقتران هذين المصطلحين ولا معنى لأحدهما بمعزل عن الآخر لأنّ العلاقة تقتضي، خلافا لباقي المكوّنات، ضرورة وجود الأطراف المتعالقة. وهذا التصوّر الذى يعلّق الصّيغة بالوزن والبناء فيجعلها عنصرا ثابتا بين متغيّرين يعكس رؤية منهجية في التّعامل مع الأدوات الواصفة مفادها أنّ النّحاة العرب وإن لم يحدّدوا أدواتهم الواصفة فإنّهم لم يتعاملوا معها باعتبارها كيانات متباعدة غير مترابطة بل بما يوجد بينها من صلات وروابط.

وممّا يتعيّن ذكره في هذه المرحلة من تاريخ المصطلح، أنّ تسوية المبرّد بين بعض المصطلحات واستعمال الواحد منها نظيرا للآخر قد تجلّى أيضا في اشتغاله بمصطلحي "وزن"و"بناء". فقد استعمل "الوزن" واستعمل "المثال" وهو يعني به "الوزن" وأجراهما بمعنى واحد في عدد من المواضع والسّياقات، ومنها الموضع الذي ميّز فيه بين ما ينصرف وما لا ينصرف ضمن باب"ما يُسمّى به الأفعال وما كان على وزنها" (المقتضب، ج314/3)[1]. وقد ذكر ضمن باب" تسمية المؤنّث "أيضا، ما يفيد التّسوية بين المصطلحين كما في قوله: "فإن سمّيت مؤنّثا باسم على هذا "المثال" أعجميّ فإنّه لا اختلاف فيه أنّه لا ينصرف في المعرفة... فإن سمّيت مؤنّثا بمذكّر على هذا "الوزن" عربيّ فإنّ فيه اختلافا "(م.ن، ج351/3). وهذا معناه أنّ المصطلحات لم تستقرّ حتّى مع المبرّد وأنّ فترة التّأسيس للمصطلح قد تواصلت مع لاحقي سيبويه ولم تكن جهودهم صريحة في اشتغالهم بالجهاز الواصف رغم أنّهم قد توسّعوا في ذاك الجهاز بإضافة بعض المصطلحات إليه والسّكوت عن البعض الآخر.

1– يقول المبرّد في ذاك الباب " ...لأنّ (ضَرَبَ) على مثال جَمل، وحجر،و (عِلم) على مثال : فَخِذ،وكرُم على مثال : رجُل..."(المقتضب، ج314/3).

وبما أنّ المصطلحات المعتمدة في الوصف هي خلاصة تصوّر نظري يصل إليه النّحوي في تعامله مع النّظام اللّغوي الموصوف، فمن الطّبيعي إذن أن تكون حدود تلك المصطلحات واضحة عنده وأن يكون تمييزه بينها تحصيل حاصل. وفي هذا السّياق نرى أنّ المبرّد قد اشتغل بعدد من المصطلحات الواصفة من قبيل "الصّيغ" و"الأبنية" و"الأوزان" و"الأمثلة"، دون أن يُعلن بشكل صريح عن حدود كلّ واحد منها. وهذا التوجّه في التّعامل مع الأدوات الواصفة لا يعني أنّ هذه الأدوات تفتقر إلى سمات مفهوميّة تميّزها وتوضّح حدودها. فعمليات الجرد و التّصنيف والتّفسير التي تُجرى على وحدات النّظام اللّغوي تعكس وعي النّحاة التامّ بحدود كلّ مصطلح وتؤكّد اختياراتهم النّظرية التي تضع من ضمن أولوياتها النّظام الموصوف لا الأدوات الواصفة له.

المهمّ في هذا السّياق، أنّ المبرّد قد استعمل مصطلح "بناء" الذي استعمله سيبويه وزاد عليه مصطلحي " صيغة" و" وزن" على اعتبار أنّ "الوزن" عنده نظير مصطلح "مثال" الذي استعمله سيبويه في تصنيف الوحدات والتّمييز بينها. وهو صياغة لفظية تعكس الصّورة[1] التي تكون عليها الكلمة اسما كانت أو فعلا[2]. وتتميّز هذه الصّياغة بكونها بنية مقطعية تنتظم فيها الحروف والحركات على صور محدّدة.

---

[1]- لفظ الصّورة هو الصّفة التي سيُطلقها ابن جنّي فيما بعد على الوزن حين تحدّث عن تغيير الصّيغة مع نقصان العدة. يقول في هذا الباب "أزكمه الله وزُكم" و"آرضه اللّه وأرض"... واستئناف صيغة مجدّدة وصنعة مستحدثة. ثمّ مع هذا فإنّ اللفظ الأوّل والثّاني واحد، وأنت قد هدمت الصّورة هدما، ولم تبق لها أمارة ولا رسما، وإنّما اقترحت صورة أخرى مثل المستهلكة الأولى" (الخصائص، 64/3).

[2] – إنّ استعمال بعض النّحاة مصطلح وزن بدل مصطلح مثال الذي استعمله سيبويه يدلّ على توسّعهم في دراسة المفاهيم الواصفة بمزيد اختبارها واختيار المفهوم الأنسب سواء في الوصف أو في انسجامه مع غيره من المفاهيم ضمن الجهاز النّظري المفسّر للنّظام . ويؤكّد كذلك منهج صاحب الكتاب في التعامل مع المفاهيم الواصفة إذ لم يحدّد تلك المفاهيم، كما ذكرنا من قبل، تحديدا نهائيا وإنّما كان يعرّف المصطلحات التي تبدو له واضحة الحدود ويكتفي بوصف المصطلحات المتشعّبة حتّى يسهل تصنيفها ويعمد أحيانا إلى تعريف بعض المصطلحات متوخّيا طريقة التّمثيل كما هي الحال مثلا بالنّسبة إلى الاسم حين قال في شأنه " الاسم رجل وفرس وحائط " (الكتاب، ج12/1) . وهذا المنهج في التعامل مع .../...

وأمّا "البناء" فيبدو أنّه لم يخالف فيه سيبويه أيضا، خاصّة أنّ المصطلح قد وقع تبريره اختباريا وأصبح مهيّأ لوصف الجانب المعنوي للكلمة. وقد انعكس ذلك في حديثه عن تغيير بنية الكلمة بحملها على وزن من الأوزان وما يترتّب على ذلك من زيادة أو بدل أو حذف. يقول المبرّد في هذا الباب " فحقُّ هذا أن تكرّر اللاّم فتقول ضَرْبَبٌ (...) فيكون على وزن جعفر وتكون قد وضعت الفاء والعين في موضعهما وكرّرت اللاّم حتّى لحق بوزن فَعْلل ألا ترى أنّك تقول إذا قيل لك ابْن من ضرب مثل قطَّعَ ضرَّب فاعلم لأنّه إنّما قال لك كرّر العين فإنّمَا زدت على العين عينا مثلها" (م.ن،ج69/1) .

وبما أنّنا كثيرا ما نلجأ في هذه المرحلة إلى الأمثلة وتحليلها لبيان المقصود من المصطلحات، فقد بدا لنا من خلال عدد من السّياقات التي استخدمت فيها مصطلحات "البناء" و"الوزن" و"المثال" و"الصّيغة" أنّ المبرّد قد تعامل معها تعاملا إجرائيا مكّنه من تصنيف أبنية الكلام والتمييز بينها دون أن يغفل عمّا يوجد بين تلك المصطلحات من علاقات يُمكن أن نحدّد انطلاقا منها مدى تناسق الجهاز الواصف لنظام العربيّة. وقد استفاد من الأسس التي وضعها سيبويه في تعامله مع ذاك الجهاز وعمل على ترسيخها والإضافة إليها سواء بتعديل بعض المصطلحات أو باقتراح مصطلحات جديدة الهدف منها تحليل مكوّنات النّظام وتحقيق وصف كاف له[1]. ويبدو أنّ التصوّر الذي اختزل فيه علاقة "الصّيغة" بـ"الوزن" و"البناء" بعلاقة الثّابت

.../...

المصطلحات يسمح بالتوسّع في وصفها ومزيد إحكام السّيطرة عليها. يمكن النّظر في كيفية توسّع كلّ من المبرّد (المقتضب، ج3/1) وابن يعيش (ش.م،ج22/1) وابن عقيل (شرح الألفية،ج15/1) في حدّ الاسم .

1 – نذكّر في هذا السيّاق بأنّ مصطلح صيغة ذاته لا يُطلق عند النّحاة على كلّ الأسماء إذ تُستثنى عندهم الأسماء التي لا تُعرف أصولها الاشتقاقية ولا تتصرّف حسب أوزان معيّنة. ومنها ضمائر المتكلّم والمخاطب والغائب و مَن وما و كم وأيّ... (انظر في هذا الباب، المنصف عاشور، 87/2004- 88).

بالمتغيّر، هو الذي سيُبنى عليه تعريف المصطلح فيما بعد[1]. فالصّيغة مصدر من مصادر صاغ وهي بمعنى" سبك الذّهب أو الفضّة ونحوه من الذّائب وأفرغه في قالب"(لسان العرب، مادة ص،و،غ).

ومع أنّ بعض التّعديلات أو الإضافات التي أحدثها المبرّد لم تكن كافية، في نظرنا، للحديث عن جهاز وصفي متكامل، فإنّ توسّعه في الأدوات الواصفة بالتّعديل والإضافة يؤكّد خاصية من أهمّ خصائص ذاك الجهاز وهي أنّه لم يتبلور دفعة واحدة وأنّ المفاهيم النّحوية لا تنتسب إليه إلاّ بعد أن تُبرّر اختباريا.

2-1 مفهوم "الصّيغة" والمصطلحات المعبّرة عنه في مرحلة التّأصيل :

1-2-1 استعمال "ابن السرّاج" الصّيغة للأقسام الكلاميّة التي لها "بناء" و"وزن":

يمكننا أن نعتبر في هذه المرحلة من استقرائنا لمفهوم الصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنه أنّ ابن السرّاج (316هـ) هو الذي وضع أسس المفهوم في إطار وصفه الأفعال والأسماء وحديثه عمّا يتميّز به كلّ صنف منهما من خصائص. فقد ذكر في باب "الكنايات: وهي علامات المضمرين"أنّ الأصل في كلّ مبنيّ "أن يكون المرفوع والمنصوب والمخفوض على صيغة واحدة "(الأصول في النّحو، ج119/2) وذكر في "باب التّأنيث بالألف"(م.ن، ج410/2-419) أنّ من الأسماء اسما "يلزم التّأنيث وإن لم تكن له علامة ولا صيغة تخصّه ولكن بفعله وبالحديث عنه تأنيثه"(م.ن، ج411/2). وهذا ما يجعل الصّيغة عنده بمثابة "الهيئة" التي يكون عليها الاسم مبنيا كان أو معربا وهي من الأدوات المعتمدة في تصنيف الاسم وتمييزه من باقي الوحدات اللغوية.

إلاّ أنّ اشتغاله بـ"الصّيغة" في تمييز المؤنّث من المذكّر (باب الاسم الذي أُنّث بغير علامة[1]) أو في تمييز المبني من المعرب، لا يعني أنّ "الصّيغة" من

---

[1] – يذكر في هذا السّياق أنّ التصوّر المبدئي الذي وضعه المبرّد للصّيغة هو الذي سيبني عليه علي بن محمّد الجرجاني فيما بعد تصوّره للصيغة باعتبارها علاقة بين عنصرين . انظر في هذا الباب مثلا تعريفه للتصغير ضمن (التعريفات، 191/1) .

خواصّ الاسم توجد بوجوده وتنعدم بعدمه. فالصيغة، حسب ابن السرّاج، مفهوم أساسيّ في وصف الأسماء والأفعال والتّمييز بينها. وقد توسّع في الاشتغال بهذا المفهوم في وصف تلك الوحدات، فكان يصرّح به في بعض المواضع من "الأصول" ويستعمل في مواضع أخرى منه بعض المشتقّات التي تشترك معه في الجذر. فقد ذكر في معرض حديثه عن حاجة المتكلّم إلى "الفعل" أنّه " يُصنع ليدُلّ على المكان كما صيغ ليدُلّ على المصدر والزّمان" (م.ن، 411/2).وقد تحدّث في هذا الباب عن التّغييرات الطّارئة على الأسماء والأفعال فمثّل للأسماء بالتّصغير وجمع التّكسير وعدّ تصغير الاسم تغييرا لبنائه لأنّك إذا قلت بدلَ "حَجَرْ" " حُجير" "... فقد غيّرته وأزلته من وزن (فَعَلْ) إلى وزن (فُعَيْل)" (م.ن،ج43/1-44).وأمّا جمعُه فمبنيٌّ على النّقل لأنّك حين تجمع "حجر" على "أحجار" "تزيد في أوّله همزة ولم تكن في الواحد وتسكّن الحاء وكانت متحرّكة وتزيد ألفا ثالثة فتنقله من وزن (فَعَلْ) إلى وزن (أَفْعَالْ)"(م.ن). وأمّا ما يلحق الفعل فقد ربطه بجميع أنواع التّصريف التي تحدث لاختلاف المعاني (م.ن،44 و 156). وهذه العمليّة التي تؤدّي إلى تغيير "بناء" الكلمة وإزالتها من "وزن" إلى وزن تدلّ على خاصيّة هامّة من خصائص هذين المصطلحين، هي خاصيّة "التغيّر". وبما أنّ "الوزن" و"البناء" مصطلحان متغيّران،على أساس أنّ تمايز الكلمات فيما بينها يكون بالنّظر إلى أوزانها وأبنيتها، فإنّ "الصّيغة" بهذا المعنى هي عنصر ثابت بين متغيّرين وأنّ سماتها المفهومية تأخذ بعين الاعتبار سمات العناصر المكوّنة لها. ويبدو أنّه لم يقتصر على التمييز بين هذه المصطلحات فقط، بل عمل على تحديد مجالاتها حين جعل عمليّات النّقل والتّغيير والإزالة من وزن إلى وزن مقترنة بالأسماء والأفعال دون الحروف[2]،على أساس أنّ الحروف عنده أدوات" تغيّر ولا تتغيّر" (م.ن، ج43/1) .

.../...

[1]– يقول ابن السرّاج واصفا الضرب الثّاني من الأسماء التي أنّثت بغير علامة " الثّاني : ما كان تأنيثه بغير علامة ولا صيغة وكان لازما "(الأصول في النّحو،ج412/2) .

[2]– يقول ابن السرّاج في هذا الباب :" اعلم أنّه إنّما وقع التّغيير في هذه الثّلاثة في الاسم والفعل دون الحرف، لأنّ الحروف أدوات تغيّر ولا تتغيّر، فالتّغيير الواقع فيهما على ضربين :

.../...

يبدو ممّا تقدّم إذن، أنّ "الصّيغة" مفهوم مقترن بالأسماء والأفعال دون الحروف بما أنّ عمليّات النّقل والتّغيير والإزالة التي حدّث عنها ابن السرّاج تحدث في الأصناف التي لها أبنية وأوزان والحروف ليست من تلك الأصناف. فهي أبنية صوتية وُصِفت بكونها "مجهولة الأصول الاشتقاقية" (عاشور، ضمن قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدّلالية، 174/2005)[1]، ولذلك فإنّ تمثيلها بالوزن والبناء يبدو متعذّرا وإن كان المنصف عاشور قد افترض أنّ "الحروف كغيرها من أقسام الكلام عناصر أوّلية تكون بدايات اشتقاقية وهي مخترعة حسب أبنية محدّدة للدّلالة على المعاني وتنويعها حسب المركّبات التي تدخل فيها لتشغل محلاّت إعرابية من الجملة. وهذه المركّبات المحليّة تعوّض بها الوزن. بل ذلك هو(...) وزنها النّحوي" (م.ن).

ويبدو أنّ تعامل ابن السرّاج مع "الصيغة" والمصطلحات المعبّرة عنها كـ"الوزن" و"البناء" قد أملته الحاجة إلى تفهّم الأسماء والأفعال ووصفها على نحو يقرّبها من المتعلّم قُربها من العالم[2]. وقد أفضت هذه العمليّة إلى تبلور مفهوم الصّيغة واستقرار المصطلحات المعبّرة عنه. وهذه النّزعة التّأصيلية في التّعامل مع المصطلحات تدلّ على تنبّهه إلى أهمّيتها في الوصف والتّقريب. ولذلك كثيرا ما كان يبحث عن التّسمية المناسبة للأداة التي يشتغل بها وهو ما أفضى إلى تعدّد التّعريفات الاصطلاحية في عدد من الأبواب النّحوية في مقابل الفقر الاصطلاحي في أبواب أخرى[3].

.../...

أحدهما تغيير الاسم والفعل في ذاتهما وبنائهما فيلحقهما من التّصاريف ما يُزيل الاسم والفعل ونضد حروف الهجاء التي فيها عن حاله ..."(الأصول، ج43/1).

[1]- يُذكر في هذا السّياق أنّ ابن جنّي قد وصف الحروف في مقارنتها بالأسماء والأفعال وعدّها "غير مشتقّة" ووصفها أيضا بأنْ "لا وزن لها" (سرّ صناعة الإعراب،ج784/2. والخصائص،ج37/2)

[2]- يذكر ابن السرّاج في معرض حديثه عن الاسم وذكره سماته التّمييزية الغرض من تأليف الكتاب فيقول :" ولمّا كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلّم، احتجت أن اذكر ما يقرب على المتعلّم " (الأصول،ج37/1) .

[3]- يُذكر في هذا السيّاق بأنّ قريرة قد اعتنى بهذه الظّاهرة اللاّفتة :أعني كثرة التّعريفات الاصطلاحية في بعض الأبواب وقلّتها في أبواب أخرى، وعدّها موضوعا من الموضوعات التي تحتاج إلى التدبّر وإعمال النّظر. يقول في هذا السيّاق :"وفضلا عن هذه الملاحظات النّظرية .../...

المهمّ في هذا السيّاق أنّه قد خالف من سبقه من النّحويين حين اهتمّ ولو جزئيا، بالأدوات الواصفة إلى جانب اهتمامه بالنّظام الموصوف. وقد أدّت هذه المراوحة إلى تغيير تسمية بعض المصطلحات حتى تكون أكثر ملاءَمة للمتصوّرات التي تشهد تغيّرا وتبدّلا،أو إضافة مصطلحات جديدة تتناسب مع بعض المتصوّرات غير الموصوفة. وقد يكون حرصه على "الملاءمة" و"التّناسب" بين المصطلح وما يعبّر عنه من مظاهر تأصيل المصطلح وتبرير وجوده. وهذا معناه أنّ تسمية المصطلح لم تكن عنده إجراء اعتباطيا وإنّما هي إجراء لا يخلو بعبارة قريرة، من "مشاكلة بين الدّال والمدلول وأنّه انطلاقا من الاسم يمكن البحث في أسباب التّسمية والوصول بالتّالي إلى مقصد المسمّي" (قريرة، 9/2003).

بناء على ما تقدّم، يمكننا أن نعتبر تقسيم ابن السرّاج "الصّيغ" إلى "مجرّدة" و"مزيدة" وتصنيفه الأسماء والأفعال بحسب ما تبلغه صيغها النّظرية من زيادة، بداية مرحلة جديدة في التأليف النّحوي. وهي مرحلة تتّسم بنزعة واضحة في تبويب المسائل وتصنيفها[1] وفي بلورة المصطلحات الواصفة ضمن جهاز نظري سعى واضعوه إلى جعله على قدر من "البساطة" و"الشّمول" حتّى يتمكّنوا من تغطيّة مختلف الموادّ اللّغوية التي تبدو جديرة بالنّظر والتّحليل.

وممّا يدلّ على استقرار مفهوم "الصّيغة" عنده وبلوغه درجة من التّجريد النّحوي، تمييزه الأسماء والأفعال من الصّيغ المعبّرة عنها في المواضع

.../...

والمسائل الإجرائيّة التي ذكرها النّحاة في مصنّفاتهم، فإنّنا نجد ملاحظات أخرى يمكن أن تثير أسئلة تبعث هي أيضا على البحث: منها كثرة التّعريفات الاصطلاحية في أبواب نحوية والفقر الاصطلاحي في أبواب أخرى " (قريرة، المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب، 9/2003).

[1]– من مظاهر التصنيف عند ابن السرّاج حديثه عن الأسماء المؤنّثة على النحو التالي: "المؤنّث... وهو ما أُنّث بغير علامة من هذه العلامات، وهذا النّوع يجيء على ثلاثة أضرب : منه ما صيغ للمؤنّث ووضع له وجُعل لمذكّره اسم يخصّه (امرأة/ رجل، ناقة / جمل) ... واسم يلزم التأنيث وإن لم تكن له علامة ولا صيغة تخصّه ولكن بفعله وبالحديث عنه تأنيثه (ساق/ سُيَيْقة، عين/ عُيَيْنة) واسم يُذكّر ويُؤنّث (الجموع لك أن تذكّر إذا أردت الجمع و تُؤنّث إذا أردت الجماعة) جاء – جاءت الرّجال " (الأصول، 411/2) .

التي حدّث فيها عن عمليات النّقل الطّارئة على هذين القسمين[1]. وهذا الإجراء يتضمّن رؤية منهجية توضّح كيفية استخراجه المفاهيم النّحويّة من النّظام اللّغوي والاشتغال بها بعد تبريرها في وصف الظّواهر اللّغوية المنتمية إلى ذاك النّظام. وفي هذا ما يدلّ على أنّ اهتمامه بالنّظام اللّغوي لم يكن معزولا عن اهتمامه بالأدوات الواصفة له. فقد كان ابن السرّاج يوازي بين وصف النّظام ورسم ملامح الجهاز الواصف له أو هو يجمع، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بين العمليتين وخاصّة في المواضع التي نزع فيها نزعة تعليمية والتي اقتضت منه مزيدا من التّوصيف والتّصنيف كما هي الحال بالنّسبة إلى الباب الذي عقده"للإعراب والمعرب والبناء والمبني"(الأصول،ج1/صص45-110).

المفيد في هذا الطّرح أنّ توسّعه في التّعامل مع مفهوم الصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنه، يدلّ على مخالفته النّحاة الأوائل في التّعامل مع المصطلح ويؤسّس لمرحلة جديدة في التّفكير النّحوي تجعل من حدود المصطلحات الواصفة موضوعا من بين موضوعاتها. وهذه النّزعة الجديدة في التّعامل مع المصطلحات، تعكس وعي ابن السرّاج بأهميّة الحدود في تثبيت المصطلح ضمن الجهاز الواصف وفي البحث عن مدى مطابقته لما يعبّر عنه. وفي هذا ما يدلّ على أنّ المصطلحات لم تعد، في نظره، أدوات أملتها الحاجة إلى تصنيف وحدات النّظام ووصفها فحسب، بل هي أدوات وصف وموضوعات بحث في آن معا.

1-2-2 اثر استقرار الادوات الواصفة في امتداد مشاغل ابن جنّي النّحوية في الوصف والتّفسير:

لم يُهمل ابن جنّي (392هـ) الصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنها وهو يصف عناصر النّظام اللّغوي، ولكنّه لم يخصّص لها في المقابل فصلا مستقلا يوضّح فيه حدود كلّ واحد منها. وهذا معناه أنّ اختياراته المنهجية في التّعامل مع الأدوات الواصفة لم تخرج عن اختيارات أسلافه من النّحويين الذين اشتغلوا بالمفاهيم ووظّفوها في حلّ المعقّد من الظّواهر اللّغوية دون أن يعرّفوها تعريفا صريحا مقصودا بالوضع.

---

1 – ينظر في هذا السيّاق على سبيل الذّكر دون الحصر،(الأصول ، 43/1 و 411/2) .

والملاحظ في هذا السيّاق أنّ تتبّعنا المواضع التي اهتمّ فيها بأبنية الكلام واستقراءنا منهجه في التّعامل معها بوصفها وبيان ما تتميّز به من خصائص اشتقاقية وتصريفية يقوم دليلا على استقرار الصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنها. وقد تكون منطلقاته الفلسفية والمنطقية التي تنعكس في استعماله مصطلحات من قبيل "الجوهر" و"العرض"و"العلّة" و"الدّور"[1] وراء استقرار المفاهيم النّحويّة والاشتغال بها في الوصف والتّصنيف[2]. لكنّ أهميّة هذه المنطلقات لا تنعكس في فهم عوامل استقرار المصطلح فحسب، وإن كان ذلك من المسائل المهمّة في التّأريخ للأدوات الواصفة، ولكن في تطوّر رؤى ابن جنّي وامتداد مشاغله النّحوية التي انعكست في كيفيّة تحليله تلك الأدوات وتعليقه عليها[3].

ومن المواضع التي استعمل فيها مصطلحات "الصّيغة" و"الوزن" و"البناء" والمثال" حديثه عن الأسماء الخماسية ووصفها بكونها "تجيء على أربعة أمثلة" (المنصف، 30/1) وحديثه عن أبنية الأسماء والأفعال التي لا زيادة فيها" (م.ن/31) وتوسّعه في شرح كيفية بناء الكلمة كما في قوله: اعلم أنّ معنى قول أهل التصريف: ابن لي من كذا مثل كذا، إنّما معناه: فُكّ صيغة هذه الكلمة وصُغ من حروفها مثل هذا الذي قد سُئلت أن تبني مثله بأن تضع الأصل بحذاء الأصل والزّائد بإزاء الزّائد والمتحرّك بإزاء المتحرّك والسّاكن بإزاء السّاكن وتضُمّ ما سألك أن تضُمّه وتفتح ما سألك أن تفتحه وتكسر ما سألك أن تكسره فتحتذي المثال المطلوب"(م.ن،ج44/1). ويمكن للمصطلحات التي استُخدمت في تلك المواضع، مرّة بصيغة المفرد كما في "بناء" و"صيغة" و"مثال" ومرّة بصيغة الجمع كما في "أبنية" و"صيغ" و"أمثلة" ومرّة

1– انظر في هذا المجال (ابن جنّي، الخصائص،ج174/1 ،188) .

2 – يُذكر في هذا السيّاق بأنّ ما حصل لابن جنّي من تكوين ذي صبغة فلسفيّة أو منطقيّة قد توفّر له كما يقول المهيري " عن طريق دراسته للكلام،(...) وأنّ تفكيره هو نتيجة ثقافة نحوية لغويّة كيّفت بواسطة تضلّعه في فنون أخرى وخاصّة الفقه والكلام ولربّما المنطق وهذا ما يفسّر ما يتّسم به فكره من قدرة على التّحليل والنّظر العميق من ناحية وعلى التّأليف بين شتات المعطيات وتجاوز الجزئيات من ناحيّة أخرى" (المهيري، أعلام وآثار من التّراث اللّغوي، 1993/ص56).

3– يمكن العودة بخصوص هذه الملاحظة إلى كيفية دراسة ابن جنّي للأصوات مثلا وتشبيهه عمليّة التّصويت بما يحدثه النّاي أو العود من مختلف الأنغام (ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج1/ صص8-9).

باستعمال عبارات مشتقّة من موادّها ومعبّرة عنها كما في"ابن" و"تبني" و"صغ"...إلخ، يمكنها أن تعكس الأسلوب التّعليمي الذي توخّاه في الرّياضة والتدرّب على معرفة أبنية الكلام وعلى وصف تلك الأبنية وتصنيفها بحسب ما تتميّز به من خصائص اشتقاقية وتصريفية. وتدعم القول بتبلور تلك المصطلحات وثبوت السّمات المميّزة لكلّ واحد منها رغم عدم تصريحهم بها. وهذا السّلوك المتمثّل في عدم التّصريح بحدود المفاهيم النّحويّة الواصفة في الغالب، هو الذي حدا ببعض الدّارسين إلى الإقرار بأنّ التّعريفات ليست ركنا ثابتا في الخطاب الاصطلاحي النّحوي وأنّ المطّلع على مدوّنتهم" قد يعدّ الحدود فيها استثناء لا قاعدة "(قريرة، 9/2003).

وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا السيّاق إلى أنّ ابن جنّي قد استعمل مصطلح "مثال" الذي استعمله سيبويه وزاد عليه مصطلح "وزن" الذي استخدمه المبرّد ومن جاء بعده من النّحويين وحافظ على المصطلحين معا رغم أنّه يستعملهما بمعنى واحد كما في الباب الذي عقده بعنوان "باب في اختصاص الأعلام بما لا يكون مثله في الأجناس" (ابن جنّي،الخصائص، ج32/3)[1]. فقد جاء في هذا الباب قوله:" وكذلك الأمثلة الموزون بها،نحو أفعل، ومفعِل، وفعلة، وفعلان، وكذلك أسماء الأعداد نحو قولنا:أربعة نصف ثمانية و(ستة ضعف ثلاثة) وخمسة نصف عشرة..."(م.ن). وقد تكون هذه النّزعة التّعليمية التي تقتضي الإلمام بالمادّة اللّغوية وبالمصطلحات الواصفة لها من بين الأسباب التي جعلته يحافظ على المصطلحين معا وهما يعبّران عن مفهوم واحد. وقد يكون استعماله "للمثال" مرّة و"للوزن" مرّة أخرى ضربا من

1– وممّا يدلّ على أنّ ابن جنّي قد جاء بالمثال والوزن في معنى واحد، الأسباب التي ذكرها في باب معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف، والتي إذا اجتمع في اسم واحد منها سببان منعاه الصّرف ومنها وزن الفعل وقد جعله مرادفا للمثال كما في قوله "الأوّل وزن الفعل الذي يغلب عليه (يعني الاسم) أو يخصّه وهو كلّ ما كان على مثال أفعل ويفعل ويفعل وتفعل و فعل و فعل وانفعل وكذلك جميع ما اختصّ من الأمثلة بالفعل أو كان فيه أكثر منه في الاسم" (كتاب اللّمع في العربية،151). وقد أجراهما في الخصائص بمعنى واحد أيضا حين علّل عمل ليس في الظّرف وليس فيها تقدير حدث بقوله "... جاز ذلك فيها، من حيث جاز أن ترفع وتنصب وكانت على مثال الفعل، فكما عملت الرفع والنّصب وإن عريت من معنى الحدث، كذلك أيضا تنصب الظّرف لفظا (كما عملت الرفع والنصب لفظا)، ولأنّها على وزن الفعل " (الخصائص، ج400/2) .

التوسّع في التّعبير عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح وليس تردّدا في التّعبير عن المفهوم[1]. فطريقته في التّعامل مع المباحث اللّغوية بوصفها وتصنيفها وتفسير ما أشكل منها تبرّر استقرار المصطلحات عنده وتستبعد القول بالتردّد في فهمها. وفي هذا الإطار نفهم توسّعه في الحديث عن بناء الكلمة وتمييزه بين ما يدلّ منها على الحدث/ المصدر وما يدلّ منها على الزّمان،[2] واهتمامه بتغيّر الوزن الذي يعني بالضّرورة إعادة انتظام الحروف والحركات على صور محدّدة[3].

المهمّ في هذا الباب أنّ حديثه عن فكّ صيغة الكلمة وإعادة صياغتها على وزن معلوم يجعل الصّيغة مشروطة بالوزن والبناء متوقّفة عليهما. ويبدو أنّ ابن جنّي لم يخالف في ذلك ما جاء به ابن السرّاج على الأقلّ.فقد تعامل مع الصّيغة على أساس أنّها علاقة مجرّدة من الوسم اللّفظي تربط بين عنصرين هما الوزن والبناء وتطلق على ضربين من الكلمات هما الأسماء والأفعال. ويمكن أن نلاحظ في هذا الباب الأثر الإيجابي لهذا الفهم سواء في وصفه لهذين القسمين أو في تفسيره لمختلف الوحدات التي تتّخذ عند الإنجاز صورا تختلف باختلاف ما يقتضيه المقام والسيّاق. وقد أفضى الاهتمام بمختلف العمليات التي يجريها على وحدات النّظام إلى ملاحظة مدى الترابط الحاصل بين اختياراته النّظرية والجوانب الإجرائية المتّصلة بالوصف والتّصنيف. وقد انعكست تلك الاختيارات في اهتمامه بصيغة الكلمة وتمييزه بين الصّيغ المجرّدة والصّيغ المزيدة وفي اعتماده المصطلح في وصف أبنية الكلام كما في تفريقه بين صيغة الواحد في التثنية[4] وفي جمع التكسير، وذلك أنّ "

1- نعتبر الظّاهرة الموجودة أعلاه توسّعا في التّعبير عن المفهوم وليس من قبيل التردّد في استعمال المصطلح المعبّر عنه نظرا إلى أنّ التوجّه العامّ في طرح المتصوّرات والتّعامل معها يقضي كما يقول قريرة " بوجود متصوّرات تعرّف في سياق واحد بأكثر من تعريف في حين توجد أخرى (وهي كثيرة) لا يوضع لها أيّ تعريف" (قريرة، 9/2003).

2- يقول ابن جنّي في هذا الباب: " ألا ترى إلى: " "قام" ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه؟" (ابن جنّي، الخصائص، 98/3).

3- انظر في هذا الباب (ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج2/صص 81-82).

4- تجدر الإشارة في هذا السّياق إلى استعمال النّحاة لمصطلحي "تثنية" و"مثنّى". والمثنّى يدلّ على التّثنية سواء كان حاملا لعلامة صرفية أو لا. وفي إطار هذا التوجّه في التّعامل مع المفاهيم الواصفة، تحدّثت بعض المقاربات اللّسانية عن نوعين من المثنّى :

.../...

جمع التّكسير ليس توجد فيه صيغة الواحد كما توجد صيغة الواحد في التثنية.ألا ترى أنّك إذا قلت رجل ورجال فقد نقضت تركيب الواحد وصغته صياغة أخرى...وليست التثنية كذلك إنّما يوجد فيها لفظ الواحد وصيغته البتّة ثم تزيد عليها علم التثنية وهي الألف فتقول الزيدان والرجلان..."(سرّ صناعة الإعراب، 2/ 297-298). وفي هذا ما يدلّ على أنّه قد تجاوز مرحلة الوصف إلى مناقشة المقولات الكامنة وراء تصرّف الصّيغ كمناقشة مقولة العدد المعبّر عنها في الشّاهد المذكور أعلاه، بالواحد والتثنية وجمع التّكسير. وقد أفضى ذلك إلى تعليل سلامة صيغة الواحد في التّثنية مقارنة بجمع التّكسير، على أساس أنّ التّثنية عمليّة ضمّ محلّها أواخر الكلمات نظير ما يحدث في الوسم الإعرابي[1].

على هذا النّحو يوضّح ابن جنّي الصّيغة والمصطلحات النّحوية المتّصلة بها ويبرز خصائصها المفهومية سواء في ربطها بالكلمة أو في حديثه عن اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره كالتّصغير والتّكسير والجنس. ولم يغفل عن كيفية بناء الصيغة وما يقتضيه من مراعاة للمثال المطلوب الاحتذاء به. وهو يسعى في كلّ ذلك إلى وصف النّظام اللّغوي وتفسير كيفية اشتغاله

.../...

أ- المثنّى الواقع في حيّز الجمع الخفيّ pluriel interneوهو المثنّى غير الحامل لعلامة تثنية نحو كلمة "زوج" في العربية.

ب- والمثنّى الواقع في حيّز الجمع الظّاهر pluriel externe وهو المثنّى الحامل لعلامة صرفية دالّة على التّثنية نحو "الزّيدان" و"الرّجلان" في المثال المذكور أعلاه (يمكن العودة بخصوص هذا التّوزيع إلى، بن حمودة، 2004/ 519-520) .

[1]- يعتبر ابن جنّي التّثنية ظاهرة أساسية في العربية، وقد شاعت " فيمن يُعقل و فيما لا يُعقل في المذكّر والمؤنّث" (سرّ صناعة الإعراب، 2/ 450-451) وقد عالج هذه الظّاهرة في أغلب مصنّفاته وتحدّث عن التّغييرات التّصريفية التي تلحق الصّيغ للتّعبير عن معنى العدد فيها (يمكن التوسّع في هذه الظّاهرة بالعودة إلى سرّ صناعة الإعراب، ج2/450-451 والخصائص، ج3 / 320 و علل التّثنية، تحقيق عبد القادر المهيري، حوليات الجامعة التّونسية – عدد1965/2) ويُذكر في هذا الباب أيضا أنّ المنصف عاشور قد توسّع في هذه الظّاهرة حين عالج تصريف الاسم بحسب مقولة العدد، وعرض لآراء ابن جنّي بشيء من التّفصيل (انظر بخصوص تلك الآراء، ظاهرة الاسم في التّفكير النّحوي، 2004/ صص 207-225).

دون أن يناقض المبادئ العامّة التي انطلق منها في معالجة القضايا النحوية ومنها القياس العقلي والافتراض وبناء المقدّمات على النّتائج.[1]

1-2-3 مفهوم "الصّيغة" وما يطرحه من قضايا عند الرّضي الأستراباذي:

يتنزّل اهتمام الأستراباذي(688هـ) بمصطلحات "الصّيغة" و"الوزن" و"البناء" و"الهيئة" في إطار اشتغاله ببنية الكلمة ومناقشته خصائصها الاشتقاقية والتّصريفية. وقد جعل الوزن والصّيغة في هذا الباب بمعنى البناء تقريبا حين عدّ المراد من بناء الكلمة" ووزنها وصيغتها وهيئتها[كذا] التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتّبة وحركاتها المعيّنة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلّ في موضعه"(الأستراباذي، شرح الشّافية، 2/1). ويبدو من خلال تسويته بين هذه المصطلحات في هذا الموضع على الأقلّ، أنّه قد استعملها استعمالا مخالفا لاستعمالاتها الاصطلاحية وأرجعها كلّها إلى هيئة الكلمة دون بيان الحدود المميّزة لكلّ واحد منها مقارنة بغيره من المصطلحات. وهذا الاستعمال غير الاصطلاحي لا يدلّ على أنّ مصطلحات "الصّيغة" و"الوزن" و"البناء" لم تكن متبلورة عند الأستراباذي، بل إنّ توجيه العناية إلى "بنية الكلمة" وما تتّسم به من خصائص اشتقاقية وتصريفية قد غلب فيما يبدو، في هذا الموضع على الأقلّ[2]، على سمات المفاهيم الواصفة وأنّ إعادة طرح الموضوعات المشتركة يفرض على النّحويّ أحيانا، إعادة تلك المادّة والاحتفاظ بما دار في شأنها من نقاشات بما في ذلك النّقاشات المتعلّقة بالأدوات الواصفة لها.

---

1 – انظر بخصوص المبادئ المذكورة أعلاه (كتاب الخصائص، باب في المستحيل وصحّة قياس الفروع على فساد الأصول، ج3/ 328 وما بعدها) ويمكن العودة إلى تحليل محتوى هذا الباب عند (المنصف عاشور، 2005/ 383- 395).

2– يُذكر في هذا السيّاق بأنّ الأستراباذي قد تطرّق إلى الوزن في إطار حديثه عن الوحدات اللّفظية الدّالة على أكثر من معنى. وقد ذكر في هذا الباب أنّ الوزن "جزء اللّفظ إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسّكنات الموضوعة وضعا معيّنا" (الأستراباذي، شرح الكافيّة، 26/1). وفي استخدامه لكلمة "عبارة عن" ما يدلّ على أنّ المضمون المقدّم ليس تعريفا للمصطلح بل هو تقريب له على نحو يؤكّد نزعته في الاشتغال بالمفاهيم أكثر من الاهتمام بالحدود والتّعريفات .

ومع أنّه لم يعرّف الصّيغة تعريفا صريحا فإنّ وصفه إيّاها بالهيئة وتحليله لها على أنّها حروف مرتّبة وحركات معيّنة يُعبّر عنها بوزن من الأوزان يمكّن من استخلاص الأقسام التي يصحّ إطلاق لفظ الصّيغة عليها. فهي تطلق بهذا الاعتبار على الأقسام التي لها "بناء" و"وزن" وهذا معناه أنّها من خواصّ الأفعال والأسماء. وكونها كذلك يجعلها متّصلة بـ"الوزن" و"البناء" إلى درجة أنّ تحقّقها يبدو، في تصوّر الرّضي، متعذّرا بعيدا عن الطّرفين المتعالقين. ولذلك كثيرا ما كان حديثه عنها مقترنا بهذين المصطلحين سواء كان ذلك بصريح اللّفظ أو بالحديث عن التّغييرات الطّارئة على الحروف والحركات التي تفسّر كيفية الانتقال من وزن إلى آخر[1].

ورغم كون الرّضي لم يخالف من سبقه من النّحويين في تحديد طبيعة العلاقة بين الصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنها باستثناء تسويته بين الصّيغة والهيئة وجعلهما بمعنى واحد تقريبا، فإنّ استخدامه مصطلحات "الصّيغة" و"الوزن" و"البناء" في وصف بعض الموادّ اللّغوية وتصنيفها يدلّ على استقرار تلك المصطلحات وشفافيتها بما يجعلها تعكس مفاهيمها بصورة لا تحتاج معها إلى توضيح أو شرح. ولعلّ كثرة تداول هذه المصطلحات قبل الرّضي قد جعل معانيها على درجة من الوضوح دفعته في كثير من الأحيان إلى الاشتغال بها دون مراجعة سماتها المفهوميّة أو حتى إعادة النّظر في المعاني التي حمّلوها إيّاها.

من هذا المنطلق كان لابدّ من التّساؤل عن الدّور الذي لعبه الأستراباذي في هذا الباب. فقد بدا لنا في فقرات سابقة أنّ المصطلحات المذكورة قد استقرّت بداية من القرن الرّابع تقريبا وأنّ أغلب المراحل التي مرّ بها المصطلح النّحوي وتطوّر لم يكن للأستراباذي فيها حظّ. ولذلك فإنّ أهمّ المساهمات التي ميّزته تكمن، في تقديرنا، في استعماله تلك المصطلحات وإحكام توظيفها في الوصف والتّصنيف واستنباط الأحكام. وهو ما تجلّى في تفريقه بين الصّيغ

---

[1] – نشير في هذا السيّاق إلى أنّ الرّضيّ قد اعتبر "الوزن" دالاّ على الزّمان في تحديده دلالة الحدث. فقد ذكر في هذا الباب أنّ: " الحدث مدلول حروفه المرتّبة، و(أنّ) الإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزّمن... مدلول وزنه الطّارئ على حروفه" (الأستراباذي، شرح الكافيّة، 26/1).

النّظرية المجرّدة والصّيغ المنجزة وما اقتضاه ذلك من تمييز بين الدّلالة الحاصلة من الصّيغ المجرّدة وتلك التي تعبّر عنها الصّيغ المنجزة وفي حديثه عن الصّيغ الممكنة التي قد يبنيها المتكلّم، رغم عدم معرفته المسبقة بها، قياسا على الصّيغ المعلومة دلاليا[1] بالإضافة إلى تمييزه بين أوزان الأسماء وأوزان الأفعال وتعرّضه للشّروط التي تجرّ الوزن إلى جانب الفعل أو إلى جانب الاسم حتّى يصحّ أن يُقال هو وزن الاسم أو"هو وزن الفعل"(الأستراباذي، شرح الكافية،ج164/1) وغيرها من الموضوعات التي يمكن اعتمادها في الاستدلال على وضوح المصطلحات وحسن استعماله لها وصفا وتفسيرا .

وقد قاده اهتمامه بالمصطلحات المذكورة وتوظيفها في وصف وحدات النّظام إلى تمييزه بين الحروف الأصول والحروف المعبّرة عنها. وقد عدّ في هذا الباب، "الفاء" و"العين" و"اللاّم" الحروف المعبّرة عن الحروف الأصول وهي المكوّنة للوزن المشترك في الألفاظ.فأنت إذا أردت وزن كلمة " عبرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللاّم: أي جعلت في الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروف الثلاثة كما تقول : ضَرَبَ على وزن فَعَلَ (...) وكذا نَصَرَ و خرَجَ " (شرح الشّافية، 12/1-13). وهذا معناه أنّ الصّيغ تخضع إلى سلّميّة تراتبيّة عند الرّضي، وأنّ هذه السلّميّة تقتضي أن تكون الصّيغ النظرية المجرّدة من قبيل (فَعَلَ) في مستوى تجريدي أعلى من الصّيغ المنجزة صوتميا بالتّعجيم من قبيل (ضَرَبَ، ونَصَرَ،وخَرَجَ). وعلى هذا الأساس وصف (فَعَلَ) بقوله " اعلم أنّه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظ متّصف بالصفة التي يُقال لها الوزن، واستعمل ذلك اللفظ في معرفة أوزان جميع الكلمات، فقيل : ضَرَبَ على وزن فَعَلَ، وكذا نَصَرَ وخَرَجَ، أي هو على صفة يتّصف بها فَعَلَ و ليس قولك: فَعَلَ هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات لأنّا نعرف ضرورة أنّ نفس الفاء والعين واللاّم غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة" (م.ن، 12/1-13).

---

[1] – يقول الرّضي في هذا السّياق " والذي نراه أنّه إذا كثر ورود أمثلة لصيغة من هذه الصيغ في معنى من هذه المعاني كان ذلك دليلا على أنّه يسوغ لك أن تبني على مثال هذه الصّيغة لإفادة هذا المعنى الذي كثرت فيه و إن لم تسمع اللّفظ بعينه " (ش.ك، 85/1) . وهذا دليل آخر على أنّ الصّيغ أدوات في اللّسان جُعلت ليُعبّر بها المتكلّم عن مقاصده ودواعي إبداعه.

وفي هذا ما يدلّ على أنّ لـ(فَعَلَ) عند الرّضي جانبين : جانب وزني يتحقّق بنظم الحروف وترتيبها على نحو معيّن وهو في هذه الحالة (فَعَلَ) وليس (فَعُلَ أو فَعِلَ...) وجانب صيغي يُعبّر عنه بالوزن وبالمادّة المعجمية. فإذا كانت المادّة المعجمية هي (ف،ع،ل) كانت الصّيغة مجرّدة وهي في هذه الحالة (فَعَلَ) وما جرى مجراها من الصّيغ. أمّا إذا كانت المادّة المعجمية (خ،ر،ج) مثلا فإنّ الصّيغة تكون تبعا لذلك أقلّ تجريدا لأنّ مجرّد اختيار هذه المادّة يقصي كلّ الوحدات التي تشتقّ من موادّ معجميّة أخرى، كما أنّ إنجاز صيغة الفعل الماضي المبني للمعلوم (خَرَجَ) من المادّة (خ،ر،ج) هو إقصاء لباقي الصّيغ المحتملة التي يمكن اشتقاقها من تلك المادّة. وهذا التمشّي يدلّ على أنّ دلالة الصّيغ المجرّدة عند الرّضي،أعمّ من دلالة الصّيغ المنجزة صوتميا بالتعجيم بحيث تكون دلالة(فَعَلَ) أعمّ من دلالة (ضَرَبَ) لكونها تصلح لـ(ضَرَبَ وخَرَجَ ونَصَرَ) ولكلّ فِعْلٍ جرى مجراها[1].

وممّا يدلّ على أهميّة الدّور الذي اضطلع به الأستراباذي في اهتمامه بالصّيغة واعتمادها في تفهّم الخصائص الاشتقاقية والتصريفية لبعض الأقسام الكلامية المنجزة، اعتباره الدّلالة على زمان حدث مّا مشروطة بصيغة من الصّيغ لأنّه إذا قُصد تبيين زمان الحدث الذي هو أحد الأزمنة الثلاثة معيّنا "صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث، صيغة: إمّا بمجرّد تغيير حركاته وسكناته، كضرب في: الضرب، أو بتغييرهما مع الحذف، كاستخرج في الاستخراج، أو بتغييرهما في الزّيادة، كيضرب واضرب، في الضّرب، بحيث تدلّ تلك الصّيغة بنفسها على أحد الأزمنة الثلاثة معيّنا (شرح الكافية، 3/402-403)[2].

---

[1] – يبدو أنّ هذا التصوّر هو الذي اعتمده الشّريف في اهتمامه بالصّيغ في أبنيتها الإعرابية المحتملة السّابقة للإحالة المعجمية. وقد انتهى في ذاك المبحث إلى الإقرار بأنّ "(...) الدّلالة البنيوية التي نجدها في الأبنية التّصريفية المجرّدة ينبغي أن تكون أعمّ من الدّلالة التي في الأبنية التصريفية المنجزة صوتميا بالتّعجيم " (2002،ج2/973). وقد عدّ في هذا الباب معنى الصّيغة المجرّدة أعمّ وأثبت من معاني الصّيغ المنجزة المتّصفة بها (م.ن، ج2/976) .

[2]– يمكن أن نفهم من الشّاهد المذكور أيضا موقف الرّضي من مسألة أوّلية الاشتقاق. فقد ذكر في هذا الموضع أنّ المصدر أصل الاشتقاق ومنه تشتق الصّيغ إمّا:

.../...

وإذا كان هذا التمشّي يفسّر كيفية تشكّل الصّيغة، فإنّه يعني أيضا أنّ الصّيغة التي اكتسبت سماتها الدّلالية وأمكن التّنبيه بها على أحد الأزمنة الثلاثة لا تُتصوّر عنده إلاّ باعتبارها جملة تنبني على علاقة {عا X مع}. وهذا التصوّر الذي تفطّن إليه أسلافه منذ بداية التّأليف النّحوي، قد مثّل الإطار النّظري الذي اهتمّ في ضوئه بالصّيغ الصّرفية وما تضمّنته من دلالات زمانية. وقد كان هذا المدخل سببا في استدعاء عدد من المصطلحات النّحوية من قبيل الثّبوت والحدوث والاستمرار واللّزوم[1] لتحديد ما تتميّز به تلك الصّيغ من خصائص دلاليّة ولا سيما الدّلالات الزّمانيّة التي تفيدها.

المهمّ في هذا السّياق أنّ الصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنها كـ"الوزن" و"البناء" تبدو حدودها واضحة عند الرّضي إلى درجة أنّه بات يستعملها دون أدنى تردّد في تأديتها المعاني التي يحمّلها إيّاها. وهذا معناه أنّ عمليات الاختبار التي تُجرى على المصطلح هي الأساس الضّامن في تحديد سماته وتمييزه من غيره من المصطلحات. وقد أفضى تعامله مع الصّيغ الصّرفية إلى تحديد عدد من المصطلحات النّحوية المفيدة المتّصلة بها[2]. فكان عمله قائما على اختبار المصطلحات من ناحية والتوسّع فيها سواء بالمقارنة بينها أو بإقحام مصطلحات أخرى ذات علاقة بها بغية تفسير النّظام الموصوف وإن كان القصد في هذه المرحلة يتّجه أيضا، نحو تفهّم خصائص الجهاز الواصف والمساهمة في تبريره وبيان مدى تماسكه.

.../...

- بتغيير حركات المصدر وسكناته.
- أو بتغييرهما مع الحذف.
- أو بتغييرهما في الزّيادة.

1- نشير في هذا السّياق إلى أنّنا سنعود إلى هذه المصطلحات في الباب الثّاني من البحث ونعمل على توضيحها في موضعها من العمل وإن كان بعضها مستعملا عند الرّضي على جهة التّرادف كما هي الحال بالنّسبة إلى (الاستمرار واللّزوم / والثّبوت).

2- انظر على سبيل المثال، (شرح الكافية، 1ج/157 وج 3/107-108/و402-403 و431 وج4/123 و159 وشرح الشّافية، ج1/3 و 7 و 12 و ج2/325) .

2- أهمّ السّمات النّحوية المميّزة لمفهوم الصّيغة وعلاقته بالمصطلحات المعبّرة عنه في التّراث النّحوي:

نخصّص هذا العنصر كما يدلّ عليه عنوانه لبيان أهمّ السّمات المميّزة لمفهوم الصّيغة وتوضيح علاقته بالمصطلحات المعبّرة عنه في التّراث النّحوي وذلك لسببين اثنين على الأقل:

أ- بيان مدى تعالق مفاهيم الوصف والتّحليل في العربية .

ب- تحديد شبكة السّمات المميّزة لمفهوم "الصّيغة" في نظام العربية تمهيدا لمعرفة نوع العلاقة بينه وبين المفاهيم المتصلة به أو القريبة منه في بعض الألسن الهندية الأوروبية .

وليس غرضنا من تحديد السّمات المميّزة لمفهوم "الصّيغة" في نظام العربيّة المقارنة بينه وبين المفاهيم المتصلة به في الألسن الهندية الأوروبية من قبيل forme وstructure وvoix وmorphe، وإن كان ذلك هدفا مشروعا، وإنّما محاولة معرفة ما هو خاصّ منها وما هو عامّ بما يساعد على افتراض وجود جهاز واصف يمكنه أن يتعدّى وصف نظام لغة من اللّغات لغيره من الأنظمة النّحوية، خاصّة أنّ التوجّه اللّساني العامّ اليوم قد قطع أشواطا هامّة في البحث عن القوانين الجامعة بين الألسن البشرية وأنّ اللّسانيين قد تنبّهوا بفعل الملاحظة وبناء المصادرات إلى أنّ اللّغات تختلف كما يقول الشّريف: " في نظام الوسم، ولكنّها لا تختلف في الكثير من الأبنية المجرّدة ولا تختلف في الكثير من قواعد الوسم " (الشّريف، 2002، ج2/ 1187).

ونعني بالسّمات النّحوية في هذا الموضع، شبكة السّمات التي تتوفّر في المصطلح النّحوي فتميّزه من غيره من المصطلحات و تحدّد دوره في وصف النّظام وحلّ المعقد من ظواهره. وتتكوّن هذه الشّبكة من السّمات المعجمية والسّمات الاشتقاقية والسّمات التصريفية الإعرابية...إلخ. ويمكن أن تشترك بعض المصطلحات في سمة من السّمات أو في بعض السّمات دون أن يؤدّي ذلك إلى إلغاء مصطلح من تلك المصطلحات أو انصهاره في آخر. بل إنّ التّداخل بين المصطلحات في عدد من السّمات النّحوية يدلّ على مدى ترابطها واسترسال بعضها في البعض الآخر إلى درجة تضطرّك لاستعمال أحدها رائزا لاختبار نجاعة الآخر. وفي هذا التّلازم واستدعاء بعض المصطلحات بعضها الآخر تكمن أهميّة الجهاز الواصف ويُفهم تناسقه.

انطلاقا من هذا التصوّر تعامل النّحاة مع المفاهيم الواصفة. وكانوا، رغم ما تتميّز به الظّاهرة اللّغوية من تشعّب وما تقتضيه معالجتها من احتياطات منهجية، يستعملونها في سياقاتها سواء بتبرير المشترك من الظّواهر اللّغوية المنجزة أو بالكشف عن سمات النّظام اللّغوي الموصوف. وقد سلكوا المنهج نفسه في التّعامل مع مفهوم "الصّيغة" والمصطلحات المعبّرة عنه. فلم تكن "الصّيغة" عندهم معزولة عن باقي المصطلحات وإنّما كانت تُستعمل في مختلف السّياقات التي استُخدمت فيها في تعالق مع مصطلحات "الوزن" و"البناء" و"المثال" و"الهيئة" وغيرها من المصطلحات التي استخدمت في وصف أبنية الكلم. وهذا ما جعل دراسة المصطلحات في حدّ ذاتها، من الموضوعات المتشعّبة. فالشّيء إذا جاور الشّيء دخل كما يقول ابن جنّي "في كثير من أحكامه لأجل المجاورة" (ابن جنّي، المنصف،ج2/2). فإذا تعلق الأمر بالتّداخل والتّلازم لا بالتّجاور ازداد عمل النّحوي تعقيدا. فهو في حاجة إلى الإلمام بحدود تلك المصطلحات وإدراك السّمات التي تميّز الواحد منها عن باقي المصطلحات حتّى يتمكّن من ناحيّة أولى، من الاشتغال بها واستخدامها في الموضع الذي ينبغي أن تستخدم فيه ويتمكّن من ناحية ثانية، من المساهمة في تجذيرها في الجهاز النّظري الذي تنتمي إليه.

وبما أنّ النّحاة العرب كانوا حريصين على وصف الظواهر اللّغوية قبل النّظر الكلّي في الجهاز الواصف، في مرحلة أولى على الأقلّ، فقد كنّا نعمد في مناسبات كثيرة إلى الاستفادة من السّياقات التي استُخدمت فيها تلك المصطلحات لتحديد سماتها وبيان الرّوابط الموجودة بينها. فـ"الصّيغة" في تصوّر النّحاة، "علاقة" بين متغيّرين هما "البناء" و"الوزن". ومن خصائص هذه العلاقة أنّها "عنصر ثابت" وأنّها "معنوية" لكونها تحقق معنى ولا تتحقّق باللّفظ. وهذا ما يجعلها "أعمّ" منهما ويبرّر استعمالها في وصف مختلف الوحدات التي لها بناء ووزن[1].

---

[1] – لم يتردّد النّحاة في استخدام مفهوم الصّيغة في وصف الأفعال والأسماء منذ ظهور المصطلح مع المبرّد، بل إنّهم توسّعوا في استعماله حين تحدّثوا عن الصّيغ الجذرية المجرّدة والصّيغ المنجزة في الأفعال والأسماء المتّصلة بها. وقد علّلنا عدم استخدامهم عبارات من قبيل "صيغ الحروف" في مقابل "صيغ الأسماء" و"صيغ الأفعال"، بما للحروف من خصائص أهمّها .../...

وكونها كذلك يجعلها قريبة من مفهوم "البنية" باعتبارها علاقة مجرّدة من الوسم اللّفظي تقتضي بدورها متعالقين على الأقلّ[1]. وقد ذكرنا في موضع سابق من هذا الفصل (الفقرات 1-2) أنّ من النّحاة من استعمل "الصّيغة" و"البنية" بمعنى واحد فجعل مصطلح "صيغة" بذلك مرادفا لمصطلح "بنية". إلاّ أنّ استعمال بعض المصطلحات على معنى التّرادف لا يحجب في رأينا الفروق الموجودة بينها. إذ يبدو من خلال استقرائنا للمواضع التي استُخدم فيها مصطلح "بنية" أو "أبنية" في التّراث النّحوي أو بالعودة إلى السّياقات التي استخدمت فيها "البنية" في الدّرس اللّساني الحديث كما سيتّضح في الفصل الموالي من هذا البحث، أنّ البنية أعمّ من الصّيغة وهي مُهيّأة أكثر منها لتكون في مواضع مختلفة. فالصّيغة وإن كانت مشابهة للبنية من حيث كونها علاقة مجرّدة يتمّ التّعبير عنها بواسطة طرفين متعالقين، فإنّ البنية تختلف عنها بالنّظر إلى طبيعة المتعالقين. فهي تتحقّق لغويا بأقلّ ما يكون من التّمثيل أي بداية من الحرف والحركة(CV) حيث البنية المقطعيّة وتصل إلى "الكلام" و"القول" باعتبارهما نتاج عمليّات تركيب مختلفة[2]. وربّما كان التوسّع في استخدام المفهوم في وصف "المقطع" و"الكلمة" و"الجملة" و"الكلام"...إلخ، دليلا على ما يوجد بين" البنية" و"الصّيغة " من فروق ومظهرا من المظاهر الدّالة على سلّمية المفاهيم وتراتبها، بحيث تكون كلّ الصّيغ بهذا الاعتبار أبنية ولا يمكن أن تكون الأبنية بمختلف أنواعها صيغا.

.../...

أنّها من المقولات التي اعتبرت، كما يقول المنصف عاشور: "مجهولة الجذر والوزن " (337/2005).

1- يمكن التوسّع في حدّ البنية وأقسامها بالعودة إلى (الشّريف، فصل المفهوم السّاذج والمجرّد للبنية، 2002/ 285).

2- استعملنا مصطلحي كلام وقول في هذا الموضع ولم نستعمل مصطلح نصّ لأنّ مصطلح نصّ بالمعنى الحديث المتعارف عليه اليوم لم يكن مستعملا عند النّحاة. وقد ذكر الشّاوش أنّ النّحوي متى احتاج إلى تسميّة المادّة اللّغوية " استعمل تسميات من قبيل الكلام بمعنى "المتكلّم به" والقول بمعنى "المقول" "(2001 / 193). وأمّا ما نجده مشتقّا من مادّة (ن،ص،ص) من مفردات كالفعلين "نصّ" و "نصّص" والمصدرين منهما "نصٌّ" و"تنصيص" فقد وصفها بكونها "مفردات من قبيل الأفعال أو المصادر، وهي مفردات تدلّ على الحدث أو العمل الذي يقوم به المتكلّم ولا تدلّ على النّاتج الحاصل من ذلك العمل" (م.ن) .

بناء على هذا التصوّر تكون "البنية" أعمّ من "الصّيغة" وتكون "الصّيغة" بدورها أعمّ من "الوزن" ومن "البناء". وفي مقابل ذلك فإنّ العنصر الـذي يكـون أكثر تجريدا من غيره من العناصر يكون كما بيّنا في موضع سابق(الفقـرات 1-2-3)، أفقر منه دلاليا. وهذا مفاده أنّ المفاهيم النّحوية الواصفة تتراتب سلّميا على نحو يسمح بملاحظة مدى سلامة الاختيارات المنهجية المعتمدة في تبريـر الأدوات الواصفة. وقد كان النّحاة في مختلف المواضع التي اشتغلوا فيها بتلـك الأدوات، على وعي تامّ بأهميّة العلاقات القائمة بينها وبمـا يمكـن أن تحقّقـه من مزايا معرفيّة ومنهجية سواء في تفهّم حـدود تلـك المفـاهيم أو في الاشـتغال بها في وصف مكوّنات النّظام.

المهمّ في هذا السّياق أنّ بعض السّمات المميّزة لمفهوم "الصّيغة" تدلّ على أنّه من المفـاهيم البسـيطة الـتي يمكـن أن تتجـاوز بحكـم سماتهـا المفهوميّـة، تفسير الظّاهرة اللّغوية الواحدة في أكثر من لسان شأنه في ذلك شـأن "البنيـة". فسمات من قبيل"**عامّ** "و"**مجرّد**" و"**علاقة**" هـي سمـات كلّيـة تسمح للمفهـوم المتّصف بها، أن يكون صالحا لتفسير لسانيّ عـامّ. وقـد يكـون تعامـل النّحـاة العرب مع بعض المصطلحات متولّدا من هذه النّزعة العامّة/ الكليّة في الوصـف والتّفسير وهي نزعة فرضتها معرفتهم بألسن أخرى إلى جانب اللّسان العربـي. فقد كانوا يتعاملون مع مفاهيم الوصـف والتّحليـل في العربيـة وهـم يضـعون في اعتبارهم مقتضيات الظّاهرة الموصوفة في لغات أخرى، خاصـة أنّ كـثيرا مـنهم لم يكونوا عربا وأنّ كثيرا منهم كان بعبارة الشريف "يصف العربيّة وهو يجيـد لغته الأمّ" (الشّريف، 1187/2002). وعلى هذا الأساس خلـص إلى اسـتنتاج مفاده أنّ بعض مفاهيم الوصف والتفسير التي اعتمدها النّحـاة ليسـت خالصـة للعربيّة وأنّه "إذا طوّرناها بالثّوابت العلميّة الحديثة، فإنّنـا لا نصـف العربيـة فقط بل نستطيع أن نقترح أوصافا أخرى لغيرها من اللّغات (م.ن).

انطلاقا من هذا التصوّر نفـترض أنّ السّـمات المفهوميّـة العامّـة للصّـيغة يمكنها أن تخوّل للمفهوم بأن يكون صالحا لوصف لساني عامّ. لكنّنـا ننبّـه في الأثناء إلى أنّ مجرّد شحن المفهـوم بـدلالات اصـطلاحية يجعـل المقارنـة بينـه وبين المفـاهيم المعبّـرة عنـه في الأنحـاء الـتي تنتمـي إلى ألسـن مختلفـة عمليّـة معقّدة.وأوّل تلك الصّعوبات تكمن في رأينا في صعوبة نقل المفهوم الواصـف مـن لسان إلى آخر. فلو تساءلنا عن المصطلح المعبّر عن الصّيغة في اللّسـان الفرنسـي

مثلا، لبدا لنا أنّ مصطلح الصّيغة في نظام العربيّة لا يقابله مصطلح واحد في الفرنسية يطابق مجاله المفهومي. فمصطلحات من قبيلforme وstructure وvoix وmorphe وmode يمكنها أن تعبّر كلّها عن الصّيغة وإن كان من مداخل مختلفة وبدرجات متفاوتة. وهذا ما يجعل وصف الظّاهرة اللّغوية الواحدة في أكثر من لسان بمفهوم واحد أمرا معقّدا أيضا.

المهمّ في هذا المبحث أنّ ما قدّمه النّحاة العرب بخصوص الصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنها يدلّ على وجاهة ما حقّقوه من نتائج سواء في استنباطهم المصطلحات الواصفة أو في اختبارهم إيّاها بحثا عن الفائدة المرجوّة منها. وقد بدا لنا في اهتمامنا بهذه المصطلحات خصوصيّة النّظام النّحوي العربي سواء في تماسكه المنهجي أو في تناسق مفاهيمه الواصفة وانسجامها. وهذه المزايا، وإن كانت لا تنكر، تؤكّد المراحل التي مرّت بها النّظرية النّحوية في مستوى الصّياغة وتبرّر مساهمات النّحاة المتأخّرين في النّظام النّحوي العربي سواء تعلّق الأمر بوصف ذاك النّظام أو بتعليل انسجام مقاييسه التّفسيرية[1].

---

[1]– يمكن النّظر في هذا السيّاق في مساهمات المتأخّرين في نظام العربيّة وهم يسعون إلى تعليل قواعدها وإلى البحث عن أسباب استعمالاتها . وقد بدت هذه المساهمات جليّة من خلال مقارنة بعضهم مثلا، علل النّحاة بعلل الفقهاء من ناحيّة وعلل المتكلّمين من ناحية أخرى. وقد حدّث المهيري عن ظاهرة التّعليل في النّحو العربي وبيّن في هذا الجانب دور النّحاة المتأخرّين في التّعليل بالإضافة إلى ما حققوه من وصف وتفسير. فقد نشأ التّعليل مع نشأة النّحو" واتّسع نطاقه بالحاجة إليه لتبرير الخلافات ودعم وجهات النّظر المختلفة، وبلغ أقصى درجاته في القرن الرّابع مع أبي عليّ الفارسي وابن جنّي ..."(المهيري، الحوليات، 46/ 1996 صص21-36). وفي هذا ما يدلّ على تعهّد النّحاة للنّظريّة بالوصف والتّفسير وعلى حرصهم على تبرير المعطيات والذّهاب في التّعليل إلى أبعد غاية ممكنة فليس شيء مما يضطرّون إليه كما يقول سيبويه "إلاّ وهم يحاولون به وجها" (سيبويه، الكتاب، ج1/32) .

3- خاتمة الفصل:

انتهينا في هذا الفصل إلى أنّ بعض مفاهيم الوصف والتّحليل في العربية لم تظهر منذ بداية التّأليف النّحوي وأنّ النّحاة لم يُعرّفوا تلك المفاهيم ولم يضعوا لها حدودا صريحة تساعد على تبيّن خصائص الجهاز النّظري الواصف. وقد فسّرنا ذلك بحرصهم، في مرحلة التّأسيس على الأقلّ، على وصف الظواهر اللّغوية والكشف عن المبادئ المسيّرة لها قبل النّظر الكلّي في ذاك الجهاز.

وبيّنّا في مقابل ذلك أيضا، أنّ اشتغالهم بتلك المفاهيم واستخدامها في السياقات المناسبة لها من المظاهر الدّالة على مدى تبلورها ووضوحها عندهم. وقد بدا وصفهم الظّواهر اللّغوية المؤسّس على هذه المفاهيم ذا بعد تفسيري، لكون هذه المفاهيم لم تُستعمل في التصنيف فحسب، بل لعبت دورا أساسيا في تصوّرهم النّظرية النّحوية وما يمكن أن تنبني عليه من أسس ومبادئ.

وقد لاحظنا في تعاملنا مع مفهوم الصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنه في التّراث النّحوي أيضا، أنّ بعض السّمات المميّزة لمفهوم الصّيغة هي سمات عامّة تسمح من النّاحية الابستيمية بالاشتغال بالمفهوم في حلّ المعقّد من الظّواهر اللغوية في أكثر من لسان إذا ما طوّرناه كما يقول الشّريف "بالثّوابت العلميّة الحديثة" (م.ن). وهو ما يمهّد الطّريق للحديث عن جهاز نظري يتّصف ببساطة مفاهيمه وشموليتها ويساعد على تفسير كيفية اشتغال الأنظمة النّحوية على اختلافها وتباعدها أحيانا. وهذا الطرح يحتاج إلى دقة منهجية نتلافى بها إسقاط مفهوم من المفاهيم على ظاهرة من الظواهر اللّغوية غير المناسبة له أو استبداله بمفهوم آخر قد يتعارض مع خصوصية النّظام الذي ينتمي إليه. ومع أنّنا قد اقتصرنا في هذا الفصل على البحث في خصائص الصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنها في التّراث النّحوي، فإنّ ما قدّمناه من ملاحظات في هذا الموضوع يوضّح الاختيارات المنهجية التي اتّبعها النّحاة في تعاملهم مع الجهاز الواصف ومن أهمّها اختبارهم المفاهيم النّحوية وحرصهم

على استدراك النّقائص الوصفية[1] كلّما دعت الحاجة إلى ذلك، وهي مزيّة نحاول أن نبحث عنها وعن غيرها من المزايا في الفصل الموالي الذي نخصّصه للبحث في كيفية استيعاب الدّراسات اللّسانية الحديثة لبعض المصطلحات المعبّرة عن الصّيغة سواء من حيث وسمها أو توظيفها في الوصف والتّفسير.

[1]- كثيرا ما يكون اختبار المفاهيم الواصفة عند النّحاة العرب القدامى اعتمادا على الأمثلة المتولّدة من الاستعمال وأحيانا يعتمدون على الأمثلة المصنوعة متى كانت الظّاهرة التي يعالجونها ظاهرة نظامية عامّة وليست ظاهرة خاصّة .

الفصل الثاني

المصطلحات المعبّرة عن "الصّيغة" في اللّسانيّات الحديثة.

0- تمهيد:

انتهينا في الفصل السّابق إلى بيان تصوّر النّحاة العرب القدامى لمفهوم الصّيغة والمصطلحات المعبِّرة عنه. وقد خلصنا باعتماد الأمثلة وتحليلها إلى تحديد أهمّ السّمات المميّزة لتلك المصطلحات. وبيّنا في الأثناء الاحتياطات المنهجية التي كانوا يتوخّونها في تعاملهم مع النّظام الموصوف. وقد بدا لنا تبلور المفاهيم الواصفة جليّا من خلال ما بلغوه من قدرة على معالجة المسائل والتوسّع فيها بالوصف والشّرح والتّحليل دون أن يخرجوا عن الحدود التي رسموها لها.

ونعمل في هذا الفصل على دراسة مصطلحات forme و structure وvoix في الدّراسات اللّسانية الحديثة وذلك بتحديد السّمات المميّزة لكلّ واحد منها ومعرفة طرق المحدثين في التّعامل مع جهازهم النّظري الواصف والمشاغل التي طرحوها في هذا الباب قصد الاستفادة منها في بيان مدى ترابط الأنساق ومعرفة مدى امتداد السّابق منها في اللاّحق.

وقد اخترنا أن يكون تعاملنا مع المصطلحات المذكورة لما لها من علاقة بمفهوم الصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنه في التّراث النّحوي. ومع أنّ هذه المصطلحات لا تبدو متناظرة معها تمام التّناظر، وهو أمر طبيعي راجع إلى اختلاف الأطر النّظرية والمنهجية التي وُجدت فيها تلك المصطلحات، فإنّ مجالات الاشتغال بها في الدّراسات اللّسانية الحديثة تدعم ما يوجد بينها وبين المصطلحات النّحويّة من تقارب وتمكّننا من التعرّف على سماتها الخاصّة والعامّة فضلا عن إعادة النّظر في علاقة الأنحاء بعضها بالبعض الآخر وتحديد المبادئ المشتركة بين الألسن.

ولا يخفى أنّنا نرمي من وراء اطّلاعنا على كيفية تعامل اللّسانيين مع جهازهم الواصف، إلى مزيد الكشف عن خصائص التّراث النّحوي قبل كلّ

شيء وبيان العناصر الإيجابيّة فيه لأنّنا نتصوّر، مثلما يتصوّر غيرنا من الباحثين[1]، أنّ المقاربات اللّسانية قد دخلت في علاقة حوار وجدل مع التّراث النّحوي وأصبحت، بعبارة المجدوب، "عنصرا فاعلا وموجّها لقراءة هذا التّراث وتأويله منذ بداية القرن العشرين سواء بصفة ضمنيّة أو بصفة صريحة إلى يومنا هذا" (المجدوب، 2002/ 9).

1- المصطلحات المعبّرة عن الصيغة في اللّسانيات الحديثة :

لم يكن مفهوم الصيغة بالمعنى النحوي الذي انتهينا إليه غائبا عن اللّسانيات الحديثة رغم أنّنا لا نجد له نظيرا يخصّه. ويبدو أنّ تعذّر العثور على مصطلح مطابق للمفهوم معبّر عنه دون غيره من المفاهيم، مرتبط باختلاف الأطر النّظرية المسيّرة للأنظمة النّحويّة وبالوجهة التي يختارها اللّساني في وسم المصطلح دلاليا قصد الاستدلال به على خصائص النّظام الموصوف. وقد ذكر بن حمودة في هذا الباب، أنّ من أسباب عسر نقل المفهوم الذي يحيل عليه المصطلح عند ترجمته من لسان إلى آخر " تجذّر المفهوم في شبكة من العلاقات الدّلالية التي لا تتّضح حدوده إلاّ بها" (2004/ 176). وهذا ما يجعل المقارنة بين مفهومين ينتميان إلى لسانين أمرا صعبا. ولذلك كثيرا ما كان المفهوم الواحد معبّرا عنه بأكثر من مصطلح متى نُقل من نظام نحويّ إلى آخر من قبيل مفهوم الصّيغة ذاته[2]. فالصّيغة في التّراث النّحوي يمكن أن يُعبّر عنها في اللّسان الفرنسي مثلا، بمصطلح forme ويمكن أن يُعبّر عنها بمصطلح structure وقد يُعبّر عنها البعض بمصطلح voix[3] دون أن يُتنبّه أحيانا إلى ما قد يوجد بين المصطلحات المذكورة من فروق[1].

---

[1] – يمكن العودة بهذا الخصوص إلى (ميلنار Milner، 1995/ 55 وما بعدها) وإلى أغلب البحوث الجامعية التّونسية ومنها أطروحة محمّد الشّاوش، 2001 والشّريف، 2002/ 1187 و48/2007 و الهيشري 2003 / 24-33، ووليلاي كندو، 2003/ 16-22 والمنصف عاشور 2004/ و قريرة 183/2012-213...إلخ)

[2]– انظر في هذا الباب المصطلحات الأجنبية المقابلة لمفاهيم "الجملة" و"الحرف" و"الظّرف" و"الصّفة"...إلخ.

[3]– مصطلح (voix) الذي عرّبناه بـ"البناء" هو المصطلح الذي سيختاره تانيار بدل مصطلح (forme) شكل الذي يعتبره مصطلحا صرفيا غير مناسب تماما للمقصود من البناء وما .../...

ويبدو أنّ تطرّق اللّسانيين إلى صيغة الكلمة من الأسباب التي دفعتهم إلى إعادة النّظر في عدد من القضايا اللّسانية وأهمّها حدود المفاهيم الواصفة ودورها في الكشف عن خصائص النّظام المنتج لها. فكانت الكلمة mot بناء على هذا الإجراء، من بين المفاهيم الأساسية التي أُعيد فيها النّظر للوصول إلى دلالة الوحدات النّحوية المرتبطة بها[2]. وقد أدّى ذلك إلى مراجعة المفهوم في علاقته بما هو أوسع منه من قبيل phrase وtexte وما هو دونه من العناصر المكوّنة له مثل morphe وmorphème[3]. ولا يخفى في هذا السّياق الأشواط الهامّة التي قطعوها في تحديدهم علاقة كلّ مصطلح بغيره من المصطلحات و تدقيقهم لما يوجد بينها من مراتب تجريدية.

وقد يكون من المفيد التّذكير في هذا السّياق بأنّ اهتمام اللسانيين بالمصطلحات وتحديدهم شبكة العلاقات الدّلالية الرّابطة بينها قد كان في إطار الأنظمة النّحوية المحقّقة لها بما أنّ الغاية من الجهاز المصطلحي وصف

.../...

يقتضيه من علاقات (ينظر، Eléments de syntaxe structurale -، 1976، هامش 1/ 238).

1– تُستعمل في اللّغة الإنجليزية عبارات من قبيل(Word-form) أو (Word-element) متى كان القصدُ وصفَ السّمات التّصريفية للكلمة وهذه العبارات تدلّ على التّمييز الواضح بين الكلمة وصيغتها(ينظر بخصوص هذه الملاحظة،

- M. J. McC. (1995) ; Morphophonology (or.Morphonology .or Morphonemics) The LINGUISTICS ENCYCLOPEDIA Edited by Kirsten Malmkjaer and James M. Anderson ; London and New York ; 1995 pp 431-433.

2 – انظر تعريف كلّ من هوكيت Hockett (1954) و روبينز Robins (1959) و"لاس" Lass (1984) للكلمة ضمن:

M.J.McC.(1995) ; MORPHOPHONOLOGY(OR MORPHONOLOGY . OR MORPHONEMICS) p433

3 يميّز اللّسانيون بين مصطلحي (morphe) و (morphème) ويعتبرون المصطلح الأوّل أكثر تجريدا من الثّاني كما يتّضح من تعريفهم لمصطلح (morphe) :

"morph, A piece of morphological material, consisting of a sequence of zero or more phonemes, considered per se, without any reference to its morphological status. A morph may represent a single morpheme, a sequence of two or more morphemes, a part of a morpheme or no morpheme at all " A DICTIONARY OF GRAMMATICAL TERMS IN LINGUISTICS , R.L. TRASK , 1992 .

النّظام النّحوي وتفسير كيفية اشتغاله. ولذلك كان تعاملهم مع المفاهيم الواصفة بالقراءة والتّحليل مقتصرا، في مرحلة من مراحل التّفكير اللساني على الأقلّ، على النّظام النّحوي الذي وُجد فيه ذاك المفهوم لا يتعدّاه إلى غيره من الأنظمة النّحوية. إلاّ أنّ البحث عن القواسم المشتركة بين الألسن البشرية قد قوّى النّزعة إلى مجاوزة اللّسان الواحد في تفهّم الظّواهر اللّغوية وتقنينها[1]. وهو التصوّر الذي نزعم في إطاره القول بفرضيّة الجهاز الوصفي الشّامل، الذي تكون مفاهيمه قادرة على وصف الموادّ اللّغوية وتفسير كيفية اشتغالها في أكثر من لسان. وهذه الفرضيّة تقتضي أن يكون للمفهوم سمات خاصّة وأخرى كليّة تسمح له بوصف تلك الموادّ وتبرير انتظامها سواء في اللّسان الذي ينتمي إليه أو في عدد من الألسن الأجنبيّة عنه. وعلى هذا الأساس فإنّ المفهوم الذي يتّسم أكثر من غيره من المفاهيم بـ"بساطته" و"شموله" و"عمومه" يكون في مستوى أعلى من التّجريد النّحوي، ويكون مهيّأ أكثر من غيره من المفاهيم لحلّ المعقّد من الظّواهر في أكثر من لسان. وفي مقابل ذلك فإنّ المفهوم الذي يكون أقلّ عموما و أوضح دلالة تتقلّص إمكانية استيعابه للظّاهرة المقصودة في أكثر من لسان وهكذا.

المهمّ في هذا السّياق، دراسة المفاهيم التي يمكن اعتمادها في وصف الألسن البشرية دون أن نغفل عن خصائص تلك الألسن حتّى يكون النّظام الموصوف شاملا بدوره. ولكنّ هذه العمليّة لا تخلو من صعوبات خاصّة إذا تعلّق الأمر بالتّعبير عن المفهوم الواحد بعدد من المصطلحات، يعتبر واضع كلّ واحد منها أنّه الأكثر ملاءمة من غيره، أو تعلّق الأمر باستعمال المفهوم الواحد

---

[1] – يبدو أنّ النزعة إلى مجاوزة اللّسان الواحد قد انعكست على الجهاز المصطلحي المستخدم. ورغم أنّ الفكرة قديمة تعود جذورها إلى أرسطو فقد بدأت تتبلور تدريجيا في بداية القرن العشرين مع يسبيرسن وهيلمسلاف و تانيار وأصبحت توجّها لسانيا عامّا مع شومسكي . ومن تلك المصطلحات نذكر: الكلّيات اللّسانية (Universaux linguistiques) والنّظام الكلّي أو الأساسي (système fondamental) والمبادئ والمقاييس (Principales and Parameters) ...إلخ . (يمكن التوسّع في هذه الفكرة بالعودة إلى مقال البعزاوي: " وسم المبهمات في العربية: بحث في القضايا الإعرابية الدّالة على قدرة النّظرية النّحوية العربية على الوصف والتفسير، موارد، 2012/17).

في وصف ظواهر تنتمي إلى مستويات مختلفة من اللّسان[1]. وهو السّياق الذي يمكن أن ندرج فيه اهتمام اللّسانيين بمصطلحاتstructure وforme وvoix باعتبارها من المصطلحات المعبّرة عن "الصّيغة" في التّفكير اللّساني الحديث. فقد اعتمدوها بداية في وصف اللّسانlangue وفي دراسة خصائص الظاهرة اللّغوية في مجال علم وظائف الأصوات phonologie وعلم الصرف morphologie. وتوسّعوا بعد ذلك في استخدام هذه المصطلحات لتطال مختلف فروع المعرفة اللّسانية بما في ذلك علم التركيب syntaxe [2].

والمتضمّن في هذا الرّأي أنّ structure وforme و voix في الدّرس اللّساني الحديث من المصطلحات التي يعسر الكشف عن خصائصها التّمييزية وإن لم يذكر المهتمّون بهذا المبحث ذلك صراحة. فاستعمال هذه المصطلحات في مستويات مختلفة من اللّسان قد شتّت معانيها وزادها صعوبة انعكست بوضوح في تردّد الباحثين بين معانيها الضيّقة norrower senses ومعانيها الواسعة broader senses كلّما سعوا إلى تحديدها. وهو ما يدعو إلى تتبّعها وإلى التّساؤل عن طبيعتها: ألا يؤدّي استعمال المفهوم في مستويات مختلفة من اللّسان إلى تهديد كيانه وتلاشيه؟ أم أنّ النّزعة المنهجية إلى أقلّ ما يمكن من المفاهيم في الوصف تفرض مثل هذا السّلوك؟.

قد لا يكون جوابنا على هذه الإشكالية في موضوع البحث الحالي مناسبا، فذلك يحتاج إلى بحث آخر نتتبّع فيه الموضوع في جوانبه النّظرية والمنهجيّة، ولكنّنا نعتقد أنّ التّفكير في جهاز نظري كلّي على قدّ النّظام اللّغوي الشّامل[3] يقتضي أن تتميّز مفاهيمه الواصفة بمرونة عالية تسمح باستغلالها إجرائيا ولا تناقض الخصائص المميّزة لها.

1– يمكن الاستفادة من الأطوار التي مرّت بها البنية ومستويات اللّسان التي استعملت فيها بالعودة إلى:

BENVENISTE, problèmes de linguistique générale, 1, Chapitre 8/Structure en linguistique, pp 91-98.

2– انظر بخصوص هذه الملاحظة أيضا (C.FUCHS، Linguistique-Domaines، E U، 2011).

3– النّظام اللّغوي الشّامل هو المصطلح الذي أطلقه الشّريف مقابلا لمصطلح نظام الوسم اللّفظي . وبيّن أنّ اللّغات تختلف في نظام الوسم اللّفظي ولكنّها لا تختلف في الكثير من الأبنية .../...

1-1 السّمات المفهوميّة لمصطلحات structure وforme و voix في التّفكير اللّساني الحديث :

1-1-1-وضع جهاز مفاهيمي وتعريفه إجراء ضروريّ عند سوسّير Saussure للقطع مع الدّراسات القديمة ووضع أسس لسانيات وصفيّة :

لم يستعمل سوسير الذي يعود له الفضل في وضع مبادئ اللّسانيات العامّة مصطلح structure أي"بنية وإنّما استعمل مصطلح système أي "نظام"باعتباره مجموعة من العناصر ذات القيم الخلافية تربط بينها مجموعة من العلاقات التقابلية[1]. وأهمّ ما يميّز النّظام عنده، قيامه على عدد من المبادئ أو الأكسيومات Axiomes [2] ومنها أنّ اللّسان شكلٌ لا مادّة[3]. وقد دفعته اختياراته النّظريّة التي اعتمدها في مجاوزة الأنحاء التقليدية، إلى إعادة قراءة النّظام اللّغوي وتحديد مهامّ اللّساني الأساسية وإلى صياغة جهاز مصطلحي يمكن اعتماده في وصف الألسن البشرية وتصنيفها بحسب خصائصها الشّكلية. وفي هذا الإطار اهتمّ بالدّليل اللّغوي linguistique signeمن حيث هو المجموع النّاتج عن الجمع بين الدالّ signifiant والمدلول signifié ووصف الدّال بكونه صورة سمعية image acoustique مجرّدة للصوت يُعبّر بها متصوّر ذهني وأكّد على قيمة ذاك الدّليل La valeur du

---

.../...

المجرّدة ولا تختلف في الكثير من قواعد الوسم وهذا معناه أنّ النّظام الشّامل كلّي المبادئ تنعكس فيه مختلف الأنظمة الخاصّة (يُنظر، الشريف 2002/ 1187).

1- أرجع بنفينيست (Benveniste) ظهور مصطلح البنية إلى علماء اللغة الذين اشتغلوا بعلم وظائف الأصوات من مؤسّسي حلقة "براغ" (1966/ 91-92). وإلى نفس الحلقة ردّت كاترين فوكس(C.FUCHS) ظهور المصطلح وذكرت أنّ ياكبسون (Jakobson) وتروبتسكوي(Troubetzkoy) هما اللّذان استعملا "البنية" في دراسة أصوات اللّغة والتفريق بينها، في لغة ما، على أساس القيمة الخلافية (valeur différentielle) لكلّ مجموعة منها (C.FUCHS، Linguistique-Domaines، E U 2011). ثمّ أخذ المصطلح يتبلور شيئا فشيئا إلى أن أصبح،حسب الهيشري،"المفهوم المميّز للمذهب البنيوي ومنه اشتقّ اسم البنيوية structuralisme مذهبا لغويا بادئ الأمر سرعان ما تبنّته مختلف أنشطة المعرفة الإنسانية " (19/2003).

2 – يمكن العودة بخصوص هذه الأكسيومات إلى مقال STRUCTURALISME ، E U /2011

3 – (La langue est une forme et non une substance) (C.L.G ,169)

signe انطلاقا من حزمة العلاقاتfaisceau de relations التي تربطه بغيره من الدّلائل[1]. ولم يُهمل في هذا الباب "اعتباطية الدّليل" و"خطّية الدّال" و"الآنية" و"الزّمانية" وغيرها من المفاهيم التي اعتمدها في إعادة قراءة النّظام واستدلّ بها على ما اعتبره قطيعة ابستمولوجيّة بين النّحو واللّسانيات.

ومع أنّ هذه النّزعة في ضبط المفاهيم تدلّ على أولى الخطوات المنهجيّة التي اتّخذها في وصف اللّسان باعتباره نظاما من العلامات" لا يهمّ فيه شيء سوى اقتران المعنى بالصّورة السّمعية"[2]، فقد سعى من خلال هذا الإجراء إلى إعادة النّظر في موضوع الدّراسة اللّسانية ولذلك اتّجه عمله نحو وصف وحدات النّظام وتقديم الجانب القابل للوصف اللّساني منها على جانب المعنى Le sens. وهو ما عمّق نزعته الشّكلية في التّعامل مع وحدات النّظام. وتعتبر المفاهيم المذكورة مكوّنات أساسية لوصف اللّسان والتعمّق في خصائصه الظّاهرة. ولذلك بدا حريصا على وصف الوحدات المكوّنة للنّظام وعدّها إجراء ممكنا حتّى وإن كانت تلك الوحدات مجرّدة لأنّه لا يوجد، في نظره، "كيانات مجرّدة من دون عناصر ماديّة تستمدّ منها وجودها"(C.L.G، 190 - 191)[3].

يمكن أن نتبيّن من خلال اهتمام سوسّير بالدّليل اللّغوي وإرجاعه مادّته الصّوتية sound ومضمونه الدّلالي meaning إلى شكل واحد one form[4]، أهمّية الشّكل في التّعبير عن المضمون وفي تحقيق وصف كاف له. ويمكننا أن نستخلص أيضا المقصود من المفهوم والسّمات المميّزة له. فالشّكل

1- انظر سوسير، C.L.G، 156/152 و Jean-Louis CHISS، Michel IZARD Christian، PEUCH، STRUCTURALISME، E U/ 2011 و J. Dubois، 1973، 439).

2 (C.L.G, 32). Il n'ya d'essentiel que l'union du sens et de l'image acoustique "

3- يُذكر في هذا السيّاق أنّ سوسير قد وصف اللّسان بكونه ذا طبيعة نفسية وشدّد علي أنّ طبيعة اللّسان النّفسية لا تعني بأيّ حال من الأحوال "المجرّدة" . وقد أرجع بن حمودة تنكّب سوسير وصف العلامة اللّغوية بـ"المجرّدة" إلى أحد أمرين : " الأوّل أنّ عبارة "التّجريد" كانت تعني في عصر سوسير ما ينبغي أن يُتجنّب في العلم (...) والثّاني صعوبة الفصل على مستوى الإجراء بين اللّسان والكلام " (بن حمودة، 2004/ 81) .

4 يمكن التوسّع في هذه الملاحظة بالعودة إلى: مصطلح (Form) ضمن The Linguistics Encyclopedia، 1995، صص 246-247.

عنده علاقة بين مادّة صوتية ومضمون دلالي. وهـذه العلاقـة تنخـزل في صـورة مادّية يعود إليها اللّساني متى رام وصف علاقة دالّ ما بغـيره مـن الـدّوال أو مدلول ما بغيره من المدلولات[1]. ولذلك اعتُبر المفهوم أساس اللّسانيات الوصفية و" موضـوعـها الأوّل"[2].

إنّ تقديرنا للشّكل عند سوسّير على أساس أنّه علاقة بـين متغيّـرين variables هما المادّة الصّوتية والمضمون الدّلالي يجعل من الشّكل بنية بما أنّ البنية علاقة تقتضي بـدورها طـرفين متعـالقين علـى الأقـلّ.وقـد تـردّد استعمال الشّكل في معنى البنية عند سوسير إلى درجة أنّ بعـض اللّسـانيين قد عدّوهما مترادفين عنده. وفي هذا الإطار يمكـن أن يتنـزّل تعريـف ديبـوا Dubois الشّـكل. فقـد ذكـر في هـذا البـاب بـأنّ الشّـكل " مـن المنظـور السّوسيري للمصطلح مرادف للبنية " (Dubois، 1973 / 222)[3].

والملاحـظ في هـذا البـاب أنّ أعـلام مدرسـة جنيـف Geneva school الذين اهتمّوا بأهمّ مبـادئ سوسـير البنيويـة، قـد توسّـعوا في دراسـتهم نظريّـة العلامـة اللّغويـة فميّـزوا بـين الوحـدات علـى أسـاس خصائصـها الشّـكلية والتغييرات التي تلحقها.وقد انحصرت تلك الخصائص عندهم بـين التّصـريف وعدمه déclinable vs indéclinable وكانت هذه الخاصيّة المقياس المحدّد لطبيعة الوحدة اللّغوية وللأشكال الـتي يمكـن أن تكـون عليهـا. فوحـدة مـن قبيـل{ run} الـتي تعـني{جـرى} يمكـن أن يكـون لهـا أشـكال مختلفـة different word forms تكتسـبها بحكـم التغـييرات التصـريفية الطّارئـة عليها من قبيل { run ; ran ; runs}[4]. وهي عناصـر مادّيـة يُعبّـر بهـا عـن الفعل {جرى} باعتباره كيانا مجرّدا[1].

1– يرى سوسير أنّ الدّال والمدلول لا يكتسبان قيمتهمـا إلاّ مـن خـلال الفـروق الـتي تميّـز كـلّ واحد منهما عن الكيانات الأخرى التي من جنسه ، يمكن التوسّع في هذه الملاحظة بالعودة إلى (بن حمّودة، 2004/ 85) .

2 -" Form is the primary object of the linguistic description " (The Linguistics Encyclopedia , 1995) .

3 –(Dans l'acception saussurienne, le terme *forme* est synonyme de structure...) (J. Dubois ,1973/ 222).

4– يمكن التوسّع في هذا الطّرح بالعودة إلى مصطلح(Form) ضمن :

.../...

لعلّ أهمّ ما يميّز منهج سوسير البنيوي اعتماده مفاهيم واضحة الحدود للسّيطرة على النّظام اللّغوي وتحديد خصائصه. ويبدو أنّ الشّكل من أهمّ تلك المفاهيم المعتمدة في وصف الوحدات اللّغوية وما بينها من علاقات.و بما أنّ النّظام ينبني أساسا على اعتبار اللّغة بنية شكلية[2] فإنّ مختلف العمليات التي تُجرى على ذاك النّظام يمكن وصفها وتصنيفها. وبناء على هذه المصادرة، انحصر مجال الدّراسة العلمية للّغة في تحقيق وصف كاف لها انطلاقا ممّا تتميّز به من خصائص شكلية. وقد بلغت الشّكلنة عنده مداها من خلال تركيزه على قيمة الوحدة اللّغوية المتأتّية من علاقتها بغيرها من الوحدات لا من الوحدة في حدّ ذاتها.ولذلك أصبحت وحدات اللّسان الحقيقية" مجرّد رموز قريبة الشّبه بالوحدات المستعملة في الجبر " (بن حمودة، 2004 / 85). وقد مكّنته هذه النّزعة من إعادة تحديد موضوع اللّسانيات ومن القطع مع النّزعة التّاريخية في دراسة اللّغة وهي نزعة يزعم أصحابها أنّها الدّراسة العلميّة الوحيدة للغة[3].

المهمّ في هذا الإطار أنّ سوسّير في استعماله مصطلح " النّظام" قد وجّه مجال الدّراسة اللّسانية وجهته العلمية المطلوبة بما أنّ النّظام في نظره " جهاز معقّد لا ندركه إلاّ بواسطة التّفكير فيه" (C.L.G ، 106-107)[4]. وقد أفضى ذلك إلى استعماله مفاهيم "النّظام" و"الشّكل" و"القيمة" في مقابل سكوته عن

.../...

Dictionary of Language and Linguistics , HADUMOD BUSSMAN ,London and New York , 2006 .

1. Aucune abstraction grammatical n'est possible sans une série d'éléments matériels qui lui sert de substrat , et c'est toujours à ces éléments qu'il faut revenir en fin de compte (C.L.G., 190) .

2 - La langue est une forme et non une substance (C.L.G , 169).

3 – يمكن العودة بخصوص هذه النّزعة التّاريخية في الدّراسة اللّغوية وأهمّ أفكار أصحاب النّحو المقارن وخاصّة تيّار النّحاة الجدد إلى (عز الدّين المجدوب، المنوال النّحوي العربي، 1998/ صص 74-75).

4 « ...Ce système est un mécanisme complexe, l'on ne peut le saisir que par la reflexion »

مفاهيم أخرى من قبيل " البناء" الذي سيستخدم فيما بعد، في وصف بعض أوجه النّظام التّصريفية والإعرابية.

2-1-1 إهمال بلومفيلد Bloomfield معنى الوحدات اللّسانيّة، وراء عجز منواله الوصفي عن استيعاب الأقسام الشّكليّة:

لم تتمكّن البنيوية الأمريكية بدورها من التخلّص من هيمنة النزعة الشكلية في دراسة اللّغة. وقد أفضى ذلك إلى توزيع الجملة وتقسيمها إلى مكوناتها المباشرة Constituants immédiats بالنظر إلى خصائص الوحدات الشكلية[1]. فبلومفيلد مثلا، قد اقترح منوالا للتحليل اللّساني قائما على مبدإ التّراتب بين الوحدات المكوّنة للنّظام على النّحو التّالي :

صواتم phonèmes ← صياغم morphèmes[2] ← كلمات mots ← جمل phrases[3].

وقد خلص من خلال هذا التمشّي إلى اعتبار كلّ مستوى من هذه المستويات مقسّما إلى شكل form و معنى sense . إلاّ أنّه، ورغم هذا

---

1 – انظر (Jean-Louis CHISS ,Michel IZARD ,Christian PEUCH، STRUCTURALISME، E U /2011 E) و (C.FUCHS، Linguistique-Domaines، E U،2011) و (المنصف عاشور، دروس في أصول النظرية النحوية، 2005/ 80-83). وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ الاهتمام بالجانب الشّكلي اللّفظي لا ينبغي أن يؤدّي إلى إهمال المعنى، لأنّ النّحوي حسب يسبرسن يجب أن يتعامل مع الوحدات اللسانيّة وفي ذهنه الشّكل والمعنى معا. فالأصوات ودلالتها والشّكل ووظيفته هي عناصر غير منفصلة في حياة اللّغة (Jespersen، La Philosophie de la Grammaire، 44). يمكن التوسّع في هذه المسألة بالعودة أيضا إلى (توفيق العلوي، الصّرافم الحرفيّة : قرائن التّحديد الشّكليّة، حوليات الجامعة التّونسية، 2012/57، صص 151-182).

2 – نشير في هذا السّياق إلى أنّنا لا نميّز في الترجمة بين مصطلحي (morphèmes / monèmes) (صياغم / لفاظم) رغبة في التمايز مع أنّ المصطلحين يعنيان شيئا واحدا. ولكنّ ظهور الأوّل في أمريكا والثّاني في أوروبا هو الذي حملنا على التفريق بينهما على أساس انتساب كلّ منهما إلى مدرسة بعينها .

3– Jean-Louis CHISS ,Michel IZARD ,Christian PEUCH ،STRUCTURALISME ،E U ، 2011.

التقسيم الذي يوازي فيه بين الشكل والمعنى، لم يولِ المعنى حظّه من الدّراسة وقد أدّى ذلك في كثير من الأحيان إلى عجز منوالهَ عن استيعاب الأقسام الشكلية Form classes التي يؤدّي إليها الوصف[1].

وقد مضى في هذه النّزعة المحكومة بتوزيع الوحدات اللّسانية في الوصف على أساس ما هو شكلي وما هو معنوي ، فميّز بين مضمون العلامة وشكل العلامة. واستعمل مصطلح "الشّكل" للتّمييز بين نوعين من الوحدات اللّغوية هما الوحدة المنفصلة free morpheme، وهي وحدة ذات مضمون دلاليcontent لكونها تتميّز باستقلالية شكلية تُعرف عندهم بمصطلح free form، والوحدة المتّصلة bound morpheme، وهي وحدة غير دالّة بمفردها لكونها لا تتميّز باستقلالية شكليّة bound form. وهذا معناه أنّ مصطلح شكل قد حافظ عنده على الخاصيّة التي عُرف به منذ أرسطو وهي كونه مظهر العلامة اللّغوية aspect of the linguistic sign المقابل لمحتواها أو مضمونها content / meaning[2].

إنّ اعتماد الشّكل أداة لتصنيف الوحدات والتّمييز بينها يدلّ على ما يتميّز به هذا المصطلح من سمات تساهم في تحديد الوحدات اللّغوية سواء كانت في التّركيب النّحوي أو خارجه.ولذلك ارتبط وصف تلك الوحدات بما تتميّز به من سمات شكلية.

يمكن أن نعلّل توزيع بلومفيلد العلامة اللّغوية على أساس صورتها الشّكلية ومضمونها الدّلالي، بنزعته إلى وصف اللغة انطلاقا من خصائصها الماديّة ومكوّناتها المباشرة. فالظّاهرة اللّغوية عنده لا توصف في كلّيتها، أي باعتبارها كلاّ متماسكا، إلاّ من خلال النّظر في العناصر المكوّنة لها وما يتّصف به كلّ عنصر من خصائص. ولذلك غلبت عليه عمليات " التجزئة والتّقطيع

1– يذكر في هذا السّياق أنّ الاهتمام بالجانب الشّكلي في دراسة الوحدات اللّغويّة، يناقض مهامّ اللساني الأساسيّة التي تنبني حسب يسبرسن Jespersen على استحضار الجانب الشّكلي والجانب الدّلالي معا في وعيه حتّى في المواضع التي يجعل فيها أحد الجانبين منتهى بحثه لأنّ الأصوات ودلالتها والشّكل ووظيفته، حسب رأيه، عناصر غير منفصلة في حياة اللّغة" (Jespersen، 44/1971).

2– يُنظر بخصوص هذه الملاحظات، (Dictionary of language and linguistics، 421)

في وصف الوحدات اللّغوية وتقسيمها على أساس ترتيبها وتوزيعها في بنية الجملة" (عاشور، 2005/ 83)[1].

المهمّ في هذا الباب أنّ تصوّر بلومفيلد للشّكل مختلف عن تصوّر سوسير له. فإذا كان سوسير يعني بالشّكل ما يوجد من علاقات بين مكوّني– مكوّنات البنية[2] فإنّ بلومفيلد يعني به الجانب الفيزيائي للوحدة اللّغوية وأنّ هذا الجانب مهمّته الاستدلال به على المضمون. وعلى هذا الأساس عدّه أحدَ مكوّني العلامة. وكونه كذلك يجعله أخصّ من مصطلح "بنية" لأنّ البنية بالمعنى الذي سيُستَخدم في حلقة "براغ" تعني العلاقة القائمة بين عنصرين أو أكثر من الوحدات اللّسانية، بما في ذلك علاقة الحرف بالحركة التي تفضي حسب ياكبسون وتروبتسكوي إلى ما يسمّى بالبنية المقطعية(EU،2011). وهي بهذا المعنى المجرّد أعمّ من "الشّكل". ولذلك فهي تتحرّك –حسب بنفنيست– في اتّجاهين: أوّلهما التعلّق والاندماج في مستوى أكبر من مستويات النّظام وثانيهما الانفصال عن النّظام والتقطيع إلى أجزاء دنيا مفيدة تصل إلى المقطع[3]. وبذلك فإنّ:

- (بنية العلامة اللّسانية) = (شكل العلامة + مضمون العلامة).

1– يُذكر في هذا الباب أنّ تلاميذ بلومفيلد قد سلكوا هذا المسلك في وصف الوحدات اللّسانية . فقد كان هوكات وغليسن يصفان الجملة بتقسيمها إلى عناصرها ومركّباتها وتحديد موقعها في مواضع ومحلاّت ويعملان على وصف الوحدات المكوّنة لها وبيان خصائصها اعتمادا على مبدأي التعويض والحذف. وقد أفضى ذلك إلى الاهتمام بعمليات الرّبط والوصل بين الوحدات وما تجري فيه من أحكام المطابقة النّحويّة (يمكن التوسّع في هذه الملاحظة بالعودة إلى، المنصف عاشور، 2005/ ص 80 وما بعدها).

2 – يذكر بن حمّودة في هذا الباب أنّ تصوّر سوسير لقيمة الوحدات في اللّسان قريب الشّبه بما عرفته الوحدات الرّياضية في علم الجبر من تصوّر في القرن التاسع عشر، يقول في هذا السياق " ...فقد أصبح علماء الجبر يعتقدون — نتيجة لتبلور المصادرية Axiomatisation- أنّ طبيعة الكيانات في الرياضيات وصور تحقّقها الملموسة لا تهمُّ العلم وإنّما يهمُّه النّظر في العلاقات بين هذه الكيانات بصرف النّظر عن قيمتها في حدّ ذاتها" (2004/ 85) .

3 – انظر، Problèmes de linguistique générale,1، 1966/ 126–128 .

وهذا يعني أنّ "الشكل" بالنّظر إلى هذه المعادلة، محتوى في "البنية" ومكوّن من مكوّناتها. إلاّ أنّ عموم مصطلح "بنية" ودرجة التّجريد التي اكتسبها قد جعلاه يفيض على مختلف فروع المعرفة اللّسانية[1] لتتبنّاه مختلف أنشطة المعرفة الإنسانية فتعدّدت تعريفاته واختلفت بتعدّد المدارس البنيوية وبتعدّد فروع المعرفة كذلك (J. Dubois، 1973، 455).

1-1-3 توسّع يلمسلاف Hjelmslev في تعامله مع مفهوم "شكل" بمجاوزته "الجانب الشّكلي للعبارة" إلى "الجانب الشّكلي للمضمون":

في مقابل التصوّرات السّابقة التي تحصر عملية الوصف في شكل النّظام دون معناه يقترح يلمسلاف تصوّرا لمفهوم "الشكل" مختلفا عن التصوّر الذي بنى على أساسه سوسير[2] فهمه له. فقد تجاوز دراسة الجانب الشكلي للعبارة إلى دراسة الجانب الشّكلي للمضمون. وقد ترتّب على هذا الإجراء، التوسّع في دراسة اللّغة إمّا بالانطلاق من خصائصها الشّكلية المفضية إلى معانيها، أي من الخارج إلى الدّاخل بعبارة يسبرسن(Jespersen) (E→I)، أو بالانطلاق من المعاني لبلوغ الشكل الفيزيائي للعبارة (I→E)[3].

---

[1]– ممّا يدلّ على جريان مصطلح بنية في مختلف فروع المعرفة اللّسانية تواتر استعماله في تراكيب من قبيل: (بنية مقطعية، بنية العلامة، بنية الكلمة، بنية الجملة، بنية النصّ...) وهذه التراكيب يُحيل كلّ واحد منها على فرع من تلك الفروع و على مستوى من مستويات الدّراسة اللّسانية.

[2] -(...C'est sur ce sens du mot forme qu'opère L. HJELMSLEV, mais il réinterprète l'opposition forme vs substance de F. DE SAUSSURE ; il oppose, tant au plan de l'expression (signifiants) qu'au plan du contenu (signifiés) , la forme et la substance) (J. Dubois , 1973/ 222).

[3] – يرى يسبرسن أنّ الظّواهر اللغوية تُعالج بطريقتين مختلفتين، فهي إمّا أن تدرس من الخارج باتّجاه الدّاخل (E→I) وتلك وظيفة علم الصرف أو أنّها تدرس بطريقة مغايرة فيكون المعنى نقطة الانطلاق باتّجاه الخارج (I→E) وهذه مهمّة علم النّحو:

Notre première partie (E→I) part donc de la forme pour aboutir à la signification, je me propose de lui donner le nom de morphologie(1971/43).

La seconde partie de la grammaire traite des mêmes phénomènes que la première, mais d'un point de vue différent, de l'intérieur vers l'extérieur, en partant du sens (I→E) (1971/51).

معنى ذلك أنّ العلامة اللّسانية تنقسم عنده إلى "عبارة" Expression و"مضمون" Contenu وأنّ كلّ واحد منهما ينقسم بدوره إلى "شكل" Forme و"مادّة" Substance [1] كما يتّضح من الرّسم الموالي:

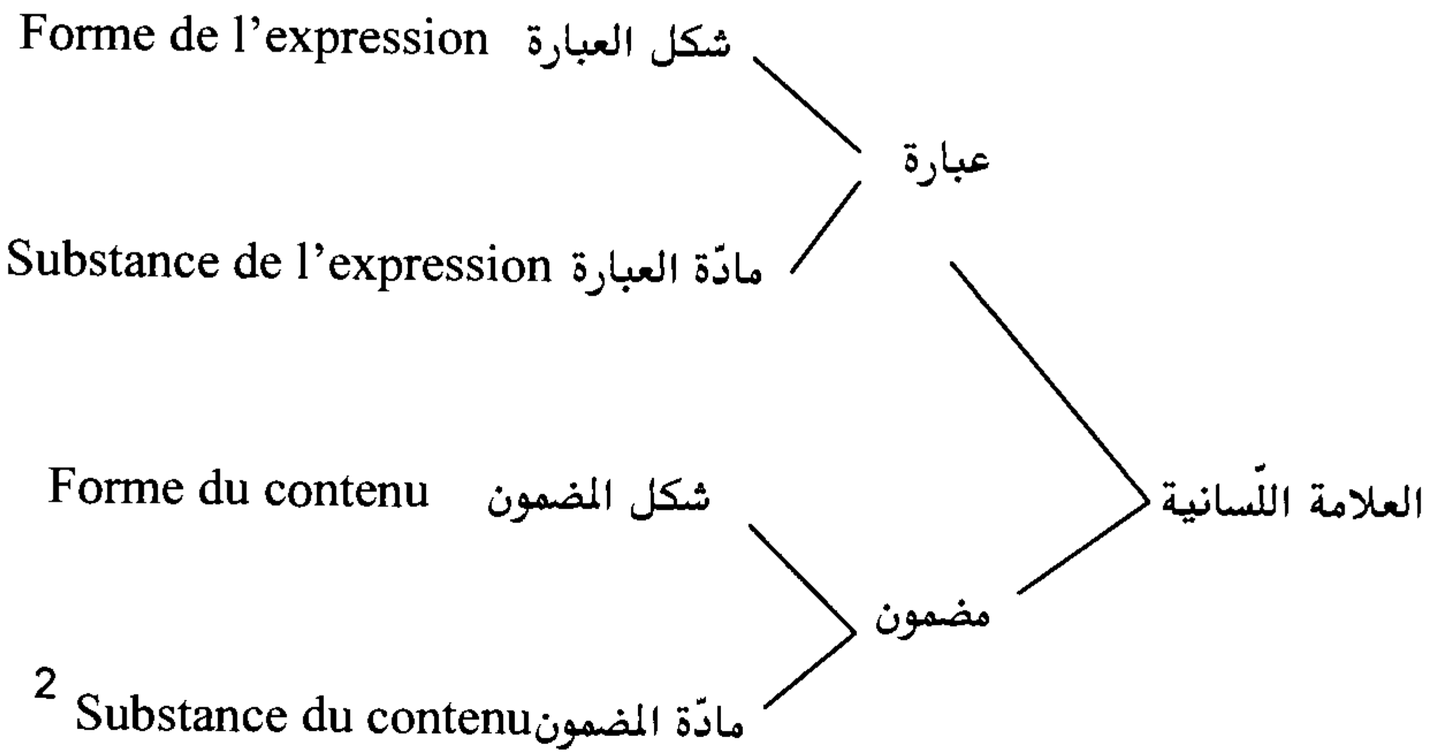

مفاد هذا التّقسيم أنّ الشّكل لم يعد متّصلا بالجانب المادّي/ الفيزيائي للعلامة فحسب، بل تعدّاه إلى جانب المحتوى أيضا، بما أنّ مضمون العلامة قد أصبح له شكل خاصّ به أيضا. وقد سُمّيت هذه الأصناف ضمن نظريّة القلوسيماتيك بطبقات اللّغة الأربعة the four strata of language وهي تعبّر عن نوعين من الوظائف: الوظائف الظّاهرة (extrinsic) interstratal والوظائف الخفيّة (intrinsic) intrastratal التي يؤمّنها الشّكل سواء في مستوى العبارة أو في مستوى المضمون[3]. وهذا

---

1 like Saussure , Hjelmeslev also distinguishises between form and substance and this distinction is basic in glossematics but in contradiction to Saussure , who sets up one form between tow substances, sound and meaning Hjelmslev operates with two forms ; an expression form and a content form (The Linguistics Encyclopedia , 1995/ 247-248).

2 –(Essais linguistiques , Minuit ,Paris,1971, 65.

3 La stratification du Langage", wich resulted from the discussions between Hjelmslev and ULdall in 1951-2 brings in certain revisions. First, content substance, content form, expression form and expression substance are called the four strata of language (The Linguistics Encyclopedia, 2006 / 247-248).

التّصنيف يعكس بوضوح أهميّة الشّكل في التعرّف على مضمون العلامة اللّسانية. فمادّة العبارة ومادّة المضمون لا يُمكن" التعرّف عليهما إلاّ من خلال الشّكل"[1].

إنّ هذا التصوّر يحدّد بوضوح نزعة يلمسلاف إلى تحديد السّمات المفهومية للمصطلحات التي يستخدمها في بناء نظريته كتحديده لسمات البنية والشّكل واللّسان.فقد عرّف اللّسان بكونه"شكلا لا غير"[2] فجعله مكافئا للشّكل وعرّفه من ناحية ثانية بكونه"كيانا مستقلا من الارتباطات الدّاخلية" [3] وهو التعريف الذي أطلقه على البنية [4] فجعله مكافئا لها. وقد خلص بن حمّودة بضرب من القياس إلى بيان نوع العلاقة بين الشكل والبنية انطلاقا من تحديد يلمسلاف اللسان، كما يتّضح من المعادلة الموالية:

إذا كان:	اللّسان = البنيــة
	واللّسان = الشّكل
فالنّتيجة هي:	البنية = الشّكل (2004/ 95).

يبدو ممّا تقدّم أنّ الشّكل، إذا ما استثنينا تصوّر يلومفيلد الذي يعتبره واقعا في الصورة الصوتية ومكوّنا من مكوّنات البنية، بنية وهو بهذا المعنى"علاقة بين مكوّنين أو أكثر" وأنّ هذه العلاقة تلعب دورا أساسيا في وصف المادّة، بما أنّ وصف المادّة يقتضي حسب يلمسلاف وصف الشّكل

---

1 - Une substance ne se reconnait que par une forme (Hjelmslev, Essais linguistiques, Munuit. Paris, 1971, p 141.

2 La langue et une forme et rien de plus ... et s'oppose à la substance (Essais linguistiques, Minuit, Paris, 1971,141).

3 - (Une entité autonome de dépendances internes... La langue seule correspond à cette définition) (1971/32)

4- (... est structure une entité autonome de dépendances internes) (1971/109)

المعبّر عنها. وفي مقابل ذلك فإنّ وصف الشّكل لا يحتاج إلى تلك المادّة بالضّرورة.[1]

فالابتداء بالجانب الشّكلي في عمليّة الوصف سمة هامّة في نظريّة القلوسيماتيك. وقد ترتّب على هذه العمليّة الاهتمام بطرفي العلاقة التي أرجعها يلمسلاف إلى ثلاثة أنواع وعدّ كلّ واحد منها مظهرا من مظاهر تحقّق الشّكل. وهذه الأنواع هي: التّخصيص determination والتّرابط interdependence والكوكبة constellation[2].وقد ذكر المجدوب مختلف هذه العلاقات ضمن الجهاز المفهومي والاصطلاحي للنّظريّة وعرضها على أساس أنّ "التّرابط وظيفة بين ثابتين constantes والتّخصيص وظيفة بين ثابت ومتغيّر والكوكبة وظيفة بين متغيّرين variables "(المجدوب، 1998/ 97-98).

المهمّ في هذا السّياق أنّ تدقيق المفاهيم المستعملة في الوصف يندرج في إطار تحديد يلمسلاف جهازا مفاهيميّا متناسقا وظيفته تدعيم النّظريّة والاستدلال به على وضوح المنطلقات. ويُعدُّ الشّكل والبنية والعلاقة والوظيفة من أبرز المفاهيم التي تمّ تحديدها واعتمادها في بيان نجاعة تلك النّظرية. وقد أدّى الاهتمام بالشّكل والبنية على أساس أنّهما علاقة بين مكوّنين أو أكثر إلى الاهتمام بالوحدات اللّسانية باعتبارها وحدات مستقلّة أو باعتبارها مكوّنات لبنية أكبر تفضي إلى معرفة الخصائص الإعرابية والتركيبية التي تجعل من وحدة ما وحدة مهيمنة[3] على غيرها من الوحدات. ويبدو أنّ هذا الإجراء قد فرضته طبيعة العلاقة ذاتها. فهي مفهوم مجرّد لا يمكن التّعامل معه إلاّ

---

[1] (He) is also said (Hjelmslev)(...) that the description of substance presupposes the description of form but not vice versa (see, E.F.G, GLossematics, in THE Linguistics Encyclopedia, 2006).

[2] The functions registered in the analysis are of three types : determination (...) interdependence (...) and constellation (E.F.G, GLossematics, in THE Linguistics Encyclopedia, 2006).

[3] يمكن النّظر إلى مفهوم الهيمنة (domination) والتوسّع في خصائصه بالعودة إلى: (J.LYONS, Sémantique linguistique,pp 134-140) و(البعزاوي، 2008 صص 145-148).

بتوفّر بعض القرائن الدّالة عليه. ولذلك فإنّ تجسيم الأطراف المتعالقة بعناصر معجميّة يكون قرينة دالّة على وجود العلاقة، فيما تكون العلاقة قرينة دالّة على كيفية اشتغال اللّغة ذاتها.

1-1-4 استبدال "الشّكل"بـ"البناء" من بين الإجراءات المنهجيّة التي اتّبعها تانيار (Tésnière) في صياغة جهازه المفاهيمي الواصف:

إنّ وصف العلاقة على النّحو المبيّن أعلاه قد بدا أكثر وضوحا عند تانيار أثناء اهتمامه بالعلاقات الإعرابية في بنية الجملة. فقد عرّف "البنية" على أنّها مجموع الرّوابط Connexionsالمكنة بين العناصر المعجمية[1]. وانتهى إلى أنّ مفهوم "العلاقة" يمتاز عن باقي المكوّنات بكونه بلا وسم لفظي. وهذا معناه أنّ البنية علاقة معنويّة بين عنصرين معجميين أو أكثر. وعلى هذا الأساس جعل نوع البنية مرتبطا بنوع العلاقة الرّابطة بين العناصر المتعالقة عندما تحدّث عن بناء الفعل La voix[2]. وقد ذكر في هذا الباب أنّ بناء الفعل مشروط بعدد العناصر التي يقتضيها. وقد أفضى ذلك إلى الحديث عن أنواع العلاقات الإعرابية ضمن باب التعلّق La valence وإلى دراسة مختلف الرّوابط المكنة بين الوحدات المعجمية في بنية الجملة[3].

المهمّ في هذا السّياق، أنّ تانيار قد استعمل مصطلح "بناء" voix بدل مصطلح "شكل" forme معتبرا أنّ "الشّكل" مفهوم صرفي مختلف عن "البناء" تمام الاختلاف وأنّ استعماله "البناء" لم يكن سوى إحياء لمفهوم نحوي ضروري يلعب دورا أساسيا في الوصف لا يرقى إليه الشّكل[4].

---

1 - Eléments de syntaxe structurale, 1976,11.

2 –- Eléments de syntaxe structurale, 1976 ,pp 238 - 260

3– ينظر في المصدر نفسه حديثه عن التعلّقات غير المستعملة أو الحرّة (libres) التي تحرم الفعل العامل من أن يكون مشبعا (237-238).

4 La réforme de 1910 a été bien mal inspirée en prescrivant dans la nomenclature le terme de forme pour remplacer celui de voix. C'était remplacer une notion syntaxique indispensable par une notion morphologique toute différente, et convier l'usager de la grammaire à une confusion contre laquelle il est au contraire essentiel de le mettre en garde (cf. G. Galichet, Essai de grammaire psychologique, p.92). C'est là un des

.../...

ولـذلك اسـتعمل مصـطلحي بنيـة structure وبنـاء voix وربـط البناء بالعلاقات المجرّدة بين مكوّني- مكوّنات البنيـة. وكونـه كـذلك يجعلـه بنية على اعتبار أنّ العلاقة وحدها غير ممكنة ما لم يكن ثمّة عناصر متعالقـة. وعلى هذا الأساس فإنّ سمات البناء المفهوميـة تصـبح مكافئـة لسـمات البنيـة باستثناء درجة التّجريد التي يختلـف فيهـا البنـاء عـن البنيـة لكونـه مجـرّدا بطبعه حتّى وإن كان طرفا العلاقة موسومين لفظيّا. وهذا التّـداخل فرضـه، في رأينا، مدى التلازم بين البنية والبناء. فالبنية في صـورتها الثّنائيّـة البسـيطة، علاقة بين متغيّـرين[1] والبنـاء باعتبـاره علاقـة لا وجـود لـه بمعـزل عـن تلـك المتغيّرات. ولذلك كان تفسيره للبنية مقترنا بحديثه عـن البنـاء وعـن مظـاهر تحقّقه.[2]

وهذا التّحديـد يجعـل "البنـاء" و"الشّـكل"، في رأينـا، بمعنـى واحـد. فالمقصود بالشّكل عند سوسير وبلمسلاف على الأقلّ تلك العلاقة المجرّدة بـين مكوّني- مكوّنات البنية.والبناء عنـد تانيـار هـو العلاقـة أو مجمـوع العلاقـات الرّابطة بين العناصر المتعالقة. وهذا معناه أنّ تانيـار قـد يكـون قصـد بالشّـكل الجانب الفيزيائي للعلامة وهو المعنى الذي انتهى إليه بلومفيلد في تعامله مـع المفهوم. ولذلك اعتـبره مفهومـا صـرفيا غـير قـادر علـى اسـتيعاب التّرابطـات المكنة بين العناصر المعجمية في البنية الإعرابية.

ومهما يكن القصد، فإنّ تقاطع المصطلحات المعبّرة عن الصّـيغة في عـدد مـن السّـمات المفهوميّـة يـدعو إلى مناقشـة فكـرة سـائدة في بعـض التصـوّرات

... /...

nombreux larcins terminologiques commis par les morphologistes aux dépens des syntacticiens (éléments de syntaxe structurale, 238) .

[1]- بيّن الشّريف أنّ مفهوم البنية في ذاته يدعو إلى افتراض حدّ أدنـى للصّـغر وقـد ذكـر في هـذا الإطار أنواع الأبنية ووصفها على أساس أنّ "البنية المركّبة تتركّب مـن بنيـتين علـى الأقـلّ. وتقتضي البسيطة مبدئيا طرفين لا يقـبلان التّحليـل"وأضـاف في السّـياق نفسـه أنّ "التّسـليم بالثّنائية يقتضي التّسليم بأنّ الطّرف المؤسّـس للبنيـة بنيـة أحاديّـة (...) (ولكـن) إذا كـان للطرف الأحادي وجود نسقي، فلا وجود للبنيـة الأحاديـة في اللّغـة. إذ كـلّ طـرف يتميّـز بكونه مقابلا لطرف آخر، بينه وبينه علاقة. فهما بنية" (الشريف، 2002/ 286).

[2]- ينظر بخصوص هذه الملاحظة، (Tésnière , Eléments de syntaxe structurale، 242- 243) .

اللّسانية الحديثة مفادها أنّ السّمات المحدّدة لمصطلح مّا قد تكون خاصّة بذاك المصطلح وقد تكون صالحة لوسم عدد من المصطلحات النّحوية الأخرى. وهو ما به نفسّر تعدّد المصطلحات واختلافها. فالمصطلح الذي تكون سماته المفهومية مجرّدة أكثر من غيرها من السّمات المعبّرة بدورها عن مصطلح آخر، قد لا تنحصر وظيفته في فكّ ما استعصى من ظواهر في نظام بعينه وإنّما يمكنه أن يتجاوز ذاك النّظام لتفسير الظّواهر وإيجاد المبرّرات الكافية لها في أنظمة أخرى.

وهذا المعطى يمكنه أن يساعدنا على تجاوز المقاييس النّحوية الخاصّة بلسان مّا وعلى تعميق النّظر في علاقة الألسن البشريّة بعضها بالبعض الآخر خاصّة أنّ النّزعة إلى تطبيق مقاييس نظام مّا على غيره من الأنظمة قد قويت في البحث اللّساني اليوم. وقد ظهرت مفاهيم من قبيل "النّظام اللّغوي الشّامل" و"نظام الوسم اللّفظي"[1] وكان التّمييز بينها على أساس ما يفرّق بين اللّغات وما يجمع بينها من خصائص. وهذا التصوّر يبرّر الحاجة إلى "جهاز مفهومي عامّ" يكون موازيا "للنّظام اللّغوي الشّامل" يسعى به النّحويّ بناء على اختيارات نظريّة واضحة إلى بلوغ غايته في الفهم والتّفسير وتوقّع الظّواهر.

ولذلك فإنّ مصطلحات من قبيل forme وstructure وvoix تبدو متقاطعة في سماتها البارزة/ الظّاهرة على الأقلّ إلى درجة تجعل عديد الباحثين يسلّمون بتطابق مجالها المفهوميّ ويستخدمونها بدائل أحيانا. وهذا ما يجعلنا ننصّص تلافيا لهذا الخلط المنهجي والمعرفي، على ضرورة تقليب المصطلح في مختلف استعمالاته والتنبّه إلى الاختيارات الكامنة وراء إحداثه بما أنّ المصطلحات المختلفة كلّما " التقت في مشترَك من المفاهيم،(إلاّ و) تباينت فيما تمسحه من المجال"(الشّريف، ضمن نرجس باديس،"المشيرات المقاميّة" في اللّغة العربيّة، 2009/ ص7).

إنّ تعامل اللّسانيين مع مصطلحات forme وstructure وvoix على أساس أنّ كلّ واحد منها علاقة مجرّدة لا ينبغي أن يحجب عنّا الاختيارات

---

[1]– يُنظر الشّريف، 2002/ صص 1186-1188.

النّظريـة والمنهجيـة الكامنـة وراء عمليّـة وضـع ذاك المصـطلح دون غـيره مـن المصـطلحات[1]. فاعتبـارهم الشّـكل والبنـاء بمعنـى البنيـة لا يعـني أنّ هـذه المصطلحات تقع جميعها على نفس النّقطة من النّاحية التجريدية على الأقلّ. فالشّكل على سبيل المثال، علاقة مجرّدة ولكنّ هذه العلاقة لا تبلـغ مـا تبلغـه البنية من تجريد يسمح لهـا بـأن تعبّـر عـن مختلـف العلاقـات الرّابطـة بـين العناصر المتغيّرة بداية من البنية المقطعية وصولا إلى بنية النّص وما يتضمّنه من خصائص تركيبية وتداولية. وعلى هذا الأسـاس نفهـم سـبب اسـتعمال بعـض اللّسـانيين، علـى الأقـلّ، مصـطلحات مـن قبيـل forme وvoix إلى جانـب structure.

المهمّ في هـذا السـيّاق أنّـه مهمـا كانـت مـبرّرات التعـدّد المصـطلحي أو مـبرّرات إرجـاع مصـطلحات مختلفـة إلى مفهـوم بعينـه، فـإنّ أهـمّ الآليـات المناسـبة، في رأينـا، للتّعامـل مـع المصـطلحات اللّسـانية وتحديـد دورهـا في الوصـف والتصـنيف والتفسـير، الانكبـاب علـى سماتهـا المفهوميّـة بالدّراسـة والتّحليل وتمييز السّمات الخاصّة من السّمات الكليّة وما يترتّب على ذلك من اهتمام بالمجال الذي يمسحه كلّ واحد منها بحثا عن مدى نجـاح الملاءمـة في الوصـف والتّفسير في مختلـف الألسـن البشـريّة. وتلـك هـي الآليـة المحـدّدة

1– يمكن أن نذكّر في هذا السيّاق بأنّ حاجة اللّساني إلى تقديم جهـازه الواصـف علـى نحـو لا يخلو من التّماسك والانسجام من الأسباب الرّئيسية التي تحمله على وضـع المصـطلح الـذي يكون متناسبا قدر الإمكان مـع جهـازه المسـتخدم في الوصـف والتّفسـير. وهـذه العمليّـة وإن كانت تضمن للمصطلح دوامه واستمراره في مرحلة ما على الأقلّ، فإنّها تساهم أيضا في بيـان المنطلقات النّظرية التي يصدر عنها كلّ لساني في وضعه جهازه الواصف. ومـن هـذا المنطلـق اعترض تانيار على مصطلح (forme) واسـتبدله بمصـطلح (voix) الـذي يلعـب، في نظـره، دورا في الوصف لا يرقى إليه مصطلح (forme). أمّا تعدّد المصطلحات الـتي تكـون متطابقـة تماما في مجالها المفهـومي فيُفسّـر، كمـا ذكرنـا في موضـع سـابق(هـامش، 1، فقرة 1-1-2)، بانتماء كلّ واحد منها إلى مدرسة من المدارس اللّسانية. ولـذلك فـإنّ التّمييـز بينهـا لم يكـن رغبة في التّمايز بل نتيجة تنبّه الباحثين إلى خصوصـيّة كـلّ مدرسـة وتأكيـدهم علـى شـرط ضروري من شروط وضع المصطلح وهي ضرورة أن يكون متجذّرا ضمن الجهاز الذي وُجد فيه ومنه يستمدّ قيمته .

لوجاهة انخراط مصطلح ما في"الجهاز المفهوميّ العامّ" الذي نفترضه نظريا ونطمح انطلاقا من عمليات اختباريّة متعدّدة إلى الاستدلال على وجاهته .

2-1 اهمّية ترابط المفاهيم في الاستدلال على تناسق الجهاز النّظري الواصف :

يمكن أن نستخلص من الفقرات السّابقة أهمّ النّقاط المشتركة بين اللّسانيين في تعاملهم مع مفاهيم (structure) و(forme) و(voix). وأهمّ تلك النّقاط أنّ قيمة هذه المفاهيم لا تتحدّد عندهم بمعزل عن شبكة المفاهيم المكوّنة للجهاز النّظري الواصف. ولذلك كثيرا ما كان الاهتمام بمفهوم مّا مرتبطا بالسّمات المميّزة لذاك المفهوم في علاقتها بسمات المفاهيم التي تربطه بها مجموعة من العلاقات. وهذا معناه أنّ السّمات لا يمكنها أن تلعب دورا تمييزيّا ما لم تكن متجذّرة في نظام وسميّ كامل تراعى فيه القيم الخلافية أوّلا وقبل كلّ شيء.

بناء على ما تقدّم يمكننا أن نفسّر اهتمامهم بالبنية كلّما نزعوا إلى الحديث عن الشّكل أو البناء. فهي حزمة مفاهيم مترابطة تقتضي من اللّساني أن يستعين ببعضها لتفسير بعضها الآخر. وهذا معناه أنّ المفهوم إذا أصبح ضمن الجهاز الواصف فإنّه لم يعد مرتبطا تمام الارتباط بالاختيارات النّظرية الأولى التي على أساسها تمّت صياغته وإنّما يكتسب خصائص جديدة بحكم تعالقه مع مفاهيم أخرى،[1] وأهمّها أنْ يُصبح أداة مساعدة تلعب دورا هامّا في تحديد المفاهيم المتّصلة به وفهمها.

---

[1]– نشير في هذا السّياق إلى أنّ المفاهيم الواصفة تتحدّد بحكم اختيارات نظرية مسبقة تكون أحيانا معلنة وأحيانا ضمنية . وهذا معناه أنّ وجهة النّظر إلى اللّغة سابقة لموضوعها . وقد أكّد بنفنيست Benveniste هذا التوجّه بقوله " كنا نعتقد أنه بوسعنا التّعامل مع الحدث اللغوي مباشرة باعتباره واقعا موضوعيا. والحقّ أننا غير قادرين على بلوغ ذلك إلا من خلال وجهة نظر معيّنة علينا أن نحدّدها منذ البداية "

Nous croyons pouvoir atteindre directement le fait de langue comme une réalité objective .En vérité nous ne le saisissons que selon un point de vue, qu'il faut d'abord définir (Problèmes, 1966/38).

وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ المفاهيم النّحوية لا تنتظم ضمن الجهاز الواصف بحسب خاصيّة الجمع وإضافة اللاّحق منها إلى السّابق لأنّ إضافة مفهوم مّا ليست مجرّد عمليّة شكليّة يتمّ بمقتضاها إضافة لفظ جديد إلى الدّلالة على مفهوم جديد[1] وإنّما هي عمليّة مترابطة تختزل موقفا لسانيّا عامّا يهدف واضعوه إلى بيان خصائص النّظام اللّغوي وتحديد الأشكال الدّالة فيه. وأهمّ مظاهر التّرابط انخراط المفهوم في موضعه من الجهاز حسب نوع العلاقة التي تربطه بباقي المفاهيم ومنها العلاقة التّراتبية التي يُطلق عليها في العادة مصطلح "التّراتبية المفهوميّة" hiérarchie notionnelle. ورغم صعوبة تصنيف المفاهيم لصعوبة التّمييز بينها أحيانا، فإنّ ترتيبها على نحو معيّن، بما في ذلك تراتبها، وبحسب سماتها المميّزة لها عمليّة مهمّة في تبرير موقع مفهوم مّا من باقي المفاهيم.

ولذلك كان لا بدّ لبلوغ الأهداف التّفسيرية من اختيار جهاز نظري يتّسم بالتّناسق ويكون كافيا من النّاحية الوصفية. وعلى هذا الأساس يتمّ استدعاء المفاهيم. فالاهتمام بمصطلحات (structure) و(forme) و(voix) في بعض المقاربات اللّسانية، قد كان مناسبة منهجيّة لاستدعاء عدد من المفاهيم النّحويّة من قبيل العلاقة relation والوحدة الملموسة/ الماديّة concrète والوحدة المجرّدة abstraite والعنصر الثّابت constant والعنصر المتغيّر variable والقيمة valeur والوظيفة fonction ...إلخ. وهذه المفاهيم يتمّ التّعامل معها وتحليلها بالرّجوع إلى موضعها من الجهاز النّظري المستوعب لها. أمّا اختيارها فيكون متوقّفا على ما تلعبه من دور في استيعاب الموادّ اللّغويّة وتنظيمها[2].

وهذا الإجراء المنهجي في اختيار المفاهيم والتّعامل معها يبرّر تناسق الجهاز النّظري وانتظامه. ويبدو أنّ اللّسانيين في النّصف الأوّل من القرن

1– يمكن التوسّع في هذه الملاحظة بالعودة إلى: الطيّب البكّوش وصالح الماجري ضمن كتابهما "في الكلمة" ص69 وما بعدها ومقال البعزاوي بعنوان "مظاهر من التّعامل بين علم المنطق والنّحو: قراءة في مصطلحي كلمة وفعل في الصّناعتين المنطقيّة والنّحوية"، يُنشر لاحقا .

2– يمكن أن نعتبر أنّ توسيع دلالة مفهوم من المفاهيم من الأدوات المنهجية التي يلجأ إليها اللّسانيون عادة لاستيعاب الظّواهر اللّغويّة وتفسيرها .

العشرين خاصّة قد أولوا المفاهيم الواصفة أهمّية بالغة لارتباطها بموضوع الدّراسة اللّسانية عندهم. ولعلّ أهمّ ما يميّز الخطاب اللّساني في تلك المرحلة أنّه خطاب يربط بين الظّواهر اللّغوية ومجموعة المفاهيم التي يصوغها اللّساني لوصف تلك الظّواهر وتفسيرها. وبقطع النّظر عمّا يثيره وصف اللّغة باللّغة من صعوبات[1]، فإنّ الواصف يتعهّد المفاهيم النّحويّة بالتّدقيق والمراجعة[2] حتّى تكون مهيّأة دائما لتحقيق وظائفها وتلك أبرز خصائص المنهج الوصفي الذي يسعى أصحابه دائما إلى جعل جهازهم الواصف على قدّ النّظام الموصوف.

2- اختلاف النّحاة واللّسانيين في استيعاب مفاهيم الوصف والتحليل لا يفضي بالضّرورة إلى عجز أحد جهازيهما عن الوصف والتفسير:

تبيّن لنا في الفقرات السّابقة أنّ اللّسانيين يعملون من النّاحية الابستيمية على وصف البنية(structure) والشّكل (forme) والبناء(voix)[3] وذلك بضبط سماتها المفهومية وتحديدها قبل الاشتغال بها. ويبدو أنّ هذا السّلوك في التّعامل مع المصطلحات المذكورة، سلوك عامّ ينسحب على مختلف المصطلحات الواصفة عندهم. وقد أفضى ذلك إلى تعهّدهم تلك المصطلحات وتوسّعهم في اختبارها استنادا إلى السّمات المميّزة لكلّ واحد منها سواء اقترنت تلك السّمات بالوضع أو باستعمالات المصطلح المختلفة متى استُخدم في أكثر من نظريّة.

1- من الصّعوبات التي تعترض اللّساني في وصفه اللّغة أن يرى بعبارة الشريف "في اللّغة المفاهيم التي يستعملها وهو يصف اللغة" (2002 / 1183).

2- انظر في هذا الباب على سبيل الذّكر لا الحصر، استبدال تانيار مفهوم السّابق (l'antécédent) الذي اعتبره من المفاهيم الدّالة على قصور النّحو التقليدي في تحديد طبيعة العلاقة بين العائد ومفسّره، بمفهوم " المورد الدّلالي" (la source sémantique) (Eléments، 86-87) ويمكن التوسّع في هذا المبحث بالعودة إلى " الهيشري، 349/2003 وما بعدها والبعزاوي، وسم المبهمات في العربيّة، مجلّة موارد عدد 17/ 2012 صص 16-17.

3- ترجمنا المصطلحات الأجنبيّة الثّلاث المذكورة بمصطلحات " بنية" و"شكل" و"بناء" كما هو مبيّن أعلاه، وإن كنّا نعتبر أنّ مصطلح " بناء" المقابل للمصطلح الأجنبي (voix) لا يعبّر بالضّرورة عن مصطلح "بناء" الذي استخدمه النّحاة إلى جانب الوزن في الحديث عن الأقسام الكلاميّة التي لها وزن وبناء .

في مقابل هذا السّلوك بدا لنا، كما بيّنا في الفصل الأوّل من هذا البحث، أنّ النّحاة العرب القدامى قد اشتغلوا بالصيغة و المصطلحات المعبّرة عنها في تفسير الظّواهر دون أن يعرّفوها في الغالب. وعلى هذا الأساس اختلفت المنطلقات وتباينت الأهداف بين اللّسانيين والنّحاة في تعاملهم مع المفاهيم الواصفة وإن كانت السّمات المفهومية التي حدّد بها اللّسانيون البنية والشّكل والبناء هي سمات تنطبق على مفهوم الصّيغة في التراث النّحوي العربي. وهو ما يعني أنّ النحاة العرب قد اشتغلوا بتلك السّمات دون تسميتها لأنّ الضّمانة المنهجية من هذه النّاحية كامنة عندهم في مدى نجاعة الجهاز المستخدم في وصف النّظام وتفسير كيفيّة اشتغاله.

وقد يكون الاختلاف بين اللسانيين والنّحاة في كيفيّة تعامل كلّ فريق منهما مع الجهاز المفهومي الواصف متّصلا، في نظرنا، بقيام اللّسانيات على الأنحاء القديمة باعتبارها ركاما معرفيا متقدّما عليها وافتقار التّراث النّحوي العربي إلى ذاك الرّكام. فاللّسانيات تستفيد من تلك الأنحاء فتعدّل مبادئها وفرضياتها وتضيف إليها. ولذلك ارتبط اهتمام اللّسانيين بوصف المفاهيم وتعريفها بما استقر في الأنحاء التقليدية من استعمالات مختلفة لتلك المفاهيم. وهذا مفاده أنّ التّعامل مع المفاهيم الواصفة بتعريفها ورفع الإبهام عنها لا يُعتبر، في تصوّرنا، حدثا متقدّما على الاشتغال بها في وصف النّظام وإن بدا في الدّرس اللّساني الحديث كذلك.

في مقابل هذا التوجّه بدا لنا أنّ التّراث النّحوي العربي مفتقر، كما ذكرنا في الفقرة السّابقة، إلى تلك المادّة المعرفية المسبقة التي تساعده على اكتشاف المصطلح بتعريفه ورسم حدوده قبل الاشتغال به.ولذلك كان جهد النحاة منصبّا في مرحلة البناء والتّأسيس خاصّة، على وصف النّظام وتفسير اشتغاله لا على وصف الجهاز النّظري الواصف ورسم الحدود بين مفاهيمه.وقد بدا لنا كما بدا لغيرنا من الباحثين أيضا[1]، أنّ عدم الاهتمام بمفاهيم الوصف والتّحليل في المصنّفات النّحوية الأولى على النّحو الذي أصبح عليه بداية من القرن الرّابع للهجرة راجع، في تلك المرحلة على الأقلّ، إلى

[1] – يُنظر بخصوص هذا التصوّر (رفيق بن حمّودة، مبدأ المشابهة أصلا من أصول الصّناعة في النّظرية النّحوية العربية، مجلة موارد، عدد 2007/12).

صعوبة التّعامل مع المفاهيم باعتبارها متصوّرات ذهنيّة مجرّدة يقتضي تفهّمها وتحديد سماتها جمع الملاحظات النّظرية والمعطيات الاختبارية في آن واحد وهو ما لم يكن متيّسرا بالقدر الكافي.

ومع ما يُلاحظ من اختلاف في التمشّي بين المقاربة التراثية والمقاربة اللّسانية، فإنّ المداخل اللّسانية والمداخل النّحوية في التّعامل مع الجهاز النّظري الواصف أو النّظام الموصوف تبدو لنا متكاملة، لأنّ العبرة في هذا الباب بما يحقّقه الجهاز النّظري الواصف من نجاعة وصفية وتفسيرية ولأنّ اختلاف الأنساق كثيرا ما يؤدّي كما يقول الشريف إلى "استيعاب المعطيات بطرق مختلفة "(46/2007).

وعلى هذا الأساس فإنّ المقابلة بين النّحو واللّسانيات على أساس المقابلة الأعمّ بين ما هو قديم وما هو حديث لا معنى لها في المباحث اللّسانيّة اليوم لأنّه قد بات من الواضح أنّ اللّسانيات شأنها شأن العلوم الأخرى تتجاوز" معرفتها القديمة دون أن تقطع الصّلة بها "(المبخوت، 12-11/2004)[1] وهو ما انتهى إليه ميلنار (MILNER) قبل ذلك، حين اعتبر النحو التّقليدي مرحلة من تاريخ اللّسانيات وربط نجاعة اللّسانيات في استقراء اللّغة بالعودة إلى ذاك النّحو واستغلال ما تطوّر فيه من مبادئ" (ميلنار، 1995/ 64-65).

المهمّ في هذا السّياق أنّ اختلاف المنطلقات وتعدّد المداخل في التّعامل مع الظّواهر اللّغوية بالوصف والتّفسير لا يعني قصور هذا الجهاز أو ذاك وصفيا. فالاهتمام بمفاهيم الوصف يفضي بالضّرورة إلى الاهتمام بالنّظام الموصوف بما أنّ قيمة المفاهيم وحيويتها متوقفتان على ما تلعبه تلك المفاهيم من دور في تفسير وحدات النّظام. ولذلك كثيرا ما كان الباحثون يتعاملون مع المصطلح باعتباره مدخلا منهجيّا مناسبا سواء في الكشف عن المتصوّرات الذّهنية التي أنتجته أو في الاستدلال على تماسك الأنظمة اللّغوية وتفهّم كيفيّة اشتغالها.

---

[1]- يمكن التوسّع في هذا الرّأي بالعودة إلى بحثه " نحو الجملة ونحو النصّ مدخلا إلى بناء منهج اللّغة العربيّة"،ضمن مؤتمر مناهج اللّغة العربيّة :آفاق التجديد والتّطوير" الذي عقد بالبحرين أيّام 18-19-20 أفريل 2004.

3- علاقة البنية (structure) والشكل (forme) والبناء (voix) بالصّيغة:

ذكرنا في عنصر سابق أنّ السّمات المفهومية التي حدّد بها اللّسانيون البنية والشّكل والبناء هي سمات تنطبق على مفهوم الصّيغة في التراث النّحوي العربي. وانتهينا في هذا الباب إلى أنّ النحاة العرب قد اشتغلوا بتلك السّمات دون تسميتها وعلّلنا ذلك في مرحلة التّأسيس على الأقلّ بصعوبة الجمع بين الملاحظات النّظرية والمعطيات الاختبارية في وقت واحد. ونعمل في هذا العنصر على العودة إلى علاقة "البنية" و"الشّكل" و"البناء" بـ"الصّيغة" وتعميق النّظر في السّياقات التي أجري فيها كلّ مفهوم من المفاهيم المذكورة بحثا عن التّقاطعات الموجودة بينها وتحقيقا لقراءة متكاملة هدفها مجاوزة اللسان الواحد في الوصف. وهذه القراءة تنبني بدورها على مبدإ عامّ مفاده أنّ استنباط القوانين العامّة/ الكلّية يقتضي الإلمام بالمقاييس الجزئية المكوّنة لكلّ لسان من الألسنة البشريّة.

لقد استعمل النّحاة الصّيغة باعتبارها علاقة بين متغيّرين وحافظوا على المصطلح في مختلف المواضع التي حدّثوا فيها عن تعالق "الوزن" و"البناء". وقد بدا لنا من خلال تلك المواضع أنّ مصطلح الصّيغة لم يكن منذ بداية استعماله موضوع خلاف بينهم رغم أنّنا لم نعثر في مصنّفاتهم على ما يدلّ على أنّهم قد صرّحوا بسمات هذا المصطلح أو أشاروا إليها مجرّد إشارة. ويبدو أنّ المواضع المختلفة التي استعملوا فيها مصطلح الصّيغة[1] تدلّ على وعيهم به وعلى ما يوجد بينه وبين المصطلحات القريبة منه كـ"الوزن" و"الهيئة" و"البناء" من فروق. وقد كان اهتمامهم بالصّيغة واستعمالهم لها على أساس أنّها عنصر ثابت بين متغيّرين من الدّوافع التي حملتنا على النّظر في السّمات المشتركة بينها وبين مفاهيم "البنية" و"الشّكل" و"البناء" وهي مفاهيم استعملها اللّسانيون في وصفهم عددا من الظّواهر اللّغوية وتفسيرهم كيفية

[1] يمكن العودة إلى تلك المواضع في الفصل الأوّل من هذا البحث، " مفهوم الصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنه في التّراث النّحوي ".

اشتغالها دون أن يتباينوا تقريبا[1]، في اعتبار كلّ واحد منها عنصرا ثابتا بين متغيّرين أو أكثر.

ومع أنّ "العلاقة" مفهوم تتقاطع انطلاقا منه مصطلحات" البنية" و"الشكل" و"البناء" مع "الصّيغة"، فإنّ النّظر في السّياقات التي أُجري فيها كلّ مصطلح من تلك المصطلحات تسمح لنا بتحديد الفروق الممكنة بينها. وقد يكون تعميق النّظر في مفهوم العلاقة ذاته سواء بالعودة إلى "الصّيغة" أو بالعودة إلى " البنية" أو"الشكل" أو"البناء" من الأدوات المساعدة على التّمييز بين تلك المصطلحات وعلى استخلاص مفاهيم ثابتة تمكّننا من تجاوز عديد الصّعوبات المتّصلة بوصف الظّواهر وتصنيفها. فالبنية باعتبارها مفهوما مجرّدا تنقسم بحسب عدد أطرافها إلى" أحادية وثنائية وثلاثية...إلخ" (الشريف، 285/2002). وقد اعتبر الشّريف في السّياق الذي اهتمّ فيه بالبنية في معناها العامّ والبنية اللّغوية على وجه التّحديد أنّ البنية اللّغوية بنية ثنائيّة في أساسها، و"إن وجدت في اللّسانيات نظريات أخرى تقبل ما فوق الثّنائيّة" (م.ن). وفي هذا ما يدلّ على أنّ البنية تكون بحسب عدد أطرافها، أعمّ من الصّيغة ومن الشّكل ومن البناء. فهي تكون أحادية وثنائية وثلاثية بينما تكون مفاهيم الصّيغة والشكل والبناء أحادية العلاقة وأحادية فقط. فلم يستعمل النّحاة الصّيغة بما يفيد إمكان كونها ثنائيّة أو ثلاثيّة بل إنّ الصّيغة عندهم تقتضي متعالقين هما "الوزن" و"البناء". وهذا التصوّر الذي جعلوا بموجبه الصّيغة مشروطة بالوزن والبناء يدلّ على ما يوجد بينها وبين البنية من فروق. فالصّيغة بهذا الاعتبار بنية أحادية لها خصائص إعرابية ودلالية محدّدة أمّا البنية فتكون أحادية وقد تتجاوز ذلك لتكون ثنائيّة وثلاثية.

إنّ القول بأحادية البنية يجعل المفاهيم النّحوية المذكورة واقعة في مستوى واحد من التّجريد النّحوي. ولكنّ العودة إلى السّياقات التي كانت وراء ظهور تلك المفاهيم تدلّ على اختلافها سواء في دلالاتها الاصطلاحية أو في المجالات التي تمسحها. وقد ذكرنا في موضع سابق أنّ البنية مفهوم يصحّ

---

[1]– استعملنا عبارة "تقريبا" في هذا الموضع استثناء لموقف كلّ من يلومفيلد وتانيار اللّذين يربطان "الشّكل" بالصّورة الفيزيائيّة للعلامة ويعتبرانه طرفا في علاقة وليس العلاقة في حدّ ذاتها .

إطلاقه على مختلف العناصر المتعالقة بداية من المقطع المكوّن من الحرف والحركة وصولا إلى النصّ. أمّا الصّيغة فمفهوم استعمله النّحاة في التّعبير عن العلاقة باعتبارها عنصرا ثابتا بين متغيّرين. وعلى هذا الأساس لم يُطلقوا مصطلح الصّيغة على الحرف لكونه ليس من الوحدات اللّغوية التي لها "بناء" و"وزن".

في مقابل التباين الحاصل بين "البنية" و"الصّيغة" في المجال الذي يمسحه كلّ واحد منهما، يتباين "الشّكل" و"البناء"، من منظور تانيار على الأقلّ، على ذاك الأساس. فقد فرّق بينهما بالعودة إلى المجال الذي يمسحه كلٌّ منهما واعتبر"البناء" أنسب من "الشّكل" في المواضع التّي وصف فيها الظّواهر اللّغوية المتّصلة بالإعراب والعمل النّحوي لكون "الشّكل" لا يتناسب، في نظره، مع الجهاز الذي استعمله اللّسانيون في وصف تلك الظّواهر ولا يعبّر من حيث دلالاته الاصطلاحيّة عن المضمون الذي يمكن أن يعبّر عنه "البناء".

ومهما كان المقصود من المفهومين فإنّ السّياق الذي استُعمل فيه كلّ واحد منهما يدلّ على ما يوجد بينهما من فروق. ثمّ إنّ اعتبارهم "الشّكل" و"البناء" بنية على أساس أنّ كلّ واحد منهما علاقة بين عنصرين لا يعني تماثل هذه المفاهيم ومطابقة بعضها للبعض الآخر. فقد اتّضح لنا في الفقرات السّابقة أنّ المجال الذي تغطّيه "البنية" لا يمكن أن يغطّيه لا "الشّكل" ولا "البناء". وهذا معناه أنّ السّمات المشتركة بين مفاهيم "الصّيغة" و"البنية" و"الشكل" و"البناء" لا تدلّ بالضّرورة على أنّ هذه المفاهيم بدائل يمكن الاستعاضة ببعضها عن البعض الآخر، وإن كان بالإمكان الإقرار، انطلاقا ممّا يجمع بينها من سمات، بما يوجد بين الألسنة من تقارب في قواعد الوسم .

إنّ العودة إلى خصائص كلّ مفهوم من المفاهيم المذكورة تمكّننا بشكل صريح من تبرير أهميّة تلك المفاهيم ومن تحديد علاقة الواحد منها بباقي المفاهيم. وبما أنّ "الصّيغة" مفهوم متجذّر في نظام العربيّة من ناحيّة وله سمات مشتركة مع مفاهيم "البنية" structure و"الشّكل"forme و"البناء" voix الرّاجعة بدورها إلى ألسن أجنبية عن ذاك النّظام، فإنّه بالإمكان الاهتمام بتلك السّمات والانطلاق منها في الاستدلال على التّقاطعات الموجودة بين بعض الألسن البشرية بتحديد السّمات المفهوميّة الخاصّة والسّمات العامّة

الـتي تنطبـق علـى الصّـيغة وعلـى المصـطلحات المعبّـرة عنهـا في اللّسـانيات الحديثة.

فالقول بأنّ الصّيغة عنصر ثابت بين متغيّرين، يجعلها مفهوما واقعـا في منطقة مشتركة مع عدد من المفـاهيم الأخـرى الـتي تُعبّـر بـدورها عـن علاقـة معنويّة مـا. فسـمات مـن قبيـل (مجـرّد) و(ثابـت) و(متغيّـر) و(عـامّ) سمـات تـنعكس في "الصّـيغة" مثلنـا تـنعكس في "البنيـة" و"الشّـكل" و"البنـاء" ولكـن بـدرجات متفاوتـة يحـدّدها المجـال الـذي يمسـحه كـلّ مفهـوم مـن المفـاهيم المذكورة. ولذلك اقترنت عمليّة وصف المفاهيم النّحويـة بمـا يوجـد بينهـا مـن مراتب تجريدية. وبما أنّ السّمات المذكورة أعلاه، تمثّل نقطة تقاطع عدد مـن المفاهيم المنتمية إلى ألسن بشرية مختلفـة فإنّهـا تُعـدّ مـن العناصـر الـتي تـبرّر عمليّة البحث عن المبـادئ الكليّـة، باسـتنباطها مـن تلـك الألسـن، ومجـاوزة القواعد الشّكلية règles formelles المميّزة لكلّ لسان.

في مقابل السّمات العامّة التي تغري بالبحث في المبادئ الكلّية وتحديـد المقولات المسيّرة للألسن البشريّة، نذكّر بأنّ أهميّة المفهـوم لا تقتصـر علـى مـا يتّصف به من سمات عامّة مجرّدة فحسب، بـل بمـا يتّصـف بـه مـن سمـات خاصّة تجعله متجذّرا في الجهاز الذي ينتمي إليه أيضا. و"الصّيغة" مـن هـذه النّاحية تتقاطع مع "البنية" و"الشّكل" و"البناء" في عـدد مـن السّـمات العامّـة ولكنّ الحديث عن "الوزن" و"البناء" باعتبارهما العنصـرين المتغيّـرين يُعـدّ مـن السّمات الخاصّة التي تنطبق على مفهوم الصّيغة في نظام العربيّة وعلى مفهـوم الصّيغة فقط. وهذا ما يجعل إيجاد مقابل مناسب للمفهوم في ألسن أخرى أمرا معقدا.

المهمّ في هذا السيّاق أنّ تقاطع "الصّيغة" مع المفـاهيم اللّسـانية المـذكورة لا يعني أنّ للصّيغة ما لتلـك المفـاهيم مـن خصـائص. فالصّـيغة مفهـوم أدقّ في التّعبير عن الدّلالات الزّمانيّة بينما "البنيـة" أعـمّ في وصـف مسـتويات النّظـام واستيعابها على تباعدها. وهذا التّباين ينطبق بدوره على باقي المفاهيم بمـا أنّ الصّيغة تعبّر عن معان لا يمكن أن يعبّر عنها لا "الشّكل" ولا "البنـاء". وعلـى هذا الأساس فإنّ تخصيص مفهوم ما وتحديـد سماتـه العامّـة والخاصّـة يأخـذ بعين الاعتبار المعاني التي يفيدها. ويبدو أنّ النّحاة واللّسانيين لم يهملـوا هـذا المقياس (أي المعاني) في اهتمامهم بالصّيغ الصّـرفية للأفعـال والأسمـاء المتّصـلة

بها وإن كانوا قد اختلفوا في الوسائل النّظرية والمنهجية التي اعتمدوها في التّعامل معه.وقد تجلّى اهتمامهم بذاك المقياس في دراستهم المظهر aspect والتوقيت tense والجهة modality وفي دراستهم المقولات التّركيبية Catégories Syntaxiques المتّصلة بها. ولعلّ بحث بعض اللّسانيين عن مراحل تشكّل الصّيغة في كلّ محطّة من محطّات النّظام الذهني Le système mental وتعامل بعض النّحويين مع الصّيغ الصّرفية باعتبارها "جملا" تختزل عددا من السّمات والمعاني النّحوية وتعبّر عن أغراض المتكلّم ومقاصده من المظاهر الدّالة على أهميّة الصّيغ عندهم وعلى ما تلعبه من دور في الوصف والتّفسير كما سيتّضح في فصول لاحقة من هذا البحث.

4- خاتمة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل أن نتساءل عن علاقة اللّسانيات بالتراث النّحوي انطلاقا من تتبّع علاقة البنية و الشّكل و البناء بالصّيغة.وكان منطلقنا في البحث عن نوع العلاقة القائمة بين هذه المفاهيم الإشكاليات الأساسية التّالية: أيكون الشّكلُ والبنيةُ والبناء مفاهيم منفصلة عن مفهوم الصّيغة تمام الانفصال أم هي مفاهيم متّصلة به متقاطعة معه في عدد من السّمات المفهومية؟ أم أنّ الشّكل والبنية والبناء والصّيغة مصطلحات تحيل على مفهوم واحد فلا يتعدّى الفرق بينها عندئذ مجرّد كون الصّيغة قد ظهرت في مناخ نحوي يوسم بالتقليدي و الشكل والبنية والبناء مصطلحات نشأت في فضاء اللّسانيات الحديثة وأصبحت من مكوّنات جهازها المفهومي الواصف؟.

وقد انتهينا من خلال تعقّبنا السّمات المفهومية لكلّ واحد من المفاهيم المذكورة في المناخ اللّساني الذي ظهر فيه إلى جملة من النّتائج الأساسية أهمّها:

- أنّ التقاء المصطلحات في مجالاتها المفهوميّة لا يعني القول بتطابق تلك المصطلحات وإن كان مبرّرا كافيا، من النّاحية المنهجيّة على الأقلّ، للتّفكير في " جهاز مفهومي عامّ " يكون موازيا " للنّظام اللّغوي الشّامل " يسعى به النّحويّ بناء على اختيارات نظريّة واضحة إلى بلوغ غايته في الفهم والتّفسير وتوقّع الظّواهر .

- أنّ قيمة مفهوم من المفاهيم لا تتحدّد بمعزل عن شبكة المفاهيم المكوّنة للجهاز النّظري الواصف. ولذلك كثيرا ما كان اهتمام النحاة واللّسانيين بمفهوم مّا مرتبطا بالسّمات المميّزة لذاك المفهوم في علاقتها بسمات المفاهيم المتّصلة به. وهو ما يدلّ على وعيهم بأهميّة السّياق في استيعاب المفاهيم والسيطرة عليها.

- أنّ تحديد نوع العلاقة بين مفهوم الصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنه في اللّسانيات من المظاهر المحدّدة لطبيعة العلاقة بين ما هو لساني وما هو نحوي.ولعلّ ما انتهينا إليه من تقاطعات بين الصّيغة والبنية والشّكل والبناء يدلّ على أنّ اللّسانيات ليست بالضّرورة علما حديثا[1]. وأنّ الاختلاف بينها

---

[1]– يعلّق الهيشري على اتّساع مجال النّحو في اللّسانيات الحديثة – كما كان عليه في النّحو التقليدي – ليشمل بالإضافة إلى الإعراب الجوانب الصرفية والدّلالية قائلا " و لعلّ هذا ما .../...

وبين النّحو في التّعامل مع المفاهيم الواصفة لا يعني قُصور النّحو عن استيعاب تلك المفاهيم. فالاختلاف في التمشّي لا يفضي إلى أفضلية نسق على آخر بل العبرة في هذا الباب بما يتحقّق من نتائج وصفية وتفسيرية .

وقد أكّدنا في هذا الفصل على أنّ التمييز بين الأنحاء القديمة واللّسانيات الحديثة في كفاءتيهما الوصفية والتفسيرية لم يكن منبنيا على أساس قدم الأولى وحداثة الثّانية، بل على ما يتميّز به الجهاز النظري الخاصّ بكلّ نسق منها من نجاعة وصفية وتفسيرية.وعلى هذا الأساس تصبح دراسة المفاهيم النّحوية وما تتّصف به من سمات عملا ابستيميا ضروريا به تتحدّد نجاعة منوال ما في وصف نظام من الأنظمة النّحوية وتفسير كيفية اشتغاله.

.../...

يحمل على الاعتقاد بأنّ الألسنية ليست بالضّرورة علما حديثا وأنّ في تراثنا ومضات من العلم تجعله أقرب إلى الألسنية من حركات التّجديد التي عرفها النّشاط النّحوي في البلاد العربية منذ مطلع القرن العشرين " (22/2003) .

الفصل الثّالث

الصّيغ الصرفية في بعض الدّراسات اللّسانية الحديثة:
" الخصائص الدّلالية المعتمدة في تصنيف الصّيغ الصرفية"

0- تمهيد:

انتهينا في الفصلين السابقين إلى تحديد مفهوم الصيغة ببيان نوع العلاقة التي تربطه بالمفاهيم اللّسانية المحيطة به. وبيّنا تهافت بعض الأفكار والمواقف اللسانية التي يسعى أصحابها إلى إحداث قطيعة منهجية مع كلّ ما هو قديم سواء في استقراء اللغة أو في استنباط القوانين المسيّرة لها وذلك بالكشف عمّا يوجد بين اللّسانيات والنحو التقليدي من روابط يُمثّل تقاطع مفاهيم "البنية" و"الشّكل" و"البناء" مع مفهوم "الصّيغة" في عدد من السّمات المفهومية أحدها. وقد نبّهنا في ما تقدّم إلى أهمّية السّيطرة على المفاهيم اللّسانية الواصفة في تفسير اشتغال النّظام. ونبّهنا أيضا إلى أنّ الاختلاف بين اللّسانيات والنحو في التعامل مع المفاهيم الواصفة لا يعني قصور النّظرية النحوية في وصف نظام العربية وتفسير اشتغاله ما دامت قد استوعبت بطريقتها الخاصّة دراسة ذاك النّظام .

ونعمل في هذا الفصل على النّظر في بعض الدّراسات اللّسانية الحديثة التي تبدو لنا مهمّة في التعامل مع الصيغ الصرفية وما تنبني عليه من خصائص دلالية تنعكس في صور بنيوية شكلية. وتتحدّد أهميّة هذه الدّراسات، في نظرنا، بما توفّره من وصف للدّلالات الزّمانية والمظهرية لصيغ الأفعال والصّيغ المتّصلة بها اعتمادا على عدد من المفاهيم النحوية من قبيل غير المتحقّق immanent والمتحقّق trenscendant (± متحقّق) أو المضمّن impliqué والمظهر expliqué(± مظهر) أو المنقضي accompli وغير المنقضي inaccompli (± منقض).

ويُعتبر هذا الفصل، في تقديرنا، إطارا عامّا ننطلق منه في وصف الصّيغ الصرفية في نظام العربية على اعتبار أنّ الدّلالات الزّمانية بما تتضمّنه من مقولات مظهرية وجهية من المعاني المشتركة بين الألسن البشرية وأنّ البحث

في كيفية تعامل اللّسانيين مع تلك الدّلالات من شأنه أن يساعدنا على إعادة النّظر في كيفيّة تعامل النّحاة مع الصّيغ الصّرفية وعلى توضيح مدى ترابط الأنساق المعرفية وبيان المشترك بينها.

وعلي هذا الأساس فنحن نحاول بدراسة هذه الجوانب في بعض الدّراسات اللّسانية مراقبة كيفية استيعاب اللّسانيات للصيغ الصرفية وتحديد العناصر التي اعتمدها اللّسانيون في تفسيرهم تلك الصّيغ والنّظر في النّتائج التي بلغوها وهم يحاولون تقريب هذه المفاهيم سواء بحدّها وبيان خصائصها أو بتحديد كيفية اشتغالها. ولذلك فنحن نؤكد من خلال هذا الطّرح على تحديد أوجه التّعالق الممكنة بين اللّسانيات والنّظرية النحوية العربية في معالجة كلّ منهما لصيغ الأفعال وما جرى مجراها من الصّيغ الاسمية، دون أن نغفل عمّا يتّسم به كلّ نسق منهما من خصوصية.

1 - الصيغ الصرفية في بعض الدّراسات اللّسانية الحديثة :

1 -1-أثر التصنيف المقولي عند يسبرسن(Jespersen) في الكشف عن حركية الصيغ الفعلية:

يتنزّل اهتمام يسبيرسن بالصّيغ الفعلية في إطار اهتمامه بالمقولات Catégoriesضمن ما اصطلح على تسميته بـ" النحو النّظامي" Grammaire Systématique. وقد بيّن في هذا النّحو تهافت الموقف التقليدي المتمثّل في تمييز أصحابه بين الظواهر الصرفية والاشتقاقية والتركيبية أثناء تحليلهم التجربة البشرية. وقد أفضى ذلك إلى إقصاء المعنى من مجال الدراسة اللّسانية. وهو ما لا يتناسب حسب يسبيرسن، مع طبيعة اللّسان البشري ولا مع كيفية مقاربته بما أنّ اللسان أداة تواصل تحلل بمقتضاه الوحدات اللسانية إلى صور صوتية ومضامين دلالية .وهذا ما حمله على اقتراح تصوّر بديل أساسه تلازم اللفظ والمعنى في الدّراسة اللّغوية[1].

ويبدو أنّ التّلازم بين اللّفظ والمعنى قد انعكس في تعامله مع مختلف المستويات اللّغوية بدءا بالخصائص التصريفية للكلمة وصولا إلى الوظائف التي

---

[1] – انظر في هذا السّياق :

Otto Jespersen,(La Philosophie de la Grammaire) , pp45-46

يمكن أن تؤدّيها في الأبنية والتراكيب النحويـة. وقـد أفضـى ذلـك إلى دراسـة المقولات باعتبارها تصوّرات ذهنية مجرّدة تمكّن من تعليل أصـناف الوحـدات اللّغوية بما تحمله كلّ وحدة من سمات مقولية.

وأهمّ ما يلاحظ في تلك الدّراسة تصنيفه المقولات إلى صنفين بارزين هما:

أ- صنف المقولات التركيبية Catégories Syntaxiques: وقد أدرج تحته المقولات النحوية Catégories Grammaticales التي تجعـل وحدة لغوية ما مختلفة عـن غيرهـا مـن الوحـدات والمقـولات التركيبيـة وهـي مقولات تسيّر الأبنية والمركّبات النّحويـة مـن قبيـل مقـولات الجـنس genre والعـدد nombre والحالـة الإعرابيـة cas grammatical والزمـانtemps والجهة والمظهر والشخص Personne. وقـد عـدّ هـذا الصـنف مـن المقـولات بنيويا لكون السمات اللّفظية الدّالة علـى المقـولات جاريـة في البنيـة الخاصّـة بكلّ لسان .

ب- صنف المقولات المفهوميـة Catégories Notionnelles وهـي مقـولات خـارج لسـانية extra-linguistiques في معنـى أنّهـا مستقلّة عـن الأنظمة النحوية المسيرة للألسن البشرية. ولكّن هذه المقـولات مـن مثـل مقولـة "الجنس الطبيعي" Le sexe المقابلة "للجنس النحـوي" Le genre هـي، في نظر يسبيرسن، مقولات كلّية لأنّها قابلة للتطبيـق في كـلّ لسـان رغـم صـعوبة الاهتداء إلى العبارات الدّالة عليها في الألسن البشرية" (م.ن / 63).[1]

ما يهمّنا في هذا التصنيف نزعة يسبيرسن الواضحة إلى تجريد الظّواهر اللّغوية وتفريقه بين ما هو لساني وما هو خارج لساني في إطار التفريـق الأعـم بين ما هو خاص Particulier وما هو كلي universel .

وقد انعكـس هـذا التصـوّر علـى تحليلـه للـدّلالات الزّمانيـة في الصـيغ الفعليـةLes formes verbales. فقد انتهى في هذا الباب إلى تصوّر مفاده أنّ الدلالة الزمانية تتحقّـق إمّـا بالزمـان النحـوي Temps grammatical وهـو

1 – Ces catégories sont universelles dans la mesure ou elles sont applicables à toutes les langues, bien qu'elles y trouvent rarement une expression claire et facilement reconnaissable.

زمان لغوي تدلّ عليه الصيغ بما تحمله من علامات لفظية ذات قيم مظهرية وجهية أو بالزمان المفهومي Temps notionnel الذي يُعبّر عنه بوحدات معجمية من غير الأفعال من قبيل "الآن" maintenant باعتبار أنّ تلك الوحدات تعبّر عن الزمان بالوضع لا بالتركيب (م.ن /361-362).

وقد توسّع في تحديد خصائص هذين المفهومين فوصل الزمان النحوي بمفهومي السّابق antérieur واللاّحق postérieur والزمان المفهومي بمفهومي الماقبلي précède والمابعدي suit (م.ن/362). وعدّ هذا الضرب من التوزيع منطقيا غير أنّه لا يمثّل كما يقول " كلّ مقولات الزمان الممكنة أو كلّ الأزمنة النحوية التي تعرض لها في الألسن التي اطلع عليها"(م.ن/363).

وقد خلص في هذا الباب إلى تقسيم نظام الزمان إلى سبع مقولات فعدّ مقولات الماضي والحاضر والمستقبل مقولات أساسية Catégories principalesأمّا مقولات "ما قبل الماضي" و"ما بعد الماضي" و"ما قبل المستقبل" و"ما بعده" فقد عدّها مقولات ثانوية Catégories secondaires (م.ن/370)[1] وسعى إلى التفريق بين هذه المقولات بالعودة إلى بنية الفعل المصرّف. وهو ما يدلّ على أنّ "الصيغ" عنده صور منجزة وليست أبنية نظرية مجرّدة وأنّ الزّمان النحوي زمان يقع الاستدلال عليه انطلاقا ممّا تحمله الصيغ من علامات لفظية ذات قيم مظهرية وجهية.

وممّا يدلّ على هذا التوجّه في البحث تعويله على القيمة التقابلية المظهرية (± منقض) في دراسة ما يوجد بين الصيغ الفعلية من تقابلات. فقد نبّه في إطار تعامله مع الماضي والحاضر والمستقبل إلى أنّ الفروق بين هذه المقولات هي فروق مظهرية وجهية تتجلى في الصيغ الصرفية المعبّرة عنها.

---

[1]– يذكر في هذا السياق أنّ مادفيغ(Madvig) قد قسّم نظام الزمان إلى تسع مقولات بتفريعه الحاضر إلى ثلاثة أزمنة قياسا على تفريعه للماضي والمستقبل دون أن يتنبه إلى ما يتّسم به الحاضر من خصائص مفهومية ونحوية تجعله غير قابل للتوزيع الذي تخضع له باقي الأزمنة . وقد استدلّ يسبيرسن على عدم نجاعة هذا التقسيم مبيّنا أنّ عيب تصوّر مادفيغ للزمان لا يتمثّل في تفريعه للحاضر فحسب، بل في عدم اعتداده بالمدى الزمني La distance)) بين مقولات الزمان الأساسية أيضا (La Philosophie de la Grammaire، 359- 361).

ولكنّ هذه الفروق لا تعني، في نظره، أنّ الصيغ الفعلية منتظمة على أساس التقابل opposition لأنّ صيغة الحاضر قد تدلّ على المضي وهو ما ينعكس في مفاهيم من قبيل "حال الحكاية" Le présent de narration والذي يسمّى أيضا Le présent historique وقد تدلّ على المستقبل كما في الجملة (1):

(1) I dine with my uncle to- night (sic) (م.ن/367)[1] في معنى:

(1)– [أتناول طعام العشاء مع عمّي هذا المساء].

ولم يغفل عن التّنبيه إلى احتمال دلالة صيغ الماضي والأمر على الزمان الحاضر في التراكيب النحوية انطلاقا من اعتباره الحاضر Le présent حدّا رهيفا به يتحدّد الماضي من المستقبل[2]. فهو نظريا مجرّد نقطة على خطّ الزمان ليس لها بعد في الهندسة الفضائية[3]. وهو من الناحية الإجرائية مظهر من المظاهر الدّالة على تماسّ الصيغ الصرفية و حركيتها.

إنّ ما يمكن استخلاصه من هذا التصوّر أنّ الصيغة عند يسبيرسن لا تدلّ على زمان محدّد بل إنّ دلالتها على الزّمان احتمالية تساهم الوحدات المعبّرة عن الزمان بالوضع في توجيهها.[4] فهي من ناحية بنية تصريفية لا وجود لها خارج التركيب النحوي ومن ناحية ثانية بنية لا تدلّ على زمان بعينه لكونها تدلّ على مختلف الأزمنة. وهذا الطرح يحتاج في رأينا إلى تعديل في التصوّر لأنّ القول بدلالة الصيغة الواحدة على كلّ الأزمنة يقتضي بالضرورة إيجاد صورة مجرّدة للصيغة، خارج التركيب النحوي، تكون فقيرة

1– يمكن التوسّع في القيمة المظهرية (± منقض) عند يسبيرسن في باب المظهر (L'aspect) (411-407/1971).

2 – Le moment présent, ce que l'on exprime par maintenant ,n'est que la frontière insaisissable entre le passé et le futur (Jespersen,1971/365) .

3 - Théoriquement le présent n'est qu'un point qui n'a pas plus de durée que le point n'a de dimension en géométrie (Jespersen, 1971/365).

4 – يذكر في هذا السياق أنّ الشريف قد اهتمّ بدوره بالصيغ في أبنيتها الإعرابية المحتملة والسابقة للإحالة المعجمية فانتهى إلى كون (فعل) ليست للزمان الماضي ولا (يفعل) أصلا للمضارع والحال" (2002/ 973-974).

دلاليا وتسمح لنا بتفسير حركيتها على نحو لا يضطرّنا – كما يقول الشريف– إلى"اعتبارها أبنية تخسر دلالتها بتحوّلها من بنية إلى أخرى، ومن مقام إلى آخر" (973/2002).

إنّ القول بجريان الصيغ في التراكيب النحوية واسترسالها بين مقولات الماضي والحاضر والمستقبل قد انعكس عند يسبيرسن على صيغة الفعل غير المصرّف في الفرنسية مثلا infinitif. فقد ذكر أنّ هذه الصيغة صيغة مصدرية خالية من الدّلالة الزّمانية عادة (190/1971-404) ولكّنها قادرة في بعض اللّغات كالإنجليزية على أن تلعب دور المشارك المستقبل Le Participe futur مع القرينة (to) كما في المثال (2أ):

(2أ)– A chapter in a book soon to appear in London (م.ن/404).

وهو بمعنى:

(2أ)– [فصلٌ في كتاب يَصدُرُ قريبا في لندن].

أو أن تلعب دور المستقبل النّسبي un futur relatif [1]

عندما تدلّ على الهدف Le but كما في الجملة (2ب):

(2ب)– He said this (in order)to convert the other (م.ن)

في معنى: (2ب)– [قال هذا كي يؤثّر في غيره].

وقد كان الفعل غير المصرّف المركّب L'infinitif parfait الذي اندثر من اللّغات الرَّوْمنية يلعب نفس الدور الذي يلعبه الماضي prétérit[2].

وهذا يعني أنّ للفعل غير المصرف المركّب في بعض اللّغات دلالات زمانية محدّدة تحرّره من صيغته المصدرية نسبيا وتمكّنه من أن يلعب دور الموجّه في التركيب النحوي.

---

[1]– يقرب مفهوم "المستقبل النسبي" (un futur relatif) في الرَّومنية من الفعل المضارع مسبوقا بأن المصدرية في العربية .

[2] L'infinitif parfait joue le même rôle qu'un prétérit. (405/1971)

وفي مقابل ذلك فإنّ استعمال الفعل غير المصرّف L'infinitif في التركيب النحوي لا يعني، حسب يسبيرسن، احتمال عثورنا على جمل خالية من الدّلالات الزمانية Phrases atemporelles لأنّ الوحدات المعجمية الدّالة على الزمان بالوضع والسّمات اللّفظية الدّالة على المقولات قادرة على توجيه دلالة التركيب النحوي المتحقق بالصيغ المصدرية زمانيا[1].

من الواضح إذن أنّ الملاحظات المنبنية على تماسّ صيغ الأفعال المصرّفة وصيغ الأفعال غير المصرّفة وعدم انفصالها كما يتّضح من صيغة الفعل غير المصرّف المركّب،هي التي تفسّر في نظرنا قول يسبيرسن باسترسال مقولات الماضي والحاضر والمستقبل وعدم تواجهها.ويبدو أنّ هذا الطرح هو الأساس الذي بنى عليه فهمه للصيغ الفعلية ولما تحمله من سمات لفظية دالّة. ولكنّ تصوّره للصيغ الفعلية على أنّها صورٌ منجزة لا يوضّح خصائص صيغ الأفعال غير المصرّفة من ناحية ويهمل الوجه المجرّد للصيغ سواء أكانت مصرّفة أم غير مصرّفة من ناحية ثانية. وهذا يعني أنّ الأساس الوصفي الذي وضعه لم يحقّق،رغم ما له من وقع في الدّراسات اللّسانية بعده[2]، الأهداف المرجوّة منه لكونه يفتقر إلى تصوّر نظري مجرّد قادر على تفسير الصيغ الصرفية للأفعال في مختلف الألسن البشرية تفسيرا داخليا[3].

2-1 اهمّية تصوّر غيّوم(G. Guillaume)الذهني في بيان الطبقات التجريدية للصيغ الصرفية:

1-2-1 "العبارة" L'expression تصوّرا ذهنيا مجرّدا موجودا بالقوّة قبل أن يوجد بالفعل:

---

[1] يذكر يسبيرسن أنّ ف. برينو F. Brunot يصنّف الحركة في جملة من قبيل " الأرض تدور حول الشمس" خارج الزمان (ضمن يسبيرسن، 1971، هامش 9/ 366).

[2]– يمكن أن نذكر في هذا الإطار أثر تصوّر يسبيرسن في أعمال شومسكي (Chomsky) وخاصّة في "البرنامج الأدنوي" (انظر، مقدّمة البرنامج، 1995/صص 3-4) .

[3]– يرى يسبيرسن أنّ دراسة الصيغ الصرفية بالنّظر إلى ما تلعبه من دور في التركيب النحوي مهمّ في البحث عن الخصائص الكليّة المشتركة بين الألسن البشرية لأنّه يعتبر أنّ التركيب وحده لا يسمح بافتراض "وجود شيء ما مشترك بين كلّ الكلام البشري". يمكن التوسّع في هذا الطرح بالعودة إلى يسبيرسن، 1971/ 63 وما بعدها و(Chomsky، 1995/ 3-4).

تنضوي دراسة غيّوم في اتجاه اللّسانيات الذهنية التي يطمح صاحبها إلى تصويب الطرح اللساني السائد إلى عصره والمتمثّل في معالجة العبارة باعتبارها واقعا لسانيا فيزيائيا دون التنبّه إليها باعتبارها تصوّرا représentation ذهنيا مجرّدا[1].وهذا يعني أنّ الواقع العلامي عنده مسبوق بواقع ذهني. وأنّ دراسة ذاك الواقع تقتضي دراسة مختلف محطّات تشكّل العبارة بداية من مرحلة الطيفية الذهنية Visibilité mentale وصولا إلى مرحلة القول النّهائي dit terminal[2].

وتكوّن الطيفية الذهنية بالإضافة إلى الانقوالية الذهنية dicibilité mentale والانقوالية الشفهية dicibilité orale والمقول بالفعل dire effectif والقول النّهائي dit terminal طبقات تجريدية لمختلف مراحل إنجاز العبارة. وقد أرجع غيّوم هذه الطبقات إلى الذهن وعدّ النّظام العلامي Le système sémiologique أداة ضرورية للتعبير عن كلّ محطّة من محطّات النّظام الذهنيLe système mental بما أنّ اللّغة تمرّ في تشكّلها عبر تلك المحطّات.

ويبدو أنّ صلة عملية تشكّل اللّغة بالمحطّات الذهنية هو الذي حدا به إلى تصنيف مختلف جوانب الدّراسة اللّغوية بالنظر إلى ما يوجد بين النّظامين من صلات. ففي الذهنية النّظامية La psycho-systématique تبدو اللّغة تصوّرات طيفية قابلة للانقوال[3]. وفي الذهنية العلامية La psycho-sémiologie المحكومة بالقانون التكويني loi constructive،وهو قانون يسيّر مختلف العلاقات اللّغوية الممكنة[4]، يبرز دور الفكر في اختيار العلامة

1– تمثّل لسانيات غيّوم ردّا صريحا على الطّروحات البنيوية التي تعتبر اللغة ظاهرة فيزيائية وتسعى إلى دراسة مختلف المستويات اللغوية قياسا على دراستها للمستوى الصّوتي الذي تعتبره بدورها أكثر المستويات علمية.

2 -Roch Valin, Principes de linguistique théorique de Gustave Guillaume, 1973,40-42.

3– يعتبر روك فالين الذهنية النّظامية فرعا جديدا من فروع اللسانيات يساهم في بيان كيفية اشتغال الفكر. وهذا مفاده أنّ الذهنية النّظامية لا تدرس العلاقات بين اللغة والفكر (La pensée) بقدر ما تهتمّ بآليات الفكر التي تعيد اللّغة إنتاجها بطريقة وفية (1973: b /94)

4 – ينظر بخصوص القانون التكويني (Roch Valin، 1973: b /128) .

اللّغوية القادرة على التّعبير عن التصوّر المقصود وفي الذهنية الآلية La psycho-mécanique يهتمّ غيّوم بالآليات الفكرية المنتجة للغة[1].

ما يهمّنا في هذا التصنيف اعتبار غيّوم "العبارة" عملا تصوّريّا acte de représentation موجودا بالقوّة قوامه التمشّي التدريجي من المعنى إلى التحقّق الفيزيائي لذاك المعنى. وبالتّالي فإنّ دراستها تستلزم من النّاحية العلمية المرور بمختلف محطّات الذّهن ومحاولة تحديد السّمات الواقعة في كلّ محطّة من تلك المحطّات لكونها تعكس في مستوى العلامة اللّغوية المقولات النحوية التي تسمح بتمييزها من غيرها من العلامات[2]. وبذلك تصبح العلامة اللّغوية عنده "وسيطا médiateur بين المدلول بالقوّة والمدلول بالفعل"(Guillaume، 1973 :a، 246)[3].

وعلى هذا الأساس ميّز بين اللّغة والخطاب discours فأدرج الخطاب في دائرة الموجود بالفعل فيما أدرج اللّغة ضمن دائرة الموجود بالقوّة[4] وربط بينهما على أساس الارتباط الأعمّ بين مفهومي التصوّر والعبارةreprésentation expression[5].

---

[1] يذكر بن حمّودة في إطار اهتمامه بمجالات الظاهرة اللغوية عند قيّوم أنّ الذّهنيات الثلاث المذكورة أعلاه " ليست في حقيقتها مستويات للظاهرة اللّغوية بقدر ما هي مناهج توظّف في دراسة الجوانب المختلفة للظّاهرة اللّغوية " (219/2002).

[2] – يميّز غيّوم بين نوعين من الدراسة: دراسة اللّغة ودراسة موضوعات علميّة أخرى. إذ يرى أنّ تفسير ظاهرة علمية ما متوقف على فهمها وأنّ فهم تلك الظاهرة متوقف بدوره على ما يلاحظ منها. إلاّ أنّ الأمر يبدو مختلفا بالنّسبة إلى الظّاهرة اللّغويّة لأنّ الملاحظة لا تكون تامّة إلاّ إذا اتّصلت بملاحظة الجوانب الفيزيائيّة الظّاهرة والجوانب الذّهنيّة غير الظّاهرة (1973: b /121).

[3] - Le signe et dans le langage médiateur entre le signifié de puissance et le signifié d'effet, le mécanisme de la relation en cause étant ce qui suit :

Signifié de puissance →signe →Signifié d'effet (1973: a /246).

[4] La pensée directrice a été, explicitement ou implicitement, la distinction, dont l'importance n'a cessé de grandir à mes yeux, de la visée de puissance, créatrice de la langue, et de la visée d'effet, créatrice du discours (1973 : b/96).

[5] انظر في شأن هذه الملاحظة، (روك فالين، 1973: b/ 163-164).

وبما أنّ عملية التعبير متوقّفة على عمليّة التصوّر ذاتها وأنّ الضرورة تقتضي وجود تصوّر تتولّد منه العبارة[1]،فإنّ عملية التعبير تنخزل عنده في الرّسم التّالي:

تصوّر + عبارة =(1)، علما وأنّ (1) يدلّ عنده على الكلام المنجز (Le langage parlé) (1973 :b / 164).

وتعتبر هذه العملية من وجهة نظره، إجراء كلّيا تنتظم على أساسه مراحل إنجاز الكلام البشري وتتحدّد بمقتضاه الفضاءات والمواضع الذهنية[2]. ولكنّ هذا الإجراء الكلي يفضي في فضاء التحقق إلى إنجازات لغوية خاصّة تعكس خصوصيّة كلّ نظام نحويّ في علاقته بغيره من الأنظمة النّحوية.معنى هذا أنّ الوحدة اللّغوية تكون كليّة عندما تكون موجودة بالقوّة Unité de puissance وتصبح في حيّز التحقّق أي في مرحلة الوجود الفعلي Unité d'effet خاصّة بما أنّها تتلوّن بمقاييس نظام جزئي محدّد، دون باقي الأنظمة النّحوية، فتنخرط في منظومته الصرفية والتركيبية الدّلالية[3].

وهذا التصوّر يبدو في رأينا أكثر مرونة من تصوّر يسبرسن ومن الطروحات اللّسانية البنيوية التي تعتمد على الجانب الفيزيائي المنجز من الكلام وتهمل مختلف المراحل والعمليات الذهنية السّابقة له. فدراسة المحطّات التي تمرّ بها الوحدات اللّغوية انطلاقا من جهاز مفهومي قادر على تمثيل مختلف تلك المراحل كغير المتحقّق / المتحقّق أو الموجود بالقوّة

---

1 - Il n'est possible d'exprimer qu'à partir du représenté. La nécessité d'avoir d'abord une représentation, avant de produire l'expression, est universelle dans l'espace et dans le temps (1973b/164).

2 – لا تختلف الأطروحة التجريبية كثيرا عن أطروحة غيّوم المصنّفة للظاهرة اللغوية على أساس الوجود بالقوّة (الذهن)والوجود بالفعل(خارج الذهن) إذ تقول هذه الأطروحة بتكوّن الملكة اللسانية من عنصرين اثنين على الأقلّ هما "النّظام العرفاني الذي يخزّن المعلومات أوّلا والأنظمة الإنجازية التي تدمج المعلومات وتستعملها على وجوه متنوّعة ثانيا" (Chomsky، 1995/ 3) .

3 – انظر التمثيل الذي اعتمده غيّوم لبيان نشاط الذّهن من ناحية والتفريق بين ما هو كلّي وما هو خاصّ من ناحية ثانية (1973 :b/186) .

/الموجود بالفعل و المضمّن/ المُظهر، تعكس رؤية ذهنية واضحة لمراحل تشكّل اللّغة وتصلها بالدّماغ وما يحتويه من محطّات ومواضع ذهنية.

وبقطع النّظر عمّا يمكن أن يُثار في مختلف المحطّات الذهنية من إشكاليات تتعلّق بنوع السّمات المقولية التي يمكن أن توجد في كلّ محطّة من تلك المحطّات، فإنّ أهمّية هذا الطرح تكمن في تصوّرنا في استمرار التمثيل به والقياس عليه كما سيتّضح لاحقا في البرنامج الأدنوي Minimalist Program أو في اللّسانيات النفسية Psycholinguistics التي تجعل من اللّغة أداة لمعرفة طبيعة الذّهن البشري وبنيته[1] أو في اللّسانيات العرفانية التي ستجعل من الفضاءات الذّهنية موضوعات خاصّة بها[2].

1-2-2 الصيغ الصرفية للأفعال عند غيّوم :

لا يختلف تشكّل الصيغ الصرفية للأفعال عند غيّوم عن كيفية تشكّل العبارة وعن الأطوار التي مرّت بها من طور الوجود بالقوّة إلى طور الوجود بالفعل. وبقطع النظر عن مفهوم العبارة وعن علاقته بمفهوم الصيغة، فإنّ الصيغ الفعلية عنده مجموعة تصوّرات ذهنية مجرّدة تكتسب عددا من السّمات المقولية في المحطّات الذهنية فتتلوّن بخصائص تميّزها عن باقي الصّيغ .

ولعلّ الإشكال المطروح في هذا الباب هو: إذا كانت الصّيغة الفعلية تكتسب سماتها المقولية في محطّة من المحطّات الذهنية، فما هي المحطّة التي تكتسب فيها تلك السمات؟ وهل توجد السّمات المقولية للصيغ الفعلية في محطّة ذهنية واحدة أم في أكثر من محطّة أم في مختلف المحطّات ؟ وهل لذلك علاقة بتصنيف الوحدات اللّغوية في الذهن أم لا؟

ما نلاحظه في هذا الباب أنّ غيّوم قد ميّز من خلال دراسته للكلمة وحديثه عن بداية نشأتها Genèse du mot بين المادّة matière وشكل

1– يمكن الاستفادة في هذا الباب من أعمال:
(Scoval Thomas ,Psycholinguistics , Oxford University Press,1998)

2– يمكن أنّ يمثّل علم النفس العرفاني (Cognitive Psychology) أهمّ الفروع المعرفية الرّاجعة إلى اللّسانيات العرفانية في مجال فحص اللغة ومعالجتها من منظور نفسي .

المادّة. ووصل النّشاط الأوّل للذهن بالمادّة فيما وصل النّشاط الذي يليه بشكل المادّة[1]. وهذا يعني أنّ المادّة عنده أساس تكوّن الكلمة. وهي بمعنى الفكرة المُتَصَوَّرَة التي تمثّل وضع الانطلاق Discernement initial ضمن أنشطة الذّهن. أمّا شكل المادّة فيتحقّق في المرحلتين اللاّحقتين لذاك الوضع وهما: مرحلة العمليات الوسيطة Opérations médiatrices وهي المرحلة التي تتشكّل فيها الكلمة صرفيا Morphologie du mot ومرحلة الإدراك النّهائي Entendement final (b1973:/ 196-197).وقد انتهى إلى أنّ العمليات الوسيطة التي تكتسب فيها الكلمة مقولاتها التصريفية،هي المحطّة التي تؤمّن التحوّل من وضع الانطلاق إلى الإدراك النّهائي أين تكتسب الكلمة شكلها العامّ[2].

ينجرّ عن هذا أنّ الصيغة، باعتبارها بنية متصوّرة في الذّهن، لا تكتسب سماتها المقولية إلاّ في مرحلة تشكّلها الصرفي وهي مرحلة لاحقة للتصوّر واقعة في مجال الإدراك. ويمكن بداية من هذه المرحلة التمييز بين الصّيغ الفعلية والصيغ الاسمية انطلاقا ممّا تحمله الصيغة من سمات مقولية. وقد بيّن غيّوم، في إطار تفريقه بين الصيغ، أنّ الفعل هو الإطار المعبّر عن مقولة الزّمان Le temps وأنّ الاسم هو الإطار المعبّر عن مقولة الفضاء L'espace[3] وعقد بين هذين القسمين في هذه المرحلة علاقة تقابلية استنادا إلى هاتين المقولتين[4].

1– انظر (1973:b/ 188).

2 –Les opérations médiatrices assument la transition entre le discernement initial , qui apporte au mot sa matière , et l'entendement final , duquel le mot reçoit sa forme générale ...(1973 : b/197).

3– يعني غيّوم بالفضاء في سياق تمييزه بين الصيغ، مختلف السّمات المقولية ما عدا السّمات الدّالة على الزّمان (انظر، 1973:b، 193) .

4 - ...D'après cela, on peut définir le verbe : un mot dont l'entendement s'achève au temps, et le nom : un mot dont l'entendement s'achève en dehors du temps, et par conséquent à l'espace- l'espace étant ici tout ce qui n'est pas le temps (1973 : b/ 193).

والجدير بالذّكر في هذا السيّاق أنّ الصّيغ الصّرفية في هذه المحطّة من الذّهن عند غيّوم، هي صيغ مجرّدة وإن اكتسبت بعض سماتها المقولية بالإضافة إلى إطارها الشّكلي العامّ. وقد وازى في هذا الباب بين نوعين من الصّيغ بالنّظر إلى مفهومي غير المتحقّق والمتحقّق (1973 :a/ 18-19):

1-2-2-1صيغ بسيطة formes simples: وقد وصفها أيضا بغير المركّبة non-composées لكونها لم تكتسب بعد مختلف سماتها المقولية. بل إنّ السّمات المقولية الدّالة على الزمان التي اكتسبتها لا تحدّد مظهرها، وإن كانت قد مكّنت من قبل من تمييزها من الصيغ الاسمية، لكون المظهر aspect في هذا النّوع من الصيغ غير متحقّق. فهو موجود ولكّنه لا يحدّد تماما انقضاء معنى الصيغة من عدمه بما أنّ الصيغة ذاتها واقعة في حقل الافتراضية champ de virtualisation في معنى أنّها مجرّدة وليست متحقّقة فعليا (م.ن). وقد أدرج صيغة الفعل غير المصرّف ضمن هذا النّوع من الصّيغ وعدّها غير منقضية (– منقض) وإن كانت تامّة في مستوى الموجود بالقوّة complétude du côté de la puissance وجعلها موازية للمشارك الماضي Le participe passé باعتباره منقضيا(+ منقض) وتامّا في مستوى الموجود بالفعل complétude du côté de l'effet بينما يتنزّل المشارك الحاضر Le participe présent منهما منزلة وسطا، فهو يتأرجح بين الانقضاء وعدمه لكونه لم يكن تامّا لا في مستوى الموجود بالفعل ولا في مستوى الموجود بالقوّة[1].

1-2-2-2 صيغ مركّبة formes composées: وقد قسّمها إلى نوعين من الصّيغ بحسب موقعها من الحاضر فتحدّث عن الصيغ المركبة والصّيغ الأكثر تركّبا surcomposées. ونزّل هذين النّوعين من الصّيغ في باب الصيغ المنقضية لكونها واقعة في فضاء التحقّق espace de

[1]– Cette position à cheval sur l'inaccompli et l'accompli est dénoncée par la forme en –ant. Elle est, je le répète, une forme d'incomplétude. Les formes de complétude sont l'infinitif et le participe passé. Complétude du côté de la puissance, pour ce qui est de l'infinitif, complétude du côté de l'effet, pour ce qui est du participe passé (Leçons de linguistique de Gustave Guillaume, 1945-1946.A/ 92).

transcendance. إلاّ أنّ الصيغ المركّبة تبدو أقرب عنده إلى الحاضر من الصيغ الأكثر تركّبا. وقد مثّل للصّيغ المركّبة بالماضي المركّب Passé composé والصيغ الأكثر تركّبا بالماضي السّابق Passé antérieur. وهذا يعني أنّ الانقضاء المظهري عنده حيّز ممتد في الزّمان وأنّ الصّيغ توصف في هذا الحيّز بحسب قربها من الحاضر وبعدها عنه[1].

وعلى هذا الأساس بنى غيّوم النظام المظهري système des aspects وبيّن المراتب الموجودة في حيّز المنقضي (مثل الماضي المركّب والماضي السّابق) والمراتب الموجودة في حيّز غير المنقضي (مثل مرتبة الفعل غير المصرّف ومرتبة الاحتمال (mode subjonctif)). ولم يغفل عمّا يوجد بين هذين الحيّزين من مراتب –(مثل مرتبة المشارك الحاضر)– تعكس سلمية الصيغ واسترسالها مظهريا[2].

يبدو من خلال هذا التمشّي في التّعامل مع الصيغ الصّرفية، تأكيد غيّوم على التّمييز بين الصّيغ المجرّدة الواقعة في مستوى الذّهن والصيغ المنجزة في الخطاب. وقد كانت سمة (± متحقّق) أساس التصنيف عنده. وفي هذا الإطار عدّ الصّيغ البسيطة أكثر تجريدا من الصّيغ المركّبة وأدرجها ضمن حقل الافتراضية الذي يصنّفه باعتباره حيّزا مجرّدا متقدّما على فضاء التحقّق في الوجود. ولم يقتصر في هذا الباب على المقارنة بين الصيغ الفعلية فحسب بل عمل على المقابلة بينها وبين الصيغ الاسمية من خلال المقابلة الأعمّ بين الأفعال والأسماء والصّفات[3].

---

1 – (انظر بخصوص هذه الملاحظة 1973 :a/ 18-19).

2 – يذكر في هذا السياق أنّ غيّوم قد استعمل جهازا مصطلحيا أسّس انطلاقا منه نظامه المظهري ولكّنه طوّر هذا الجهاز، في إطار تعهّده لنظريته، فعدل عن مفاهيم (aspect tensif) و(aspect extensif) و(aspect bi-extensif) واستبدلها بمفاهيم (aspect immanent) و(aspect transcendant) و(aspect bi- transcendant) ثم أرجع هذه التسمية الثلاثية إلى مفهومين اثنين هما المظهر البسيط (aspect simple) والمظهر المركّب (aspect composé) (1973 :a/ 19 و 46-47).

3– يمكن العودة بخصوص تفسير اختلاف درجات التجريد في هذه الأقسام إلى (بن حمّودة، 2004/ 235 وما بعدها) .

1-2-3 عدم وجاهة القول بـ"المماهاة " بين "المظهر" و"الزّمان" و"التّقابل" بين "الاسم" و"الفعل":

إنّ ما يسترعي انتباهنا من خلال دراسة غيّوم لمفهوم الصيغة ومحاولته التعمّق في المفهوم من النّاحيتين النّظرية والإجرائية والمواءمة قدر الإمكان بين هذين الوجهين مماثلته بين "الزّمان" و"المظهر" وتعريفه "الاسم" و"الفعل" على أساس تقابلي وهما أمران نعتقد أنّهما في حاجة إلى مراجعة حتى يكون الطرح اللّساني الذي خلُص إليه أكثر قدرة على الوصف والتفسير :

1-2-3-1- علاقة المظهر بالزّمان: رغم إقرار الدّارسين بصعوبة التفريق بين المظهر والزّمان واعتبار هذه المسألة من القضايا الشّائكة (الشريف، 2002/ 956) فإنّ ذلك لا يعني أنّه لا توجد فروق بينهما. ولا يعني أيضا أنّ المظهر مجرّد بديل للزّمان.فنحن إزاء مفهومين مجرّدين يمكننا انطلاقا منهما أن نتفهّم دلالة الصّيغة زمانيا وأن نفرّق بينها وبين الصّيغ الفعلية الأخرى.فالمظهر دالّ على الكيفيّة في مدّة حدوث الصّيغ والزّمان يعني دلالة الصّيغة على الماضي أو على غير الماضي (الحاضر/المستقبل) كما يتّضح من السّمة المقولية التقابلية (± ماض). إلاّ أنّ غيّوم قد جعل الزّمان والمظهر متماثلين تقريبا حين قابل بين الزّمان المُضمر temps impliqué والزّمان المُظهر temps expliqué في الفعل وعدّ المَظهر دلالة زمانية مُضمرة. وقد بدا له من خلال المقارنة التي عقدها بين الزّمان والمَظهر أنّ الفرق بينهما لا يعدو الفرق بين الزمان المُضمر والزمان المُظهر[1].

1-2-3-2- علاقة الاسم بالفعل: رغم أنّ غيّوم قد أصاب، من وجهة نظرنا، في بيان تفاوت الأفعال والأسماء والصفات في حقل الافتراضية وفي بيان ما يوجد بين الصّيغ من مراتب تجريدية فإنّ تعريفه الفعل والاسم على أساس تقابلي لا يفسّر طبيعة العلاقة بينهما ولا يوضّح ما يجمع بينهما وما يفرّق من سمات دلالية.بل إنّ من الدّارسين من شكّك في تقسيم التصوّرات إلى " اسمية" تشكّل تمثّلنا لتجربة الفضاء و"فعلية" تشكّل تمثّلنا لتجربة الزّمان في تلك المرحلة من التجريد الذّهني أصلا بدعوى أنّ "التصوّرات

[1] –Cette distinction du temps impliqué et du temps expliqué coïncide exactement avec la distinction de l'aspect et du temps (1973 :a/48).

الذّهنية شائكة معقّدة إلى درجة يتعذّر على الإنسان أن يدركها إلاّ عن طريق دراسة الأبنية اللّغوية عبر العصور"(بن حمودة، 2004/ 242).

ومع أنّ الأمرين السّابقين يبدوان من هنات هذا المنوال، فإنّ ما نخلص إليه من خلال محاولتنا تحديد مفهوم الصيغة في مقاربة غبّوم أنّ البحث في المفهوم انطلاقا من المرحلة الطيفية أين تكون الصيغة بنية متصوّرة ذهنيا يبدو، في تقديرنا، أكثر فائدة من البحث في الصيغة وقد تشكّلت في الخطاب. وأنّ التّعويل على ما يوجد بين غير المتحقّق والمتحقّق من مراتب ودرجات كفيل بتفهّم الصيغ الصّرفية وتحديد سماتها المقولية. فالتمييز الذي أقامه غبّوم بين مفهومي الموجود بالقوّة والموجود بالفعل وبين مفهومي التصوّر والعبارة و تمييزه بين المادّة وشكل المادّة قد بيّن لنا تماسك الجهاز النّظري الذي اعتمده في وصف الصّيغ الصرفية للأفعال والتعامل مع ما تثيره من قضايا سواء أثناء تشكّلها في المحطّات الذهنية أو في التركيب أين تصبح طرفا في علاقة إعرابية كما سيتّضح في بعض المناويل اللّسانية اللاّحقة له .

3-2 دور التعلّق(La valence) في بيان خصائص صيغ الأفعال عند تانيار Tésnière:

نذكّر في هذا الباب بأنّ تانيار لم يهتمّ بصيغ الأفعال باعتبارها عناصر معجمية مستقلّة وإنّما باعتبارها من مكوّنات الجملة تربطها بمكوّناتها الأخرى مجموعة من التّرابطات Connexions. وقد أفضى ذلك إلى شكلنة العمل الإعرابي وتكوين نظام بنيوي الهدف منه تحليل مكوّنات الجملة وتحديد مقولاتها ووظائفها باعتبارها "منطلق الدّراسات النّحوية وأساس كلّ وصف لغوي ونهايته"(Tésnière، 1976، 11-12)[1]

وقد انبنى ذاك النّظام على عدد من المفاهيم اللّسانية التي تدلّ بصياغتها أو بالخلفية النّظرية التي يصدر عنها واضعها على قطيعة معرفية مع بعض التصوّرات اللّسانية السّابقة له. ومنها مفهوم الترابط Connexion وهرمية التّرابطات hiérarchie des Connexions والعقدة nœud والنّواة

[1]- يمكن التوسّع في هذا الطّرح بالعودة إلى البعزاوي، 2008، المبحث الأوّل : القضايا الإعرابية والبنيوية المتولّدة من دراسة تانيار لعلاقة المسند إليه بالمسند، صص103-130 .

nucléus والتّفريعة stemma والتعلّق valence والانتقال المقولي translation وغيرها من المفاهيم ذات الصّلة بتعلّق عنصر معجميّ مّا بغيره من العناصر في الجملة. وقد تمكّن تانيار بذاك الجهاز، من تفهّم مكوّنات النّظام اللّغوي ووصفها بما تتميّز به من خصائص إعرابية وبنيوية تجنّب اللّسانيين إطلاق الأحكام العامّة والعدول عن مبادئ الوصف.

وبما أنّ المفاهيم اللّسانية أدوات ضرورية في الوصف والتّصنيف وأنّ إيجادها يُعتبر في حدّ ذاته اختزالا لرؤى وتصوّرات ذهنية، فإنّ انتقاء تلك الأدوات لم يكن مجرّد إجراء عفويّ بل هو إجراء مبني بدوره، على اختيارات نظرية واضحة أهمّها عند تانيار أنّ دراسة خصائص العناصر المعجميّة الشّكلية والدّلالية متوقفة على التّرابطات التي تحدث بينها وبين باقي العناصر الموجودة معها في الجملة. وهذا معناه أنّ العناصر المعجمية لا تستمدّ قيمتها، في نظره، إلاّ من خلال الدّور الذي تلعبه في الجملة وأنّ الصّيغ، باعتبارها عناصر معجمية، لا تكون صيغا إلاّ إذا كانت واقعة في حيّز التحقق. فلا وجود عنده لحقل الافتراضية الذي اعتمده غيّوم عديلا لفضاء التحقّق في تصنيف الصّيغ. بل إنّ "التعلّق" يُعدّ، في نظره دائما، من أهمّ مبادئ الإعراب البنيوي وعلى أساسه جعل أهميّة العنصر المعجمي مشروطة بتحقّقه في صور منجزة تختلف بحسب مقتضيات المقام والسّياق. وقد بيّن في هذا الإطار عدم تكافؤ العناصر في قوّتها العاملية واعتبر التّرابطات الإعرابية المجرّدة دليلا كافيا على تبعية العناصر بعضها للبعض الآخر وآلية مساعدة على معرفة طبيعة العلاقة بينها rapport de dépendance (م.ن، 13).

من الواضح إذن، أنّ تفهّم تانيار أهميّة التعلّق في تحقيق الدّلالات النّحوية وتنبّهه إلى أهميّة التّرابطات الإعرابية في تحديد طبيعة العلاقة بين العناصر المترابطة، من المعطيات التي لها أثر واضح في اهتمامه بالصّيَغ الصرفية للأفعال وما توزّعه من "أدوار دلالية" في بنية الجملة. ويبدو أنّ تركيزه على العلاقة بين دلالة صيغة الفعل على الزّمان والأدوار الدّلالية التي يوزّعها نتيجة مترتّبة على ذاك التوجّه. وقد أثّرت هذه الاختيارات في مختلف عمليات التّصنيف والتّمثيل التي أجراها على العناصر المعجميّة، حتّى أنّ وضعه الفعل في رأس الهرم أثناء تمثيله لبنية الجملة له علاقة

مباشرة بالدّلالات الزّمانية في تلك الجملة.فالدور المعبّر عن وظيفة المفعول مثلا ينبغي أن يتناسب مع دلالة صيغة الفعل على الزّمان وإلاّ أفضى الارتباط بين الفعل والدّور الذي يوزّعه إلى أبنية قد تكون سليمة نحويا وسقيمة دلاليا كما في الجملتين (3أ) و(3ب):

- (3أ) *[أسافر أمس].
-(3ب) *[سافرتُ غدا].

من الواضح إذن أنّ الاستقامة النّحوية سواء في(3أ) و (3ب) أوفي أبنية أخرى شبيهة بها، لا تفضي بالضّرورة إلى الصّدق الدّلالي. فصيغة الفعل (أُسافر) تختزن عددا من السّمات المقولية أهمّها في هذا الموضع السّمات المعبّرة عن الدّلالات الزّمانية ومنها السّمة المظهرية (– منقض). وهذا يعني أنّ دلالة الصّيغة مناقضة لدلالة الجملة بما أنّ الظّرف المعبّر عن الزّمان "أمس" من متعلّقات الجملة وظيفته توجيه دلالة صيغة الفعل على الزّمان وبه يمكن أن نفهم مدى التّناسق الدّاخلي بين دلالة الصّيغة ودلالة الجملة. إلاّ أنّ وروده في (3أ) قد ناقض دلالة صيغة الفعل (أَسافر) على الزّمان الحاضر. وهذا لا يعني أنّ لكلّ صيغة دلالة زمانية محدّدة لا تتعدّاها فذلك يلغي ما قد يوجد بين الصّيغ من حركية ويهمل الدّلالة الجهية (± واجب) التي تُجاوز بمقتضاها الصّيغة دلالتها الأصلية إلى دلالات فرعية أخرى كما سيتّضح في فصل لاحق من هذا البحث. ولكنّ مناقشة دلالة صيغة الفعل على الزّمان في مقابل دلالة الجملة يقتضي منّا التّذكير بأنّ الفعل عند تانيار هو الذي ينتقي العناصر المكوّنة للجملة وهو في ذلك بمثابة "الذرّة المعقوفة" l'atome crochu القادرة على فرض جاذبيتها على عدد يقلّ أو يكثر من المشاركين، حسب ما تتضمّنه من معقوفات كثر عددها أو قلّ، لكي تحافظ على تبعيتهم لها"(Tésnière، 1976، 238)[1]. وبذلك فإنّ الظّرفين الواقعين في محلّ المفعول في (3أ) و (3ب) هما من مقتضيات صيغة الفعل ووظيفتهما حسب

1 – On peut ainsi comparer le verbe à une sorte d'atome crochu susceptible d'exercer son attraction sur un nombre plus ou moins élevé d'actants, selon qu'il comporte un nombre plus ou moins élevé de crochets pour les maintenir dans sa dépendance (Tésnière, 1976, 238).

تانيار "إشباع الفعل"(م.ن). لكنّ تعجيم المحلّ الإعرابي لتزويد الفعل بما يناسبه من المشاركين (Les actants) و إتمام البنية نحويا لا يعني حصول الفائدة آليا.ولذلك فإنّ انتقاء المشاركين المحتملين تتمّ بمراعاة سمات الفعل المقولية.وهو ما انعكس في منظومة " توجيه البناء " (la diathèse) التي فسّر بها الأدوار الدّلالية التي يقتضيها الفعل في بنية الجملة[1] .

وهذا ما يتّضح في الجملتين (4أ) و(4ب):

- (4أ) [ضرب ألفريد برنار] = (Alfred frappe Bernard)
- (4ب) [سافر زيدٌ أمس] = (Zayed à voyagé hier)

يبدو ممّا تقدّم أنّ مفعول(ضَرَبَ) غير مفعول (سَافَرَ) إذا اعتبرنا أنّ الظّرف (أمس) مفعولا في (4ب). فـ(برنار) اسم يشغل محلّ المفعول في (4أ) ولا يتضمّن في ذاته دلالة زمانية وهي القرينة التي تجعل اسم العلم، على الأقلّ، مختلفا عن الفعل. فـ(برنار) في الجملة (4أ) عنصر معجمي يتحمّل دور الواقع عليه الفعل. وصيغة (ضربَ) التي انتقت المفعول (برنار) تعبّر عن الانقضاء وعن الانقضاء فقط في هذا السيّاق بما أنّ الجملة ليست مثقلة، بعبارة يسبيرسن، بالوحدات المعبّرة عن الزّمان بالوضع. وهذا ما يجعل دلالة الجملة هي دلالة الصّيغة في غياب الوحدات المساعدة على توجيه تلك الدّلالة.ولذلك فإنّ [ضرب ألفريد برنار] ليست [سيضرب ألفريد برنار] ولا هي [اضرب برنار] بما أنّ دلالة الجملة على الزّمان متوقّفة على ما تفيده الصّيغة من دلالات زمانية. في مقابل ذلك فإنّ الخبر في (4ب) تتلوّن دلالته الزّمانية بدلالة الصّيغة وبدلالة المفعول (أمس).

إنّ الإقرار بتوقّف دلالة الجملة على دلالة الصّيغة ودلالة المفعول كما في (4ب) يقضي بأن تكون دلالة الصّيغة على الزّمان تبعا لذلك دلالة

---

1 – ذكر تانيار أنّ الطّريقة التي يتصوّر بها الفعل بحسب تعلّقه بالمشاركين فيه المحتملين هي المسمّاة في النّحو ببناء الفعل (La voix)، وقد أوجز توجيهات البناء في أربعة أنواع هي :

– توجيه البناء إلى الفاعل (La diathèse active) .
– توجيه البناء إلى المفعول (La diathèse passive)
- توجيه البناء إلى الانعكاس (La diathèse réfléchie)
– توجيه البناء إلى التبادل (La diathèse réciproque) (Tésnière، 1976، 242- 244).

احتمالية بما أنّه بمجرّد تغيير المفعول (أمس) ب(الآن) تتغيّر الدّلالة الزّمانية لـ(4ب) وتنقلب (سَافَرَ) من التّعبير عن الماضي إلى التّعبير عن دلالة أخرى محتملة يمكن تحديدها بالعودة إلى جملة [سافر زيد الآن]. ثمّ إنّ ارتباط الدّلالة الزّمانية في الأبنية المنجزة بالعناصر المعجمية المكوّنة لتلك البنية يجعل الدّلالة الزّمانية دلالة بنيوية[1]. وهذا ما يؤكّد على أنّ البنية عند تانيار علاقة معنوية وليست علاقة شكلية موسومة بالجفاف[2]، وأنّ وصف الأبنية الإعرابية مشروط أوّلا وقبل كلّ شيء بما يحدث بين الفعل و المشاركين فيه المحتملين من ترابطات.

يمكن أن نخلص ممّا تقدّم إذن، إلى تفهّم الأسباب المعرفية الكامنة وراء اختيار تانيار "التّرابطات الإعرابية" في وصف الأبنية النّحوية وتفسيرها. فالاكتفاء بالعناصر الظّاهرة من البنية لا يعين على تحديد دلالاتها النّحوية ولا يفسّر في غياب العلاقات الخفيّة انتظام العناصر المكوّنة لها وترابطها. وهذا الجمع بين ما هو ظاهر وما هو خفيّ في البنية يدلّ على المنهجية المتّبعة في التّعامل مع الأبنية الإعرابية، وهي منهجية تساعد على توصيف تلك الأبنية وعلى استيعاب الدّلالات النّحوية في كلّ واحد منها وما يقتضيه ذلك من إلمام بكيفية التّرابط وهرميّة التّرابطات .

بناء على هذا الإجراء المنهجي، تمكّن تانيار من وصف الأبنية الإعرابية وتصنيفها على أساس تشكّلها العاملي دون أن يغفل عن إبراز

1– يبدو أنّ مقاربة الدّلالات الزّمانية في الأبنية المنجزة على أساس دلالات العناصر المكوّنة لها هو الذي حدا بالشّريف إلى اعتبار الدّلالة الزّمانية دلالة بنيوية (الشريف، 973/2002) وقد خلص بذلك إلى الاستدلال على أنّ (فَعَلَ) في بنيتها المجرّدة "ليست للزّمان الماضي ولا (يفعلُ) أصلا للمضارع والحال" (م.ن). وهذا ما يجعل معاني هذه الصّيغ الأساسية محتملة تشترط دلالات مختلفة في مستوى الإنجاز.

2– نعتبر انطلاقا من الملاحظات المذكورة أعلاه، أنّ تانيار قد خالف البنيويين في عصره حين عدل عن تحليل الجملة على أساس ثنائية (الموضوع/ المحمول) واستبدلها بمنظومة توجيه البناء التي تختزل في جوهرها عمل الفعل في متعلّقاته . وقد أفضى ذلك إلى ظهور جهاز مصطلحي بديل تمكّن من خلاله من وصف الأبنية الإعرابية وصفا مغايرا للمألوف (يمكن التوسّع في هذه الملاحظة بالعودة إلى البعزاوي، 2008 صص 105-115 ومقال " سمير العبيدي"، L'approche grammaticale de Tésnière dans Eléments de syntaxe structurale، حوليات الجامعة التونسية، 57/ 2012 صص21- 60).

الخصائص العاملية المميّزة للفعل وعن الدّور الذي تلعبه صيغة الفعل في توجيه البنية الإعرابية المنجزة نحو التحقّق أو عدم التحقّق (± متحقّق)[1]، خاصّة أنّه لم يكن من أهدافه البحث في الصّيغ باعتبارها متصوّرات ذهنية بل باعتبارها وحدات سياقية تتميّز الواحدة منها عن الأخرى بما تتّسم به من خصائص إعرابية بنيوية.

يمكن أن ندرج هذا الاختيار في التعامل مع الصّيغ، ضمن توجّه لساني عامّ يسعى أصحابه إلى التّعامل مع الوحدات المعجمية باعتبارها وحدات مترابطة وليس باعتبارها كيانات مجرّدة. ومردّ هذا الاختيار، في نظرنا، استقرار مفهوم "الجملة" مقارنة بمفهوم "الكلمة". على هذا الأساس تمكّن تانيار في اهتمامه بالوحدات باعتبارها كيانات معجمية مترابطة من تحديد الخصائص الشّكلية والدّلالية للأبنية الإعرابية بداية من البنية التي يحتاج فيها الفعل إلى ضمير مفرد غائب anontif وهو يعني بذلك "الفعل منعدم التعلّق" verbe avalent[2]، وصولا إلى البنية الإعرابية التي يقتضي فيها الفعل ثلاثة مشاركين verbe trivalent. وبين هذين الحدّين، الحدّ الأدنى لتكوّن البنية الإعرابية والحدّ الأقصى الذي يمكن أن يصل إليه الفعل في طلبه معمولاته، عمل على اختبار التّصنيفات القديمة للفعل، كاللّزوم والتّعدية، فأعاد تعديلها وتدقيقها واقترح مصطلحات بديلة في الوصف دون أن يخرج عن الأسس المنهجية والنّظرية التي اعتمدها في مجاوزة التصوّرات والآراء اللّسانية المتّصلة بفهم النّظرية اللّسانية ووصفها.

1– يمكن التنبّه إلى الدّور الذي تلعبه الصّيغة في توجيه البنية الإعرابية المنجزة نحو التحقّق وعدم التحقّق بالعودة إلى مصطلحي "بناء الفعل" (La voix) و" تعلّق الفعل" (La valence du verbe). وهما من المصطلحات التي اهتمّ بها تانيار وبيّن انطلاقا منها أهميّة الصّيغة في التّعبير عن الدّلالة المظهرية .

2– يُذكر في هذا السيّاق أنّ تانيار قد استعمل مصطلح "الفعل منعدم التعلّق" في مقابل مصطلح (verbe impersonnel) الذي استعمل في النّحو التّقليدي للتّعبير عن الفعل الذي لم يكن مزوّدا بأيّ مشارك من المشاركين. وقد بيّن عدم وجاهة هذا المصطلح وأنّه لا يفي بالغرض لأنّ "هذه الأفعال تستعمل في الصّيغ التي تدلّ على الأشخاص والمسمّاة بـ" modes personnels " كصيغة الإخبار " indicatif" وصيغة الاحتمال " subjonctif" (...) وتستعمل في الصّيغ المتعلّقة بالضّمير غير الشّخصي " modes impersonnels" من ذلك " participe" و"infinitif""(Eléments de syntaxe structurale، 238) .

3- تردّد الصّيغ عند "يسبرسن" و"غيّوم" و"تانيار" بين التكوّن الهبائي والتّكوين البنيوي:

3-1 انتظام المداخل المعتمدة في دراسة الصّيغ على أساس ما هو في الذّهن وما هو خارجه:

تبيّن لنا بالنظر إلى الملاحظات التي انتهينا إليها في الفقرات السّابقة، أنّنا إزاء مقاربات لسانية مختلفة في تعاملها مع الصّيغ الصّرفية. وهذه المقاربات تتراوح بين التّعامل معها باعتبارها:

-مجموعة تصوّرات ذهنية مجرّدة تكتسب عددا من السّمات المقولية في بعض المحطات الذّهنية فتتلوّن بخصائص تميّزها عن باقي الصّيغ. وهو التوجّه الذي تبنّاه غيّوم في اهتمامه بالصيغة في مختلف مراحل تكوّنها. ويمكن أن نختصر وجهة النّظر هذه في ما يربط بين "حقل الافتراضية" و"فضاء التحقّق" من صلات.

- وحدات معجمية مستقلّة بذاتها ولكنّها مهيّئة بطريقة تكسبها قابلية التركيب مع غيرها. فالصّيغة حسب هذه المقاربة، ليست مجرّد مادّة خامّ بل هي عنصر معجمي يحمل في نفسه كما يقول المهيري"ما يدلّ على دوره في الجهاز المعنيّ" (المهيري، 1993 /14).

- وحدات سياقية جارية في حيّزات ومواضع إعرابية ولها سمات مقولية تمكّن اللّساني من الكشف عمّا يوجد داخل البنية من انتظام وتماسك. وفي هذا ما يدلّ على أنّ معنى البنية مشروط حسب هذه المقاربة، بما تحقّقه العناصر المعجميّة المكوّنة لها من "ترابطات" في ما بينها.

غير أنّ هذه التصوّرات لا يعبّر كلّ واحد منها بالضّرورة على موقف لساني بعينه، وإنّما يمكن للّساني الواحد أن يتعامل مع "الصّيغة" مثلا باعتبارها وحدة لسانية unité linguistique واقعة خارج التركيب ووحدة سياقية جارية في حيّزات ومواضع إعرابية في الآن نفسه أو أن يتعامل معها باعتبارها متصوّرا ذهنيا مجرّدا خاليا من كلّ شكل وباعتبارها وحدة متحقّقة خارج الذّهن. وفي هذا الإطار يمكن أن نتفهّم حديث غيّوم عن "حقل الافتراضية" و"فضاء التحقّق". فالصّيغ باعتبارها مجموعة تصوّرات ذهنية مجرّدة تمرّ بمحطّات وأوضاع (انظر الفقرات 2-2-2 أعلاه)، وتتشكّل

تدريجيا من "المادّة" إلى "شكل المادّة" وفي كلّ محطّة من تلك المحطّات تكتسب عددا من السّمات التي تؤهّلها لتكون موجودة بـ"الفعل" بعدما كانت واقعة بـ"القوّة". وهي الصّورة الظّاهرة التي تسمح لها بأن تلعب دورا تكوينيا في البنية بعدما كانت تصوّرا هبائيا مجرّدا في حاجة إلى التكوّن.

قد يكون تصنيف غيّوم الصّيغ إلى "بسيطة" و"مركّبة" واعتباره "الصّيغ البسيطة" صيغا مجرّدة في مقابل "الصّيغ المركّبة" و"الصّيغ الأكثر تركّبا" وهي صيغ مكتملة من حيث سماتها المقولية، من الوسائل الإجرائيّة المساعدة على تحديد وجهته في التّعامل مع الصّيغ ومع الوحدات اللّسانية بصفة عامّة. فهو يربط البنية اللّسانية ببنية ذهنية مجرّدة ويرى أنّ دراسة الشّكل " شكل المادّة" مشروط بدراسة "المادّة" باعتبارها متصوّرا ذهنيا. وقد تبلور هذا التصوّر في "الذّهنية النّظامية" وأصبح توجّها خالف به غيّوم التصوّرات اللّسانية التي اعتبر أصحابها الأبنية المنجزة منطلقا لبلوغ التصوّرات الذّهنية المجرّدة[1].

المهمّ في هذا السّياق أنّه قد اشتغل بالصّيغة خارج التّركيب أي باعتبارها "كلمة" دون احتراز من المفهوم من وجهة نظر ابستمولوجية. وقد نحا بذلك منحى يسبيرسن في تعويله على مفهوم "الكلمة" في تفهّم الوحدات اللّسانية سواء كانت وحدات معجمية أو سياقية[2]. فالصّيغة عند يسبيرسن وحدة لسانية تعبّر عن مضمون دلاليّ محدّد وهي معدّة بطريقة تسمح لها بالاندماج مع وحدات أخرى في بنية إعرابيّة أوسع[3]. وهذه الصّورة التّأليفية

1– يمكن التوسّع في هذا التصوّر بالعودة إلى (بن حمّودة، 2004/ 129 وما بعدها) .

2– يُذكر في هذا السيّاق أنّ كثيرا من اللّسانيين قد تردّدوا في تعاملهم مع "الكلمة" وعوّلوا على بعض المصطلحات البديلة في دراستهم الوحدات اللسانية كـ"الصّيغم"(morphème) و"اللّفظم" (monème) والصّوتم (phonème). إلاّ أنّ يسبيرسن وغيّوم قد اشتغلا بالكلمة دون احتراز كبير من المفهوم وتوسّعا انطلاقا منه في التّعامل مع الوحدات اللّسانية خارج التّركيب وداخله. انظر، مفهوم "الكلمة" (Le mot) عند يسبيرسن ضمن (La Philosophie de la grammaire، صص 113- 117 وعند غيّوم ضمن (Roch Valin، Principes de linguistique théorique de Gustave Guillaume، 188 وما بعدها) .

3– ميّز يسبيرسن في إطار اهتمامه بالوحدات اللّسانية بين خمسة أصناف من الوحدات واعتبرها أقساما كلامية وهي : 1– المصادر وقد أدرج معها الأعلام أيضا (Les substantifs(noms propres compris) 2– الصّفات(Les adjectifs) 3– الضّمائر(Les pronoms) 4– الأفعال (Les verbes) 5– الأدوات (Les particules) . وقد عدّ مختلف .../...

للصّيغة ولباقي الوحدات اللّسانية، هي التي جعلت يسبيرسن يدعو إلى ضرورة التّعامل معها على أساس التلازم القائم بين شكلها ومعناها[1]. وقد أدّى ذلك إلى التوسّع في دراسة الظّواهر اللّغوية بما في ذلك الوحدات اللّسانية وجعل دراسة أيّ وحدة من تلك الوحدات مشروطة، كما بيّنا في فقرات سابقة (الفصل الثّاني، 1-1-3) بالانطلاق من اللّفظ لبلوغ المعنى (E→I) أو من المعنى باتّجاه اللّفظ (I→E).

في مقابل تعامله مع الصّيغة باعتبارها وحدة لسانية ذات مضمون دلالي عمل على الاهتمام بها باعتبارها وحدة سياقية قادرة على أن تلعب دورا هامّا في التّركيب النّحوي بما تحمله من "مقولات تركيبية". من ذلك اهتمامه بـ"توليفات الكلمات" combinaisons de mots وتوسّعه في السّمات المقولية التي تتّسم بها حين تصبح عنصرا من العناصر المركّبة للجملة، ومنها السّمات الدّالة على "الجنس" و"العدد" و"الحالة الإعرابية" و"الشّخص" و"الزّمان"[2]. وقد أفضى اهتمامه بالكلمات وما تؤدّيه من وظائف نحوية إلى "نظريّة المراتب الثّلاث" Théorie des trois rangs وهي نظريّة جزئيّة تعكس فهمه الكلمة وتحوصل كيفية تعامله معها. ويمكن أن نختزل هذا المفهوم عنده في مستويين اثنين: فهو من ناحية أولى، وحدة لسانية مفردة لها مضمون دلالي ومن ناحية ثانية وحدة سياقية تكتسب خصائص تركيبية تساهم في تحديد معنى الجملة المضمّنة إيّاها[3].

.../...

هذه الأصناف كلمات وعمل على التّفريق بينها بما يتميّز به كلّ صنف منها من سمات مقولية (انظر بخصوص هذه الملاحظة المرجع نفسه، فصل: Les parties du discours ،صص111-113).

[1]– يذكر في هذا السيّاق أنّ كثيرا من الدّارسين قد أكّدوا على التّلازم بين الشّكل والمعنى في دراستهم الأبنية اللّغوية وذهبوا إلى الاستدلال على عدم وجاهة الفصل بينهما في تحليل تلك الأبنية . إذ لا يمكن في نظرهم دراسة الأبنية والوحدات دون اعتبار المعنى (انظر في هذا، LEEMANN، مجلّة Langage، عدد 29/ مارس 1973 ص 8 وما بعدها و FUCHS، 1982/ صص 166-167) .

[2] - O. Jespersen, La Philosophie de la grammaire, P61 ,239,259,281,317

[3] – O. Jespersen, La Philosophie de la grammaire, PP : 119-138 .

ضمن هذا التوجّه الأخير جاء اهتمام تانيار بالصّيغ الصّرفية. فقد عدّها وحدات سياقية وربط قيمتها بالدّور الذي تضطلع به في التّركيب النّحوي. وقد انجرّ على هذا الاختيار دراسة خصائص الأبنية الإعرابية الشّكلية والدّلالية ووضع جهاز اصطلاحي تؤكّد مفاهيمُه على أهميّة الدّور التّكويني الذي تلعبه الصّيغ في الأبنية والمركّبات النّحوية. ويبدو أنّ منطلقاته النّظرية في صياغة "مبادئ الإعراب البنيوي" ومنها اعتباره الجملة أساس كلّ وصف لغوي ونهايته وإقراره عدم جدوى الفصل بين المعجم والإعراب في الدّراسة اللّسانية، من الأسباب التي جعلته يتعامل مع العناصر المعجميّة باعتبارها عناصر بنيوية تشغل وظائف نحويّة في الأبنية الإعرابيّة وتُعتمد في تحديد المعاني التي تفيدها[1].

نخلص ممّا تقدّم إذن إلى أنّ بسبيرسن وغيّوم قد اشتغلا بالصّيغة باعتبارها وحدة معزولة عن سياقها أي باعتبارها "كلمة" قبل أن يهتمّا بها باعتبارها وحدة سياقية مترابطة مع غيرها من الوحدات في البنية الإعرابية المضمّنة إيّاها. وقد زاد غيّوم على هذه الأطروحة المحطّات الذّهنية لتشكّل الكلمة، فجعل ما يحدث داخل الذّهن مرحلة أساسية في فهم المنجز المتحقّق من الوحدات. وقد مثّل هذا التصوّر تحوّلا هامّا في كيفيّة التّعامل مع الوحدات اللّسانية بالوصف والتّفسير. فلم تعد مهمّة اللّساني، حسب وجهة النّظر هذه، وصف الوحدة اللّسانية باعتبارها وحدة ظاهرة منجزة فحسب، بل معاينتها في مختلف المحطّات الذّهنية وتحديد السّمات التي اكتسبتها في كلّ محطّة من تلك المحطّات حتّى يكون وصفها شاملا ودقيقا.

1- يمكن أن نشير في هذا السيّاق إلى أنّه بفضل الإطار النّظري العامّ الذي انطلق منه في دراسة الظّواهر اللّسانية، تمكّن تانيار من وصف أنواع التعلّق ومن التّمييز بين العناصر المتعالقة بالإضافة إلى تفسيره كيفية انتقال عنصر معجميّ مّا من مقولة إلى أخرى في الجملة وإلى بيانه أثر الانتقال المقولي في التحكّم في دلالة الجملة وتحديد درجة تركيبها...إلخ. وقد أفضت هذه الموضوعات وغيرها من الموضوعات المتّصلة بالبنية الإعرابية كـ" الوصل" و"النّواة الفعلية" و"العامل النّحوي" إلى صياغة "مبادئ الإعراب البنيوي" التي ساعدته على الحدّ من هيمنة التصوّرات المنطقية على الدّراسات اللّغوية وتوجيه الدّراسة اللّسانية وجهة إعرابية خالصة.

ورغم أهميّة هذا التصوّر بما يطرحه من موضوعات كالنّظر في الحدود الفاصلة بين ما هو لساني وما هو من خارج اللّسانيات وما يحدث داخل الذّهن وما يحدث خارجه، فإنّه يثير إشكالية هامّة تتّصل بكيفيّة اختبار عمليات الوصف التي تُجرى في كلّ محطّة من محطّات الذّهن. ومع أنّ وصف الوحدات اللّسانية وصفا كافيا يبدو أمرا صعبا إن لم يكن متعذّرا في الوقت الحالي، لما يقتضيه الموقف من ضرورة الاستدلال على حدود كلّ محطّة من تلك المحطّات أوّلا والاستدلال على السّمات التي يمكن أن تكتسبها الوحدة في كلّ واحدة منها، فإنّ المهمّ في هذا السيّاق أنّ الوحدات اللّسانية تتكوّن عبر مراحل وتوظّف بحسب مقتضيات البرنامج النّحوي ووفق قواعد انتقاء محدّدة، في تكوين الأبنية والمركّبات النّحوية ضمن وقائع كلاميّة خارجيّة ظاهرة.

3-2 : اشتغال النّحاة واللّسانيين بمفهوم "الكلمة" من مظاهر التّعامل غير المباشر بين التّراث النحوي العربي وبعض التصوّرات اللّسانية الحديثة:

لم يكن تعامل اللّسانيين مع الصّيغ كما بدا لنا في الفقرة السّابقة، متعارضا مع التصوّرات النحوية العربية التي اهتمّ أصحابها بالصيغ انطلاقا من اهتمامهم ببناء الكلمة[1]. فقد عدّ النّحاة الوحدات اللّغوية المختلفة سواء في خصائصها التّصريفية أو في خصائصها الاشتقاقية أو المعجميّة "كلمات" رغم وعيهم بما يوجد بينها من فروق تشرّع كما يقول بن حمّودة " للقول بتعدّد الألفاظ والمعاني في الكلمة الواحدة "(بن حمّودة، 277/2004)[2]. وقد توسّعوا بعد ذلك في دراستها باعتبارها وحدات سياقية جارية في محلّات ومواضع ظاهرة.

---

[1] – انظر على سبيل الذّكر (الفصل الأوّل، الفقرات 1-1-5)

[2]– يُذكر في هذا السيّاق بأنّ التّلازم بين "الإفراد في اللّفظ" و"الإفراد في المعنى"الذي اقترحه الزّمخشري في حدّ الكلمة لم يكن متناسبا مع مختلف الأقسام التي أطلق عليها النّحاة مصطلح كلمة. فهذا الحدّ لا ينطبق كما يقول بن حمّودة "إلاّ على حروف المعاني والظّروف وبعض أسماء الأجناس مجرّدة من ألفاظ الإعراب والبناء وجميع ألفاظ التّصريف باعتبار أنّ كلّ لفظ يُزاد على الأصل حامل لدلالة أخرى بالضّرورة" (بن حمّودة، 2004/ 278). وقد ذهب إلى مزيد تحليل هذه الأصناف وأثبت تضمّن كلّ صنف منها أكثر من معنى كما في تحليله لـ(كأنّ) و(قبلُ) و(رجُل) (م.ن) .

إعربية[1]. وقد اتّضح لنا فيما تقدّم اشتغال يسبيرسن وغيّوم بالكلمة دون احتراز من المفهوم من وجهة نظر ابستمولوجية. بل إنّ تمثّل يسبيرسن للصّيغ باعتبارها وحدات منجزة وقوله باسترسال مقولات الماضي والحاضر والمستقبل وعدم تواجهها، يعبّر عن فهم للصيغ لم يكن مختلفا في جوهره عمّا انتهى إليه النّحاة العرب القدامى في اشتغالهم بالصّيغ المنجزة رغم ما ذكرناه من اختلاف في التمشّي المنهجي .

ومهما كانت درجة التّباين المنهجي في التّعامل مع المصطلحات الواصفة فإنّ ما يهمّنا من المقاربات اللّسانية التي عرضناها، بيان مظاهر التّواصل بين هؤلاء اللّسانيين وبين النّحاة العرب القدامى في تفهّم الصّيغ ووصفها. وهو ما به يمكن أن نبرّر، وجاهة التّعامل غير المباشر بين التّراث النّحوي العربي والتصوّرات اللّسانية الحديثة. فالقول بانفصال التصوّرات اللّسانية يناقض المبادئ الأساسية التي تبنى عليها المعارف، وبما أنّ اللّسانيات فرع منها فإنّها تستجيب كسائر المعارف الأخرى إلى تلك المبادئ ومنها مبدأ "البناء التّراكمي"، الذي يقتضي بالضّرورة وجود نشاط سابق وآخر لاحق له مبني عليه في استقراء اللّغة.

وبقطع النّظر عن المواقف السّائدة من بعض التصوّرات اللّسانية القديمة، فإنّ نعت "النّحو" بمصطلحات من قبيل" القديم" أو "التّقليدي" أو"التّراث" على الإضافة في العبارة الاصطلاحية " التّراث النّحوي"، لا يعني أنّ جهازه النّظري غير قادر على استيعاب النّظام الذي اشتُقّ منه وتعليل ما أشكل من موادّه. فكلّ نظام يشتغل وفق برنامج نحوي متكامل مهيّأ لاستيعاب ما أشكل من ظواهره. وفي هذا السّياق يمكننا تفهّم الاتّجاه اللساني الذي يدعو أصحابه إلى الاستفادة من الأنحاء التقليدية دون الاستغناء عن النّظريات اللّسانية الحديثة وعن الآفاق المعرفية التي تفتحها[2].

من هذا المنطلق وضمن هذا التوجّه اللّساني نعمل في الباب الثّاني من هذا البحث، على الاهتمام بمظاهر التّناسق في التفكير النّحوي انطلاقا من

---

[1]– يمكن التوسّع في هذا الطّرح بالعودة إلى مقالنا "مظاهر من التّعامل بين علم المنطق والنّحو: قراءة في مصطلحي "كلمة" و"فعل" في الصّناعتين المنطقيّة والنّحوية"، يُنشر لاحقا.

[2]– انظر بخصوص هذه الملاحظة (ميلنار، 1995/ ص55 والهيشري، 2003/ صص37-38).

النّظر في كيفيّة تعامل النّحاة مع الصّيغ الصّرفية للأفعال والأسماء المتّصلة بها مستفيدين من الطّروحات اللّسانية السّائدة في الموضوع. وسيكون ذلك من الخطوات المنهجيّة الهامّة في الكشف عن فائدة تلك المرحلة في تاريخ اللّسانيات، ومن المعطيات العلميّة الدّقيقة التي يمكن أن نستخلص منها بعض المبادئ المشتركة بين الألسن البشريّة والمقاييس الخاصّة التي تجعل نظاما نحويّا مّا مختلفا عن غيره من الأنظمة النّحوية.

4- خاتمة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل الإلمام بكيفيّة تعامل بعض الاتّجاهات اللّسانيّة السّائدة مع الصّيغ الصّرفية للأفعال على وجه التّحديد. وقد بدا لنا أنّ مختلف الاتّجاهات المذكورة قد تعاملت مع الصّيغ على أساس أنّها وحدات خارج التّركيب أو باعتبارها وحدات تركيبيّة تلعب دورا هامّا في تكوين الأبنية والمركّبات النّحويّة. ولئن كان أثر التّركيب جليّا عند تانيار في تعامله مع الصّيغ الصرفيّة وبيانه ما تتميّز به من خصائص إعرابية دلالية، فإنّ الاهتمام بالصّيغ باعتبارها وحدات خارج التّركيب قد كان بدوره لافتا للانتباه عند غيّوم. فقد تتبّع الصّيغ على أساس أنّها "كلمات" وهو يدرك تماما الصّعوبات المنهجيّة والمعرفيّة التي يثيرها مفهوم "الكلمة". وقد ترتّب على هذه المقاربة العودة إلى الصّيغة في مختلف أطوار تشكّلها والتّعامل معها باعتبارها متصوّرا ذهنيا مجرّدا قبل أن تصبح واقعا علاميا منجزا. وهذا الإجراء في التّعامل مع الصّيغ بداية من مرحلة الإدراك مرتبط بدلالة الكلمة عنده، فهي تعني كما يقول بن حمّودة " نقطة الانطلاق في التكوّن أي المكان الذي يبدأ فيه تشكّل المعنى في اللّفظ" (بن حمّودة، 278/2004).

ومهما يكن من أمر فإنّ صعوبة حدّ "الكلمة" لم تحل دون الاشتغال بها واعتمادها أداة في الوصف والتّصنيف. وقد كانت هذه الأداة في التّعامل مع الوحدات اللّغويّة وراء قولنا بالتّواصل والتّماثل من النّاحية الإجرائيّة على الأقلّ، بين المشتغلين بالكلمة من المحدثين وبين النّحاة العرب القدامي الذين اشتغلوا بدورهم بالكلمة وهم يدركون تماما الصّعوبات الحافّة بالمفهوم. وقد خلصنا بذلك إلى الإقرار بأنّ اللّسانيات ليست فرعا معرفيا منفصلا عن الأنشطة اللّغويّة السّابقة لها وإنّما هي امتداد لتلك الأنشطة ولكن بوسائل نظريّة ومنهجية مغايرة للوسائل القديمة.

المهمّ في هذا السّياق أنّ الاشتغال بالصّيغ في الاتّجاهات اللّسانية التي اهتممنا بها، قد أفضى، بالإضافة إلى حديثهم عن الصّيغ باعتبارها تصوّرات ذهنيّة مجرّدة، إلى دراسة الصّيغ المنجزة والمقولات المصاحبة لها. وقد كانت طروحات يسبرسن لافتة في هذا السيّاق ولا سيما في المواضع التي ميّز فيها بين "المقولات اللّسانية" و"المقولات خارج- لسانية" في إطار تمييزه بين ما هو "كلّي" وما هو "خاصّ". وقد انعكس ذاك التصوّر إجرائيا في حديثه عن

"الزّمان النّحوي" إلى جانب "الزّمان المفهومي" الذي يُعبّر عنه بوحدات معجمية تدلّ على الزّمان بالوضع لا بالتّركيب. وهذا التصوّر يدلّ على الآفاق النّظرية التي فتحها صاحبها لمن جاء بعده من اللّسانيين، والتي قوّت النّزعة إلى البحث عن المبادئ المشتركة بين الألسن البشريّة وعلى افتراض وجود "نحو كلّي" يكون صالحا لمختلف الألسن .

وقد بدت لنا من خلال دراستنا للصّيغ الصّرفية نجاعة الجهاز المفاهيمي المستخدم في الوصف. فقد كان أصحاب هذه الاتّجاهات اللّسانيّة حريصين على ضبط أدواتهم الواصفة وربطها بالتصوّرات النّظرية التي يصدرون عنها في تعاملهم مع الموادّ اللّغوية. وأهمّ ما يمكن التّنبيه إليه في هذا الاتّجاه كيفية دراستهم "للدّلالات الزّمانيّة" في الصّيغ الفعليّة ومنها تأكيدهم على أنّ الانقضاء حيّز ممتدّ في الزّمان وأنّ الصّيغ المنجزة توصف في هذا الحيّز باعتبارها صيغا متحرّكة وليست صيغا ثابتة. وأنّ دلالاتها متغيّرة تغيّرا يصل بالصّيغة إلى أن تنقلب كما يقول الشّريف إلى ضديدها(انظر الشّريف، 2002، ج958/2)[1]. وفي هذا ما يدلّ على أنّ تعاملهم مع الصّيغ الصّرفية واهتمامهم بما تثيره من قضايا في الوصف والتّصنيف والتّفسير كفيل في رأينا بأن يكون مادّة معرفيّة هامّة يمكن الانطلاق منها في فهم الصّيغ في نظام العربيّة وتحقيق النّظر في مدى تناسق المنوال التّفسيري الذي صاغه النّحاة وهم يعلّلون عديد الظّواهر اللّغويّة ويرجعونها إلى مقتضيات النّظام.

1– يمكن التوسّع في هذا الطّرح بالعودة إلى البعزاوي، مقال: مظاهر من التّعامل بين علم المنطق والنّحو: قراءة في مصطلحي " كلمة " و" فعل " في الصّناعتين المنطقية والنّحوية، ينشر لاحقا.

خاتمـــة الباب الأوّل

حاولنا من خلال فصول هـذا البـاب اسـتجلاء أهـمّ الخصـائص المميّـزة لمفهوم الصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنه في التّراث النّحوي وفي الدّرس اللّساني الحديث وقد قادتنا في هذا المسعى جملة من المعطيات أهمّهـا إعـادة النّظـر في العلاقة بين اللّسانيات الحديثـة والنّحـو العربـي مـن خـلال النّظـر في علاقـة المفهوم بمصطلحات(structure) و(forme) و(voix) والاستفادة من ذلـك في رسم مراحل تطوّر التّفكير اللّساني والتّنبيه إلى أهميّـة المراحـل الـتي أُهملـت– عن قصد أو عن غير قصد– في التّأريخ لهـذا العلـم. وقـد بـدا لنـا من خـلال تعاملنا مع بعض المفاهيم الواصفة في هذا الباب أنّ النّحو العربي يشـتمل علـى وسائل يمكن استغلالها في الوصـف والتّفسـير سـواء داخـل المنظومـة النّحويـة القديمة أو في منظومـات أخـرى حديثـة شـريطة أن تُطـوّر تلـك الوسـائل بمـا يتناسب مع ما يُطرح في تلك المنظومات من قضايا. فـالتّراث النّحـوي العربـي يمثّـل مـن النّـواحي العلميّـة، لبنـة مـن لبنـات التّـراكم المعـرفي في التّـأريخ للّسانيات. وقد يكون الوعي بأهميّـة الأنحـاء القديمـة في اسـتقراء الألسـن مـن الأسباب المباشرة وراء دخول عديد المقاربـات اللّسـانية في علاقـة جدليـة مـع التّراث اللّغوي سواء بالبحث في كيفيّـة استيعابه لقضـاياه أو بتجديـد قراءتـه وبالتّنبيه إلى المواطن المهمّة فيه وتعميق النّظر فيها.

ومع أنّ المصطلحات المعبّرة عن "الصّيغة" قد بدت لنا متنوّعـة سـواء في استعمالات النحاة العرب القدامى أو عند اللّسانيين فقد حاولنا في هذه المرحلة من البحث الإلمام قدر الإمكان بتلك المصطلحات وتبرير علاقة بعضها بـالبعض الآخر وإبراز جـهود النّحاة واللسانيين في الاشتغال بهـا وتوظيفهـا في تعاملـهم مع الموادّ اللّغويّة، لاعتقادنا بأنّ البحث في الأدوات الواصفة جزء لا يتجزّأ من البحـث في النّظـام الموصـوف، وأنّ الأدوات الـتي أنتجتهـا نظريّـات لسـانية محدّدة تمثّل إطارا معرفيا ملائما لتقييم تلـك النّظريـات ومعرفـة الإشـكاليات النّظريّة والمنهجيّة التي مرّت بها.

وقد أفضى اهتمامنا بالصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنها في هذا الباب إلى جملة من النّتائج نعتبرها خلاصة مهمّة في هذه المرحلة من العمل وأهمّها أنّ:

-الاختلاف بين النّحاة واللّسانيين في استيعاب مفاهيم الوصف والتّحليل لا يعني القول بعجز أحد جهازيهما عن الوصف والتّفسير.

-تقاطع الصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنها سواء في النّحو العربي أو في بعض الأنحاء الأخرى، لا يعني القول بتماثل المصطلحات بل إنّ اختلاف السّياقات التي تجذّرت فيها تلك المصطلحات كثيرا ما يفضي إلى تمايزها رغم تقارب مجالاتها المفهوميّة وتماسّها أحيانا.

- تقاطع الصّيغة والمصطلحات اللّسانية المعبّرة عنها في عدد من السّمات المفهوميّة قد قوّى نزعتنا إلى القول بإمكانيّة إيجاد جهاز مفهوميّ عامّ يكون موازيا للنّظام اللّغوي الشّامل مع وعينا بالصّعوبات التي يمكن أن تترتّب على نقل مصطلح مّا من المصطلحات الواصفة من السّياق الذي وجد فيه إلى سياقات مماثلة لها أو هي قريبة منها في أنظمة نحويّة أخرى.

-الاشتغال ببعض النّظريات اللّسانية المهتمّة بالصّيغ الصّرفيّة في مختلف مراحلها يمكن أن يكون منطلقا متينا لإعادة قراءة بعض القضايا التي أثارها النّحاة وتعاملوا معها في إطار اهتمامهم بالصّيغ الصّرفية للأفعال والأسماء المتّصلة بها وتحديدهم خصائصها المفهوميّة والدّلالية. وفي هذا ما يدلّ على أنّ الصّيغ واقعة من حيث سماتها المفهوميّة، بين خصوصيّة الأنظمة النّحويّة وكليّة الظّاهرة اللّسانيّة.

المهمّ في هذه المرحلة من البحث، أنّ دراسة بعض الإشكاليات المتّصلة بالصّيغ الصّرفيّة في نظام العربيّة استنادا إلى بعض الطّروحات اللّسانيّة الغربيّة، نابع من فكرة أساسيّة كنّا نبّهنا إليها في فقرات سابقة، وهي إعادة قراءة النّظريّة النّحويّة استنادا إلى معطيات دقيقة متولّدة من داخل النّظريّة وليست مسقطة عليها. وهذه العمليّة وما تنبني عليه من بحث في الظّواهر اللّسانيّة بوصفها وتفسيرها وإيجاد المبرّرات الكافية لها، كفيلة،في رأينا، بملاحظة بعض الطّروحات المشتركة بين نظام العربيّة وبين بعض الأنظمة النّحوية الأخرى وما يترتّب على ذلك من افتراضات تساعد على البحث في القوانين الكلّية الجامعة بين الألسن وعلى تحديد كيفيّة استيعاب كلّ نظام من تلك الأنظمة لمفاهيمه سواء بتحديدها أو بالاشتغال بها في الوصف والتّفسير.

الباب الثّاني

الصّيغ الصّرفيّة في نظام العربيّة
بين الوضع والاستعمال

مدخل:

نظرنا في الفصلين الأوّل والثّاني من هذا البحث في الصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنها في التّراث النّحوي العربي وفي اللّسانيات ثمّ عقدنا فصلا ثالثا بيّنا فيه كيفيّة تعامل بعض الاتّجاهات اللّسانية مع الصّيغ الصّرفيّة وبرّرنا مظاهر التّعامل غير المباشر بينها وبين التّراث النّحوي العربي سواء في اشتغال بعضهم بمفهوم "الكلمة" في الوصف والتّصنيف أو بالعودة إلى القضايا والمشاغل النّظريّة التي كانوا يناقشونها وهم يفسّرون الموادّ اللّغويّة ويبحثون عن المبرّرات الكافية لها متى اقتضت ذلك. ومن هذا المنطلق جاء الباب في كلّيته تأكيدا على أهميّة المشاغل النّحويّة القديمة واستدلالا على وجاهة تلك المشاغل في بناء المعارف اللّسانية.

وقد بيّنا في الباب الأوّل أيضا، أنّ الاختلاف بين النّحاة واللّسانيين في استيعاب مفاهيم الوصف والتّحليل واشتغال النّحاة بتلك المفاهيم دون تعريفها في مرحلة التّأسيس على الأقلّ، في مقابل تعريف اللّسانيين المفاهيم قبل الاشتغال بها لا يعني القول بعجز أحد جهازيهما عن تحقيق الأهداف المرجوّة منه. وأشرنا في هذا السيّاق إلى أنّ تردّد النّحاة في استخدام بعض المصطلحات أحيانا أو في تركيزهم على السّمة البارزة في المفهوم عند تسميته، وهي التي أطلق عليها قريرة مصطلح "القيمة المهيمنة"(انظر، قريرة، 74/2003)، لم ينعكس على وصف النّظام أو تفسير كيفيّة اشتغاله وأنّ ما حدث من تردّد في تسميّة المفاهيم قد كان، في رأينا، مقترنا بتركيزهم في مرحلة مّا من مراحل بناء النّظريّة على النّظام الموصوف قبل الجهاز الواصف له.

وقد أغرانا الاشتراك والتماسّ بين مفهوم الصّيغة وبين المصطلحات المعبّرة عنه في اللّسانيات إلى الحديث عن الصّيغ الصرفيّة في سماتها المفهوميّة وفيما تثيره من إشكاليات، على أساس أنّها من الموضوعات اللّسانيّة المطروحة في عدد من الألسن البشريّة وأنّ ملاحظة تلك الخاصّية تسمح بالبحث فيما يجمع بين تلك الألسن وما يفرّق بينها من خصائص. وعلى هذا الأساس صغنا عنوان البحث وجعلناه على النّحو الذي هو عليه.

أمّا الباب الثّاني من هذا البحث، فسنخصّصه للنّظر في الدّلالات المعجميّة والتّركيبية لبعض الصّيغ الصّرفيّة في نظام العربيّة قصد تفهّم خصائص المنوال التّفسيري الذي وضعه النّحاة لتبرير العلاقة بين دلالات تلك الصّيغ الأصليّة ودلالاتها التّركيبية التي تنصرف إليها بالاستعمال. وهذا التصوّر يدلّ ضمنيّا على أنّ النّحاة لم يفصلوا بين مكوّنات اللّغة وأنّ اهتمامهم بالنّظام المجرّد لم يكن بمعزل عن اهتمامهم بالاستعمال. ويبدو أنّ هذه الاختيارات المنهجيّة قد اتّصلت ببداية التّأليف النّحوي وأنّ تركيزهم على النّظام الموصوف في تلك المرحلة، قد بدا من بين الأسباب المباشرة التي جعلتهم يقلّبون النّظر في استعمالات الصّيغ وهم يحاولون محاصرة معانيها.

المهمّ في هذا السّياق أنّ سعينا إلى الاهتمام بالصّيغ الصّرفية في دلالاتها الأصليّة ودلالاتها التي تنقلب إليها بالتّركيب يتجاوز مفهوم الصّيغة في حدّ ذاته، إلى العناصر المؤثّرة في الكلام الذي تدخل عليه. وبذلك فإنّ تفسير الموضوع والإلمام به يقتضي من النّاحيّة الإجرائيّة التّعامل مع تلك العناصر وتحديد الأدوار التي تلعبها في توجيه الصّيغ الصّرفيّة دلاليا في الاستعمال والتّداول، وهو ما سنعمل على تحقيقه في ما يلي من هذا البحث.

الفصل الأوّل

الصّيغ المعبّرة عن دلالة الانقضاء في العربيّة

"بحث في حركيـة الصّيغ وتردّدها بين دلالاتـها الأصليـة ودلالاتـها التي تنصرف إليها بالتّركيب"

0- تمهيد:

نروم من خلال هذا الفصل العودة إلى بعض الصّيغ الصّـرفية المعبّـرة عن دلالة الانقضاء (+ مـنقض) في نظـام العربيـة قصـد تفهّـم الفـروق الدّلاليّـة المتّصلة بكيفيّة حدوثها في الزّمان وإعادة بلورتها على نحو نخـالف بـه بعـض التصوّرات اللّسانية التي تحشر الصّيغ المنقضيّة تحـت صـنف واحـد دون أن تتبيّن ما قد يوجد بينها من مراتـب والتصـوّرات التي يميّـز فيهـا أصـحابها تمييزا تقابليا بـين الصّـيغ المنقضـيّة وغـير المنقضـيّة وفـق مـا اصـطلحوا عليـه بـــالمتحقّق (trenscendant) وغيرالمتحقّـــق (immanent) أو المنقضـــي (accompli) وغير المنقضي(inaccompli)[1]. فنحن نعتبر مثلما يعتبر غيرنـا

---

[1]- يُذكر في هذا السيّاق بأنّ بعض المستشرقين قد تعاملوا مع الـدّلالات المظهريّـة الـتي تفيـدها صيغ الأفعال واختصروها في (المنقضي) و(غير المنقضي). وقد أدّى ذلك إلى تصنيفهم الصّـيغ تصنيفا تقابليا فجعلوا صيغة الماضي دالّة علـى الانقضـاء وعلـى الانقضـاء فقـط وهـو المعنـى المظهري الوحيد عند بلاشير (36/1975) في حين تدلّ صيغة المضارع عندهم مرفوعا كان أو منصوبا أو مجزوما على عدم الانقضـاء. ويمكـن أن يترجـم الـنّص المـوالي لكـلّ مـن بلاشـير ودوممبين هذا التّقابل الذي يلغي ما قد يوجد بين الصّيغ من استرسال:

" L' accompli n'a qu'une seule modalité. L'inaccompli en a trois, qui diffèrent par leurs désinences. La première est employé dans une proposition principale ou isolée ; On peut l'appeler indicatif. L'arabe la nomme marfuċ comme le cas sujet dans le nom ; (...) La seconde est celle du verbe employé en proposition subordonnée : elle correspond donc au subjonctif du français. (...) Le grammairien arabe à lui donner le même nom qu'au cas direct du nom manşûb (...) La troisième modalité est caractérisée par l'absence de désinence et par des flexions courtes : Le grammairien arabe l'appelle majzoûm, « apocopé » (R.Blachère, M. G_Demombynes ; 1975 /36-37) .

يمكن العودة إلى هذه المواقف بشيء من التّفصيل إلى مقال (البعزاوي، الفعـل العربـي وخصائصـه الإعرابيّة في بعض المناويل الاستشراقيّة الحديثة، موارد، عدد 2011/16 سوسة، تونس) .

من الدّارسين[1]، أنّ الدّلالة المظهرية (aspect) بالإضافة إلى الدّلالات الزّمانية الأخرى كالجهة (modality) والتوقيت (tense) تجرى في صيغ متحرّكة مسترسل بعضها في البعض الآخر وليست دلالات ثابتة يُكتفى بها في التفريق بين الصّيغ. وهذا معناه أنّ القول بالتّقابل المظهري بين الصّيغ الصّرفية لا يعبّر عن طبيعة تلك الصّيغ ولا يستوعب خصائصها الدّلاليّة وأنّ الاكتفاء بنعت الصّيغ المنقضيّة مظهريا بصفة الانقضاء (+منقض) لا يساعد على بيان ما تتميّز به من لطائف زمانية. وفي هذا ما يدلّ على أنّ التّصنيف باعتباره مظهرا من مظاهر وصف الألسن البشريّة، لا يفي دائما بالغرض وأنّ معرفة الفروق الدّلاليّة بين العناصر اللّغويّة المدرجة تحت صنف بعينه أو المصنّفة ضمن أصناف مختلفة تفرض على اللّساني إعادة النّظر في طبيعة تلك العناصر والبحث في الخصائص الدّلاليّة التي تتعدّى مجرّد الاشتراك في التّصنيف.

نعني بالخصائص الدّلاليّة في هذا السّياق السّمات التي تجعل صيغة من الصّيغ المنقضيّة مدرجة في نقطة مّا على خطّ الزّمن غير النّقطة التي يمكن أن توجد عليها صيغة أخرى. وهذا معناه أنّ الانقضاء حيّز ممتدّ يمكن قياسه من حيث بعد واحد هو الخطّ [2]، وأنّ انتشار الصّيغ ضمن هذا الحيّز ينبني على أسس دلاليّة يؤدّي البحث عنها إلى اكتشاف ما يوجد بين تلك الصّيغ من مراتب. وقد اعتمد ف. برينو (F. Brunot) هذه السّمة، سمة الامتداد، في التّمييز بين الأحداث الآنيّة، وهي أحداث غير ممتدّة في الزّمان مثّل لها بالنقطة في إشارة منه إلى محدوديّة استمرارها مظهريّا، والأحداث المتدّة في الزّمان وهي أحداث متفاوتة في استمرارها على خطّ الزّمن ولذلك استبدل

---

[1] – انظر بخصوص هذا الطّرح تصوّرات الشّريف، (975/2002 وما بعدها ،2007، ص45–98).

[2] – نشير في هذا السّياق إلى أنّ قياس المظهر على خطّ الزّمان هو آليّة بسيطة لكنّ أغلب الدّارسين قد أهملوا هذه الآليّة اعتقادا منهم ربّما بأنّها مفرطة في البساطة. غير أنّ هذه الآليّة يمكن ملاحظة أهمّيتها عند سوسّير حين استخدمها في تحديد "الصّفة الخطيّة للدّال" وبنى على أساسها تصوّرا جديدا للدّليل اللّغوي. يقول في هذا السيّاق "لّما كان الدّال ذا طبيعة سمعيّة فإنّه يجري في الزّمن وحدّه وله بالتّالي خصائص الزّمن – أ) فهو يمثّل امتدادا، ب) ويمكن أن نقيس هذا الامتداد من حيث بعد واحد هو الخطّ"(سوسير، الدّروس، ترجمة صالح القرمادي ومحمد الشّاوش ومحمد عجينة، 114).

النّقطة بالخطّ و نعت الأفعال الدّالة على تلك الأحداث بالأفعال الخطوط (انظر، ف. برينو، 1965، 203). وربّما كان هذا التوجّه في التّعامل مع الصّيغ الفعليّة على أساس الكيفيّة في مدّة الحدوث سببا في تطوّر النّظرة اللّسانيّة في مقاربتها الصّيغ الصّرفيّة ولاسيما الفعليّة منها (انظر، تمييز الشّريف بين الحدث الذي يشغل نقطة من الزّمان والحدث الذي يشغل قطعة، 2002/ 975-976).

ويبدو أنّ النّحاة العرب القدامى لم يهملوا تلك الخصائص بل جعلوها أساسيّة في تعاملهم مع مصطلحات "الانقضاء" و"الانقطاع" و"المضيّ" و"التّمام"[1]. وقد كان اهتمامهم بالبنية الدّاخليّة للصّيغ (internal structure) التي اعتمدها اللّسانيون فيما بعد في تحديد مفهوم المظهر[2]، وما قدّموه في شأنها من ملاحظات دقيقة من بين الأسباب التي دعتنا إلى العودة إلى الموضوع رغم أنّهم لم يستعملوا مفهوم "المظهر"، وإنّما استعملوا مفهوم "الزّمان" وأجروه ضمن اصطلاحاتهم للدّلالة على : "المظهر الذي هو الكيفيّة في مدّة الحدوث والوقت الذي هو حيّز الوجود الحدثي في الزّمان" (الشّريف، 56/2007). ويبدو أنّ تصنيفهم للأحداث على أساس الاختلاف الصّيغي اللّفظي بين الماضي والمضارع ومحافظتهم على المضارع إلى جانب الماضي في اشتقاق الصّيغ والتفريق بينها نحو إرجاعهم (فاعل) إلى (يَفعل) لا إلى (فعَلَ) ومفعول إلى (فعِلَ) لا إلى (يُفعلُ) من المظاهر الدّالة على كيفيّة استيعابهم للدّلالات المظهريّة .

بناء على ما تقدّم نوجّه اهتمامنا في هذا الفصل إلى مفهوم الانقضاء وإن كان الاهتمام بهذه السّمة المظهريّة مقترنا بالضّرورة بالدّلالة الوقتية(± ماض) بما أنّ التّمثيل الشّكلي للصّيغ مشحون كما يقول الشّريف "بالدّلالتين الزّمانيتين الوقتيّة والمظهريّة" (الشّريف، 2007/ 78). وهذا الإجراء يقتضي الانطلاق من "صيغة الماضي" واعتماد هذا المبدإ في تحديد ما اصطلحنا عليه في

1– يمكن العودة بخصوص هذه المصطلحات على سبيل الذّكر دون الحصر إلى(الزجّاجي، الإيضاح في علل النّحو، 87)

2– انظر بخصوص الملاحظة المذكورة أعلاه :

Yishai Tobin, 1993, Aspect in the English Verb : Process and result in language , p3-4

العنوان بـ"التردّد الصّيغي بين المعاني الأصليّة والمعاني التي تنصرف إليها في التّركيب" وإن كان الأصل في النّظريّة النّحوية ألاّ تكون "صيغة الماضي" صيغة أصليّة، بما أنّ النّحاة لم يرتّبوا الأزمنة ترتيبا خطّيا وإنّما رتّبوها على أساس الأسبقية في الذّهن. وقد خلصوا بذلك إلى اعتبار الفعل المستقبل أسبق في المرتبة ثمّ "فعل الحال" ثمّ الماضي[1] وعلّلوا ذلك بقولهم :"اعلم أنّ أسبق الأفعال في التقدّم الفعل المستقبل. لأنّ الشّيء لم يكن ثمّ كان، والعدم سابق للوجود، فهو في التقدّم منتظَر، ثمّ يصير في الحال (ثمّ) ماضيا فيخبر عنه بالمضيّ" (الزجّاجي، الإيضاح/ 85). وعلى هذا الأساس فإنّ اعتماد "صيغة الماضي" منطلقا في التّعامل مع المعاني المظهريّة لا يعني أنّ "صيغة الماضي" هي الأصل وأنّ ما عداها من الصّيغ متفرّع عنها[2]. بل إنّ مطابقة صيغة الماضي لصيغة (فعَلَ) المجرّدة من بين الأسباب التي جعلتنا نعتمدها منطلقا في دراسة الدّلالة المظهريّة[3]. فنحن نعوّل على الصّيغ المجرّدة وندرك تماما أنّ دلالاتها الزّمانيّة دلالات احتماليّة وليست دلالات ثابتة. فـ(فعل) ليست" للزّمان الماضي ولا (يفعل) أصلا للمضارع والحال"(الشّريف، 973/2002). وهذا معناه أنّ للصّيغ دلالات أصليّة فقيرة ودلالات فرعيّة تنصرف إليها عندما تُعجّم صوتميّا في مستوى الإنجاز وأنّ الاهتمام بالدّلالة المظهريّة يقتضي الإلمام بتلك الدّلالات ومناقشة ما يوجد بينها من فروق. وهذا ما نعمل على الاهتمام به في فقرات لاحقة من الفصل.

---

[1] – نشير في هذا السيّاق إلى أنّ من النّحاة من يعتبر أنّ الحال أوّل الأفعال ويكون أقرب إليه في التّرتيب المستقبل وتاليه الماضي. وقد نقل السّيرافي حجّة هؤلاء أثناء شرحه كتاب سيبويه : (الجزآن الأوّل والثّاني).

[2]– يُذكر في هذا السيّاق أنّ فلاش (Fleisch) قد صنّف الدّلالة المظهريّة لا على أساس القيمة التقابلية (± منقض) بل على أساس القيمة التقابلية(± ماض)(Fleisch، 1990، ج2، 174-178). وقد شرّع بهذا التصوّر لأصالة صيغة الماضي مقارنة بصيغ المضارع وصيغة الأمر وهو ما لا يتناسب مع كيفيّة معالجة القدامى للمعطيات اللّغوية.

[3]– يرى الشّريف أنّ الذين يعتبرون صيغة الماضي صيغة أصليّة تتفرّع عنها باقي الصّيغ يستندون إلى بساطة " (فَعَلَ) وقربه من الحروف الأصول المكوّنة للمادّة أو الجذر، وكذلك للإجماع على بنائه" (الشريف، 53/2007).

1- في كون الدّلالة المظهريّة دلالة اشتقاقيّة مجرّدة قبل أن تكون دلالة تصريفيّة منجزة صوتميّا بالتّعجيم :

نقصد من هذه الفقرة التّنبيه إلى اقتران الدّلالة المظهريّة عند النّحاة العرب بالصّيغ الاشتقاقيّة المجرّدة قبل الصّيغ التّصريفيّة المنجزة صوتميّا بالتّعجيم. وهذا معناه أنّ لكلّ صيغة اشتقاقيّة عندهم دلالة مظهريّة أوّليّة وهي دلالة عامّة مقترنة بعمليّة اشتقاقها ودلالات أخرى تكتسبها عندما تنجز في الاستعمال وتصبح عنصرا إعرابيّا مساهما في التّعبير عن المضمون الاعتقادي لمنشئ القول. ويبدو أنّ في تمييز الأستراباذي بين الصّيغ الاشتقاقيّة من قبيل (فعل) و(يفعلْ) و(يَفْعلُ) و(يفعلَ) و(افعلْ) والصّيغ المنجزة صوتميّا بالتّعجيم أكثر من دليل على استقرار الدّلالة المظهريّة في الصّيغ الاشتقاقيّة المجرّدة. وقد يكون هذا التّمييز وراء إقرار الشّريف بكون المجزوم وكذلك المرفوع والمنصوب والأمر والماضي جميعها "صيغا اشتقاقيّة وليست صيغا تصريفيّة تصيب صيغة واحدة وهي مختلفة منذ الاشتقاق بدلالاتها لكونها تعبّر عن مقولات مختلفة (افترض) أنّها مقولات حدوثيّة زمانيّة مظهريّة"(الشّريف، 955/2002).

وفي هذا الاتّجاه يمكننا أن نفهم الجهود التي بذلها النّحاة في استيعاب تلك الدّلالات والتي انعكست بوضوح في تمييزهم بين "الدّلالة الصّناعيّة" وهي دلالة الصّيغة على الزّمان و"الدّلالة اللّفظيّة" وهي دلالة معجميّة مقترنة بالحدث ويُعبّر عنها بحروف الجذر المرتّبة ترتيبا معلوما (ابن جنّي، الخصائص، 98/1). ويبدو أنّهم كانوا على دراية بأنّ الدّلالة المظهريّة في الصّيغ الاشتقاقيّة دلالة احتماليّة طالما أنّ الصّيغة لم تتجسّد معجميّا. وعلى هذا الأساس اعتبروا المعاني في الصّيغ الاشتقاقيّة أعمّ من المعاني في الصّيغ المعجمية واعتبروا الدّلالات الزّمانية المظهريّة في هذا النّوع من الصّيغ دلالات محدّدة يمكن تبيّنها بالنّظر إلى تصنيفها بحسب الدّلالة الوقتيّة(+- ماض). فقد ذهبوا في هذا الباب إلى اختصار "زمان الصّيغة" في "الماضي والموجود والمنتظر"(المبرّد، المقتضب، ج214/3) حيث يدل الماضي عندهم على الوقوع والانقطاع و" التقضّي" و"الموجود" و"المنتظر" على عدم الوقوع وعدم الانقطاع (الزجّاجي، الإيضاح، 87). وميّزوا بين "زمان الجملة" و"زمان الصّيغة" على

اعتبار أنّ "زمان الجملة" لا يعبّر بالضّرورة عن"زمان الصّيغة"[1] لأنّ الكلام قد يكون كما يقول سيبويه : " إعرابه إعراب فَعَلَ ومعناه لِيَفْعَلْ "(سيبويه، الكتاب،ج504/3) وأنّ الماضي يمكن أن : " ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطّلبي(...) وينصرف إليه أيضا بالإخبار عن الأمور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها"(الرّضي، شرح الكافية، ج225/2) كما يمكن للمضارع أن " يخرج إلى الماضي عند جزمه بـ(لَمْ) وإلى المستقبل عند نصبه بـ(لَنْ) أو عند دخول (السّين) و(سوف) على صيغته (م.ن، ج226/2-22)[2] كما سيتّضح في فقرات لاحقة.

غير بعيد عن هذا التصوّر نبّه غيّوم إلى أنّ الدّلالات المظهريّة دلالات واقعة في ما اصطلح عليه بحقل الافتراضيّة (champ de virtualisation)، فصيغ الأفعال عنده تعبّر عن الدّلالات المظهريّة في مرحلة تكوّنها أي باعتبارها متصوّرا ذهنيّا مجرّدا قبل أن تصبح واقعا علاميا منجزا. وقد بنى على هذا الإجراء نظاما مظهريّا ميّز انطلاقا منه بين "الصّيغة المجرّدة" وهي "صيغة بسيطة" تتضمّن دلالة مظهريّة ولكّن تلك الدّلالة لا تحدّد تماما انقضاء معنى الصيغة من عدمه بما أنّ الصيغة ذاتها واقعة في حيّز الافتراضية(1973 :a/ 18-19) و"الصّيغ المركّبة" إلى جانب "الصّيغ الأكثر تركّبا" ونزّل هذين النّوعين من الصّيغ في باب الصيغ المنقضية(+منقض)لكونها واقعة في فضاء التحقّق(espace de transcendance). وهذا مفاده أنّ الدّلالة المظهريّة معنى تكتسبه الصّيغة في مرحلة اشتقاقها وأنّ الخروج عن تلك الدّلالة إلى دلالات مظهريّة أخرى عندما تتعالق الصّيغة مع بعض العناصر المعجميّة، من

---

[1]- يمكن الإشارة في هذا السيّاق إلى أنّ الشّريف قد اختصر مفهوم الزّمان عند النّحاة في وجهين اثنين: "وجه يكون له في أقسام الكلم الموضوع، ووجه في أصول نظمه" (الشّريف، 56/2007). وقد اختزل هذين الوجهين في مصطلحي "الزّمان الدّاخلي" وهو زمان داخل الصّيغة الصّرفيّة و"الزّمان الخارجي" وهو زمان يقع في بنية الإعراب عن زمن خارجي متصوّر (م.ن) .

[2] - يمكن التوسّع في هذه الملاحظة بالعودة إلى (الشّريف، 56/2007. والبعزاوي، 23/2011-24 وضمن مقال مظاهر من التّعامل بين علم المنطق والنّحو، قراءة في مصطلحي "كلمة" و"فعل" في الصّناعتين المنطقيّة والنّحويّة، ينشر لاحقا).

قبيل خروج الكلمة أو الوحدة اللّسانيّة عن المعنى الذي يمثّل نقطة الانطلاق في التكوّن[1].

المهمّ في هذا السّياق أنّ النّحاة قد تعاملوا مع الدّلالة المظهريّة (±منقض) باعتبارها دلالة صناعيّة في مستوى الاشتقاق وميّزوا بينها وبين الدّلالة الوقتيّة(± ماض) التي هي حيّز الوجود الحدثي في الزّمان وإن كانوا قد استعملوا كما ذكرنا في موضع سابق، مفهوم "الزّمان" للتّعبير عن الدّلالتين "الوقتيّة" و"المظهريّة"[2]. والملاحظ في هذا السيّاق أنّ اهتمامهم بالدّلالة المظهريّة في الصّيغ الاشتقاقيّة المجرّدة يختزل بدوره تصوّرا معيّنا لكيفيّة تشكّل "الصّيغة". فهم يرون أن الصّيغة، وهي في حكم الكلمة الواحدة لما ذكرناه من أسباب في مواضع سابقة(فقرة: 3-2 الفصل3)، تتشكّل عبر مراحل أو محطّات وأنّ إعرابها يمثّل المرحلة الأخيرة من مراحل تشكّلها. فحقّ الإعراب" أن يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي آخرها لما تقدّم من أنّ الإعراب دالّ على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها" (الأستراباذي، شرح الكافيّة، 1/86-87).

على هذا النّحو إذن، يكون إرجاع النّحاة العرب القدامى الدّلالة الصّناعيّة إلى الاشتقاق واعتبارهم صيغ (الماضي/ المجزوم/ المرفوع/ المنصوب/ الأمر) جميعها صيغا أصليّة وليست صيغا متفرّعة عن أصل واحد، من العناصر التي تبرّر وجاهة القول باستقرار الدّلالة المظهريّة في صيغ الاشتقاق المجرّدة قبل الصّيغ التّصريفيّة المنجزة صوتميّا بالتّعجيم. وقد يكون لهذا التّمييز أهميّته ولاسيما فيما يتعلّق بدراسة أصناف الدّلالات المظهريّة التي

1- يذكر في هذا السيّاق أنّ بن حمّودة قد تحدّث عن مراحل تشكّل الكلمة واعتبر خروجها من مرحلة إلى أخرى خروجا من الإبهام إلى البيان فهي تتّخذ بعبارته: "أكسية" لفظيّة تختلف من محطّة إلى أخرى وتعبّر عن ثرائها التّدريجي بتزايد البيان فيها" (بن حمّودة، 2004/ 282).

2- يذكر في هذا السيّاق أنّ الدّراسات اللّسانيّة قد ميّزت بين الدّلالتين الوقتيّة والمظهريّة بمصطلحي " Tense" و" Aspect" وميّزت الدّلالة الوقتيّة "Tense" عن الزّمان" Time" بأن اعتبرت التوقيت إحلالا نحويّا في الزّمان Tense as grammaticalised location in time

(Bernard Comrie ,Tense,CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS ,1985 ,P9

جعل منها فركيول(Verkuyl) نظريّة قائمة بذاتها اصطلح عليها بـ"نظريّة الدّلالات المظهريّة" (Theory of aspectuality) (Verkuyl، 1993)[1]. وهذا معناه أنّ الاهتمام بالمظهر قد توسّع في الدّرس اللّساني الحديث إلى درجة أنّ من الباحثين من أصبح يتحدّث بناء على التّراكم المعرفي والمنهجي الحاصل في هذا المجال، عن "المظهر" باعتباره اختصاصا قائما بذاته[2].

المهمّ في هذا السيّاق أنّ في تمييز النّحاة بين المعاني الاشتقاقيّة والمعاني المعجميّة التي تفيدها الصّيغ ما يدلّ على وعيهم بالفروق الموجودة بين الدّلالات المظهريّة الاشتقاقيّة والدّلالات المظهريّة المعجميّة وإن كانوا قد انصرفوا إلى دراسة الخصائص المظهريّة للصّيغ الصّرفيّة للأفعال والأسماء المتّصلة بها بعد تعجيمها كما يتّضح من اهتمامهم بمصطلحات "الحدوث" و"الثّبوت" و"الاستمرار" (الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 508/1 وابن يعيش، شرح المفصّل، 83/6 والأستراباذي، شرح الكافيّة، 3/ 431)، وهي مصطلحات تعبّر عن كيفيّة تمثّلهم الدّلالات المظهريّة التي نحاول في العنصر الموالي من هذا العمل أن نبرزها من خلال الاهتمام بمفهوم الانقضاء بما هو الكيفيّة في مدّة حدوث الصّيغ[3].

---

[1]– يمكن العودة إلى نظريّة فركيول بشيء من التّفصيل أيضا إلى:

Krasimir Kabakčiev, Aspect in English, Chapter3 ; Verkuyl's theory of compositional aspect pp 55-68.

[2] – انظر بخصوص هذه الملاحظة، المسعودي، 2013، 183.

[3]– نشير في هذا السّياق إلى أنّ المسعودي قد تحدّث عن مصطلح المظهر وبيّن اختلافات اللّسانيين بشأن ترجمة مصطلح " aspect" ولكنّه ذكر في الأثناء أنّ المصطلح يفيد في الرّوسيّة أو في سائر اللّغات الأوروبيّة " وجهة نظر المتكلّم وكيفيّة تمثّله للأوضاع في جريانها عبر الزّمان" (عبد العزيز المسعودي، 2013، 186) . ونحن نعتقد أنّ هذه الدّلالة غير دقيقة بالنّسبة إلى المصطلح لأنّها لا تتعلّق في تقديرنا بالمتكلّم بل بالكيفيّة في مدّة حدوث الصّيغة كما كان التّوقيت مقصودا لبيان حيّز الوجود الحدثي في الزّمان . وقد ميّز بينهما "كمري" في عدد من المواضع على هذا الأساس كما في تمييزه بين الجمل الواردة في الفقرة الموالية "

The definition would enable us, for instance, to say that the difference between John sang and John sings in English is one of tense whereas that between John sings and John is singing is not, but rather of aspect (Bernard Comrie ,Tense,Cambridge University Press ,1985 ,P9).

.../...

2-إدراج الصّيغ المنقضيّة ضمن صنف واحد لا يعني وقوعها في نفس النّقطة على خطّ الزّمن:

ذكرنا في فقرات سابقة أنّ الصّيغ تكتسب دلالاتها المظهريّة في مرحلة سابقة لعمليّات التّصريف وعلّلنا ذلك بانعدام الأصل المشترك الذي تعود إليه الصّيغ الصّرفيّة في نظام العربيّة، ونسعى من خلال هذه الفقرات إلى بيان الفروق بين الصّيغ التّصريفية المنقضيّة على اعتبار أنّ الانقضاء سمة دلالية تصنيفيّة وهي مبدئيا سمة مقابلة لعدم الانقضاء(– منقض). وقد اعتمد النّحاة واللّسانيون السّمة (+– منقض) للتّمييز بين الصّيغ الصّرفيّة وإن كانوا قد تباينوا في تحديد طبيعة العلاقة بين الصّنفين (+ منقض/ – منقض).

فالحديث عن الانقضاء باعتباره حيّزا ممتدّا في الزّمن أي مجموعة من النّقاط يشرّع للحديث عن اختلاف الصّيغ المنقضيّة في مدّة حدوثها. فإذا اعتبرنا صيغة (فَعَلَ) صيغة منقضيّة، فإنّ تعجيم هذه الصّيغة بما يدلّ على "الخروج" أو "النّوم" أو "الأكل" لا يجعل أحداثا من قبيل (خَرجَ/ نَامَ/ أكلَ) في نفس النّقطة على خطّ الزّمن. فالمدّة التي يستغرقها حدث "الخروج" على ذاك الخطّ تختلف بالضّرورة عن المدّة التي يستغرقها حدث "الأكل" أو حدث "النّوم". ومن هذا المنطلق يمكننا أن نعتبر الاختلاف في مدّة الحدوث أو ما اصطلحنا عليه بكيفيّة الحدوث قرينة للاهتمام بتفاوت الصّيغ المنقضيّة وتراتبها. وقد عبّر الشّريف عن التّباين المظهريّ بين الأحداث المنقضيّة بالعبارتين الاصطلاحيتين "الدّلالة النّقطيّة" و"الدّلالة القطعيّة" (الشّريف، 976/2002). وفي هذا التباين ما يبرّر مجاوزة السّمة المظهريّة (+منقض) في تصنيف الأحداث إلى التعرّف على سمات دلاليّة إضافيّة أهمّها المدّة التي يستغرقها كلّ واحد من تلك الأحداث على خط الزّمن كما يتضّح من الرّسم الموالي:

.../...

وذهب بسكوفسكي (Peskovskij) إلى التّعامل مع المظهر وتعريفه على ذاك الأساس أثناء اشتغاله بالأنحاء السّلافية (Slavic grammars) وهو ما يتّضح في قوله :

Aspect expresses the way in which a process takes place in time or is placed in time (definition of Peskovskij, see LAUREL J. BRINTON, The Development of English Aspectual Systems, 1988, p 2.

"خرج"حدث غير ممتدّ[1]،غير متّصل[2]ودلالته نقطيّة : [X] ◄ ح ن= حيّز الانقضاء

"أكل" حدث ممتدّ / مستمرّ /غير متّصل ودلالته قطعيّة :[X---X] ◄ ح ن.

"نام" حدث ممتدّ / مستمرّ/ غير متّصل ودلالته قطعيّة : [X-------X] ◄ ح ن.

يتّضح من خلال الرّسم المبيّن أعلاه أنّ الصّيغ التّصريفيّة المعجّمة المتولّدة من الصّيغة المجرّدة (فَعَلَ) صيغ متفاوتة في امتدادها على خطّ الزّمن. وقد مثّلنا لذاك التّفاوت بالنّقطة وقطعة المستقيم. فصيغة"خرج" تتنزّل في نقطة محدّدة على خطّ الزّمن فيما تتنزّل صيغتا "أكل" و"نام" في شكل قطعتي مستقيم متفاوتتين على نفس الخطّ، بما أنّ "حدث النّوم" أكثر امتدادا من "حدث الأكل". وقد عبّر النّحاة عن التّفاوت في كيفيّة الحدوث بمصطلحات من قبيل "الامتداد" و"الاستمرار" والدّوام" و"عدم الاتّصال"(ابن يعيش، شرح المفصّل،ج115/7) مثلما عبّروا عن "الانقضاء" بمصطلحات "الانقطاع" و"التقضّي" و"الحصول"[3]. فالصّيغ المنقضية صيغ ممتدّة في حيّز الانقضاء دون أن تبلغ درجة "الاتّصال" لأنّها بذلك تخرج من حيّز إلى آخر وتنقلب من الانقطاع والتّقضّي إلى عدم الانقطاع وعدم التقضّي. إلاّ أنّ قياس الامتداد في الصّيغ الصّرفيّة يساهم في التنبّه إلى سمات دلاليّة تمييزيّة هامّة بموجبها لم يعد من الممكن اعتبار صيغ معجّمة من قبيل (خَرَجَ) و(أَكَلَ) و(نَامَ) واقعة ضمن جدول تصنيفي واحد وإن كانت مشتركة في الصّيغة المجرّدة (فَعَلَ).

---

[1]– وصفنا حدث "الخروج" بعدم الامتداد في حيّز الماضي مقارنة بحدث "الأكل" أو "النّوم" وليس في المطلق لأنّ الخروج وإن كانت دلالته نقطيّة فإنّ النّقطة تمثّل امتدادا على خط الزّمان ولها بداية ونهاية تماما كقطعة المستقيم.

[2]– "المتّصل" صفة أطلقها النّحاة على فعل الحال الذي وجد قبل حالك، إلاّ أنّه امتدّ واتّصل كما يقول الجرجاني "حتّى اقترن بزمانك هذا وهو بعد موجود. مثاله قولك: زيد يعلم فنونا من العلم، فعلمه ذاك قد كان من قبل، إلاّ أنّه لمّا لم ينقطع وكان موجودا في وقتك هذا كان حالا" (الجرجاني، المقتصد،1/533-534) .

[3]– " الحصول" هو العبارة الاصطلاحيّة التي استعملها ابن يعيش في وصف وقوع الحدث، وقد استعمل بالإضافة إلى الحصول عبارة " الوجود". فعسى عنده" لمقاربة الأمر على سبيل الرّجاء والطّمع (...) وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول تقول "كادت الشّمس تغرب" تريد أنّ قربها من الغروب قد حصل" (ابن يعيش، شرح المفصّل،ج124/7).

يُـذكر في هـذا السـيّاق أيضـا أنّ النّحـاة العـرب قـد اسـتعملوا مصـطلح "الحيّز" أثنـاء حـديثهم عـن الـدّلالات الوقتيّـة فـذكروا أنّ الماضـي والمسـتقبل حيّزان وأنّ "فعل الحال" متكوّن" في حال خطاب المتكلّم، لم يخـرج إلى حيّـز المضيّ والانقطاع ولا هو في حيّز المنتظر الـذي لم يـأت وقتـه، فهـو المتكـوّن في الوقت الماضي وأوّل الوقت المستقبل" (الزجّاجي، الإيضاح /87)[1]. وهذا معناه أنّهم يدركون تماما أنّ الأحداث عندما تمرّ من حيّز الوجـود في الأذهـان لتقـع على خطّ الزّمن، إنّما تقع في نقطة مّا من النّقاط المكوّنة لـذاك الحيّـز ولا تقـع كلّها في نفس النّقطة وإلاّ لما كـان لتمييـزهم بـين "الحـدوث" و"الـدّوام" (م.ن/ 86) معنى في هذا المجال.

ويبدو أنّ حـديثهم عـن "الامتـداد"(± ممتـدّ) و"الاتّصـال"(± متّصـل) و"الدّوام"(± دوام) في تمييزهم بين دلالـتي"الحـال" و"المنقطـع" (الجرجـاني، المقتصد، 533/1-534 وابن يعيش، شرح المفصّل، 7 /103، و115 و119 و121) واهتمامهم بمعاني" الدّيمومة" و"المقاربة" بما هي مقاربة وقـوع الفعـل أو قـرب حصوله في الحال(ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7/ 115و119و121) من المظاهر الدّالة على وعيهم بأهميّة "المظهر" في دراسة المعاني. ولذلك فإنّ عدم تمييـزهم في مستوى المصطلح بين "المظهر" و"التوقيت" والتّعبير عنهمـا بمصـطلح واحـد هو "الزّمان" لا يعني عدم معرفتهم بالمظهر[2]، فما قـدّموه مـن ملاحظـات وهـم يميّزون بين الأفعال التي تقرن مضمون الجملة بـ"الأوقات الخاصّة" مـن قبيـل "أصبح وأمسى وأضحى" والأفعال التي" تعمّ هذه الأوقات وغيرها" وهم يعنـون بذلك "كان" وأفعال المقاربة وما تنطوي عليـه مـن طاقـات مظهريّـة تسـاهم في توجيه الدّلالات الزّمانيّـة يعكـس ملامح وعـيهم بـالمفهوم. وقـد انعكـس ذاك الوعي في تمييزهم بين تلك الأصناف على أساس كيفيّة وقوع الحدث على خط الزّمن. فليس قولهم: "أصبح زيـدٌ كريمـا" كقـولهم: " كـان زيـدٌ كريمـا" لأنّهـم يقدّرون أنّ أزمنة (أصبح وأمسـى وأضـحى) خاصّـة وزمـان (كـان)" يعـمّ هـذه

1- يمكن التوسّع في هذه الملاحظة بالعودة إلى (السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 58/1).

2- يرى الشّريف أن انعدام التمييز الاصطلاحي بـين المظهـر والتوقيـت في دلالـة الزّمـان، مـع بروز ملامح الـوعي المفهـومي، "مـرتبط في تـاريخ العلـوم بميـل تـاريخي عـامّ إلى اسـتيعاب الدّلالات الكليّة الخارجيّة ذات الصّبغة التّأليفيّة على حساب الدّلالات الدّاخليّة التّحليليّـة المتّصلة بالمكوّنات" (الشّريف، 57/2007).

الأوقات وغيرها إلاّ أنّ كان لِمَا انقطع وهذه الأفعال زمانها غير منقطع"(ابن يعيش، شرح المفصّل،ج103/7). وعلى هذا فرّقوا بين هذه الأفعال وأفعال المقاربة وحملوا أفعال المقاربة التي تفيد "مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها"(م.ن،ج115/7) على (كان)، لأنّ كان وأخواتها "إنّما دخلت لإفادة معنى الزّمان في الخبر كما أنّ هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر" (م.ن).

نخلص ممّا تقدّم إذن إلى أنّ "المظهر" من الدّلالات التي اعتمدها النّحاة في التّفريق بين الصّيغ وأنّ الانقضاء باعتباره سمة دلالية مظهريّة حيّز ممتدّ على خطّ الزّمن وأنّ الأحداث المنقضية تشغل بدورها مواضع مختلفة في ذاك الحيّز بحسب قدرتها على الامتداد والاستمرار. وفي هذا التّصنيف المتدرّج ما يدلّ على أنّ الاكتفاء بوصف الصّيغ بسمة الانقضاء (+ منقض) لا يمكّن الواصف من تحديد خصائصها المظهريّة الدّاخليّة وإن كان قد تمكّن من تمييزها من الصّيغ غير المنقضيّة.

يُذكر في هذا الإطار أنّ تباين الصّيغ المنقضيّة واختلافها على خطّ الزّمن لا يمكن اعتباره خاصيّة دلاليّة مميّزة لهذا الصّنف من الصّيغ بما أنّ الصّيغ غير المنقضيّة (–منقض) تتميّز بدورها بسمات دلاليّة تعكس امتدادها ضمن حيّز غير المنقضي. وقد وصف النّحاة ذاك "الامتداد" بمصطلحي "الدّوام" و"الاتّصال" (الجرجاني، المقتصد، ج534/1) وبيّنوا المقصود منهما بتمييزهم بين زمان حدوث الفعل ووقت الإخبار عنه كما في قولك: "زيد قائم غلامه" وأنت تريد الحال. فالقيام قد كان كما يقول الجرجاني: "قبل حالك هذه، بزمان لأنّه وإن سبق في الحدوث فإنّه قد دام واتّصل حتّى قارن هذا الزّمان وصحبه"(م.ن)[1]. وفي هذا السيّاق يمكننا أن نفهم بعض الطّروحات اللّسانيّة التي يسعى أصحابها إلى دراسة الدّلالات الدّاخليّة المتّصلة بالمكوّنات، من خلال اهتمامهم بالأصناف المظهرية الصغرى من قبيل "مستمرّ" Continuous و"اعتيادي"Habitual و"متدرّج" Progressive و"غير متدرّج Nonprogressive وهي أصناف متفرّعة، حسب رأيهم، في عدد من الألسن

[1]– نلاحظ في هذا السّياق أنّ التّمييز بين زمان حدوث الفعل ووقت الإخبار عنه عند النّحاة هو الذي عبّر عنه ب. كمري بـ(moment of speech) و(moment of event) .(Comrie,1985,122)

البشريّة عن مقولة "غير المنقضي"(Comrie,1976,25 و307-306-2000,163 , Krasimir K). وفي هـذا السّياق أيضـا، تتنـزّل أهميّـة الدّراسـات المصـنّفة للأفعال والأحداث على أساس امتدادها على خطّ الزّمن.

غير أنّ الاهتمام بالصّيغ التّصريفيّة المنقضيّة والبحث فيما يوجـد بينهـا من فروق دلاليّة مظهريّة لا يعـني أنّ لتلـك الصّـيغ دلالات زمانيّـة محـدّدة لا تفارقها. فدلالة الصّيغة الأصليّة دلالة متغيّرة في التّركيب تغيّرا يصل بالصّـيغة إلى أن تنقلب كما يقول الشّريف إلى: "ضديدها، وهو دلالـة الصّـيغة الأخـرى" (الشّريف، 958/2002). وقد كنّا أشرنا إلى هـذه الخصـائص في عمـل سـابق (البعزاوي، 2013)[1] ونعمل على التوسّـع فيهـا في العنصـر المـوالي بـالنّظر في الدّلالات الزّمانية الأصلية التي تفيدها الصّيغ والدّلالات الواقعـة تحـت تـأثير العناصر اللّغوية الموجّهة من قبيل الظّروف والأدوات والأفعال الأدوات...إلخ، وهو ما من شأنه أن يسـاعدنا علـى تحديـد كيفيّـة حـدوث الصّـيغ في الزّمـان وعلى الاستدلال على حركيّتها وثرائها الدّلالي.

3- تردّد الصّيغ الصّرفية في نظام العربيّة بين دلالاتها الأصليّة التي لها بالوضع ودلالاتها الفرعيّة التي تنصرف إليها بالتّركيب:

نعمل في هذا العنصر على مراقبة حركيّة الصّيغ وتردّدها بـين دلالاتهـا الأصليّة ودلالاتها الفرعيّة، وهو اختيار قائم في أساسه علـى تـدقيق الـدّلالات الدّاخلية للصّيغ الصّرفيّة والتّأكيد على أنّ دلالة الصّيغة الأصليّة دلالة متغيّـرة في التّركيـب. فليسـت الـدّلالات الصّـيغية دلالات سـكونيّة ثابتـة وإنّمـا هـي دلالات متغيّرة تغيّرا ينعكس في انصرافها مـن معانيهـا الـتي لهـا بالوضـع إلى معان سياقيّة جديدة.

وبما أنّ الحركيّة ظاهرة عامّة متّصلة بكيفيّة حدوث الصّيغ في الزّمـان، فهي تتجاوز التّصنيف الصّيغي المظهري (+منقض/-مـنقض)، لتكـون دلالات الصّيغ غير المنقضيّة دلالات فرعيّة تنصرف إليها الصّيغ المنقضـيّة. علـى هـذا الأساس يكـون اهتمامنـا في الفقـرات الموالـيّـة مـن هـذا العنصـر، بالحركيّـة في الصّيغ الصّرفيّة عموما دون الاقتصار على الصّيغ المنقضيّة منها.

---

[1]- مقال "مظاهر من التّعامل بين علم المنطـق والنّحـو: قـراءة في مصـطلحي "كلمـة" و"فعـل" في الصّناعتين المنطقية والنّحوية، ينشر لاحقا.

3-1 اقتران دلالة الصّيغة مظهريا بمعنى الصّيغة لا بلفظها:

إذا كانت الصّيغ تتباين مظهريّا بالنّظر إلى خاصيّة الانقضاء(± منقض) فإنّ الصّيغ التي تكون ألفاظها في الماضي ومعانيها في الحال من قبيل (ليس) أو تكون ألفاظها في الماضي ومعانيها في المستقبل من قبيل (عسى)، تجعلنا نتساءل عن كيفيّة تصنيفها مظهريّا: هل نعتبر الصّيغة التي يكون لفظها في الماضي ومعناها في المستقبل أو الصّيغة التي يكون لفظها في الماضي ومعناها في الحال صيغة منقضية أو غير منقضيّة؟.

يبدو أنّ إقرار النّحاة بأنّ للصّيغة جانبا لفظيا وآخر معنويّا وأنّ اهتمامهم بدلالة الصّيغة على الزّمان وتصنيف تلك الدلالة إلى (أصلية/ فرعيّة) يراعي معنى الصّيغة لا لفظها وإن كانت الدّلالة مرتبطة وثيق الارتباط باللّفظ الدّال عليها. ولذلك فإنّ (عسى) تدل في الأصل على عدم الانقضاء وقد خالفت غيرها من الأفعال المبنية لأنّها طمعٌ والطّمعُ لا يكون: " إلاّ فيما يُستقبل من الزّمان"(ابن يعيش، شرح المفصّل، ج118/7)[1]. وعلى هذا أجروها "مجرى "ليس" إذ كان لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل، لأنّ الرّاجي إنّما يرجو في المستقبل لا في الماضي" (م.ن، 116/7)[2]. وعلى هذا جعلوها ضمن مجموعة أفعال المقاربة[3] وألحقوها بـ"كاد" وإن كانت "كاد" أبلغ منها في المقاربة لأنّ "كاد": "قد يخبر بها عن المقاربة فيما مضى وفيما يستقبل نحو قولك" كاد زيد يقوم أمس" و"يكاد يخرج غدا" (م.ن، ج120/7). فـ"عسى" لمقاربة الأمر: "على سبيل الرّجاء والطّمع...وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول" (م.ن، ج124/7).

1- يرى الرّضي أنّ "عسى" تنشئ ما تنشئه الحروف من معان في غيرها وهي تدلّ على معنى في المستقبل لأنّ الطّمع" إنّما يكون فيما ليس الطّامع على وثوق من حصوله" (الرّضي، شرح الكافيّة، 213/4).

2- يذكر في هذا السّياق أنّ " ليس" فعل بلفظ الماضي يأتي لنفي الحال. وهو من الأفعال المشبّهة بالحروف، وقد شبّهها النّحاة بـ"ما" في نفيها للحال وتوسّعوا في المقارنة بين عمل كلّ واحد منهما، انظر بخصوص علاقة "ليس" بـ"ما" من ناحيّة وبـ"كان" من ناحية ثانية (ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج164/2).

3- يصف سيبويه "عسى" في سياق حديثه عن مشابهتها لـ" كاد" بقوله : "وهذه الحروف التي هي لتقريب الأمور شبيهة بعضها ببعض" (سيبويه، الكتاب، ج161/3).

في هذا السّياق تعامل النّحاة مع عمل الدّعاء الذي تُبدل فيه صيغة الأمر بصيغة الماضي الموضوعة للدّلالة على الخبر كما في قولك: "زيدا قطع اللّه يده...لأنّ معناه معنى زيدا ليقطع اللّه يده" (سيبويه، الكتاب،ج242/1). فعندما يُنجز الدّعاء بصيغة الماضي تدلّ الصّيغة بلفظها على الماضي وبمعناها على الاستقبال، لأنّ الدّعاء يُطلب به: "من اللّه عزّ وجلّ، تغيير حالة خيرا أو شرّا" (ميلاد، 145/2001). وعلى هذا عدّ سيبويه الدّعاء" بمنزلة الأمر والنّهي، وإنّما قيل "دعاء" لأنّه استعظم أن يقال أمر ونهي" (سيبويه، الكتاب، 142/1).

والواضح أنّ الصّيغ الدّالة بلفظها على الماضي وبمعناها على المستقبل هي صيغ غير منقضيّة وهي في تصوّر النّحاة شبيهة بحروف الإنشاء لأنّها تنشئ ما تنشئه الحروف من معان في غيرها. وعلى هذا اعتبر الرّضي "عسى" متقاربة مع "لعلّ" (الرّضي، شرح الكافيّة، 67/3) ووصفها في إنشائها لمعنى الطّمع والرّجاء بما توصف به الحروف أي مجيئها لإفادة المعاني في غيرها فعسى "لرجاء مضمون الخبر" (م.ن، 213/4).

المهمّ في هذا السّياق أنّ هذه الأفعال قد جاءت بلفظ الماضي والماضي يمكن أن ينصرف إلى: "الاستقبال بالإنشاء الطّلبي... وينصرف إليه أيضا بالإخبار عن الأمور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها" (الرّضي، شرح الكافية،ج225/2) ويمكن أن ينصرف إلى الحال، وذلك: "إذا قصد به الإنشاء، كبعت واشتريت، وغيرهما من ألفاظ العقود، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود"(السّيوطي، همع الهوامع،ج24/1)[1] ويمكن أن يحتمل الاستقبال والمضيّ وذلك إذا: "وقع بعد همزة التّسوية نحو سواء عليّ أقمت أم قعدت؟، إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود أو ما يكون من ذلك (م.ن). وفي هذا التقلّب نتبيّن حركيّة الصّيغ وتردّدها بين

---

[1]– يذكر في هذا السّياق أنّ ميلاد قد علّل مجيء أفعال العقود بلفظ الماضي: " لغاية إضافة صفة الانقضاء والحسم والقطع عند إيقاع عمل البيع أو الشراء أو القبول" (ميلاد، 2001/ 270) وهذا معناه أنّ هذه الأفعال تكون دالّة على الماضي بألفاظها ومعانيها وهو ما لا يتناسب وما ذهب إليه السّيوطي من دلالتها على الحال فهي عبارة عن " إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود" (السيوطي، همع الهوامع، 1/ 24).

معانيها الأصليّة والمعاني التي تنصرف إليها في اللّغة مادامت تلك المعاني مرتبطة بالشّكل النّحوي المعبّر عنها غير مجاوزة له. لأنّ القول بمجاوزة الدّلالة للشّكل النّحوي المحقّق لها، قد يفضي إلى اعتبار "الثّراء الدّلالي" "فوضى دلاليّة" يزيل فيها: " المعنى الثّاني المتولد من تركّب اللّفظ إلى اللّفظ المعنى الأوّل ويعبث به"(الشّريف، 959/2002).

وبقطع النّظر عمّا يمكن أن تثيره مسألة "الثّراء الدّلالي" من إشكاليات، فإنّ اهتمامنا بحركيّة الصّيغ ومتابعتنا الدّلالات الصّيغيّة الأصلية والدّلالات المتفرّعة عنها يحدث في التّركيب ويكون بمساعدة عناصر لغويّة أساسيّة كالحروف والظّروف وهو ما سنعمل على توضيحه في الفقرات الموالية.

3-2 دور الحروف في صرف صيغ الأفعال عن دلالاتها الأصليّة إلى دلالات سياقيّة فرعيّة:

لم يختلف النّحاة في اعتبارهم الأسماء والأفعال معانيها في أنفسها قائمة صحيحة وليس كذلك الحروف، لأنّ الحروف إنّما "تجيء مؤثّرة في غيرها بالنّفي والإثبات والجمع والتّفريق وغير ذلك من المعاني" (السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 52/1). وقد ميّزوا بين الحروف التي تأتي للإشراك بين اسمين أو فعلين والحروف التي تكون لتعيين اسم أو فعل من قبيل [الألف واللاّم] في الاسم و[السّين] و[سوف] و[لن] و[لم] وما أجرى مجراهنّ لتعيين الفعل، والحروف التي تجيء لتأكيد الاسم والفعل والحروف التي تدخل: " لإخراج الكلام عن الواجب إلى غيره، مثل حروف الاستفهام كقولك: هل زيد قائمٌ؟" (م.ن، 60/1-61)[1] والحروف التي "تدخل أيضا لعقد الجملة بالجملة كقولك : "إن يقم أقم" فإنّ "يقم" جملة، "وأقم" جملة، وانعقدت إحداهما بالأخرى بدخول حرف الشّرط" (م.ن، 61) وبيّنوا خصائص كلّ صنف منها وتأثيره فيما بعده.

ولم يختلفوا أيضا في اعتبارهم صحّة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم...إلخ من خصائص الفعل، والخصائص "جمع خصيصة وهي لوازمه المختصّة به دون غيره فهي لذلك من علاماته" (ابن يعيش، شرح

[1] – نشير في هذا السّياق إلى أنّ ابن هشام قد تحدّث عن حروف الاستفهام وذكر لـ"هل" وظيفة تختلف بها عن "الهمزة" وتتمثّل تلك الوظيفة في : " تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو "هل تسافر؟" بخلاف الهمزة نحو "أتظنّه قائما" "(ابن هشام، مغني اللّبيب،ج350/2).

المفصّل، ج3/7). وقد بيّنوا أهميّة هذه اللّوازم في تغيير دلالات الصّيغ المظهريّة وصرفها عن معانيها الأصليّة إلى معان فرعيّة أخرى تعكس حركيّة الصّيغ وعدم سكونها. وهذا مَعناه أنّ لكلّ صيغة دلالة زمانية أصليّة ولكن بحكم التّركيب والمقام تتحرّك تلك الدّلالة وتنقلب إلى دلالة أخرى قد تكون ضديدة للدّلالة الأصليّة. ولعلّ الجانب اللاّفت للانتباه في هذا السّياق هو تفطّن النّحاة انطلاقا من دلالة الصّيغة، تحت تأثير عامل لغويّ مّا، عن معنى مضادّ لمعناها، لطبيعة العلاقة الرّابطة بين الصّيغ. فهم لا يعتبرون العلاقة بين "الصّيغ" علاقة تقابليّة محكومة بالتّباعد والانفصال بل هي قائمة في نظرهم على ما نسمّيه اليوم بالاسترسال بين الانقضاء وعدمه (± منقض). فالكلام قد يكون كما يقول سيبويه: " إعرابه إعراب فَعَلَ ومعناه لِيَفْعَلْ" (سيبويه، الكتاب، ج504/3).

بناء على هذا التصوّر نفهم حديثهم عن صيغة المضارع التي تدخل عليها(السّين) و(سوف). إذ يعتبر البصريون مثلا أنّ المضارع :"يكون شائعا فيتخصّص، كما أنّ الاسم يكون شائعا فيتخصّص، ألا ترى أنّك تقول "يذهب" فيصلح للحال والاستقبال، فإذا قلت "سوف يذهب" اختصّ بالاستقبال، فاختصّ بعد شياعه، كما أنّ الاسم يختصّ بعد شياعه" (ابن الأنباري، الإنصاف، ج549/2). وقد عدّ سيبويه (سوف) في هذا الباب بمنزلة (السّين) التي في قولك : سيفعلُ. وجعل الصّيغة الواقعة بعدهما متخصّصة دالّة على الاستقبال بما أنّ السّين :" إنّما تدخل على الأفعال، وإنّما هي إثبات لقوله لن يفعَلَ" (سيبويه، الكتاب، 115/3). فجعل{لن يفعلَ} نفيا لـ{سوف يفعلُ} (م.ن، ج117/3) لأنّ القائل إذا قال:" سوف يقوم زيد فنفيُ هذا لن يقوم زيد" (ابن يعيش، شرح المفصّل، 15/7). فـ[السّين] و[سوف] قد جيء بهما كما يقول السّيوطي:"لتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال" (السّيوطي، همع الهوامع، ج21/1).

وممّا يخلّص صيغة المضارع التي وصفها سيبويه بكونها "في حال فعل" (سيبويه، الكتاب، 117/3)[1] من دلالتها على الحال لتدلّ على الاستقبال

---

[1]- يبدو أنّ تخصيص المضارع بالدّلالة على الحال دون الاستقبال وعلى الحال فقط، موقف تبنّاه عديد النّحويين ومنهم ابن الطرّاوة النّحوي الذي يرى أنّ المضارع لا يكون إلاّ .../...

حـرف[لـن] وهـي ناصـبة لشـبهها بـأنْ ووجـه الشّـبه بينهمـا: "اختصاصـها بالأفعال ونقلها إيّاها إلى المستقبل كما كانـت أنْ كـذلك" (ابـن يعـيش، شـرح المفصّل، 15/7). وقد حمل النّحاة [إذن] على[لنْ] كما حملوا [لنْ] علـى [أنْ] فهو حرف ناصب أيضا: " لاختصاصه ونقلـه الفعـل إلى الاسـتقبال كلَـنْ وهـي جواب وجزاء فيقول القائل: أنا أزورك فتقول: إذن أكرمك فإنّما أردت إكرامـا توقعه في المستقبل" (ابن يعيش،شرح المفصّل، 16/7).

ولم يهمل النّحاة في هذا السيّاق عوامـل الجـزم الـتي تخـتصّ بالأفعـال دون الأسماء وتساهم في تغيير دلالاتها. وقد أجمل ابن يعيش تلك العوامل مـن الحروف في خمسة أصـول هـي: " إنْ ولم ولَـا ولام الأمـر ولا في النّهـي"(م.ن، ج40/7). واعتبر هذه الحروف مؤثّرة في الأفعال تـأثيرين بمـا أنّ : " إنْ نقلـت الفعل إلى الاستقبال والشرط ولَمْ نقلته إلى الماضي والنفي... ولام الأمر نقلتـه إلى الاستقبال والأمر والنّهي كذلك"(م.ن، ج41/7).

ومن مظاهر تأثير [لمْ] في دلالة الصّيغة التي تليهـا أنّهـا" تـدخل علـى لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي"(الفارسـي ضـمن الجرجاني،المقتصـد،1091 وابن يعيش،شـرح المفصّـل، ج41/7)، وقـد اختـزل الجرجـاني هـذا الأثـر في قوله: " اعلم أنّ لم يدخل على لفظ المضارع فيقلب معناه إلى معنى المضيّ، فإذا قلت: {لم يقم زيد}، كان بمنزلة قولك: {ما قام زيد}، ولـو لم يكـن كـذلك لوجب أنْ لا يصاحبه زمان المضيّ"(الجرجاني، المقتصـد،ج 1091/2). وعلـى هذا الأساس اعتبر قلب معنى المضارع إلى الماضي: " لازمـا فـلا يقـال: {لم يقـم زيد غدا}، كما لا يقال: {ما قام زيد غـدا}" (م.ن). وحمـل [لّـما] علـى [لم] لكونها تدخُلُ على المضارع: " فتجزمه كما تجزم لم وتقلب المعنـى إلى المضـيّ، تقولُ: لمّا يخرج زيدٌ أمس، ولا تقول: لمّا يخرج زيدٌ غدا كمـا لم تقـل ذلـك في لمْ" (م.ن،1092).

ولم يغفل النّحاة في هذا السّياق عن التّنبيـه إلى المواضـع الـتي تنصـرف فيها الصّيغ عن دلالاتها الأصليّة، ومنها الموضع الذي حدّثوا فيه عـن مجـيء الماضي بعـد الموصـول. يقـول الرّضـي في هـذا السـيّاق:"قـد يقـع الماضـي بعـد

.../...

للحال: " لأنّ المستقبل غير محقّق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غدا فمعنـاه ينـوي أن يقـوم غدا" (ابن الطرّاوة ضمن السّيوطي، همع الهوامع، ج17/1).

الموصول...وهو بمعنى المستقبل لتضمّنه معنى الشّرط: الذي أتاني فله درهم" (الرّضي، شرح الكافيّة،ج 268/1). فالموصول قد قلب في هذا الموضع معنى الماضي كما قلبت [إنْ] معناه إلى الاستقبال، لأنّك تقول "إنْ خرجتَ خرجتُ، والمعنى إنْ تخرجْ أخرُجْ" (الجرجاني، المقتصد،1095)، لأنّ الشّرط لا يكون: "إلاّ بالمستقبل من الأفعال، ولا يكون بالماضي ولا الحاضر لأنّهما موجودان" (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3/7).

نستخلص ممّا تقدّم إذن أهميّة حروف الإنشاء في صرف الصّيغ عن دلالاتها الأصليّة إلى دلالات فرعيّة أخرى هي معان: " لم تكن موجودة في الكلام قبل إيجاد المتكلّم إيّاها بتلك الحروف" (ميلاد، 259/2001-260). فهي توقع معناها بألفاظها في الصّيغ التي تدخل عليها فتصرفها إلى حال غير حالها الأصليّة، ولذلك بدت الصّيغ تحت تأثير هذه الحروف متردّدة بين ثلاث أحوال هي كما يقول المبرّد: "الماضي، والموجود، والمنتظر" (المبرّد، المقتضب، ج214/3). وقد جعلوا التقضّي والوقوع والانقضاء دلالة صيغة الماضي الأصليّة وعدم الانقضاء دلالة صيغتي المضارع والأمر. واعتبروا انقلاب الصّيغ عن هذه الدّلالات المظهريّة إلى دلالات فرعيّة أخرى من أثر العوامل المؤثّرة في الصّيغ ولذلك كثيرا ما كانوا يظهرون ذاك الأثر ويعتمدونه في الوصف كما في قولهم : " وهو (أي المضارع) ينصرف للمضيّ بعد لم ولمّا" (السّيوطي، همع الهوامع، ج18/1) أو قولهم: " لأنّ وضعهما (أي السّين وسوف) لتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال" (م.ن، 21). وقد تواتر اهتمامهم بأثر العوامل في تغيير الدّلالات الصّيغيّة الأصليّة في المواضع التي حدّثوا فيها عن ظروف الزّمان أيضا كما سيتّضح في الفقرات الموالية.

3-3 أثر الظّروف في تغيير دلالات الصّيغ الصّرفيّة للأفعال وتقييد دلالات بعض صيغ الأسماء المتّصلة بها:

لم يهمل النّحاة ظروف الزّمان في اهتمامهم بالدّلالات الصّيغيّة الأصليّة والدّلالات التي تنصرف إليها الصّيغ في التّركيب، بل عدّوها من العناصر المؤثّرة في بنية الجملة بما أنّها تعمل كما تعمل حروف الإنشاء بألفاظها فيما تدخل عليه من كلام فتغيّره. وقد اختلف النّحاة في وصف الظّروف فاستعمل بعضهم لفظ "الوقت" و"استعمل البعض الآخر لفظ "الحين" وإن كان القصد

بالظّروف التي تدلّ على "الأوقات" الظّروفَ التي تدلّ على "الأحيان". فقد ذكر سيبويه ضمن باب الأحيان(الكتاب، 3/ 293) أنّ "غدوة وبكرة جعلت كلّ واحدة منهما اسما للحين"(م.ن) واستعمل المبرّد عبارة " أسماء الوقت" لتعيين" غدوة وبكرة وسحر..." (المبرّد، المقتضب، ج4/ 354).

المهمّ في هذا السّياق أنّ اشتغال النّحاة بالظّروف قد كان متّصلا بكيفيّة تمثّلهم للدّلالات الزّمانيّة. فقد جعلوا من الوقت الحاضر المعبّر عنه بـ[الآن][1] : " نواة مغناطيسيّة تنشدّ إليها جميع العبارات الزّمانيّة مهما بدت بعيدة"(نرجس باديس، 402/2009). فـ[الآن] عندهم" للزّمان الذي يقع فيه كلام المتكلّم" (الزّمخشري، المفصّل في علم اللّغة/209) وهو الذي يفصل بين" ما مضى وما هو آت" (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج4، 103و106). ولذلك اعتمدوه في تعريف [أمس] و[غدا]. فـ[أمس] ظرف زمان وهو عبارة عن: "اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه ويقع لكلّ يوم من أيّام الجمعة" (م.ن، 106). وأمّا [غدا] فهو: " اسم لليوم الذي يلي اليوم الذي أنت فيه" (م.ن، 107). وبذلك يكون [الآن] خطّا فاصلا بين المنتهي وغير المنتهي، وهو يكوّن معهما أزمنة الجهاز الواصف الثلاثة التي نعتها الشّريف بمصطلحات"الزّمان السلبي" و"الزّمان الموجب" و"الزّمان الممكن" (الشّريف، 2002/ 999). وقد أرجع الزّمان السّلبي في هذا الباب إلى الماضي على جهة التّقدير والاحتمال، والزّمان الموجب إلى الحاضر، أمّا الزّمان الممكن فقد عبّر عنه بالمستقبل باعتباره منتظرا ممكن الوقوع.

بناء على ما تقدّم نفهم وصفهم الظّروف بـ"أسماء الأوقات" و"أسماء الأحيان" فكلّ واحد منها يختزل زمانه، فقولك: "[الآن] كقولك[هذا الوقت]" (ابن الأنباري، الإنصاف، ج522/2) وهي خالصة للحال: " إذا استعملت على حقيقتها" (السّيوطي، همع الهوامع، 19/1). وقد اعتمدها النّحاة في تخليص المضارع للحال. فالمضارع يتعيّن فيه الحال، إذا: "اقترن بـ[الآن] وما في معناه

1– ممّا يدلّ على أنّ "الآن" يعبّر عن الحاضر عند النّحاة ما ذكره ابن يعيش في تعليله بناء الآن. إذ يقول في هذا الغرض: "وأمّا علّة بنائه (يعني الآن) فلإبهامه ووقوعه على كلّ حاضر من الأزمنة" (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج104/4). يمكن التوسّع في علّة بناء "الآن" أيضا بالعودة إلى (ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج522/2).

كـ[الحين] و[السّاعة]" (م.ن). و[أمس] بمعنى الزّمان الماضي لأنّه: "يقع على اليوم المتقدّم ليومك من أوّله إلى آخره" (ابن يعيش، شرح المفصّل، 106/4). و[قطّ] ظرف يأتي بمعنى الماضي أيضا لأنّك تقول: {ما فعلته قطّ} ولا يمكنك أن تقول {لا أفعله قطّ}" (م.ن، 108). وأمّا [غدا] فيأتي للمستقبل من الزّمان وهو يجمع بين دلالتين: " الأولى دلالة خاصّة تتمثّل في كونها اسما لليوم الذي يلي اليوم الذي أنت فيه فتدلّ على وقت محصور قد علمت بدايته ونهايته، والثّانية دلالة عامّة تتمثّل في دلالتها على زمان الاستقبال، وهو زمان لا يعرف له نهاية" (نرجس باديس، 407/2009).

3-3-1 أثر الظّروف في صرف الصّيغ الصّرفيّة للأفعال عن دلالاتها الأصليّة:

إذا ثبت عندك الفرق بين هذه الظّروف، أدركت أنّ تلك الوحدات الدّالة على الزّمان بالوضع إنّما هي في الواقع وحدات متحقّقة في الاستعمال وأنّها تدخل على الكلام وقد عمل بعضه في بعض فتنقل الصّيغ من دلالاتها الأصليّة إلى دلالات فرعيّة أخرى قد تكون ضديدة لدلالاتها الأصليّة الأولى. وفي هذا السيّاق نذكّر بما كنّا رأيناه في فقرات سابقة (فصل3، فقرات2-1/أ) بأنّ الظّروف العوامل التي تؤثّر في دلالات الجمل وتصرفها من حال إلى حال تنضوي تحت ما اصطلح عليه يسبرسن بالزمان المفهومي الذي جعله عديلا للزّمان النّحوي (Jespersen، 1971، 361-362). وقد حدّد هذه الوحدات المعبّرة عن الزّمان بالوضع في علاقتها بـ[الآن]. وحدّث عن أهميّتها في توجيه دلالة البنية على الزّمان (م.ن/362).

المهمّ في هذا السّياق أنّ اسم الزّمان قادر على أن يخلص الحال للاستقبال وأن يجعل ما قبل الحال حالا كما في قولك: {خرج زيد الآن}. فـ[الآن] قد صرفت زمان الجملة إلى الحال وقد كانت دلالة {خرجَ} في قولك: {خرج زيد} منتهية. وعلى هذا اعتبر النّحاة[1] المضارع دالاّ على الحال ورجّحوا دلالته على الحال دون الاستقبال عندما يتعيّن بـ[الآن] كما في قولك: {يخرج زيد الآن}" (السّيوطي، همع الهوامع، ج18/1) لأنّ [الآن] إنّما تخلص للحال "إذا استُعملت على حقيقتها" (م.ن، 19).

---

[1]– يُقصد بالنحاة في هذا السّياق، أولئك الذين يعتبرون المضارع صالحا للحال والاستقبال، ولذلك يكون مجيء "الآن" في الكلام مخلّصا المضارع للحال وللحال فقط.

في مقابل ذلك يصرف الظّرف [غدا] المضارع للاستقبال ويقصره عليه كما في قولك: {يخرج زيد غدا} وهو زمان ممكن وصفه ابن الطّراوة بكونه: "غير محقق الوجود" (ابن الطّراوة، ضمن السّيوطي، م.ن، 17) لأنّ معنى قولك: {يخرج زيد غدا} أنّه "ينوي أن يخرج غدا" (م.ن)[1]. ولذلك فقد استدلّ النّحاة على المستقبل بـ[الآن] حين تصوّروا وقوعه في الكون الاعتقادي في زمان لاحق للزّمان الذي يقع فيه كلام المتكلّم. فـ[غدا] يقع على اليوم" الذي يلي اليوم الذي أنت فيه" (ابن يعيش، شرح المفصّل، 106/4) كما يقع [أمس] على "اليوم المتقدّم ليومك" (م.ن).

نخلص مما تقدّم إذن إلى أنّ اختلاف الدّلالات الزّمانية في الإنجاز لا يمسّ دلالات الصّيغ وإلاّ لما كان لقولك {خرج زيد الآن} معنى في هذا السيّاق بما أنّ [الآن] الذي وُضع للحال يصبح مناقضا لـ{فَعَلَ} إذا كانت دالّة على المضيّ. وعلى هذا اعتبر الشّريف أنّ {فَعَلَ} "ينبغي ألاّ تكون للزّمان الماضي في بنيتها المجرّدة هذه، وألاّ تكون {يَفْعَلُ} للاستقبال. وذلك حتّى لا نضطرّ إلى اعتبارها أبنية تخسر دلالتها بتحوّلها من بنية إلى أخرى، ومن مقام إلى مقام" (الشّريف، 2002/ 973). وهو ما كنّا نبّهنا إليه في مواضع سابقة من هذا البحث.

3-3-2- أثر الظّروف في توجيه دلالات صيغ "الأسماء المتّصلة بالأفعال" والحدّ من اتّساعها عندما تكون جارية في الاستعمال:

يتنزّل اهتمامنا ببعض"صيغ الأسماء المتّصلة بالأفعال" في إطار التّأكيد على ما تتميّز به هذه الصّيغ من خصائص دلاليّة بحكم مشابهتها اللّفظيّة والمعنويّة للأفعال. وأهمّ تلك الخصائص دلالتها على "الوقت" الذي هو حيّز الوجود الحدثي في الزّمان. فهذه الصّيغ تتضمّن قرائن تؤكّد انتماءها إلى قسم الأسماء وأخرى تجعلها في علاقة مع قسم الأفعال. وعلى هذا وصفها الزّمخشري بـ"الأسماء المتّصلة بالأفعال" (الزّمخشري ضمن ابن يعيش، شرح المفصّل، ج43/6). وأدرج تحتها ثمانية أسماء هي "المصدر، اسم الفاعل، اسم

---

[1]– يبدو من خلال الشّاهد المذكور أعلاه أنّ النّحاة متردّدون في وصفهم للمستقبل لكونه غير حاصل بعد. وهذا معناه أنّه زمان متردّد بين الوجوب والإمكان وعلى ذلك اعتبره اللّسانيون مسألة جهيّة بقدر ما هو مسألة زمانيّة (Lyons, 1970,p235).

المفعول، الصّفة المشبّهة، اسم التّفضيل، أسماء الزّمان والمكان، اسم الآلة" (م.ن). وقد كوّنت هذه الصّيغ صنفا اسميّا هامّا في نظر النّحاة وهي أنواع مشروطة بـ"قواعد صياغيّة وأوزان معيّنة تبرز من خلالها سماتها اللّفظيّة والمعنويّة" (عاشور، 155/2004).

وبقطع النّظر عن الآراء المتعدّدة بخصوص عدد الصّيغ المدرجة تحت هذا الصّنف وطبيعتها،[1] فإنّ النّحاة قد جعلوا من دلالتها على الزّمان مقياسا من بين المقاييس التي اعتمدوها في التّمييز بينها. فقد ذكروا في هذا السّياق أنّ منها ما يعمل على كلّ حال سواء كان ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا ومنها ما يعمل للحال والاستقبال والحال والاستقبال فقط، ومنها ما يكون خالصا للحال وهم يعنون بذلك الصّفة المشبّهة، فهي: "لا توجد إلا حالا أي أنّها دالّة على معنى غريزي ثابت فلو أريد بها الماضي والمستقبل لنافى موضوعها" (أبو حيّان، ارتشاف الضّرب، ج243/3). ولذلك أبطل الجرجاني قول القائل {زيد حسنٌ أبوه أمس قبيح اليوم} وعدّه غير جائز، لأنّ الصّفات: "ليست بخارجة عن أن يكون عملها بمعنى الحال. وذلك أنّك إذا قلت: زيد حَسَنٌ أبوه، فالحُسْنُ موجود في هذه الحال" (الجرجاني، المقتصد، ج534/1). وعلى هذا فإنّ قولك: {زيد كان حسنا أبوه} لا يتناقض مع اعتبارهم الصّفة المشبّهة دالّة على الحال، لأنّ [كان] إنّما دخلت لتنبئ أنّ قولك: {زيد حسن أبوه} الدّال على الحال: "حال محكيّة، وليست بحاضرة" (م.ن، 535).

وقد استدلّ النّحاة على مجيء هذه الصّفات في الحال وفي الحال فقط، بدلالتها على"الثّبوت". فإذا قُصد "الحدوث" أجروها مجرى صيغة اسم الفاعل فقالوا: "هو حاسن الآن أوغدا وكارم وطائل ومنه قوله تعالى: "وضائق به صدرك[2] "(الزّمخشري، ضمن ابن يعيش، شرح المفصّل، ج82/6). وحَمْلُ الصّفة على صيغة اسم الفاعل عند قَصْدِ النَصِّ على الحدوث، دليل آخر على أنّ الصّفات لا تكون عندهم، بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل. فقولك: {زيد

---

[1]– نشير في هذا السّياق إلى أنّ الأستراباذي قد أخرج اسم المكان واسم الزّمان واسم الآلة من حيّز الأسماء المتّصلة بالأفعال وذكرها في شرح الشّافيّة (181/1...188) وهو بهذا السّلوك يعتبر هذه الصّيغ صيغا صرفيّة وليست إعرابيّة . يمكن التوسّع في هذه الاختلافات بالعودة إلى (بن حمودة، 210/2003-211).

[2]– الآية " فلعلّك تاركٌ بعض ما يُوحَى إليك وضائق به صدرك " (12/هود).

حسنٌ} لا يراد به: "حُسْنٌ قد كان وانقطع ولا زيد حَسَنٌ أبوه غدا، على معنى سيحسنُ"(الجرجاني، المقتصد، ج535/1). وعلى هذا فإنّ دلالة هذه الصّيغ على معنى الثّبوت وغلبة هذا المعنى على الحدوث قد عطّل عمل الظّروف فيها فجاءت في مختلف التّراكيب بمعنى الحال والحال فقط، خلافا لباقي الصّيغ الاسميّة المحمولة على صيغ الأفعال.

وأمّا ما يعمل للحال والاستقبال فقد عَنَوْا بهما صيغتي "اسم الفاعل" و"اسم المفعول" وألحقوهما بصيغة "الفعل المضارع" وإن كانا بدرجتين متفاوتتين[1]. فضاربٌ تعمل عندهم "عمل يضرب"(الزجّاجي، الإيضاح، 135)، لمشاكلتها إيّاها في الحركات والسّكنات وعدد الحروف[2]. وقد خصّوا "اسم الفاعل" الذي يعمل عمل الفعل بالدّلالة على: "الحال أو المستقبل دون ما مضى"(الفارسي، ضمن الجرجاني،المقتصد، ج505/1)، لأنّ اسم الفاعل لا يجري على {فَعَلَ}. فليس{ضاربٌ}: "كضَرَبَ في الوزن كما كان مثل يضربُ" (م.ن، 507). وعلى هذا الأساس اعتبر الزّمخشري اسم الفاعل جاريا على: "يفعلُ من فعله كضارب ومكرم ومنطلق ومستخرج ومدحرج"(الزّمخشري ضمن ابن يعيش، ش.م،ج68/6).

---

[1] – نشير في هذا السّياق إلى أنّنا تعرّضنا في عمل سابق (البعزاوي، 2011) إلى علاقة صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول بصيغة المضارع مبنيا للفاعل والمفعول، وقد نعتنا تلك العلاقة بعلاقة المشابهة لما تضمّنته كلّ صيغة من الصّيغ المذكورة من دلالات. فصيغتا الفاعل والمفعول تدلاّن كلّ واحدة منهما على صفة وموصوف ضمني وصيغة الفعل تدلّ على حدث وفاعل ضمني. انظر بخصوص هذه التّدقيقات (البعزاوي، 31،2011-34).

[2] – فسّر المنصف عاشور تلك المشاكلة ووصفها بالمساواة حين تحدّث عن علاقة "اسم الفاعل" بـ"الفعل المضارع". فقد ذكر في هذا الباب أنّ صيغة ضارب: " تساوي إذا كتبنا ذلك مقطعيا بنية الفعل المضارع "يضربُ". ومثّل لهذا التّناظر بين الصّيغتين بالمنوال التّالي من الكتابة حسب المتحرّك والسّاكن:

← ضارب= يضرب

← حرف+ حركة+ ساكن+ حرف + حركة+ حرف إعراب (عاشور، 2004، 155-156).

ملخّص ما تقدّم أنّ صيغة اسم الفاعل تدلّ على الحال والاستقبال تماما كما تدلّ صيغة المضارع عليهما[1]. ويبدو أنّ الصّيغة الأولى قد اتّصلت بالثّانيّة وشاكلتها إلى حدّ تعطّل عمل صيغة اسم الفاعل إذا دلّت على الماضي. ولذلك اعتبر الجرجاني جملة من قبيل {هذا رجلٌ ضارب زيدا أمس} غير جائزة لأجل أنّ :"اسم الفاعل يشبّه بالفعل في العمل" (الجرجاني، المقتصد،ج506/1). وعلى هذا الأساس اعتبر جملة {هذا رجل ضاربٌ أبوه زيدا} مكافئة لـ{هذا رجل يضربُ أبوه زيدا} (م.ن). إلاّ أنّ قولك: {هذا رجل يضربُ أبوه زيدا} يحتمل الحال والاستقبال، رغم أنّ من النّحويين من اعتبر صيغة اسم الفاعل المستعملة عاريّة من القرائن اللّفظيّة الدّالة على الزّمان، أولى بها أن تدلّ على الحال تحقيقا "لفائدة المخاطب به" (السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 1 /102).

وعلى هذا الأساس، فإنّ الأدوات المعبّرة عن الزّمان بالوضع تلعب دورا أساسيّا في تخليص صيغة اسم الفاعل للحال أو الاستقبال كما خلصت صيغة المضارع لذلك. فـ[السّاعة] في قولك: {زيد ضارب عمرا السّاعة} تقصر صيغة اسم الفاعل على الحال وهي صيغة يتعيّن فيها الحال،بحكم مشابهتها لصيغة المضارع، إذا: "اقترنـ(تْ) بـ[الآن] وما في معناه كـ[الحين] و[السّاعة]" (السيوطي، همع الهوامع، ج1/ 19). و[غدا] في قولك: {هذا رجل ضارب زيدا غدا} تقصر الصّيغة على الاستقبال وتوجّهها إلى أحد معنييها دون الآخر[2]. وهو معنى استفادته من اتّصالها بالفعل المضارع وإعمالها عمله.

---

[1] – يمكن التوسّع في المواضع التي يجري فيها اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع بالعودة إلى (عبد السّلام العيساوي، التّأريخ النصّي للنحو العربي من خلال مفهوم الإضافة، ص37 وما بعدها).

[2] – نشير في هذا السيّاق إلى أنّ الشّاوش قد ميّز بين المنوالات الدّلاليّة الحديثة التي تعتبر الدّلالة (signification) واسعة متعدّدة متمطّطة في مستوى النّظام، ودور الإجراء والاستعمال التّقليص من ذاك الاتّساع، والمنوال الدّلالي من خلال أعمال النّحاة وعلماء المعاني، وقد اعتبره قائما لا على التّقابل بين الواسع المتعدّد والواحد المعيّن إنّما يقوم في نظره:" على الانتقال من المعنى الواحد وضعا إلى الثّاني باعتباره معنى لذلك المعنى، وهو انتقال يحدث أو لا يحدث بحسب القصد" (الشاوش، 979/2001). غير أنّ العلاقة قد لا تكون دائما بين معنى وضعي وآخر محمول عليه في الاستعمال، بل يمكن للفظ أن يؤدّي أكثر من معنى في الإجراء والتّداول بحيث تكون الدّلالة متعدّدة في الاستعمال وبذلك فإنّ .../...

المهمّ في هذا الباب، أنّ النّحاة قد تنبّهوا إلى فرط اتّصال صيغة اسم الفاعل بصيغة الفعل المضارع، إلى درجة أنّ ابن يعيش قد اعتبر اسم الفاعل: "فعلا في صورة اسم"(ابن يعيش، شرح المفصّل،ج 143/3) وعدّه الكوفيون "فعلا دائما" (الزجّاجي، الإيضاح،86)[1]. فهو يجري في لفظه ومعناه على لفظ الفعل بقطع النّظر عن مسألة أصل الاشتقاق. وفي هذا السّياق اعتبر الشّريف اشتقاق اسم الفاعل: "أقرب إلى دلالة الفعل والجملة الفعليّة من المصدر"(الشّريف، 380/2002).

في مقابل صيغة اسم الفاعل، لم يهمل النّحاة صيغة "اسم المفعول" في اهتمامهم بالخصائص الدّلاليّة للأسماء المتّصلة بالأفعال، وإنّما حملوها عليها، وجعلوها دالة على الحال والاستقبال. فـ: "اسم المفعول به في ذلك يجري مجرى اسم الفاعل، تقول: {مررت برجل مضروب أخوه} ، و{بغلام مُعطى أبوه درهما} ، كما تقول: {مررت برجل يضربُ أبوه} ، و{بغلام يُعطى أخوه درهما} (الفارسي، ضمن الجرجاني، المقتصد،1 /508). وفي هذا ما يدلّ على أنّ صيغة اسم المفعول لا تكون عندهم بمعنى الماضي فهي محمولة على صيغة الفعل المضارع جارية عليها في حركاتها وسكناتها وإن كان ذلك بدرجة أقلّ من صيغة اسم الفاعل[2].

.../...

تخليص بعض الأدوات لمعنى من المعاني التي يحتملها اللّفظ دون باقي المعاني هو ضرب من تقليص دلالة ذاك اللّفظ والحدّ من اتّساعه. وفي هذا السّياق يمكن أن ندرج عمل الظّروف في صيغة المضارع وصيغتي اسم الفاعل والمفعول.

[1] – يذكر أنّ الكوفيين قد قسّموا الأفعال ثلاثة أقسام ماض ومستقبل، وهو ما في أوّله الزّوائد الأربع نحو يقوم وأقوم وتقوم ونقوم، والثّالث الفعل الدّائم وهو قائم وذاهب وضارب وأشباهه وهو الحال. وقد اعتبر السّيرافي تسميّة الكوفيين اسم الفاعل بـ"الفعل الدّائم" غلطا وعدّه قلبا للأشياء عن حقائقها. انظر بخصوص هذا الموقف(الزجّاجي، الإيضاح في علل النّحو، باب عن فعل الحال وحقيقته، 86-87).

[2] – بيّن المنصف عاشور مناظرة اسم المفعول من المزيد والرّباعي بالفعل المضارع المبني للمجهول من حيث عدد الحركات والسّكنات، كما فعل ذلك مع اسم الفاعل في علاقته بالفعل المضارع . وقد أدّت الموازنة بينهما إلى الإقرار بوجود قالب صياغي واحد بينهما كما في النّماذج الموالية:

– مفعل ويفعل ⟵ متحرّك مضموم + ساكن+ متحرّك مفتوح+ متحرّك

.../...

ولذلك فإنّ [المضروب] في قولك: {مررت برجل مضروب أخوه}، تحتمل الحال والاستقبال كما احتملت صيغة اسم الفاعل المعرّاة من القرائن الدّالة على الزّمان ذلك. فإذا قلت: {مررت برجل مضروب أخوه غدا} تكون قد قصرت صيغة اسم المفعول على الاستقبال كما فعلت ذلك مع صيغة اسم الفاعل حين قيّدتها بظرف الزّمان [غدا] في قولك: {هذا رجل ضارب زيدا غدا}. أمّا إذا قلت: {مررت برجل مضروب أخوه السّاعة} فقد عمدت إلى [السّاعة] فخلّصت بها صيغة اسم المفعول للحال وعيّنت فيها هذا المعنى كما فعلت ذلك مع اسم الفاعل لأنّ أمره: "على نحو من أمر اسم الفاعل"(الزّمخشري، المفصّل، 274). ولذلك كان معنى قولك: {مررت برجل مضروب أخوه السّاعة}، {مررت برجل يُضرَبُ أخوه السّاعة}.

أمّا الصّيغ التي تعمل للحال والاستقبال والمضيّ، فهي صيغ المصادر، والمصدر: "يعمل على كلّ حال سواء كان ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا"(ابن يعيش، شرح المفصّل، 67/6). وبهذا اعتبره النّحاة مخالفا لصيغة اسم الفاعل. فصيغة اسم الفاعل لا تعمل بمعنى المضيّ لجريانها على الفعل المضارع، وأمّا صيغة المصدر فقد كان عملها لما فيها: "من حروف الفعل وتقديره بأن وما بعده من الفعل وهذا المعنى موجود في كلّ الأزمنة" (م.ن)[1].

.../...

– مفتعل ويفتعل← متحرّك مضموم + ساكن+ متحرّك مفتوح+ متحرّك مفتوح+ متحرّك .

– مفعلل ويفعلل← متحرّك مضموم + متحرّك مفتوح+ ساكن+متحرّك مفتوح+ متحرّك (عاشور، 158/2004-159). وقد خلص من خلال هذا التناظر المزدوج بين اسم المفعول والفعل المضارع المبني للمجهول وبين اسم الفاعل والفعل المضارع المبني للمعلوم، كما بيّنا ذلك أعلاه (هامش 210) إلى الإقرار بوجود: " مبدإ صرفيّ عامّ أكده النّحاة. ويتمثّل في عدم توالي أكثر من ثلاثة متحرّكات في الصّيغة الواحدة "(م.ن، 159) وهو ما عناه ابن يعيش بقوله: "وإنّما يحتاج المتكلّم إلى إسكان الحرف الثّاني ليسلم النّطق بالصّيغ" (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج80/6).

[1] – يقول المبرّد "والفصل بين المصدر نحو: الضّرب والقتل، وبين (أن يضرب) و(أن يقتل) في المعنى أنّ الضّرب اسم للفعل يقع على أحواله الثّلاثة: الماضي، والموجود، والمنتظر وقولك: أن تفعل لا يكون إلاّ لما يأتي. فإن قلت: أن فعلتَ، فلا يكون إلاّ للماضي ولا يقع للحال البتّة" (المبرّد، المقتضب، ج3/ 214).

وممّا يدلّ على مخالفة المصدر لباقي الأسماء المتّصلة بالأفعال في العمل، ما بينه وبين الفعل من علاقة. فقد عرّفه النّحاة بدلالته الحدثيّة وميّزوا بينه وبين الفعل بالدّلالة على الزّمان، حين قرنوا الفعل بما اصطلحوا عليه بـ[الزّمان المحصّل] والمصدر بـ[الزّمان المطلق] و[غير المتعيّن] (ابن يعيش، شرح المفصّل،ج2/7)[1]، فجعلوه أحد الشّيئين اللّذين دلّ عليهما الفعل بما أنّ الفعل: "دالّ على مصدر وزمان والمصدر يدلّ على نفسه فقط"(السّيرافي، شرح الكتاب سيبويه،ج55/1). ويبدو أنّ في اعتبارهم دلالة المصدر على الزّمان دلالة مطلقة غير متعيّنة، ما يدلّ على أنّه، في تقديرهم، مبهم الصّيغة يجوز أن يكون للماضي والحال والمستقبل. ولذلك كان لا بدّ من رفع ذاك الإبهام في الاستعمال بقصر دلالته على معنى من المعاني المذكورة بالقرائن اللّفظيّة الدّالة على الزّمان كقولك: {ضَرْبُ زيد عمرا السّاعة، واقع}. فـ[السّاعة] قد قصرت صيغة المصدر على معنى الحال وخلّصتها لهذا المعنى دون باقي المعاني، كما خلّصت [أمس] صيغة {الضّربِ} في قولك: {ضَرْبُ زيد عمرًا أَمْس، غَلَطٌ} للماضي بما أنّ {الظّرف} من العلامات التي: "يوقّت بها الحوادث ويعيّن بها الأفعال" (الأستراباذي، شرح الكافيّة،ج104/2).

المهمّ في هذا السّياق أنّ الأدوات الدّالّة على الزّمان بالوضع قد بدت في عدد من صيغ الأسماء المتّصلة بالأفعال مهمّة في توجيه دلالات تلك الصّيغ في الاستعمال. فقد كانت تقصر الصّيغة على معنى واحد وقد كانت تحتمل أكثر من معنى. فهي بهذا تخرجها من الإبهام والعموم وتقيّدها بمعناها المناسب لها في التّركيب. ولذلك كثيرا ما كان النّحاة يميّزون في هذا السّياق بين "ما يجوز" و"ما لا يجوز" درءا لكلّ لبس وتدقيقا لمعاني الصّيغ سواء التي اكتسبتها بالوضع أو التي اكتسبتها بالاستعمال كما في قولهم: "ولو قلت مررت برجل ضارب أبوه أمس لم يجز"(الجرجاني، المقتصد،512/1)، كما لا يجوز أن تقول: {زيدٌ حسنٌ غدا} لأنّ الحُسْنَ معنى ثابت فيه. فإذا قصدت

---

[1] – يقول ابن يعيش في معرض تمييزه بين الفعل والمصدر : " (فـ)الفعل كلّ كلمة في نفسها مقترنة بزمان محصّل، ويرومون بذلك الفرق بينه وبين المصدر وذلك أنّ المصدر يدلّ على زمان إذ الحدث لا يكون إلاّ في زمان لكنّ زمانه غير متعيّن كما كان في الفعل" (ابن يعيش، شرح المفصّل،ج2/7).

الحدوث، جاز قولك: {هو حاسنٌ الآن أو غدا} (الزّمخشري، ضمن ابن يعيش، شرح المفصّل، ج82/6).

يمكن أن نستدلّ ممّا تقدّم إذن، على كيفيّة استيعاب النّحاة القدامى للدّلالات الزّمانيّة الوقتيّة في صيغ الأسماء المتّصلة بالأفعال. فقد شرحوا تلك الدّلالات بالنّظر إلى علاقة تلك الصّيغ بصيغ الأفعال وتوسّعوا فيها بالعودة إلى الألفاظ المعبّرة عن الزّمان بالوضع. فتجاوزوا بذلك دلالة الصّيغة الدّاخليّة الأصليّة إلى الدّلالات التي يمكن أن تنقلب إليها في الاستعمال والتّداول. وفي هذا ما يدلّ على وعيهم باتّصال المعاني بالاستعمال وتحقّقها به كما سيتّضح في الفصل الموالي من هذا البحث.

4- عمل "كان" و"مادام" في الكلام الذي يدخلان عليه:

من المواضع التي ذكر فيها النّحاة انقلاب الصّيغ عن معانيها الأصليّة، المواضع التي حدّثوا فيها عن "كان" و"مادام" ضمن مجموعة الأفعال النّاقصة. فقد بيّنوا أنّ لكان إسهاما مظهريّا صيغيّا ومعجميّا إعرابيّا: "لا تستغني عنه العربيّة في إنتاج لطائفها الزّمانية" (غنيم، 169/2003). ومَن بين إسهاماتها المظهريّة أنّها تخصّص الشّرط المتحقّق بـ[إنْ] بمعنى زماني ليس له في الأصل.فـ[إنْ] يكون: "شرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أردت معنى الماضي، جعلت الشّرط لفظ "كان"، كقوله تعالى: "إنْ كنتُ قلته" و" إنْ كان قميصه"، وإنّما اختصّ ذلك بـ "كان" لأنّ الفائدة التي تستفاد منها في الكلام الذي هي فيه: الزّمن الماضي فقط،...فكان مدلوله الزّمن الماضي فقط، ومع النصّ على المضيّ لا يمكن استفادة الاستقبال، وهذا من خصائص كان دون سائر الأفعال النّاقصة" (الرّضي، شرح الكافية، ج 119/4-120). فكان كما يتّضح من كلام الرّضي تصرف الشّرط من الاستقبال إلى المضيّ فتجعله، بما تضمّنته من دلالة مظهريّة منقضيّة، متحقّق الوقوع كما في قولك: [زيد وإن كان غنيّا إلاّ أنّه بخيل][1]. وهذا ما يجعل [كان] بعبارة المبرّد" للشّرط في

1- نذكّر في هذا السّياق بأنّ الماضي يمكنه أن يكون متحقّق الوقوع في الشّرط، وإن كان بغير لفظ "كان" إلاّ أنّ ذلك قليل كما يقول الرّضيّ بالنّسبة إلى كان . ومن مظاهر تحقّقه بغير كان .../...

الماضي"(المبرّد ضمن الرّضي، شرح الكافيّة،ج 121/4). وقد تنبّه النّحاة إلى دلالة [كان] المظهريّة، فجعلوا لها خصائص تحكمها عند دخولها على الكلام الذي عمل بعضه في بعض. ومن تلك الخصائص أنّه لا يجوز كما يقول ابن درستويه :" أن يقع الماضي خبر كان، فلا يقال: كان زيدٌ قام. (...) وذلك لدلالة "كان" على الماضي، فيقع المضيّ في خبرها لغوا، فينبغي أن يقال: كان زيد قائما أو يقوم " (م.ن،ج172/2)[1]. وقد حملوا " أصبح" و"أمسى" و"أضحى" و"ظل" و"بات" عليها في هذا الباب فلا يجوز نحو: [يصبح زيد يقول] وكذا البواقي.

المهمّ في هذا السّياق أنّ هذه الأفعال التي لا تعمل شيئا لأنّها ليست أفعالا صحيحة، إنّما دخلت على الكلام:" للدّلالة على تغيّر الخبر بالزّمان الذي يثبت فيه" (السّيوطي، همع الهوامع،ج63/2)[2]. وقد صنّف النّحاة مجموعة كان بالنّظر إلى دلالة كلّ واحد منها على الزّمان فعدّوا [كان وأصبح وأضحى وأمسى وظلّ وبات وصار وليس] دالّة على الزّمان من دون قيد أو شرط، واشترطوا في [دام] أن يقع صلة بـ[ما] الظّرفيّة. والمراد بها وبصلتها:"التّوقيت كما في قوله تعالى:"وأوصاني بالصّلاة والزّكاة ما دمتُ

.../...

قولك: [أنت وإن أعطيت مالا بخيل] [وأنت وإن صرت أميرا لا أهابك] (يمكن التوسّع في هذه المسألة بالعودة إلى الرّضي، ش،ك،ج120/4

1– نشير في هذا السيّاق إلى أنّ من النّحاة من لا يستحسن وقوع خبر كان ماضيا، وهو لذلك لا يحكم بمطلق المنع كما ذهب إلى ذلك ابن درستويه، فإن وقع ذلك فلا بدّ من " قد" ظاهرة أو مقدّرة لتفيد التّقريب من الحال. وقد جوّز الرّضي وابن مالك وقوع خبرها ماضيا بلا "قد" فلا نقدّرها في قوله تعالى" ولقد كانوا عاهدوا اللّه من قبل" و" إن كان قميصه قُدّ من دُبُر" (الرّضي، شرح الكافيّة،ج173/2).

2– وصف ابن السرّاج مجموعة كان بكونها:" أفعالا في اللّفظ وليست بأفعال حقيقيّة، وإنّما تدلّ على الزّمان فقط، وذلك قولك: كان عبد الله أخاك، وأصبح عبد الله عاقلا، ليست تخبر بفعل فعله إنّما تخبر أنّ عبد الله أخوك فيما مضى وأنّ الصّباح أتى عليه وهو عاقل" (ابن السرّاج، الأصول في النّحو،ج74/2). وقد علّل الجرجاني سبب اعتبارها "أفعالا غير حقيقيّة" بكونها قد:" سُلبت الدّلالة على الحدث. وإنّما تدلّ على الزّمان فقط. فإذا قلت: كان زيد قائما، كان بمنزلة قولك: قام زيد في أنّه يدلّ على قيام في زمان ماض" (الجرجاني، المقتصد،ج1/ 398). وعلى هذا أطلق عليها ابن يعيش مصطلح" أفعال عبارة" لكونها "أفعالا لفظية لا حقيقيّة" (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج6/ 89).

حيّا" أي مدّة دوامي حيّا" (م.ن، 65/2). واشترطوا في الأربعة الباقيـة: " تقـدّم نفي، أو شبهه وهو: النّهي والدّعاء. وهي: زال ماضي يزال، وانفكّ، وبـرح، وفتئ. والأربعة بمعنى واحد باتّفاق النّحويين"(م.ن). ومـع أنّ هـذه الأفعـال تشترك في أنّها إنّما دخلت" على الجمل لتدلّ على الزّمان" (السيّوطي، همع الهوامع، 73/2) فإنّ منها ما يدخل على كـلام يعطـي خـبره زمانـا فتقلبـه إلى زمان آخر وذلك كما فعلت "كان" في الشّرط. ومن تلك الأفعـال" مـا دام" الـتي تقلب الماضي إلى معنى الاستقبال. فقـد ذكـر الرّضـي أنّ "مـا دام" :"لا يقـع خبرها ماضيا، لأنّ "ما" المفيدة للمدّة، نحو:"ما ذرّ شارق"[1] تقلـب الماضـي في الأغلــب إلى معنــى الاســتقبال(...) فلهــذا تقــول: اجلــس مــادام زيــد جالسا"(الرّضي، شـرح الكافيّـة، 175/2). وقـد ألحقـوا [مـادام] بـ[كـان] في صرف الكلام عن معناه الـذي لـه قبـل دخولهـا عليـه، لأنّ [مـا] في [مـادام] ظرفيّة وهي: "بمعنى المصدر. وذلك المصدر بمعنى الزّمان. تقول: اجلـس مـادام زيد جالسا، فيكون التّقدير دوام زيد جالسا، أو دوام جلوس زيد، على تقـدير زمن دوام جلوس زيد" (الجرجاني، المقتصد،ج400/1).

على هذا الأساس خصّصنا عنوان الفقرة بـ[كان] لكونها أمّا لهذا البـاب وألحقنا بها [مادام] باعتبارها تصرف الماضي في الأغلب إلى معنـى الاسـتقبال. فيكون تأثيرها موازيا لتأثير [كان] في الشّرط. فـ[كان] تقلب المسـتقبل ماضـيا، و[مادام] تصرف الماضي إلى المستقبل في أغلب الأحيان فتجعل "المنتهي" مؤبّدا وقد اختصّت بذلك[2]

خلاصـة القـول إذن أنّ الـدّلالات الصّـيغيّة الأصـليّة دلالات متغيّـرة في التّركيب تحت تأثير عناصر لغويّة موجّهة من قبيل حروف الإنشاء والظّـروف وبعض الأفعال غير الحقيقيّة...إلخ، وأنّ هذا التغيّر لم يكن محلّ خلاف بـين القدماء والمحدثين. فالصّيغ تنقلب عندهم من حال إلى حال وتنصرف بحسـب اعتقاد المتكلّم من الماضي إلى المستقبل ومن المسـتقبل إلى الماضـي وقـد يخلـص

1– أي ما طلعت شمسٌ

2– يذكر ابن الخبّاز في معرض تعليلـه عـدم تصـرّف "مـادام" دلالتهـا علـى التّأبيـد بقولـه: لا تتصرّف مادام لأنّها للتوقيت والتّأبيد فتفيد المستقبل"(السّيوطي،همع الهوامع، ج77/2)

المضارع الذي للحال عندهم إلى المستقبل بعد [لن][1] وقد ينصرف إلى الماضي بعد [لم] فلا يتمالك كما يقول الشّريف: "عن الرّجوع إلى الاستقبال إذا دخلت [إنْ]على [لم]" (الشّريف، 958/2002).

المهمّ في هذا السّياق أنّ النّحاة العرب القدامى قد توسّعوا في الدّلالات الصّيغية الأصليّة والدّلالات التي تنقلب إليها الصّيغ في إطار اهتمامهم بالكيفيّة في مدّة حدوث الصّيغ والوقت الذي هو حيّز الوجود الحدثي في الزّمان. وقد أفضى ذلك إلى اختلافهم في عدد من الموضوعات المتّصلة بالدّلالات الزّمانيّة ومنها اختلافهم في زمان الصّيغة المعبّرة عن المضارع. فمنهم من يرى أنّ "المضارع" صيغة: "مبهم(ة)لصلاحيتهـ(ا) للحال والاستقبال" (الرضّي، شرح الكافيّة، ج227/2) ومنهم من يعتبرها صيغة خالصة للحال وأنّه: "من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصّة كما لأخويه "(م.ن، ج226/2). فهو لم يخرج في نظر هؤلاء إلى: "حيّز المضيّ والانقطاع،ولا هو في حيّز المنتظر الذي لم يأت وقته، فهو المتكوّن في الوقت الماضي وأوّل الوقت المستقبل"(الزجّاجي، الإيضاح /87). ومنهم من يرى أنّه: " حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال" (السّيوطي، همع الهوامع،ج17/1). ومنهم من يعتبره حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال لأنّ أصل أحوال الفعل: "أن يكون منتظرا، ثمّ حالا، ثمّ ماضيّا، فالمستقبل أسبق فهو أحقّ بالمثال" (م.ن).

إنّ أهميّة هذه النّقاشات على ما فيها من اختلافات، قد مكّنت النّحاة من الكشف عن القوانين المتحكّمة في اللّغة وتقنين ظواهر النّظام المختلفة. وقد كان التّعليل أهمّ ظاهرة اعتمدوها في فهم مبادئ ذاك النّظام وفي تجاوز المعطيات المباشرة بحثا عن الأسباب الكامنة وراء الاختلاف. وفي هذا الإطار بدا اختلافهم في دلالة صيغة المضارع الأصليّة متّصلا بكيفيّة استدلالهم على دلالة تلك الصّيغة وباختياراتهم النّظريّة التي أوّلوا على أساسها الصّيغة باعتبارها مفهوما متردّدا بين مقتضياته في النّظام ومقتضياته في الاستعمال.

---

[1]– من المواضع التي حدّث فيها اللّسانيون عن انقلاب الصّيغة من حال إلى حال، الموضع الذي ذكروا فيه استخدام المضارع بمعنى المستقبل كما في نصّ يسبرسن الموالي:
On peut employer le présent avec un sens futur (Jespersen, 1971, 367)

5-خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بعدد من الخصائص الدّلاليّة للصّيغ الصّرفية في نظام العربيّة. وكان من أوكد أهدافنا الاستدلال على أنّ الانقضاء باعتباره الوجه المثبت من الدّلالة المظهريّة لا يمكن الاكتفاء به في وصف الصّيغ المنقضية واستخراج ما تتميّز به من لطائف زمانيّة. فقد بدا لنا أنّه حيّز ممتدّ على خطّ الزّمان وأنّ هذا الحيّز على قدر من التنوّع والثّراء بما يسمح بإعادة النّظر في الفروق الدّلاليّة المتّصلة بالكيفيّة في مدّة حدوث الصّيغ في الزّمان. غير أنّ ذلك لم يكن متيسّرا بمعزل عن الدّلالة الوقتيّة، خاصّة أنّ التّمثيل الشّكلي للصّيغ مشحون بالدّلالتين الزّمانيتين الوقتيّة والمظهريّة. وقد أفضى اهتمامنا بهذه الموضوعات إلى جملة من النّتائج نعتبرها خلاصة مهمّة في تقييم كيفيّة استيعاب النّحاة الدّلالات الزّمانيّة عموما والمعاني المظهريّة التي تعبّر عنها الصّيغ الصّرفية بوجه خاصّ. وأهمّ تلك النّتائج أنّ :

- النّحاة لم يُهملوا الدّلالات المظهريّة في تعاملهم مع الصّيغ الصّرفيّة، بل إنّ الجهاز المصطلحي الذي استخدموه للتّعبير عن تلك الدّلالات كـ"الانقطاع" و"التقضّي" و"الدّوام" و"الاستمرار" و"الاتّصال" من مظاهر اشتغالهم بالمظهر باعتباره الكيفيّة في مدّة حدوث الصّيغ.

-الدّلالة المظهريّة عندهم هي دلالة اشتقاقيّة قبل أن تكون دلالة تصريفيّة منجزة صوتميّا بالتّعجيم. فلكلّ صيغة اشتقاقيّة عندهم دلالة مظهريّة أوّليّة مقترنة بعمليّة اشتقاقها ودلالات تكتسبها عندما تعجّم وأخرى تنصرف إليها بالاستعمال والمقام فتتخلّص من محدوديّة الدّلالات الأصليّة إلى سعة الدّلالات الفرعيّة.

-النّحاة قد انطلقوا في دراستهم المعاني المظهريّة من الماضي دون أن تكون صيغة الماضي عندهم صيغة أصليّة وباقي الصّيغ متفرّعة عنها منحطّة عنها درجة.

-انتشار الصّيغ ضمن حيّز الانقضاء ينبني على أسس دلاليّة يؤدّي البحث عنها إلى اكتشاف ما يوجد بينها من مراتب دلاليّة. وقد بدت لنا سمة "الامتداد" أداة أساسيّة في قياس صيغ الأفعال والتّفريق بينها مظهريّا.

-دلالة الصّيغة على معناها الأصلي وعلى المعاني الفرعيّة التي تنصرف إليها بالتّركيب والمقام وبالألفاظ الدّالة على الزّمان بالوضع يعكس حركيّة

الصّيغ ولكنّه يدلّ أيضا على طريقة النّحاة في التّعامل مع الدّلالات الزّمانيّة. فهم يهتمّون بدلالات الصّيغ الأصليّة ولم يهملوا دلالاتها التي تنصرف إليها في الاستعمال وهم يحاولون تفهّمها والإحاطة بها وصفا وتفسيرا.

-غير أنّ تلك الحركيّة لم تكن متعلّقة بالدّلالات الزّمانيّة فقط بل هي جاريّة في مختلف الدّلالات التي تكتسبها الصّيغ. فللصّيغ معان وضعيّة كامنة فيها وهي معان معجميّة مهيّأة لأن تنقلب في مستوى الاستعمال إلى معان قد لا يُعرف لها آخر. ولذلك انصبّ جهد النّحاة على مراقبة تلك المعاني دون أن يغيب عنهم أنّ المعاني الوضعيّة إنّما هي قائمة على الاستعمال وأنّ قيمتها تكمن في وجود مقابلات لها فيه، وهو ما سنحاول التوسّع فيه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

انصراف "صيغ الثّلاثي المجرّد" و"صيغ الأسماء المتّصلة بالأفعال" عن المعاني التي لها بالوضع إلى دلالات جديدة بالاستعمال.

0-تمهيد:

انتهينا في الفصل السّابق إلى تحديد الخصائص المظهريّة والوقتيّة التي تميّز الصّيغ الصّرفيّة للأفعال وصيغ الأسماء المتّصلة بها في نظام العربيّة. وقد بيّنا الأهميّة التي أولاها النّحاة العرب لهذا الصّنف من الدّلالات في إطار اهتمامهم بـ"الزّمان" باعتباره مفهوما يستوعب،في تصوّرهم،الكيفيّة في مدّة حدوث الصّيغ والوقت الذي هو حيّز الوجود الحدثي في الزّمان. ونعمل في هذا الفصل على تتبّع حركيّة صيغ الفعل الثّلاثي المجرّد وبعض صيغ الأسماء المتّصلة بالأفعال بين دلالاتها المعجميّة الأصليّة ودلالاتها التي تنصرف إليها بالاستعمال والتّداول بقطع النّظر عن الاختلافات السّائدة بين الاتّجاهات التي تفصل بين المقولات المعجميّة والمقولات التّركيبيّة والاتّجاهات التي لا تفصل بينها[1].

فنحن نحاول من خلال هذا الفصل الإلمام بجوانب أخرى من الصّيغ الصّرفيّة وذلك بالبحث في تغيّر دلالاتها المعجميّة التي لها بالوضع عندما تكون وحدات سياقيّة جارية في مواضع ومحلاّت إعرابيّة. فالمعاني الكامنة في الألفاظ بالوضع تتحوّل بالتّركيب من الكمون إلى الظّهور لأنّ اللّفظ كما يقول التّهانوي: "إذا أُطلق فُهم المعنى فيه" (كشّاف اصطلاحات الفنون، 489). وفي هذا ما يدلّ على تمييزهم بين الدّلالات الوضعيّة والدّلالات السّياقيّة التي تنصرف إليها الوحدات في الاستعمال. المهمّ في هذا السّياق أنّ الوحدات المعجميّة وهي "الأسماء" و"الأفعال" و"الصّفات" وحدات مجرّدة ليس

---

[1] – يمكن العودة بخصوص هذه الاتّجاهات إلى (بن حمّودة، 2004/380-381).

فيها: "ما دلالته تامّة وإحالته مستقلّة غير صنف واحد من الأسماء هو اسم الجنس"(بن حمّودة، 382/2004). وهو ما يبرّر تغيّر دلالاتها وتبدّلها في مستوى الاستعمال. وعلى هذا الأساس عدّوها من قبيل الوحدات التي تكون لها دلالة باعتبارها: "وحدات نظام، فإذا تحقّقت بالاستعمال أصبحت وحدات ذات معنى وخارج"(الشّاوش، 2001 /983)[1].

ويبدو أنّ هذا التصوّر هو الذي أقاموا عليه فهمهم للصّيغ باعتبارها أصنافا معجميّة تركيبيّة متردّدة بين مقتضياتها في النّظام ومقتضياتها في الاستعمال[2]. فلا معنى لاعتبار الوحدات المعجميّة كيانات معزولة منغلقة على ذاتها بل هي كيانات سياقيّة لأنّ تلك الوحدات لا تكتسب كما يقول فريغ Frege دلالاتها: "إلا في سياق مّا، ففي السّياق وحده تتحدّد دلالة الكلمات" (Frege، 1884، 62). وفي هذا الاتّجاه نفهم تعددّ المعاني التي تفيدها الصّيغ عندما تُنزّل في الاستعمال.

1-انصراف صيغ الفعل الثّلاثي المجرّد عن دلالاتها التي لها بالوضع إلى دلالات سياقيّة جديدة:

1-1 الدّلالات الوضعيّة الغالبة على صيغ الفعل الثّلاثي المجرّد :

لم يختلف النّحاة في اعتبارهم صيغ الثّلاثي المجرّد صنفا من أصناف الصّيغ الصّرفيّة للأفعال، وقد تعاملوا مع هذا الصّنف وميّزوه من باقي الأصناف بتخصيصه بسمات دلاليّة اشتقاقيّة تركيبيّة من قبيل"ثلاثي" و"مجرّد" و"لازم" و"متعدّ"...إلخ. وقد اعتمدوا في هذا الاتّجاه "حركة عين الفعل في الماضي" للتّمييز بين الصّيغ المدرجة تحت هذا الصّنف من الأفعال

---

[1]-نستثني في هذا السياق الحروف وما جرى مجراها من الوحدات كالظّروف والضّمائر فهي من الوحدات التي لا تعبّر عن شيء أو ذات في الخارج وهي مع ذلك من الأدوات التي تحتاج إلى غيرها حتى تتحدّد معانيها.

[2]- يذكر في هذا السيّاق أنّ التّوليديين لا يقولون بالفصل بين المقولات المعجميّة والمقولات التّركيبيّة وهم يعتبرون الاسم والفعل والصّفة مقولات تركيبيّة معجميّة في الوقت نفسه. أمّا بقيّة المقولات كالحروف والظّروف والضّمائر، فهم يعتبرونها مقولات وظيفيّة. انظر ملخّص هذا بالعودة إلى (بن حمودة، 383/2004).

وما تفيده كلّ واحدة منها من معان. فصيغة الفعل الثّلاثي المجرّد عند تصريفه تكون على النّحو التّالي:

الصّيغة في الماضي	صيغة المضارع	الدّلالة الغالبة
فَعَلَ	يَفْعُلُ يَفْعَلُ يَفْعِلُ	الأعمال[1]
فَعِلَ	يَفْعَلُ	الحالة
فَعُلَ	يَفْعُلُ	اكتساب صفة

وقد اعتبر النّحاة باب (فَعَلَ) أخفّ من بابي (فَعِلَ) و(فَعُلَ) ولذلك كثيرا ما كانوا يبدؤون به في وصف هذا الصّنف من الصّيغ[2]. وقد علّل الأستراباذي أوّليّة (فَعَلَ) على(فَعِلَ) و(فَعُلَ) بقوله: " اعلم أنّ باب فَعَلَ لخفّته لم يختصّ بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها، لأنّ اللّفظ إذا خفّ كثر استعماله واتّسع التصرّف فيه" (الأستراباذي، شرح الشّافيّة،ج70/1). وقد قادهم ذلك إلى اعتبارهم (فَعَلَ) الذي مضارعه (يَفْعَلُ) أقلّ درجة من (فَعَلَ/ يَفْعُلُ) و(فَعَلَ/ يَفْعِلُ) فهو ليس: "بأصل، ومن ثمّ لم يجئ إلاّ مشروطا فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق: الهمزة والهاءُ والحاءُ والخاءُ والعينُ والغين، إلاّ ما شذّ من نحو: أبَى يَأْبَى وركَنَ يرْكَنُ "(الزّمخشري، المفصّل في علم اللّغة، 331).

---

[1]- استعمالنا مصطلح "عمل" في تحديد الدّلالة الغالبة على صيغة (فَعَلَ) ولم نستعمل "الحدث" لأنّنا نعتبر"الأحداث" أعمّ من "الأعمال". فما كان منها على (فَعَلَ) تغلب عليه "الأعمال" وما كان على (فَعِلَ) أو (فَعُلَ) تغلب عليه "الصفات العارضة" وهي"الحالات" أو "الصّفات الثّابتة". وهذا معناه أنّ "الحدث" دلالة عامّة تصلح لمختلف صيغ الفعل الثّلاثي، في حين يختصّ "العمل"بـ(فَعَلَ) دون باقي الصّيغ.

[2]- انظر في هذا السّياق على سبيل الذّكر دون الحصر (سيبويه، الكتاب،ج3/ص5 وابن الحاجب، ضمن شرح الكافيّة، ج67/1).

وفي هذا ما يدلّ على أنّهم لم يكتفوا بتصنيف صيغ الأفعال الثّلاثيّة المجرّدة بالنّظر إلى "حركة عين الفعل في الماضي" وما تختزنه من معان فحسب، وإنّما ذهبوا في ذاك التّصنيف إلى التّمييز بين صيغ (يَفْعُلُ/ يَفْعَلُ / يَفْعِلُ) باعتبارها أَوْجُهَ (فَعَلَ) في المضارع وبيان طبيعة العلاقة الرّابطة بينها. وقد أفضى وصفهم ذاك إلى اعتبارهم هذه الصّيغ "الدّالة على الأعمال" كما يقول سيبويه (الكتاب،5/4)، صيغا متفاوتة التمكّن في الصّنف الذي تنتمي إليه. وقد عبّروا عن ذاك التّفاوت من خلال اعتبارهم (فَعَلَ/ يَفْعُلُ) و (فَعَلَ/ يَفْعِلُ) صيغتين أصليتين واعتبارهم (فَعَلَ/ يَفْعَلُ) أقلّ منهما درجة. وألحقوها بهما في الدّلالة على الأعمال كما تُلحق الفروع بالأصول.

المهمّ في هذا السّياق،أنّ تمييزهم بين الصّيغ على أساس "الخفّة" و"الثّقل" واعتبارهم صيغة (فَعَلَ) أخفّ من باقي صيغ الثّلاثي المجرّد لا يعني أنّ هذه الصّيغ غير متمحّضة عندهم للتّعبير عن المعاني، فمعانيها الوضعيّة تمثّل في نظرهم مجالات دلاليّة هامّة في التّصنيف وفي تفسير اتّصال بعض صيغ الأسماء بها. فما كان منها: "مضموم العين (فَعُلَ) فالفاعل منه فَعِيل ككريم وقبيح لأنّه إنّما يقع في الذّوات وما كان مكسور العين (فَعِلَ) لعلّة أو شبيه بها فالفاعل منه على فعِل كعمٍ ونزِق"(ابن القطّاع، الأفعال،ج23/1). وعلى هذا الأساس وزّعوا الصّيغ وراعوا المَجالات الدّلاليّة الغالبة عليها. فـ(فَعَلَ) مُتمحّضة عندهم للدّلالة على "العمل" وهي من صنف "الأفعال التي هي أعمال"(سيبويه، الكتاب،ج5/4) إذ الأعمال غالبة عليها، و(فَعِلَ) تدلّ على "الحالة" بما أنّ الغالب في وضعها حسب الرّضيّ أن تكون: " للأعراض من الوجع وما يجري مجراه، كحزِنَ وردِيَ وشَعِثَ وسَهِكَ ونَكِدَ وعَسِرَ وشَكِسَ... ويكثُر في هذا الباب الألوان والحِلى، فالألوان نحو كدِرَ وشَهِبَ وصدِئَ ... والحِلى (وهي العلامات الظّاهرة للعيون في أعضاء الحيوان) فـ(نحو) شَتِرَ وصَلِعَ ورَسِحَ وهضِمَ" (الأستراباذي، شرح الشّافيّة،73/1)[1]. وأمّا (فَعُلَ) فتدلّ عندهم على "اكتساب صفة"، فهي كما يقول ابن الحاجب لـ: "أفعال الطّبائع ونحوها كحَسُنَ وقَبُحَ وكَبُرَ وصَغُرَ"(ابن الحاجب،ضمن

[1]–شَتِر: انشقّت شفته السّفلى، وشتِرت عينُه: انقلب جفنها وتشنج... ورَسِحَ أي خفّ لحم عجيزته وفخذيه، وهضِمَ: انضمّ كشحاه (أي جانباه) وضمُرتْ بطنُهُ".

الأستراباذي، شرح الشّافيّة، 74/1). وقد جعلها الرّضي في الأغلب لأفعال الغرائز كما في قوله: "اعلم أنّ فَعُلَ في الأغلب للغرائز، أي: الأوصاف المخلوقة كالحسن والقبح والوسامة والقَسَامَةِ والكِبَرِ والصّغر والطّول والقِصر...ونحو ذلك" (م.ن).

المهمّ في هذا السّياق أنّ تقريب النّحاة دلالات صيغ الثّلاثي المجرّد باستعمالهم عبارات من قبيل "في الأغلب" أو "تكثر فيه" أو" أكثر من" تدلّ على أنّ المعاني المذكورة ليست نهائيّة وأنّ هذه الصّيغ ليست حبيسة دلالاتها الوضعيّة. فـ(فَعَلَ) لمعان كثيرة (ابن الحاجب، المرجع السّابق، 70/1) و(فَعِلَ) تكثر فيه العلل والأحزان والألوان والحِلَى وقد يشاركه فَعُلَ مضموم العين: "في الألوان والعيوب والحِلَى ...وفي الأمراض والأوجاع..." (م.ن، 73). وهذه المشاركة تؤكّد كون بعض الصّيغ الصّرفيّة تحتمل أكثر من معنى وضعي ولكنّها تُعرف بمعناها الغالب عليها. وهي تنصرف بالتّركيب عن معناها الذي لها بالوضع لأداء معان أخرى مختلفة عنه مجاوزة له. وفي هذا السّياق، استعملنا عبارة "**الدّلالة الغالبة**" في تعييننا دلالات الصّيغ الوضعيّة في الجدول أعلاه.

لقد جعل النّحاة من المعاني التي تدلّ عليها صيغ الثّلاثي المجرّد بالوضع أبوابا أو مجالات دلاليّة عامّة ساهموا بها في تحديد السّمات الدّلاليّة لذاك الصّنف من الصّيغ. فـ: " فَعُلَ المضموم العين وفَعِلَ المكسور العين في الأغلب يختصّ كلّ منهما بمعنى مخالف لمعنى فَعَلَ المفتوح العين" (الأستراباذي، شرح الشّافيّة، ج79/1). و مع أنّ هذا الاختلاف يدلّ على تباين تلك الصّيغ في المعنى الوضعي الذي تعبّر عنه كلّ واحدة منها، فإنّ المقارنة بين معنى كلّ صيغة في علاقته بباقي المعاني تدلّ بدورها على أنّ النّحاة لم يتصوّروا الصّيغ الصّرفيّة أصنافا دلاليّة متفاصلة بل تصوّروها في علاقة استرسال لوعيهم بما يوجد بينها من اشتراك تركيبيّ دلالي. فالاتّصاف بالصّفة الذي تدلّ عليه (فَعُلَ) مثلا يمكن أن تدلّ عليه (فَعِلَ) أيضا، بل يمكن لـ(فَعَلَ) التي تدلّ على "العمل" أن تدلّ بالتّركيب على الصّفة، خاصّة أنّ الفعل كما يقول ابن يعيش: "وصف في الفاعل"(ابن

يعيش، شرح المفصّل، 75/2)[1]، لكنّ معنى الوصفيّة الذي في (فَعَلَ): "طارئ عليه بسبب البنية الإعرابيّة"(بن حمّودة، 451/2004).

المهمّ في هذا السّياق أنّ النّحاة قد ميّزوا بين الصّيغ الصّرفيّة للأفعال وصيغ الأسماء المتّصلة بها وهم يدركون تماما ما يوجد بين تلك الصّيغ من اشتراك ولا سيما عندما تكون في وضعية اشتغال. فهم يقدّرون أنّ دلالة الصّيغة تتحدّد بالاستعمال ولذلك عملوا على الاهتمام بالدّلالات الفرعيّة التي تنصرف إليها الصّيغ بالتّركيب بالإضافة إلى اهتمامهم بدلالاتها الوضعيّة كما سيتّضح في الفقرات الموالية من الفصل.

2-1 الدّلالات التي تنصرف إليها صيغ الثّلاثي المجرّد بالاستعمال:

1-2-1 انصراف (فَعَلَ) عن معنى "العمل" الذي تعبّر عنه بالوضع إلى الدّلالة على "الصّفة" و"الحالة":

لم يتردّد النّحاة في اعتبارهم (فَعَلَ) صيغة دالّة على "الأعمال". فقد عقد لها سيبويه بابا أطلق عليه اسم"هذا بناء الأفعال التي هي أعمال..."(الكتاب، ج5/4) وأدرج تحت هذا الباب ثلاث صيغ هي "فَعَلَ/ يفعُلُ، وفَعَلَ/ يفعِلُ، وفَعِلَ/ يَفْعَلُ"(م.ن) ولم يورد (فَعَلَ/ يَفْعَلُ) لما لهذه الصّيغة من خصوصيّة جعلت النّحاة يعتبرونها فيما بعد أقلّ درجة من باقي الصّيغ المذكورة (انظر، الزّمخشري، المفصّل في علم اللّغة، 331). وقد عدّوا صيغة (فَعَلَ) بمضارعاتها الثّلاثة صيغة غالبة في الاستعمال مقارنة بصيغتي (فَعِلَ/ فَعُلَ) فهي غير مختصّة بمعنى من المعاني، لأنّها أخفّ منهما[2]. واللّفظ إذا خفّ: "كثر استعماله واتّسع التصرّف فيه" (الأستراباذي، شرح الشّافيّة، ج70/1). وهذا معناه أنّ دلالة (فَعَلَ) على "العمل" بالوضع هي دلالة غالبة. فالصّيغة قد تدلّ على أكثر من معنى بالوضع ولكنّها تنصرف في

---

[1] – يقول الأستراباذي في هذا الباب :"... وجميع الأفعال في المعنى صفات لفاعليها"(الأستراباذي، شرح الكافيّة، ج4/ 244).

[2] – نشير في هذا السّياق إلى أنّ شكري السّعدي قد خلص إلى الإقرار بأنّ صيغة (فَعَلَ) الدّالة على "العمل" أدخل أنواع الفعل في الفعليّة وذلك بحكم: "ما ينضاف إلى صيغته الدّالة على الحدوث والتجدّد بأصل الوضع من مضمون حدثي يجمع بين إفادة التغيّر والتحوّل والتّأثير المادّي المحسوس" (شكري السّعدي، 313/2006).

التّركيب للدّلالة على معان قد لا يُعرفُ لها آخر. فـ(فَعَلَ/ يَفْعُل) و(فَعَلَ/ يفْعِلُ) و(فَعِلَ/ يَفْعَلُ) صيغ دالّة على "الأعمال" خلافا لـ(فَعُلَ) الدّالة على اكتساب صفة و(فَعِلَ) التي تغلب عليها الدّلالة على الحالة. ولذلك استعمل سيبويه صيغتي "المصدر" و"اسم الفاعل" أثناء تمثيله لتلك الصّيغ دون "الصّفة المشبّهة" التي تُبْنى في الأصل على (فَعُلَ). يقول سيبويه: "فأمّا فَعَلَ يَفْعُلُ ومصدره فَقَتَلَ يقتُلُ قَتْلا، والاسم قاتلٌ، وخلقه يخلُقُه خلْقا، والاسم خالقٌ، ودقّه يدُقُّهُ دقّا، والاسم داقٌّ...وأمّا فَعَلَ يفْعِلُ فنحو ضَرَبَ يضربُ ضربا والاسم ضاربٌ... وأمّا فَعِلَ يفعَلُ ومصدره والاسم فنحو: لحِسَهُ يلحَسُهُ لحسا وهو لاحسٌ، ولَقِمَهُ يلقَمُهُ لقما وهو لاقِمٌ..." (الكتاب، ج5/4).

ولعلّ ما يسترعي الانتباه في هذا الباب أنّ النّحاة لم يكتفوا رغم إقرارهم بأنّ (فَعَلَ) صيغة غير مختصّة بمعنى من المعاني، بالإشارة إلى كثرة المعاني الدّالة عليها بل عملوا على تتبّع تلك المعاني وحاولوا تصنيفها بحسب المجالات التي تعبّر عنها كالمغالبة والأعراض والألوان ...إلخ.فباب "المغالبة" مثلا يُبنى بضمّ مضارعه، وتعني المغالبة عندهم: "أن يغلب أحد الأمرين الآخر في المصدر...نحو كارمني فَكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ :أي غَلَبْتُهُ بالكرم...وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغَلَبَ وخصَمَ وكرُمَ، فإذا قصدت هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب"(الأستراباذي، شرح الشّافيّة، ج70/1). وفي هذا ما يدلّ على أنّ (فَعَلَ) التي وُصفت بكونها لا تختصّ بمعنى من المعاني، يمكنها أن تنصرف عن العمل "المرئيّ" و"غير المرئيّ"[1] لتدلّ على "الصّفة". فـ(غَلَبَ) في باب المغالبة تؤدّي معنى الصّفة (غالب) ويكون مضارعها (يَغلُبُ).وهي تتمحّض للدّلالة على الحالة في قولهم (بَرَأَ / يَبْرُؤُ) وهي حالة متغيّرة. فـ(فَعَلَ) التي تدلّ على العمل والحركة يمكن أن تدلّ على معاني (فَعِلَ) و(فَعُلَ) بضرب من الاتّساع والتصرّف فيها. فهي مستعملة لوصف الأحداث التي تشارك فيها الذّوات ولوصف صفاتها "الثّابتة" وهي "الخصال التي تكون في

---

[1] يميّز ابن يعيش بين العمل المرئي والعمل غير المرئي على أساس أنّ المرئيّ: "ما كان متعدّيا فيه علاج من الذي يوقعه بالذي يوقع به فيشاهد ويرى وذلك نحو ضرب وقتل ونحوهما ممّا كان علاجا مرئيّا وقالوا في غير المرئيّ شكر ومدح..." (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج157/7).

الأشياء"(الزّمخشري، المفصّل،332) وصفاتها "المتحوّلة" وأكثرها: "الأعراض من العلل والأحزان وأضدادها" (م.ن).

وممّا يدلّ على دلالة (فَعَلَ) على معنى الصّفة، ما ذكره الزّمخشري أثناء تحليله قول القائل: {طاب زيد نفسا} و{ تصبّب عرقا} و{اشتعل الرّأس شيبا}. فقد ذكر أنّ الأصل في هذه الأبنية، وصف "النّفس بالطّيب" و"العرق بالتّصبّب"و" الشّيب بالاشتعال" إذ المقصود في هذا الباب: {طابت نفسه} و{تصبّب عرقُهُ} و{اشتعل شيب الرّأس}. وهذا التصوّر يجعل الفعل في علاقته بفاعله بمثابة الصّفة في علاقتها بالموصوف إذ الفعل في الحقيقة: "وصف في الفاعل"(الزّمخشري، ضمن شرح المفصّل،ج74/2) وإنّما أزالوا ذلك عن أصله لـ: "ضرب من المبالغة والتّأكيد" (م.ن).

ولذلك فإنّ صيغة (فَعَلَ) الدّالة على العمل، قادرة على أداء معنى "الصّفة" فهي وصف في الفاعل والأوصاف كما يقول ابن يعيش: " توضّح الموصوفين وتزيل إبهامها"(م.ن). وكونها كذلك يجعلها أكثر اتّساعا من (فَعِلَ) و(فَعُلَ) لأنّها فعل حقيقي: أي" حدث" وقد جعل ابن يعيش "الحدث" وصفا في الفاعل وقصره عليه إلاّ ما كان من قبيل المجاز. فإذا أخبرت عن: " فاعل بفعل لا يصحّ منه كان محالا نحو قولك تكلّم الحجر وطار الفرس...إلاّ أن تريد المجاز.كذلك قولك: طاب زيد وتصبّب وتفقّأ لا يوصف زيد بالطّيب والتصبّب والتّفقّؤ فعلم بذلك أنّ المراد المجاز وذلك أنّه في الحقيقة لشيء من سببه..." (م.ن، 75).

بناء على ما تقدّم ذهب بن حمّودة إلى اعتبار معنى "الوصفيّة" في (فعَلَ): "طارئا عليه بسبب البنية الإعرابيّة"(بن حمودة، 451/2004). فالفعل المفرد بمثابة: "الصّفة بالنّسبة إلى فاعله وأنّ الفاعل النّحوي- سواء أكان في الحقيقة المرجعيّة قائما بالحدث كما في الأفعال المتعدّية أو متحمّلا للحدث كما في عدد كبير من الأفعال اللاّزمة- موصوف بما في الفعل المسند من معنى" (م.ن، 452).

وممّا يدلّ على انصراف (فَعَلَ) عن باب "العمل" وعن الأفعال الحقيقيّة، ما ذكره سيبويه في الموضع الذي حدّث فيه عن "أمثلة المصادر"(الكتاب، 10/4-17) من أمثلة تؤكّد دلالة (فَعَلَ) على الصّفة. فقد نقل

عن العرب قولهم: " وَجَبَ قلبُه وجيبا، ووجَفَ وجيفا، ورسَم البعير رسيما، فجاء على فَعيل كما جاء على فُعال، وكما جاء فعيلٌ في الصّوت كما جاء فُعال وذلك نحو الهدير، والضّجيج، والقليخ...فقالوا: قَلَخَ البعير يقْلَخُ، قليخا، وهو الهدير"(م.ن،14). وقد اعتبر ابن الحاجب الصّفة المشبّهة من باب فَعُلَ، فَعيل، أمّا من (فَعَلَ) فـ:"هي قليلة وقد جاء نحو حريص وأشيب وضيّق وتجيء من الجميع بمعنى الجوع والعطش وضدّهما على فَعلان نحو جوعان وشبعان وعطشان وريّان" (ابن الحاجب، ضمن شرح الكافيّة، 148/1).

ورغم تعدّد المعاني التّي تعبّر عنها (فَعَلَ) لغلبة الأحداث المعبّرة عن الأعمال على الصّفات، فإنّ التوسّع في التصرّف في هذه الصّيغة قد جعلها تعبّر عن "الحالات" أيضا وهي من الأوضاع الدّالة على التغيّر والتبدّل وليست من الأوصاف المستمرّة الثّابتة. من ذلك قولهم: "هَدَأَ، يهدَأُ، هدْءا وهُدوءا" فحملوها على:"رقَصَ، رقْصا، كما قالوا: طلَبَ، طلبا" (سيبويه،الكتاب،4/،15-16). ومثل ذلك قولهم:" جاعَ يَجُوعُ جُوعا، وهو جائعٌ، ونَاعَ ينُوعُ نُوعًا وهو نائعٌ. وقالوا: جوْعان فأدخلوها ههنا على فاعل لأنّ معناه غرْثان. ومثل ذلك أيضا من العطش: هامَ، يَهِيمُ، هَيْمًا وهو هائمٌ، لأنّ معناه عطشان"(م.ن،22/4).

على هذا الأساس، تكون (فَعَلَ) صيغة حركيّة متردّدة بين دلالتها الوضعيّة الغالبة عليها ودلالاتها التي تنصرف إليها بالاستعمال. وقد كان النّحاة على وعي بتلك الحركيّة فاستعملوا عددا من العبارات الاصطلاحيّة والتّراكيب الدّالة على ذلك ومنها " الخفة" و"اتّساع التصرّف" و"يغلب عليها" و"أكثر استعمالها" (ابن يعيش، شرح المفصّل،ج75/2،وابن الحاجب، ضمن، شرح الكافيّة،ج70/1-71 والأستراباذي، م.ن،70). ولم يغفلوا في هذا الباب عن التّنبيه إلى أهميّة هذه الصّيغة في علاقتها بصيغتي (فَعِلَ) و(فَعُلَ) فهي صيغة غالبة في الاستعمال لكونها دالّة على الأفعال الحقيقيّة وهي أحداث موسومة بالحركة والتحوّل والانتقال في مقابل(فَعُلَ) الدّالة على الثّبوت والاستمرار.

وقد ميّزوا في هذا السّياق بين صيغ الثّلاثي المجرّد وجعلوا من حركة عين الفعل في الماضي قرينة دلاليّة هامّة في التّفريق بينها دون أن يغفلوا عمّا

يوجد بين تلك الصّيغ من اشتراك دلالي، على اعتبار أن الصّيغ حين تنصرف عن دلالاتها الوضعيّة قد تعبّر عن معان سياقيّة هي في الأصل معان وضعيّة لصيغ أخرى. ولذلك فإنّ تردّدهم في تدقيق دلالة صيغة (فَعَلَ) مثلا، واستعمالهم عبارة " يغلب عليها" وغيرها من العبارات والتّراكيب الجارية مجراها يدلّ على اتّساع دلالة الصّيغة إلى حدّ فيضانها على باقي دلالات صيغ الثّلاثي المجرّد. ولكنّ هذا الاتّساع لم يكن لِيَحْجُبَ عنّ النّحاة ما تتميّز به صيغتا (فعِلَ) و(فَعُلَ) من دلالات كما سيتّضح في الفقرات اللاّحقة.

2-2-1 انصراف (فَعِلَ) عن الأعراض من الوجع وما جرى مجراه إلى "الصّفات":

لم يختلف النّحاة في اعتبارهم صيغة (فَعِلَ) دالّة في الأصل على الحالات، وهي من هذه النّاحية قريبة من (فَعَلَ) لأنّ الحالات متجدّدة متحوّلة كالأعمال والصّفات ثابتة مستمرّة. ويبدو أنّ قربها من (فَعَلَ) في تجدّدها وفي دلالتها على بعض الأعمال وراء تصنيف سيبويه لها ضمن "الأفعال التي هي أعمال". فقد ذكر في هذا الشّأن ثلاثة أبنيّة واعتبرها مكوّنة لهذا الصّنف من الأفعال وهي: "فَعَلَ يَفْعَلُ، وفَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ. ويكون المصدر فَعْلا، والاسم فاعلا" (سيبويه،الكتاب، ج5/4)[1].

وقد دقّق الرّضيّ المجال الدّلالي لهذه الصّيغة حين ذكر أنّ ما يكون في وضعه للأعراض من الوجع وما يجري مجراه، فهو على (فعِلَ): " كحَزِنَ وردِيَ وشَعِثَ وسَهِكَ ونَكِدَ...ويكثر في هذا الباب الألوان والحِلى..."(الأستراباذي، شرح الشّافيّة، 72/1-73 و148-149).وهذا معناه أنّ (فعِلَ) تعبّر عن حالات متجدّدة وصفها سيبويه بالكثيرة وحمل عليها "الألوان والعيوب والحلى" ضمن باب" هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال وجِعَ يوجَعُ وَجَعا وهو وَجِعٌ، لتقارب المعاني" (سيبويه، الكتاب، 17/4). وهو ما انتهى إليه الزّمخشري بحمله الألوان والعيوب على العلل والأحزان

---

[1] – قد يكون حديث سيبويه عن صيغة (فاعل) التي يأتي عليها الاسم في الشّاهد أعلاه، تخليصا لصيغ الثّلاثي التي أدرجها تحت صنف "الأفعال التي هي أعمال" من معنى "الوصف" واعتباره "العمل" معنى غالبا عليها، لأنّ صيغة (فاعل) مقترنة في الأصل بالأحداث التي تشارك فيها الذّوات.

(الزّمخشري، ضمن شرح الكافيّة، 71/1). وفي هذا ما يدلّ على أنّ (فَعِلَ) تعبّر عن الأعراض من الأحزان بالوضع وعن الألوان والعيوب والحلى بتقارب المعاني. فـ{كَدِرَ وشَهِبَ وصَدِئَ} التي تفيد الألوان و{شَتِرَ وصَلِعَ ورَسِحَ} التي تفيد الحِلَى، قَريبة في معانيها من الأعراض. ولذلك أدرجها النّحاة ضمن باب (فَعِلَ) وأجروها على العلل والأحزان وأضدادها.

غير أنّ دلالة (فَعِلَ) بالوضع على العلل والأحزان وما جرى مجراها من الألوان والعيوب، لا يجعل الصّيغة حبيسة تلك الدّلالات. فهذه الدّلالات غالبة عليها وليست منتهى ما تبلغه الصّيغة. فهي قريبة من صيغة (فَعَلَ) كما تقدّم، لكنّها على علاقة بـ(فَعُلَ) أيضا. فقد ذكر سيبويه أنّ العرب قد جعلوا (حَزِنَ): "بمنزلة المرض لأنّه داء" (الكتاب، ج17/4) فقالوا: " حَزِنَ حزَنًا وهو حَزِينٌ... وقالوا: الحُزْن كما قالوا: السّقْم"(م.ن). وجعلوها دالّة على"الصّفة" وخلّصوها لها في ما كان من الذّعر والخوف. يقول سيبويه: "وجاء ما كان من الذّعر والخوف على هذا المثال(يعني وَجِعَ)، لأنّه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل ما ذكرناه إلى بدنه، وذلك قولك: فزعتُ فَزَعًا وهو فَزِعٌ، وفرِقَ يَفْرَقُ فَرَقًا وهو فَرِقٌ،... ووَجِرَ وَجَرًا وهو وَجِرٌ" (م.ن، 18/4).

وقد أرجع النّحاة في هذا الباب (وَجِلَ) إلى (وَجِعَ) فقالوا: وَجِلَ يوجَلُ وَجَلاً كما قالوا: وَجِعَ، يوجَعُ وجَعًا. واعتبروا ما كان على (فَعِلَ) وهو معتلّ اللاّم نحو: ردِيَ، يردى، ولِوَيَ، يلوَى، ووَجِيَ، يوْجَى، من قبيل العلل. فقولك: عَمِيَ قلبُه، يَعْمَى، عَمًى، وهو عَمٍ...وصف للقلب بالعَمَى، لأنّ ذلك كما يقول سيبويه: "بلاءٌ أصاب قلبه" (م.ن، 18)

في مقابل هذه المعاني، جاءت العرب بالمعاني التي هي ضديدة لها على صيغة (فَعِلَ) نفسها. من ذلك قولهم: أَشِرَ، يَأْشَرُ، أشَرًا، وبَطِرَ، يَبْطَرُ، بطَرًا، وفَرِحَ، يفرَحُ، فَرَحًا...وقد ذكر سيبويه في هذا الباب أنّهم قد: "جعلوا السُّقام والسّقيم كالجمال والجميل"(م.ن، 19)[1]. وعلى هذا الأساس وصف ابن الحاجب (فَعِلَ) بـ: "كثرة العلل والأحزان وأضدادها" (ابن الحاجب، ضمن، شرح الشّافيّة، ج71/1).

[1]- يمكن التوسّع في دلالة (فَعِلَ) على الصّفات بالعودة إلى باب" ما جاء من الأدواء على مثال وَجِعَ ...لتقارب المعاني" (سيبويه، الكتاب، ج4/صص17-21).

وقد توسّع الرّضي في المعاني التي تفيدها (فَعِلَ) ونبّه إلى خصائصها الإعرابيّة حين اعتبر لازمها أكثر من متعدّيها وخاصّة في الألوان والعيوب والأمراض. فـ(فَعِلَ) في هذه المعاني المذكورة: " كلّها لازم، لأنّها لا تتعلّق بغير من قامت به"(الأستراباذي، شرح الشّافيّة،ج73/1). وحدّث عن مشاركتها لـ(فَعَلَ) في "الأعمال" ومشاركة (فَعُلَ) لها في الألوان والعيوب وفي الأمراض والأوجاع كما سيأتي في فقرة لاحقة (انظر الفقرة 1-2-3). وهذه المعطيات تدلّ على أنّ الصّيغ عندهم غير متفاصلة وأنّ الصّيغة التي تدلّ على معناها بالوضع قد تدلّ بالاستعمال، كما بيّنا في فقرة سابقة(1-2-1)، على معنى فرعيّ هو معنى غالب على صيغة أخرى. وفي هذا السّياق فإنّ (فَعِلَ) تكون بمقاييس النّحاة واقعة بين صيغتي (فَعَلَ) و(فَعُلَ) متردّدة بينهما[1]. فهي قريبة من (فَعَلَ) بحكم دلالتها على الحالات والأعمال المتجدّدة: شَرِبَ، فَهِمَ، لَحِسَ، رَكِبَ...ومن (فَعُلَ) بحكم دلالتها على الصّفات: حَزِنَ، سَقِمَ، فَزِعَ...حين جعلوها كما يقول سيبويه: "بمنزلة المرض"(سيبويه، الكتاب،ج17/4). فهي بهذا الاعتبار تعبّر عن "الحالات" بالوضع، لأنّ الغالب في وضعها "أن تكون للأعراض من الوجع وما يجري مجراه" (الأستراباذي، شرح الشّافيّة،ج72/1) وتشارك غيرها من الصّيغ الثّلاثيّة في "الأعمال" و"الصّفات" دون أن تبلغ ما بلغته (فَعَلَ) من اتّساع وتصرّف.

1-2-3 انصراف (فَعُل) عن الخصال التي تكون في الأشياء إلى "الأعمال" و"الحالات":

ذكرنا في موضع سابق أنّ (فَعُلَ) قد استعملت في الأغلب لأفعال الطبائع وعلى ذلك وصفها سيبويه بـ: "الخصال التي تكون في الأشياء"(سيبويه، الكتاب،28/4)[2]. وقد عدّ الرّضي تلك الخصال" أوصافا

---

[1] – انظر في هذا الخصوص، تصنيف ابن السرّاج مكسور العين ضمن عرضه "أبنية الثّلاثي" (الأصول،ج180/3) بعد مفتوح العين وقبل مضمومها.

[2] – نشير في هذا السّياق إلى أنّ الزّمخشري قد استعمل الوصف الذي استعمله سيبويه في تعيين دلالة (فَعُلَ) وزاد على ذلك عبارة "يكثر فيه" التي تُفهم من سياق حديثه عن صيغ الثّلاثي المجرّد . فقد ذكر في هذا الباب أنّ: " فَعِلَ يكثر فيه الأعراض من العلل والأحزان وأضدادها...وفَعُلَ للخصال التي تكون في الأشياء كحسن وقبح وصغر وكبر" (الزّمخشري، المفصّل، 332).

مخلوقـة" وجعلـها ثابتـة في الموصـوف مستمرّة فيـه(شـرح الكافيّـة، 74/1). فصفات من قبيل "قصير" و"كبير" و"عظيم"...ثابتة في الموصوف مستمرّة فيـه وهي مبنيّة على (فَعُلَ) لأنّ الفاعل من هذه الصّيغة يكون على: "فعيـل ككـريم وقبيح لأنّه إنّما يقع في الذّوات" (ابن القطّـاع، الأفعـال،ج23/1). وعلـى هـذا يُقال للإنسان: " قليل كما يُقال قصير، فقد وافق ضدّه وهـو العظـيم، ألا تـرى أنّ ضدّ الصّغير وضدّ القليل الكثير، فقد وافق ضدُّ الكثير ضدَّ العظيم في البنـاء" (سيبويه، الكتاب، 30/4-31)[1].

وقد أشار النّحاة في هذا السّياق إلى أنّ لـ(فَعُلَ) ما لباقي صـيغ الثّلاثـي المجرّد من خصائص. فهي ليست موضوعة لأفعـال الطّبـائع وأفعـال الطّبـائع فقط، وإنّما الغالب عليها دلالتها بالوضع على تلك الأفعال. ولـذلك كـثيرا مـا كانوا يستعملون عبارات من قبيل "في الأغلب" و"يكثر فيه" و"يغلب عليـه" في إشارة منهم إلى أنّ الصّيغة ليست حبيسة دلالة بعينها. فـ(فَعُلَ): " في الأغلب للغرائز، أي: الأوصاف المخلوقة" (م.ن). فهي تدلّ بالوضع على الصّفة ولكـن يمكنها أن تنصرف عن دلالتها الوضعيّة تلك لتعبّر عن دلالات أخـرى جاريّـة مجراها.

وعلى هذا الأساس ألحق الرّضيّ بعض الأفعال من غير الغرائز وأجراهـا مجرى أفعال الغرائز لأنّها قد دلّت على "الثّبوت" و"الاستمرار" وقد عبّـر عـن هذين المعنيين بـ"اللبثِ والمُكْثِ" وهما بمعنى"الإبطاء والتـأخّر"[2]. فقـد يجـري غير الغريزة مُجراها: " إذا كان له لبثٌ ومُكثٌ نحو حلُمَ وبَـرُعَ وكـرُمَ وفحُـشَ" (الأستراباذي، شرح الشّافيّة، 74/2).

ورغم قلّة اتّساع (فَعُلَ) ومجيئهـا في الأغلـب للغرائـز، فإنّهـا تنصـرف للدّلالة على الألـوان والعيـوب والحِلـى، وهـي معـان جاريـة في الأصـل علـى (فَعِلَ)، بشرط: " أن لا يجيء لامه ياء، فإنّ فَعُلَ لا يجيء فيه ذلك، إلاّ لغـة

---

[1]– من الصّفات التي استعملها العرب للذّوات قولهم: " شَرُفَ شَرفًا وهـو شـريف، وكـرُمَ كرمـا وهو كريم، ولؤُم لآمةً وهو لئيم كما قالوا: قَبُحَ قَباحةً وهو قَبـيحٌ، ودنُـؤَ دنـاءة وهـو دنـيءٌ، وملُؤَ ملاءةً وهو مليءٌ" (سيبويه، الكتاب، 33/4).

[2]– يمكن العودة في هذين المعنيين إلى: (لسـان العـرب، مـادّة (ل،ب،ث)مجلّـد182/2 ومـادّة (م،ك،ث) 191/2).

واحدة، نحو بَهُوَ الرّجل، وبهِيَ أي: صار بهيّا" (م.ن، 73/2). ومن ذلك قولهم: سَقُمَ وعسُرَ، إذ حملوهما على قَبُحَ يقبُحُ ووَسُمَ يَوسُمُ وتجيء الأسماء على: فعيل، وذلك قبيح، ووسيم، وجميل، وشقيح، ودميم" (سيبويه، الكتاب، 28/4).

وقد تنصرف (فَعُلَ) من النّاقص اليّائي للدّلالة على التعجّب غير أنّها لا تتصرّف وهي في ذلك: "كـ"نِعْمَ" و"بئسَ". فلا يكون لهـ(ا) مضارع كقَضُوَ الرّجلُ، ورَمُوَتِ اليدُ[1]...وأمّا حَبُبْتُ فمنقول إلى هذا الباب للتعجّب كقَضُوَ ورَمُوَ " (الأستراباذي، شرح الشّافيّة، 76/1-77). وقد ميّز ابن السرّاج في هذا السّياق بين معنى "الفاعل" ومعنى"الصّفة" اللّذين يُستفادان من صيغة التعجّب "ما أفعله". فأنت تقول: "ما أبغضني له، وما أمقتني له، وما أشهاني كذلك، تريد: أنّك ماقتٌ وأنّك مُبغضٌ، وكذلك، ما أمقتُه لي، أي: هو ماقتٌ لي، فهي في المعنى "فاعل". وأمّا ما كان في المعنى "المفعول"، فقولك: ما أمقته وما أبغضه إليّ إنّما تريد أنّه قبيحٌ في عينك، فكان هذا على "فَعُلَ" و"فَعِلَ" وإن لم يُستعمل" (ابن السرّاج، الأصول، ج154/3)[2].

وقد وصف سيبويه الأفعال المضاعفة الجارية على (فَعُلَ) بأنّها لا تكاد تكون موجودة لأنّهم: " قد يستثقلون فَعُلَ والتّضعيف، فلمّا اجتمعا حادوا إلى غير ذلك، وهو قولك: ذلّ يذِلُّ ذُلاًّ وذِلّةً وذليلٌ. فالفعل والمصدر يوافق ما ذكرنا، والفعل يجيء على باب جلسَ يجلِسُ" (سيبويه، الكتاب، 36/4-37). غير أنّ الرّضي أثبت عكس ذلك، واستشهد بقول بعضهم: " عزّت النّاقة- أي ضاق إحليلها- تَعُزُّ بالضمّ وشرَّ ودمَّ :أي صار دميما، وثلاثتها فَعُلَ بالضمّ" (الأستراباذي، شرح الشّافيّة، 78/1).

المهمّ في هذا السّياق أنّ صيغة (فَعُلَ) التي تدلّ في الأغلب على الصّفات الثّابتة، يمكنها أن تدلّ على عدد من الأفعال من غير أفعال الطّبائع إذا

---

[1] - قَضُو الرّجُلُ :أي ما أقضاه، يُقال ذلك إذا جاد قضاؤُه. ورمُوت اليد: أي ما أرماها (انظر، شرح الشّافيّة، 76/1، هامش 3) .

[2] - يمكن التوسّع في الفوارق التي يذكرها النّحاة بين صيغ الأسماء المتّصلة بالأفعال، من قبيل الصّفة المشبّهة واسم الفاعل واسم المفعول بالعودة إلى (قريرة، الاسم والاسميّة والإسماء في اللّغة العربيّة، فقرة 2-1-3 ص 156 وما بعدها).

تضمّنت تلك الأفعال ما يفيد "الإبطاء" و"التأخّر"، وعلى الألوان والعيوب والحلى المحمولة في الأصل على (فَعِلَ). وقد تنصرف للتّعبير عن معنى التعجّب وهو من المعاني التي تُستفاد بصيغة "ما أفعله".[1] وهذا معناه أنّ النّحاة لم يتعاملوا مع صيغ الثّلاثي المجرّد خارج التّركيب. فهم يدركون أنّها أصناف مختلفة الدّلالة بالوضع. فباب: "فَعُلَ المضموم العين وفَعِلَ المكسور العين في الأغلب يختصّ كلّ منهما بمعنى مخالف لمعنى فَعَلَ المفتوح العين" (الأستراباذي، شرح الشّافيّة،ج79/1)، ولكن حين تجري تلك الصّيغ في محلاّت ومواضع إعرابيّة تنصرف عن دلالاتها الوضعيّة إلى دلالات سياقيّة جديدة قد تكون محمولة على دلالة صيغة أخرى وقد تكون من قبيل الاستعمالات المخصوصة، كما استُعملت (فَعُلَ) من النّاقص اليّائي على قلّة في باب التعجّب[2].

2-استعمال صيغ الأسماء المتّصلة بالأفعال لأداء معان فرعيّة مختلفة عن معانيها التي لها بالوضع:

لم يختلف النّحاة في اعتبار" الأسماء المتّصلة بالأفعال"من أصناف الوحدات التي لها خصائص تسمح لها بالانتماء إلى أكثر من قسم. وقد توسّعوا في هذا السّياق في الاهتمام بخصائصها التّركيبيّة والدّلاليّة التي سمحت لها بأن تكون متردّدة بين قسمي الأسماء والأفعال[3]. ولم يفتهم التّأكيد على أهميّة

---

[1]– يرى سيبويه أنّ { ما} في {ما أحسن عبد الله} :" مبهمة تقع على كلّ شيء" (الكتاب،ج228/4) وقد قرن في سياقات عديدة بين معنى التعجّب والإبهام كما في قوله: "(ف)إذا قلت: ويحه فقد تعجّبت وأبهمت..."(الكتاب،ج174/2). وقد ذهب ميلاد في هذا الباب إلى أنّ "الإبهام" الذي في {ما} :"هو المولّد لمعنى التعجّب، وهو المبني عليه الكلام أي عمدة الكلام في الجملة المفيدة للتعجّب" (ميلاد، 171/2001).

[2]– يمكن التوسّع في هذه المسألة بالعودة إلى الأبواب التي عقدها سيبويه لـ"ما أفعله" و"أفعل به" و"أفعل منه" (الكتاب، ج4/صص 97-100).

[3] – نشير في هذا السّياق إلى أنّ ابن يعيش قد شرح معنى قول الزّمخشري "المتّصلة بالأفعال" بقوله: " تعلّقها بها من جهة الاشتقاق وأنّ فيها حروف الفعل فكان بينهما تعلّق واتّصال من جهة اللّفظ إذ كانت تنزع إلى أصل واحد وليس المراد أنّها مشتقّة من الأفعال" (ابن يعيش، شرح المفصّل،43/6). ويبدو أنّ هذا الشّرح يتضمّن موقفا من قضيّة أصل الاشتقاق وأوّليته. فابن يعيش ينفي أن تكون الأسماء مشتقّة من الأفعال. وقد أخرج المسألة مخرجا مختلفا حين اعتبر "الاتّصال": " تقاربا في البنية الفنولوجيّة والدّلاليّة والإعرابيّة التي .../...

هذه الصّيغ وإبراز دورها في بيان كيفيّة اشتغال النّظام. وفي هذا الاتّجاه تباينت أراؤهم واختلفت في تعاملهم مع هذا الصّنف من الوحدات. فمنهم من أفرد له قسما مستقلاّ بذاته ومنهم من اعتبره ظاهرة من الظّواهر اللّغويّة ولكنّها ظاهرة غير كافيّة لأن تُفرد له الأبواب[1].

ورغم اختلافهم في مدى أهميّة هذا الصّنف من أصناف الاسم، فإنّ نقاشاتهم الدّائرة حول الموضوع وبحثهم في الصّلات التي يمكن أن تربط بين هذا الصّنف من الأسماء وبين الأفعال قد كانت وراء تفهّمهم كيفيّة اشتغال هذه الأقسام ومحاولتهم الكشف عن القوانين المتحكّمة فيها. ويبدو أنّ بحثهم في الخصائص الدّلاليّة لهذه الصّيغ قد كان متّصلا بإجرائها في مواضع ومحلات إعرابيّة. وعلى هذا الأساس تعمّقوا في تفسير حركيّتها وتردّدها بين معانيها التي لها بالوضع والمعاني التي تنصرف إليها عندما تكون في وضعيّة اشتغال[2].

.../ ...

للأسماء المعنيّة بالأفعال" (توفيق قريرة،المنوال العرفاني في دراسة "الأسمنة" والأسماء المتّصلة بالفعل في العربيّة، الحوليات، 2012/57 ص191).

[1] – يبدو أنّ سيبويه هو أوّل من خصّ هذا الصّنف من الأسماء بباب مستقلّ بذاته وقد استعمل في هذا السياق مصطلح" الأسماء التي أخذت من الأفعال" وتبعه بعض النّحويين في ذلك ومنهم ابن السرّاج الذي خصّص لهذا الصّنف من الأسماء باب سمّاه " باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل" (الأصول، ج1/ صص122-147). أمّا المبرّد فقد سلك مسلكا آخر حين لم يخصّص لهذا الصّنف من الأفعال بابا مستقلاّ بذاته. وقد يكون عدم تخصيصه لهذا الموضوع بابا أو فصلا دليلا :" على اعتباره لما يجمع بينهما غير كاف لإفراده بالبحث" (بن حمودة، 210/2003).

[2] – نشير في هذا السّياق إلى أنّ الصّيغة عندما تكون في وضعيّة اشتغال يمكن أن تحافظ على معناها الذي لها بالوضع، إذ هو معنى خاصّ معيّن بالوضع متحقّق بالاستعمال، ويمكن أن تنصرف عن ذاك المعنى لأداء معان أخرى قد تكون معاني وضعية لصيغ مصنّفة معها تحت نفس الصّنف. وعلى هذا النّحو رأينا أنّ الاهتمام بالصّيغ بين دلالاتها في النّظام ودلالاتها في الاستعمال مدخلا مهمّا لتحديد خصائصها التّركيبية والدّلاليّة، وقرينة نستدلّ بها على عدم وجاهة الفصل الذي تبنّته بعض الطّروحات اللّسانية بين النّظام والاستعمال (انظر في هذا السّياق، الفصل الذي أقامه بنفنيست بين اللّغة والخطاب وتأكيده على ما يوجد بينهما من تقابل).

وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ التّسميات المختلفة التي أطلقوها على "صيغ الأسماء المتّصلة بالأفعال"، تدلّ على مجاوزتهم المعاني التي تؤدّيها تلك الصّيغ بالوضع إلى المعاني التي تعبّر عنها بالاستعمال. فقد وصفها سيبويه بـ"الأسماء الجاريّة مجرى الفعل" (سيبويه، الكتاب، 164/1) وخصّها بباب وصفه بـ "باب ما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول وما يعمل من المصادر ذاك العمل وما يجري من الصّفات... مجراها..."(م.ن، 33/1) وأطلق عليها ابن السرّاج والفارسي مصطلح" الأسماء التي أعملت عمل الفعل"(ابن السرّاج، الأصول، 122/1 والفارسي ضمن الجرجاني، المقتصد، 505/1). وهذه التّسميات التي تتضمّن عبارات اصطلاحيّة من قبيل "الجارية مجرى" و"العاملة عمل" تدلّ على كيفيّة تصوّرهم لهذه الصّيغ. فهم وإن اختلفوا في معالجة هذا الصّنف من الأسماء[1]، فإنّهم لم يختلفوا في اعتبار صيغه وحدات سياقيّة منزّلة في الاستعمال، متّصلة بالأفعال جارية مجراها. وعلى هذا الأساس اهتمّوا بما تفيده كلّ واحدة من تلك الصّيغ من دلالات سياقيّة قد تكون في بعض المواضع دلالة وضعيّة لصيغة مصنّفة معها تحت نفس الصّنف كما سيتّضح في الفقرات الموالية.

2-1 استعمال اسمي الفاعل و المفعول بمعنى المصدر:

عرّف الزّمخشري "اسم الفاعل" بكونه اسما دالاّ على صفة إذ "يجوز أن تنعت به اسما قبله نكرة كما تنعت بالفعل الذي اشتقّ منه ذلك الاسم" (المفصّل، 122). واعتبره جاريا مجرى مضارعه" ثلاثيا كان أو رباعيّا مزيدا كان فيه أو غير مزيد" (م.ن، 123). وحمل "اسم المفعول" على "اسم الفاعل"، وأجراه عليه كما أجرى "اسم الفاعل" على "يفعل". وقد عمل النّحاة في إطار اهتمامهم بهذا الصّنف من الأسماء على تعريف "المصدر" وبيان مدلوله. فهو يدلّ كما يقول الأستراباذي: "على غير الصّفات كالضّرب والقتل والحمد وعلى الصّفات كالطّول والقصر والحمرة والبياض" (شرح الكافيّة، 399/3). وهو لا يعني بذلك أنّ المصدر على صلة بالصّفة من النّاحيّة الصرفيّة. فهو كما يقول عاشور: "يبقى دوما اسما غير صفة. وإنّما علاقته

---

[1]– يمكن العودة بخصوص هذه الاختلافات إلى (بن حمّودة، 212/2003-213)

بالصّفة هنا ناجمة عن معناه المعجمي إذ المصادر المذكورة هي مصادر أفعال تدلّ على الصّفات" (عاشور، 129/2004).

يبدو ممّا تقدّم إذن، أنّ النّحاة قد عوّلوا، من ضمن المقاييس التي عوّلوا عليها في التّمييز بين هذه الصّيغ، على دلالاتها الوضعية. إذ تدلّ كلّ واحدة منها على معنى خاصّ معيّن بالوضع متحقّق بالاستعمال: فـ"اسم الفاعل" اسم دالّ على الصّفة وهو يختزن معنى من أهمّ المعاني النّحويّة وهو "الفاعليّة"، و"اسم المفعول" صفة مشتقّة تدلّ بعبارة عاشور على "المحقّق به الحدث"(158/2004) وهو يختزن معنى نحويّا هامّا هو معنى "المفعوليّة". وأمّا "المصدر" فهو "اسم حدث" وهو من أسماء الأجناس التي توصف بعمومها وشمولها. فـ"المصدر": " اسم لجنس فعله، والجنس أبدا غاية الغايات ونهاية النّهايات في معناه " (ابن جنّي، المبهج، 46). وهذا معناه أنّ هذه الصّيغ مختلفة في مضمونها النّحوي وأنّ كلّ واحدة منها تعبّر عن معنى موجود فيها هو معناها الخاصّ الذي وقع تعيينه بالوضع. إلاّ أنّ النّحاة لم يتعاملوا، كما ذكرنا في موضع سابق، مع الصّيغ باعتبارها وحدات غير سياقيّة، ولم يفصلوا بين مقوّمات النّظام ومقوّمات الاستعمال وإنّما كانوا يقرؤون حسابا للنّظام واستعماله. وعلى هذا الأساس وصف الشّاوش الدّراسات اللّسانيّة الحديثة خلافا للنّظريات النّحويّة العربية، بكونها قد سقطت في عدم الملاءمة والقصور حين فرّقت بين النّظام والاستعمال في بعض أطوارها. وقد انتهى في هذا السّياق إلى الإقرار بـ: " فساد تصنيف النّظريّات بمقياس القدم والجدّة المعتمد على مجرّد ترتيبها من حيث تاريخ ظهورها، وهو أيضا شاهد على أنّ قراءة القديم أو ما يسمّيه بعضهم التّراث يمكن أن يكون القصد منه اكتشاف أفكار ونظريّات جديدة " (الشّاوش، 988/2001).

المهمّ في هذا السّياق أنّ اهتمامهم بالنّظام وباستعمالات النّظام قد انعكس في تفسيرهم دلالات صيغ "الأسماء المتّصلة بالأفعال". فقد ذكروا في مواضع عديدة من مصنّفاتهم أنّ هذه الصّيغ قد استُعملت عندهم باعتبارها "معوّضات": يُعوّض بعضها بعضا ويُستعمل الواحد منها بمعنى الآخر. وقد اختزل ابن يعيش هذه الظّاهرة أثناء تعليقه على كلام الزّمخشري بخصوص المصدر في هذين الجانبين. فالصّيغة قد تأتي في الاستعمال بلفظ صيغة أخرى وقد تأتي ويراد بها معنى صيغة أخرى. فـ"المصدر" مثلا: " قد يجيء بلفظ

اسم الفاعل والمفعول، كما قد يجيء ويراد به الفاعل والمفعول" (ابـن يعـيش، شرح المفصّل، ج50/6).

وممّا جاء في هذا السّياق استعمالهم "اسمي الفاعـل والمفعـول" بمعنـى "المصدر". فقد ذكر سيبويه أنّ موضع الفعل من(فَعَلَ/ يفعِلُ)← (مَفعِلٌ) فإذا أردت المصدر بنيته على (مَفْعَل). وذلك قولك: " إنّ في ألف درهم لمضـرَبًا، أي لَضَرْبًا. قال اللّه عزّ وجلّ: " أينَ المفرّ"[1]، يريد أين الفـرار..." وجعلنـا النّهـار معاشًا"[2]،أي جعلناه عيشًا "(سيبويه، الكتاب،87/4).

ومن المواضع التي استعملوا فيها "اسم المفعول" بمعنى المصـدر، الموضـع الـذي بنـوا فيـه المصـدر علـى المفعِـل وذلـك قولـك: "المرجِـع، قـال اللـه عـزّ وجلّ: "إلى ربّكم مرجِعُكم"[3]،أي رجوعكم. وقال: "ويسألونك عن المحيض قـل هو أذى فاعتزلوا النّساء في المحيض"[4]، أي في الحيض" (م.ن،88).

وممّـا جـاء مـن المصـادر علـى "فاعـل" مـا ذكـره ابـن يعـيش بقولـه: "الفاضـلة" بمعنـى الفضـل والإفضـال و"العافيّـة" بمعنـى المعافـاة ... و"الكاذبة" من قوله تعالى: (ليس لوقعتها كاذبـة) بمعنـى الكـذب ونحـوه... والحـقّ أنّها أسماء وُضـعت موضـع المصـادر" (ابـن يعـيش، شـرح المفصّـل، 52/6). وأمّـا مـا جـاء بلفـظ "المفعـول" قـولهم: " الميسـور والمعسـور والمرفـوع والموضوع والمعقول...فأغلب النّحـويين يـذهبون إلى أنّهـا مصـادر جـاءت علـى مفعول. فالميسور بمعنى اليسر والمعسـور بمعنـى العسـر...و"المرفـوع والموضـوع" بمعنى الرّفع والوضع،وهما ضربان من السّـير يقـال رفـع الـبعير في السّـير إذا بالغ" (م.ن)[5].

---

[1]– الآية 10، من سورة القيامة.

[2]– الآية 11، من سورة النّبأ.

[3]– الآية 162، من سورة الأنعام.

[4]– الآية 222، من سورة البقرة.

[5]– يذكر ابن يعيش في هذا السّياق أنّ سيبويه لا يـرى أن يكـون مفعـول مصـدرا ويحمـل هـذه الأشياء على ظاهرها ويجعل الميسور والمعسور زمانا يوسر ويعسر فيـه كمـا نقـول هـذا وقـت مضروب لأنّ الضّرب يقع فيه...فإذا قال دعـه إلى ميسـورة ومعسـورة فكأنّـه قـال: دعـه إلى زمان يوسر فيه ويعسر فيه..." (شرح المفصّل،ج52/6).

ويبدو أنّ النّحاة لم يتوسّعوا في تفسير استعمال هذا الصّنف من الأسماء بعضه بدل البعض الآخر، وإنّما اكتفوا بالتّمثيل لذلك وعرض الأبنية النّحويّة والآيات القرآنيّة التي استُعملت فيها صيغةٌ من الصّيغ بدلَ صيغةٍ أخرى في إطار توليد الأبنيّة وتحديد المعاني التي تنصرف إليها الصّيغ بالاستعمال. وقد يكون ذلك مرتبطا بوضوح هذه الظّاهرة وبجريانها في الاستعمال، إلى درجة أنّها قد أصبحت معروفة عندهم وأنّها لا تُحوج النّحوي إلى مزيد تفسير وتوضيح. فأنت إذا سُئلت عن الواضح شقّ عليك كما يقول سيبويه: "أن تجيء بما توضّح به الواضح" (سيبويه، الكتاب، 235/4).

ومع ذلك فإنّ استعمال "اسم الفاعل" و"اسم المفعول" بمعنى"المصدر" في هذا الإطار قد يكون من قبيل عودة الأسماء الدّالة على الصّفة إلى "اسم الحدث" وهو اسم جنس يُعتبر في نظرهم "بداية تتولّد منها سائر الأنواع الاسميّة"(عاشور، 126/2004)[1]. وهذا معناه أنّ ما يجمع بين هذه الصّيغ أكثر ممّا يفرّق بينها، فهي متّصلة من حيث الاشتقاق والتّركيب. وهي تتّسم بمقولات الاسم التّصريفيّة[2] وتعمل عمل الفعل. ولذلك اعتبر ابن جنّي هذه الصّيغ شبيهة بالأفعال متّصلة بها دون باقي الأسماء. فأنت لا تجد كما يقول: " اسما اجتمع في أوّله زيادتان إلاّ أن يكون جاريا على الفعل نحو منطلق ومستخرج" (المنصف، ج29/1).وفي هذا السّياق نفهم اتّصالها بالأفعال وجريان بعضها بلفظ البعض الآخر في الاستعمال.

2-2 استعمال المصدر بمعنى الفاعل والمفعول:

في مقابل استعمال النّحاة صيغتي"اسم الفاعل" و"اسم المفعول" بمعنى "المصدر" استعملوا بدورهم "المصدر" وهم يعنون به "اسم الفاعل" و"اسم

---

[1] - نلاحظ في هذا السّياق أنّ النحاة قد وصفوا "أسماء الأجناس" بالأول لكونها لم تتضمن كما يقول الجرجاني: " شيئا من المعاني التي هي ثوان لأوائل هي أصول" (المقتصد في شرح الإيضاح، ص964). فهي أسماء جامدة تعبر عن البداية والأوّلية ولا يوجد قبلها بعبارة ابن جنّي: " ما تكون فرعا له ومشتقة منه"(الخصائص، ج37،2).

[2] - انظر في هذا الشّأن على سبيل الذّكر دون الحصر: (ابن يعيش، شرح المفصّل،ج68/6 والأستراباذي، شرح الشّافيّة، ج291/1-292 ...إلخ).

المفعول"[1]. فقد ذكروا في هذا الباب أنّ وحدات النّظام تتصرّف في الاستعمال ويعوّض بعضها بعضا وقد يُستعمل بعضها للدّلالة على معاني غيرها. وفي هذا السّياق تحدّثوا عن "المصدر" الذي يُستعمل في معنى "الفاعل" و"المفعول". فقد ذكر سيبويه أنّ "المصدر" يقع: " على الفاعل وذلك قولك يوم غمٌّ، ورجلٌ نومٌ إنّما تريد النّائم والغامّ" (الكتاب، 43/4). وأضاف في هذا الباب أنّ قولك: "ماءٌ صرًى، إنّما تريد صر خفيفٌ إذا تغيّر اللّبن في الضّرْع. وهو صرًى. فتقول: هذا اللّبنُ صرًى وصَرٍ" (م.ن).

وأمّا مجيء المصدر على المفعول فنحو قولك: "لبنٌ حلبٌ، إنّما تريدُ محلوبٌ وكقولهم: الخلْقُ إنّما يريدون المخلوقَ. ويقولون للدّرهم: ضربُ الأمير، وإنّما يريدون مضروبُ الأمير" (م.ن). وقد توسّع ابن يعيش في بيان استعمال المصدر بمعنى الفاعل والمفعول بقوله: "اعلم أنّ المصدر قد يجيء بلفظ اسم الفاعل والمفعول كما قد يجيء المصدر ويراد به الفاعل والمفعول من نحو قولهم: ماءٌ غورٌ أي غائرٌ ورجلٌ عدلٌ أي عادلٌ وقالوا: درهم ضربُ الأمير أي مضروبه وهذا خلق اللّه والإشارة إلى المخلوق وقالوا: أتيته ركضا أي راكضا وقتلته صبرا أي مصبورا "(شرح المفصّل، ج50/6).

وقد تكون نيابة الصّيغ للبعض الآخر من مظاهر التّعامل المباشر بين العناصر المصنّفة تحت قسم واحد. فهي من ناحيّة متّصلة بالأفعال ومن ناحية أخرى متّصلة فيما بينها من خلال استرسال دلالات بعضها في البعض الآخر. وهذا مفاده أنّ الحدود بين صيغ "الأسماء التي أعملت عمل الفعل" هي حدود شكليّة وأنّ ما بينها من صلات يبرّر جعلها تحت باب بعينه، ويدلّ على أنّها لم تكن معزولة عن سياقها النّحوي، فـ"اسم المفعول" مثلا يُبنى من: "الفعل المتعدّي مطلقا، فإن كان متعدّيا إلى واحد، فاسم المفعول يُطلق على ذلك الواحد نحو: "ضربتُ زيدا فهو مضروب" وإذا تعدّى إلى اثنين ليسا بمبتدإ وخبر، فهو يُطلق على كلّ واحد منهما نحو: أعطيت زيدا درهمًا" فكلّ واحد من "زيد" و"الدّرهم" "مُعْطًى" وكذلك أقْرأتُ زيدا الكتاب"

[1] – يذكر في هذا السّياق أنّ الجرجاني قد عرّف "المصادر" باعتبارها "أسماء معلّقة على أشياء" (المقتصد، ج553/1) وفي هذا التّعريف ما يبرّر إمكان تعويضها لبعض صيغ الأسماء المتّصلة بالأفعال، أو استبدالها بواحدة منها.

(الأستراباذي، شرح الكافيّة، 428/3). وفي هذا ما يدلّ على تعامل الرّضي مع "اسمي الفاعل والمفعول" بالنّظر إلى السّياق النّحوي الذي تولّدا منه. فلا يمكن: " أن يتميّز (معطى) الدّال على(الدّرهم) من (معطى) الدّال على (زيد) إلاّ باستحضار كامل الجملة. وهذا يعني أنّ أسمنة "اسم الفاعل" أو "اسم المفعول" لم تتمّ من الفعل مفردا معلّقا عن السّياق، بل كانت من الفعل بما هو علاقات بين الحدث ومختلف أطرافه" (قريرة، 2012، 192).

المهمّ في هذا السّياق أنّ المصدر قد يُستعمل ويراد به الفاعل أو المفعول، فهو يتردّد في الإجراء والتّداول بين دلالته التي له بالوضع والدلالات التي يكتسبها بالتّركيب، وهي دلالات وضعيّة لصيغ أخرى تحققت بالاستعمال. وهذا معناه أنّ هذه الصّيغ عندما تكون في وضعية اشتغال تتقلّص الحدود بينها وتضعف إلى درجة تسمح للمتكلم بأن يعبّر عن واحدة من تلك الصّيغ بلفظ صيغة أخرى أو أن يستعملها وهو يريد بها معنى صيغة أخرى. وعلى هذا الأساس وصفناها بـ"المعوّضات" وجعلنا من اتّصال بعضها بالبعض الآخر مدخلا لدراسة دلالاتها التّركيبيّة وقد اعتبره غيرنا: "أقدر المفاهيم على الجمع بين هذه الأبنية" (بن حمّودة، 208/2003)[1].

3-2 استعمال ما كان في الأصل صفة بمعنى اسم الفاعل إذا قُصد به الحدوث:

ذكرنا في موضع سابق أنّ الصّفة المشبّهة تأتي للدّلالة على معنى ثابت، وهي صيغة تشتقّ من الأفعال الدّالة على الطّبائع لا على الأحداث. وقد علّل النّحاة مشابهتها لاسم الفاعل وبرّروا مجيئها من الأفعال الماضيّة بكون المعنى الذي دلت عليه: "أمر مستقرّ ثابت متّصل بحال الإخبار" (ابن يعيش،

[1] – يُذكر في هذا الباب أنّ بن حمّودة الذي يُعدّ من بين الباحثين الذين انشغلوا بمسألة الاشتراك الدّلالي بين العناصر/ الوحدات المنتميّة إلى أقسام مختلفة، قد ذكر أنّ مصطلح "الاسم المتّصل بالفعل" يُعبّر عن تصوّر قريب سجّل حضوره في التّراث النّحوي الغربي منذ أكثر من عشرين قرنا. فقد ذكر أنّ الاشتراك بين الاسم والفعل في الخصائص: " يصطلح عليه عندهم بـ"Le Participe" وقد خصّه Denys de Thrace (ت.90 ق.م) بقسم من الكلم مستقلّ لأنّ ما فيه من خصائص الأسماء يُخرجه من قسم الأفعال وما فيه من خصائص الأفعال يُخرجه من قسم الأسماء" (بن حمّودة، 208/2003).

شرح المفصّل، 83/6). فإذا قلت: مررت برجل حسن" و"رأيت رجلا كريما"، فمعناه إثبات "الحسن" و"الكرم" في زمن الإخبار. فإن قُصِدَ الحدوث: "في الحال أو في ثاني الحال جيء باسم الفاعل الجاري على المضارع الدّال على الحال أو الاستقبال، وذلك قولك: هذا حاسن غدًا، أي سيحسن وكارمٌ السّاعة" (م.ن). فانصراف ما كان في الأصل صفة للدّلالة على الحدوث، يوقعه في منهاج اسم الفاعل، فيدلّ على الحدوث كما تدلّ صيغة "ضاربٌ" عليه. على هذا النّحو تعامل النّحاة مع "الصّفة المشبّهة" وميّزوها من باقي الأصناف، وإن كان الأستراباذي قد خالف النّحاة نوعا مّا في كيفيّة تعامله مع المضمون الدّلالي لهذه الصّيغة، إذ اعتبر "الثّبوت" معنى غالبا عليها كما كان "الحدوث" معنى غالبا على الصّيغ الدّالة على "الحدوث". فالصّفة المشبّهة: "كما أنّها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست أيضا موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة لأنّ الحدوث والاستمرار قيدان في الصّفة ولا دليل فيها عليهما"(شرح الكافيّة، 431/3).

المهمّ في هذا السّياق أنّ العدول عن (فَعيل) إلى (فاعل) كما في العدول عن (ضيق) إلى (ضائق) في قوله تعالى: " وضائق به صدرك" مفاده الخروج من الثّبوت إلى الحدوث إذ "الضّيق" في الآية عارض في الحال، غير ثابت. وعلى هذا النّحو يمكننا أن نفهم السّياقات التي استُعملت فيها صفات من قبيل" سائد، وجائد[1]. وقد نبّه النّحاة في هذا السّياق أيضا إلى مجيء "الصّفة المشبّهة" في بعض المواضع بمعنى "اسم المفعول". فقد ذكروا أنّ "جريح" في قولك: طائر جريح" يُراد به "مجروح" كما يُراد من قولك: وقع أسيرا" أنّه مأسور ومن قولك: فتى قتيل" أنّه "مقتول". فقد استعملوا "الصّفة المشبّهة" في معنى "اسم المفعول"[2] كما استعملوا في سياقات أخرى "اسم المفعول" وهم يريدون به "اسم الفاعل" قال تعالى: وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين

---

[1]- نشير في هذا السّياق أنّ النّحاة قد أجروا "الصّفة المشبّهة" مجرى "اسم الفاعل" في بعض السّياقات، رغم مجيئها من فعل لازم، فقالوا: هو حسن وجهًا" فنصبوا الوجه وحملوه على المفعول. وذلك أنّه لمّا أضمر الفاعل في الصّفة: "جُعل (الثّاني) كالمفعول فصار بمنزلة قولك: هذا الضّارب الرّجل والقائل الحق، حملوا هنا الصّفة على اسم الفاعل فنصبوا بها وإن كانت غير متعديّة" (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج85/6).

[2]- يمكن التوسّع في هذا الباب بالعودة إلى (عاشور، 2004/صص156-157).

لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا"[1] والمعنى "ساترا". (ن. سيبويه، الكتاب، ج4/ 43 و88 -89).

4-2 استعمال اسم الفاعل بمعنى الصّفة المشبّهة:

نقصد من خلال هذه الفقرة التّنبيه إلى إمكان استعمال الأصول بمعنى الفروع في بعض المواضع، خاصّة إذا كان الفرع قريبا من الأصل يرجع إليه كما يقول ابن عصفور: "بقلّة وسائط" (المتع في التّصريف، ج47/1). فقد ذكر النّحاة أنّ الصّفة المشبّهة سُميّت بذلك لكونها: "مشبّهة باسم الفاعل كما كان اسم الفعل مشبّها بالفعل"(الجرجاني، المقتصد،ج532/1). وقد أشاروا في هذا الباب إلى قُصور هذه الصّفات عن رتبة اسم الفاعل لأنّها : "ليست جاريّة على الفعل ولم تكن على أوزانه كما كان ضارب في وزن الفعل على حركاته وسكونه" (م.ن). واختزلوا ذلك بأن جعلوا مرتبة هذه الصّفات: "بعد مرتبة أسماء الفاعلين" (م.ن).

ومع أنّ مرتبة الصّفة المشبّهة بعد مرتبة اسم الفاعل، فقد أشار النّحاة إلى معاملة "اسم الفاعل" معاملة "الصّفة المشبّهة" متى كان لازما له غير متعدّ لأنّ اسم الفاعل: "يجوز أن يرفع السّبب فتقول هذا رجل قائم أبوه وقاعد غلامه فتصفه بفعل غيره للعلقة التي بينهما، فإذا كان غير متعدّ عاملا في السّبب شابَهَ بَابَ الحسن الوجه فجاز أن تنقل الفعل إلى الموصوف ثم تضيفه إلى من كان فاعلا على سبيل البيان فتقول: هذا رجل قائم الأب، فيكون في قائم ضمير مرتفع به يعود إلى الرّجل كما كان كذلك في الحسن الوجه" (ابن يعيش، شرح المفصّل، 83/6)[2]. وقد ذهب الأستراباذي المذهب نفسه حين حدّث عن مجيء فاعل: "في معنى الصّفة المشبّهة — أي مطلق الاتّصاف

---

[1]- الآية 45/ الإسراء.

[2]- يشير الجرجاني في معرض حديثه عن الصّفة المشبّهة إلى أنّ من حقّها: "أن تتضمّن عائدا إلى الموصوف، تقول: مررت برجل حسن، فيكون فيه ذكر مستكنّ ...فإذا رفعت الظّاهر بالصّفة وجب أن يكون من سبب الموصوف كقولك: مررت برجل حسن وجهه وكريم غلامه، فترفع وجهه وغلامه بحسن وكريم مع أنّهما صفة لرجل، لأجل أنّ في الغلام والوجه ذكرا يعود إليه وهو الضّمير الذي أضيفا إليه... ولو قلت: مررت برجل حسن عمروٌ، لم يجز لأجل أنّ عمرا ليس من سببه، ولا تكون الصّفة صفة حتّى تلابس الموصوف" (المقتصد، ج538/1).

بالمشتق منه من غير معنى الحدوث- في هذا الباب وفي غيره، وإن كان أصل فاعل الحدوث، وذلك كخاشن وساخط وجائع" (شرح الشّافيّة، 1/147-148).

المهمّ في هذا السّياق أنّ جريان صيغة مجرى صيغة أخرى مهما كانت علاقتها بها يدلّ على أهميّة الاستعمال في تحديد خصائص تلك الصّيغ. فلولا الاستعمال الذي أبان عن احتمال هذا الصّنف من الأسماء لأكثر من دلالة ما كان لنا أن نتبيّن المضامين التي يمكن أن تعبّر عنها. فهو من هذه النّاحيّة مجالٌ لاختبار حركيّة الصّيغ والاستدلال على ما يوجد بينها من "اتّصال" يمكن اعتماده لمزيد التعمّق في تفسير جوانب مهمّة من هذه الظّواهر والكشف عن القوانين المتحكّمة فيها.

2-5 دلالة "أفعل التفضيل" على معنى "الاسم" على الإطلاق متى أصبحت بمعنى الفاعل وخرجت عن أن تكون بمعنى الفعل:

لم يكن "أفعل التّفضيل" من الأسماء التي اختلف النّحاة في إلحاقها بصنف" الأسماء المتّصلة بالأفعال" رغم أنّه لا توجد علاقة صريحة بينها وبين باقي الأسماء.وقد قدّر الرّضي هذا التّباعد بينها وبين اسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبّهة...بـ"ضعف معنى الوصفيّة في أفعل التّفضيل"(شرح الشّافيّة،ج2/168). ومع ذلك فقد صاغها النّحاة من"ثلاثي غير مزيد فيه، ممّا ليس بلون ولا عيب" (الزّمخشري، المفصّل، 277)، لأنّ الغرض من هذه الصّيغة أن تدلّ على الزّيادة في صفة طرف على آخر. ولذلك قيّد الرّضي "الفعل" الذي تُبنى منه صيغة التّفضيل، من بين ما قيّده، بالدّلالة على الكثرة. فهي تُبنى من:"ثلاثي مجرّد جاء منه فعل تامّ غير لازم للنّفي متصرّف قابل معناه للكثرة" (شرح الكافيّة،3/448). احترازا عن نحو "غربت الشّمس وطلعت" فإنّه لا يُقال:"الشّمس اليوم أغرب منها أمس" ولا "أطلع" (م.ن). والملاحظ في هذا السّياق أنّ النّحاة قد تفطّنوا إلى كون صيغة "أفعل" صيغة مشتركة بين الدّلالة على التّفضيل والدّلالة على التعجّب. فقد ذكر سيبويه أنّ المعنى في:"أفعِلْ به وما أفعله واحدٌ، وكذلك أفعل منه" (الكتاب،ج4/97). وسلك ابن يعيش السّلوك نفسه حين اعتبر أنّ:" كلّ ما لا يجوز فيه ما أفعله لا يجوز فيه هذا أفعل من هذا، وإنّما جرى هذا أفعل من هذا مجرى التعجّب لاتّفاقهما في اللّفظ وتقاربهما في المعنى"(شرح المفصّل،ج6/91). وقد انتهي في هذا الباب إلى أنّ:"أفعل من كذا وما أفعله

مجراهما واحد في أن لا يُستعمل أحدهما إلاّ حين يُستعمل الآخر"(شرح المفصّل،ج7/ 147)[1].

بهذا تبدو لنا "أفعل التّفضيل" مختلفة عن باقي الصّيغ المصنّفة تحت قسم "الأسماء المتّصلة بالأفعال". ويبدو أنّ هذا الاختلاف قد تواصل في كيفيّة الاشتغال بها. فهي تدلّ كما يقول الرّضي على: "حدثين معيّنين أعني حدث الفاضل والمفضول بصيغته(ا) لأنّ معنى زيد أفضل من عمرو أنّ لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا"(شرح الكافيّة،ج36/2). وهكذا تكون الزّيادة في صفة زيد على صفة عمرو، ويكون التفوّق في "الأفضليّة". ورغم ضيق استعمال "أفعل" التي بمعنى التّفضيل ومجيئها في الأصل من فعل ثلاثي غير مزيد فيه، مما ليس بلون ولا عيب، فقد توسّع المتكلمون في استعمالها في عدد من المواضع ونحتوها ممّا لا فعل له. كما في قولهم: أحنك الشّاتين، وأحنك البعيرين، وفي أمثالهم آبل من حنيف الحناتم" (الزّمخشري، المفصّل،278)[2]. ومع أنّ القياس فيها: "أن يفضُل على الفاعل دون المفعول"(م.ن)، إذ لا يُبنى في الأصل إلاّ ممّا يُقال فيه ما أفعله وأفعل به، فقد استُعملت في بعض المواضع على غير ذاك الأصل وقد وصفها ابن يعيش بالشّاذة وعدّها يسيرة متأوّلة (شرح المفصّل،ج94/6)، ومنها قولهم: "أشغل من ذات النحيين" و"أزهى من ديك" و"هو أعذر منه". وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ خروج " أفعل" التي للتّفضيل عن الأصل لم يؤدّ في الغالب، إلى مجاوزتها معناها الذي لها بالوضع. فهي تأتي للمقارنة والدّلالة على الزّيادة في صفة

---

[1]– برّر بن حمّودة اشتراك التّفضيل والتعجّب في الصّيغة بقوله: "فوزن التفضيل والتعجّب كليهما "أفعل" وليس ذلك مجرّد شبه لفظي. وإنّما يشتركان في عدم التصرّف وفي التباس الفعليّة بالاسميّة... (فـ)التفضيل والتعجّب يؤخذان من مجالات دلاليّة واحدة ويمتنع على الواحد منهما ما يمتنع على الآخر...فالتعجّب يحدث عندما يبدو للمتكلّم أنّ موضوع العجب قد تجاوز مستوى مماثليه في الصّفة ولم يجد لهذا التّجاوز تفسيرا. وفي التّفضيل اعتراف بعلوّ المفضّل في صفة التّفضيل على المفضّل عليه. سواء كان مذكورا أو ضمنيّا" (546- 545/2004).

[2]– قال ابن يعيش: "المراد بقولهم أحنك الشّاتين أكثرهما أكلا فكأنّهم قالوا: آكل الشّاتين لأنّ الآكل يحرّك حنكه فلمّا كان المراد به حركته عند الأكل لا عظمهما استعملوه استعمال ما هو في معناه. وأمّا قولهم "آبل من حنيف الحناتم" فحنيف هذا رجل من بني تيم اللاّت بن ثعلبة، فالمراد به الحذق في رعي الإبل والعلم بذلك ..."(شرح المفصّل،ج94/6).

طرف على آخر كما أشار إلى ذلك الرّضي ومن سبقه من النّحويين. ويبدو أنّها من أكثر الأسماء المتّصلة بالأفعال التزاما بدلالتها التي لها بالوضع عندما تكون جاريّة في الاستعمال. ولذلك جعلها ابن يعيش، بعيدة من شبه اسم الفاعل واعتبرها: "كالأسماء الجوامد التي لم تؤخذ من الأفعال"(شرح المفصّل،ج106/6). غير أنّ في حديث ابن يعيش عن دخول "الألف واللاّم" على أفعل التّفضيل ما يفيد إمكان انصرافها عن دلالتها التي لها بالوضع إلى الدّلالة على معنى الاسم، لأنّك إذا أدخلت "الألف واللاّم" كما في قولك: زيدٌ الأفضل: " خرج عن أن يكون بمعنى الفعل وصار بمعنى الفاعل واستغنى عن من والإضافة وعلم أنّه قد بان بالفضل" (شرح المفصّل،ج96/6). وعلى هذا أوّل بن حمودة "الأفضل" في قول القائل: جاء الرّجل الأفضل، بمعنى الفاضل على الإطلاق" (544/2004). المهمّ في هذا السّياق أنّ هذه الصّيغة التي تدلّ بالوضع على التّفضيل وتجري في الاستعمال للدّلالة على الزّيادة في صفة طرف على آخر، قد تتمحّض في المواضع التي تُعرّف فيها بـ"الألف واللاّم" للدّلالة على معنى "الاسم" على الإطلاق، وهو المعنى الذي تنصرف إليه متى أصبحت بمعنى الفاعل وخرجت عن أن تكون بمعنى الفعل.

3- خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الاهتمام بـ"صيغ الفعل الثّلاثي المجرّد" و"صيغ بعض الأسماء المتّصلة بالأفعال" من حيث دلالاتها التي لها بالوضع والدّلالات التي تنصرف إليها عندما تكون في وضعيّة اشتغال. وقد قادنا ذلك إلى معرفة مقاييس النّحاة العرب القدامى في تصنيف تلك الصّيغ والتّعامل معها.

ولعلّ أهمّ ما لفت انتباهنا في هذا الباب تعويلهم على "الاستعمال" في تحقيق تلك الأهداف. فهم لم يفصلوا بين مقتضيات النّظام ومقتضيات الاستعمال كما في السّياقات التي فسّروا فيها حركيّة الصّيغ وهي تتردّد بين خصائصها باعتبارها وحدات مجرّدة في النّظام وخصائصها باعتبارها وحدات سياقيّة جارية في محلاّت ومواضع إعرابيّة. وقد خلصوا بالنّظر إلى المواضع التي استُعملت فيها تلك الصّيغ إلى الإقرار بأنّ "الصّيغة" قد تأتي بلفظ صيغة أخرى وقد تأتي ويُراد بها معنى صيغة أخرى.

وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ النّحاة وإن ميّزوا بين "صيغ الفعل الثّلاثي المجرّد" و"صيغ الأسماء المتّصلة بالأفعال" وجعلوا كلّ مجموعة منهما تحت صنف بعينه، وتوسّعوا في دراسة العلاقات الدّلاليّة بين الصّيغ المكوّنة لكلّ صنف، فإنّهم لم يتصوّروا الصّيغ الصّرفيّة أصنافا دلاليّة متفاصلة بل تصوّروها في علاقة استرسال لوعيهم بما يوجد بينها من اشتراك تركيبي دلالي. وقد أدّى اهتمامهم بدلالات الصّيغ الوضعيّة ودلالاتها التي تنصرف إليها بالاستعمال إلى تصوّر مجالات دلاليّة عامّة أرجعوا لها تلك الصّيغ وصنّفوها بحسب المعاني الغالبة عليها. وفي هذا السّياق تحدّثوا عن "الأفعال الحقيقيّة" وما تفيده من "أعمال مرئيّة" و"أعمال غير مرئيّة" وعن" الأفعال التي تكون للأعراض من الوجع وما يجري مجراه" و" أفعال الطبائع/الغرائز" وتحدّثوا عن "الأسماء الصّفات" و"الأسماء غير الصّفات". وقد توصّلوا في هذا الباب إلى مجاوزة خصائص الصّيغ اللّفظيّة والاهتمام بالخصائص الدّلاليّة المميّزة لكلّ واحدة منها والخصائص المشتركة التي تسمح لصيغة من الصّيغ بأن تعوّض غيرها من الصّيغ وأن تُستعمل بمعناها.

وقد بدا لنا أنّ استعمالهم لعدد من العبارات في تحديد الدّلالة الغالبة على صيغة من الصّيغ من قبيل "في الأغلب" و"يكثر فيها" و"يغلب عليها" من المظاهر الدّالة على أنّ دلالات الصّيغ الصّرفيّة عندهم هي دلالات احتماليّة وأنّ المعنى الغالب على الصّيغة بهذا الاعتبار ليس منتهى ما تحقّقه الصّيغة. وعلى هذا الأساس قيّدوا مضامينها الدّلاليّة بتلك الأوصاف وعملوا على تدقيقها بالعودة إلى الاستعمال باعتباره ميدانا تُختبر فيه الصّيغ وما تفيده من معان.

خاتمـــــة الباب الثّانـــي

لقد وجّهنا اهتمامنا في هذا الباب إلى دراسة الدّلالات التي يمكن أن تعبّر عنها بعض الصّيغ الصّرفيّة في نظام العربيّة. وقد خصّصنا الفصل الأولّ من هذا الباب إلى دراسة "حركيّة الصّيغ" من حيث دلالاتها الزّمانية، فيما خصّصنا الفصل الثّاني لدراسة حركيّة "صيغ الفعل الثلاثي المجرّد" و"صيغ الأسماء المتّصلة بالأفعال "وتردّدها بين دلالاتها التي لها بالوضع والدّلالات التي تنصرف إليها بالاستعمال. وقد كان البحث في حركيّة الصّيغ، على ما فيه من صعوبات، مناسبة مهمّة في تفهّم طرق القدامى في التّعامل مع الصّيغ الصّرفية بشكل عامّ ومع ما تفيده من دلالات بشكل خاصّ. ولعلّ أهمّ ما لاحظناه في هذا الباب أنّهم لم يفصلوا في دراستهم الدّلالات الصّيغيّة بين الصّيغ باعتبارها أصنافا معجميّة والصّيغ باعتبارها أقساما سياقيّة تركيبيّة. وهذا التصوّر في التّعامل مع الظّواهر اللغويّة ينبني في جوهره على خلفيّة نظريّة هامّة، مفادها أنّ مبادئ النّظريّة النّحويّة المجرّدة هي مبادئ قائمة على الاستعمال مقترنة به وليست معزولة عنه.

وقد أفضى اهتمامهم بالصّيغ الصّرفيّة إلى مناقشة ما تتميّز به كلّ واحدة من تلك الصّيغ من سمات لفظيّة وأخرى معنويّة وإلى البحث عمّا يوجد بينها من اشتراك تركيبي دلالي يوضّح حركيتها ويمكّن من تحديد القوانين المسيّرة لها. وقد بلغوا في ذلك أشواطا هامّة انعكست في كيفيّة تعليلهم تفاوت "الأسماء المتّصلة بالأفعال" على اختلاف صيغها في مشابهتها للفعل وفي تعليلهم جريان الصّيغ الصّرفيّة بعضها مجرى البعض الآخر. وقد برهنوا بذلك على قدرة الصّيغ في نظام العربيّة على التّعبير عمّا سمّاه بن حمودة بـ"ظاهرة الاسميّة- الفعليّة" بنسب متفاوتة تختلف باختلاف الأوضاع والمقاصد (490/2004).

ويُعدّ اهتمامهم بـ"الدّلالات الزّمانيّة" مناسبة من بين المناسبات التي اتّخذوها لدراسة "حروف الإنشاء" التي تجيء في نظرهم مؤثّرة في غيرها، موقعة معناها بألفاظها في الصّيغ التي تدخل عليها فتصرفها إلى حال غير حالها الأصليّة، ودراسة "ظروف الزّمان" التي تعمل فيما تدخل عليه من

كلام فتغيّره. وقد كان اهتمامهم بها مقترنا باهتمامهم بالصّيغ وهي في وضعية اشتغال. وقد أدّى ذلك إلى متابعتهم مختلف استعمالات الصّيغة الواحدة، وهي استعمالات تعكس المراحل التي بلغوها في تحديدهم دلالات الصّيغ الصّرفيّة للأفعال وصيغ الأسماء المتّصلة بها على الزّمان.

وقد أفضى بحثهم في الصّيغ الصّرفيّة وما تفيده من دلالات إلى إثارة عدد من المصطلحات المعبّرة عن تصوّراتهم في هذا الباب، ومنها "الزّمان" و"الوقت" و"المنقضي" و"الموجود" و"المنتظر" و"الثّبوت" و"الاستمرار" و"الدّوام" و"الاتّصال و"الحدوث"...إلخ. وقد بدا لنا من خلال مناقشة تلك المصطلحات، أهميّة التصوّرات التي وجّهتهم في تعاملهم مع دلالات الصّيغ. ولعلّ أهمّ ما حققوه في هذا السّياق، تمييزهم بين "الدّلالة الصّناعيّة" وهي دلالة الصّيغة على الزّمان و"الدّلالة اللّفظيّة" وهي دلالة معجميّة مقترنة بالحدث ويُعَبَّرُ عنها بحروف الجذر المرتّبة ترتيبا معلوما. وقد يكون ذاك التّصنيف سببا في تنبّههم إلى الفروق الموجودة بين الدّلالات المظهريّة الاشتقاقيّة والدّلالات المظهريّة المعجميّة رغم انصرافهم إلى دراسة الخصائص المظهريّة لصيغ الأفعال وصيغ الأسماء المتّصلة بها بعد تعجيمها كما تدلّ مصطلحات "الحدوث" و"الثّبوت" و"الاستمرار" على ذلك.

المهمّ في هذا الباب أنّ اهتمامنا ببعض الصّيغ الصّرفيّة ومتابعتنا حركيّتها وتردّدها بين معانيها التي لها بالوضع والمعاني التي تنصرف إليها بالتّركيب، لم يكن منتهى ما نطمح إلى تحقيقه. فنحن نعتبر أنّ الخطوات التي قطعناها في التّعامل مع تلك الصّيغ بترصّد حركيتها والبحث في القوانين المسّيرة لها، قراءة لجوانب مهمّة من المنوال النّحوي العربي. وهي قراءة قصدنا من خلالها إعادة النّظر فيما قدّمه النّحاة من محاولات وصف وتفسير وتقييم في معالجتهم القضايا النّحويّة ومنها "الصّيغ الصّرفيّة"، ومراجعة الطّروحات المصنّفة للنّحو واللّسانيات على أساس "القدم" و"الجدّة" ووضعها موضع مساءلة.

الخاتمة العامّة

انشغلنا في هذا البحث بمفهوم الصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنه في التّراث النّحوي وفي الدّرس اللّساني الحديث. وقد أدّى ذلك إلى الاهتمام بالخصائص التّركيبيّة الدّلاليّة المحقّقة لصيغ الأفعال وصيغ الأسماء المتّصلة بها في نظام العربيّة. وقد كانت العودة إلى المفهوم والمصطلحات المعبّرة عنه في التّراث النّحوي وفي اللّسانيات على صلة ببعض الاختيارات المنهجيّة التي حاولنا انطلاقا منها أن نستدلّ على نجاعة المنوال الذي صاغه النّحاة العرب سواء في كيفيّة تعاملهم مع الأدوات الواصفة للنّظام أو في تعاملهم مع النّظام الموصوف ومعالجتهم له بالوصف والتّفسير والتّنظير.

وقد توصّلنا بدراستنا السّمات المفهوميّة للصّيغة والمصطلحات المعبّرة عنها في التّراث النّحوي وفي اللّسانيات، إلى ضبط حدودها وبيان ما يجمع بينها وما يفرّق من خصائص دلاليّة نحويّة. واتّخذنا من هذا المبحث مدخلا لتقييم كيفيّة تعامل النّحاة واللّسانيين مع مفاهيم الوصف والتّحليل باعتبارها متصوّرات ذهنيّة تساهم في الكشف عن الخلفيات النّظريّة التي يصدر عنها كلّ فريق منهما. وقد خلصنا بذلك إلى أنّ اختلاف النّحاة واللّسانيين في كيفيّة تعامل كلّ منهما مع تلك المفاهيم لا يعني، بحال من الأحوال، قصور المفاهيم النّحويّة أو المفاهيم اللّسانيّة عن الوصف والتّفسير.

وقد أغرانا الاشتراك الحاصل بين "الصّيغة" والمصطلحات المعبّرة عنها في اللّسانيات في عدد من السّمات المفهوميّة، إلى افتراض نواة "جهاز مفهوميّ عامّ" يكون موازيا "للنّظام اللّغوي الشّامل" رغم وعينا بصعوبة نقل مصطلح مّا من المصطلحات الواصفة من السّياق الذي وُجد فيه إلى سياقات أخرى مماثلة له أو هي شبيهة به في أنظمة نحويّة أخرى. فنحن ندرك أنّ القضايا اللّغويّة، ولاسيّما المتّصلة منها بالكلّيات اللّسانية، مشتركة بين الأنظمة النّحويّة، وأنّ الأدوات الواصفة لها تختلف عادة من نظام نحوي إلى آخر. ولكنّ ملاحظة عودة بعض المصطلحات في أكثر من نظام وتقارب مجالاتها المفهوميّة، هي التي عزّزت قناعتنا بمثل هذا الافتراض وجعلتنا ندعو، في هذه المرحلة على الأقلّ، إلى اختباره والاستدلال على جدواه.

وقد قادنا الاهتمام بخصائص الصّيغ الدّلاليّة في نظام العربيّة ومتابعتنا منهج النّحاة في التّعامل معها إلى تبنّي فرضيّة التّعامل غير المباشر بين اللّسانيات والتّراث النّحوي. وهي فرضيّة أكّدنا من خلالها على أهميّة التّراكم في بناء المعارف عموما والمعرفة اللّسانيّة بشكل خاصّ، وحاولنا انطلاقا منها تعديل بعض الأفكار والمواقف اللّسانيّة التي عمد أصحابها إلى إحداث قطيعة منهجيّة مع كلّ ما قديم في استقراء اللّغة ومعالجتها.

وقد أثبتنا في هذا السّياق أنّ مقابلة بعضهم بين النّحو واللّسانيات على أساس المقابلة الأعمّ بين ما هو قديم وما هو حديث لا معنى لها في المباحث اللّسانيّة اليوم. فقد بدا لنا واضحا أنّ اللّسانيات شأنها شأن العلوم الأخرى، قد تجاوزت معرفتها القديمة دون أن تقطع الصّلة بها. وفي هذا ما يدلّ على أنّ التّراث النّحوي هو مرحلة من تاريخ اللّسانيات وأنّ تطوّر هذا الفرع المعرفي يقتضي من ضمن ما يقتضيه، العودة إلى تلك المرحلة والاستفادة مما تطوّر منها من مبادئ.

وقد توخّينا منهجا استقرائيّا في تتبّع أراء النّحاة واللّسانيين بخصوص "الصّيغة" وما تطرحه من قضايا مفهوميّة وأخرى تركيبيّة دلاليّة، فبدت لنا أهميّة المداخل التي اعتمدها النّحاة في تعاملهم مع "الصّيغ" وترصّدهم دلالاتها. فلم يغب عنهم في تعاملهم معها أهميّة "الاستعمال" في تحديد خصائصها. ولذلك كانوا يضعون في اعتبارهم النّظام واستعماله خلافا لبعض النّظريّات اللّسانيّة الحديثة التي مازالت تتبنّى مبادئ النّظريّة الأرسطية التقليديّة، وتفرّق بين وحدات النّظام ووحدات الاستعمال. وقد كانت وجاهة تلك المداخل من بين الأسباب التي جعلت الشّاوش يعتبر أنّ: "قراءة القديم أو ما يسمّيه بعضهم التّراث يمكن أن يكون القصد منه اكتشاف أفكار ونظريات جديدة" (988/2001).

ضمن هذا الاتّجاه العامّ، نظرنا في الخصائص المفهوميّة والدّلاليّة للصّيغة، وعمدنا إلى البحث عن علاقة "البنية" و"الشّكل" و"البناء" بها وتعميق النّظر في السّياقات التي أُجري فيها كلّ مفهوم من المفاهيم المذكورة بحثا عن التّقاطعات الموجودة بينها وتحقيقا لقراءة متكاملة هدفها مجاوزة اللّسان الواحد في الوصف. وهذه القراءة على ما فيها من صعوبات، تقتضي الإلمام بالمقاييس الجزئيّة المكوّنة لكلّ لسان قبل النّظر في المبادئ المشتركة بين

الألسن. وهو ما عملنا على تحقيقه في الباب الثّاني من هذا البحث ونحن نحاول إعادة قراءة التّراث النّحوي وتفهّم منهاج النّحاة في وصف الصّيغ وتفسيرها واستخلاص القوانين المتّصلة بها.

وقد خصّصنا الفصل الثّالث من البحث، للنّظر في كيفيّة تصنيف بعض الدّراسات اللّسانية الحديثة للصّيغ الصّرفيّة قصد الاستفادة من نتائج ذاك التّصنيف في تعاملنا مع الصّيغ الصّرفيّة في العربيّة. فنحن نصف الصّيغ في نظام العربيّة ولا نهمل المشاغل المنهجيّة والمعرفيّة التي أثارها اللّسانيون في تعاملهم مع الصّيغ في ألسن أخرى. ولذلك جعلنا من الفصل الثّالث بما أثاره من قضايا وإشكاليات، إطارا عامّا تمكنّا من خلاله من بلورة أهمّ المقاييس المعتمدة في تصنيف الصّيغ وترصّد دلالاتها. وقد كانت طروحات كلّ من يسبرسن وغيّوم وتانيار في تعامل كلّ واحد من هؤلاء مع "الصّيغ الصّرفيّة" ومع ما تفيده من دلالات زمانيّة، لافتة في نظرنا. فقد تبيّنا أنّ يسبرسن وغيّوم على الأقلّ قد اشتغلا بالصّيغة باعتبارها وحدة معزولة عن سياقها أي باعتبارها "كلمة" دون احتراز من المفهوم من وجهة نظر ابستمولوجيّة. وقد توسّعا انطلاقا منه في التّعامل مع الوحدات اللّسانية داخل التّركيب. وزاد غيّوم على هذا الطّرح المحطّات الذّهنيّة لتشكّل الكلمة. فجعل ما يحدث في الذّهن مرحلة أساسيّة في فهم المنجز المتحقّق من الوحدات. وقد بيّنا مدى تواصل هذا التصوّر مع تصوّرات النّحاة العرب التي انبنت في جوهرها على مفهوم "الكلمة" رغم وعيهم بما يثيره المفهوم من إشكاليات. وقد اعتمدنا هذا التّقارب في تبرير وجاهة التّعامل غير المباشر بين التّراث النّحوي واللّسانيات.

المهمّ في هذا السّياق أنّ الهدف من معالجة الدّلالات الصّيغيّة في العربيّة استنادا إلى بعض الطّروحات اللّسانيّة الغربيّة، إيجاد الأدوات المنهجيّة الكافيّة والفرضيات المناسبة لإعادة قراءة جوانب من التّراث النّحوي قراءة تتناسب والجهود التي بذلها النّحاة في تشييدهم نظريتهم وما تضمّنته من وسائل نظريّة ومنهجيّة مسيّرة للنّظام. وقد كان الباب الثّاني من البحث في مجمله استجابة لهذا التوجّه. فقد تتبّعنا فيه أراء النّحاة بخصوص "صيغ الأفعال" و"صيغ الأسماء المتّصلة بها" وما تفيده من دلالات. وقد تنبّهنا في هذا السّياق إلى أنّ النّحاة لم يفصلوا بين مكوّنات اللّغة، وأنّ معالجتهم للعلاقة بين دلالات الصّيغ الأصليّة ودلالاتها التي تنصرف إليها بالاستعمال،

قد كان متّصلا بكيفيّة تصوّرهم للصّيغة في حدّ ذاتها. فهم يعتبرون الصّيغ الصّرفيّة صيغا حركيّة وليست سكونيّة. ولذلك انصبّ جهدهم على تقليب النّظر في العناصر التي تدخل على الصّيغ في التّركيب فتصرفها عن معانيها التي لها بالوضع إلى معان سياقيّة جديدة تتفاوت من حيث "القرب" و"البعد" عن معناها الوضعيّ الأوّل.

ولم تغب عنّا في هذا الباب جهودهم في تصنيف الصّيغ. فقد بوّبوا الصّيغ بالنّظر إلى ما يجمع بينها وما يفرّق من خصائص نحويّة. ولم يكن استعمالهم مصطلح "الأسماء المتّصلة بالأفعال" مثلا، إلاّ دليلا على ما يوجد بين الصّيغ المصنّفة تحت هذا المسمّى من اشتراك. فمفهوم "الاتّصال"، بقطع النّظر عن مدى انتشاره في النّظريّة النّحويّة وعمّا يُقصد به فيها، من المفاهيم التي جعلتهم يجمعون بين صيغ اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والصّفة المشبّهة...إلخ. وقد بيّنا ضمن هذا البحث أيضا، المصطلحات التي استخدموها في وصف هذا الصّنف من الأسماء كـ"الأسماء المتّصلة بالأفعال" و"الأسماء الجارية مجرى الفعل" و"الأسماء التي أخذت من الأفعال" و"الأسماء التي أعملت عمل الفعل". وبدا لنا أنّ التّسميات مشروطة بمقصد المسمّي وبالغرض الذي إليه يقصد في تعامله مع الموضوع الموصوف.

وقد بيّنا في هذا السّياق أنّ عمليات التّصنيف التي أجروها على الصّيغ قد اقترنت عندهم، بمعنى الصّيغة لا بلفظها وإن كانت الدّلالة مرتبطة وثيق الارتباط باللّفظ الدّال عليها. وقد مكّنهم هذا التصوّر من التّعامل مع الصّيغ الدّالة بلفظها على الماضي وبمعناها على المستقبل، ومن تفسير ظاهرة " الثّراء الدّلالي" التي تقتضي أوّلا وقبل كلّ شيء، عدم مجاوزة الدّلالة للشّكل النّحوي المحقق لها.

ويبدو أنّهم لم يقتصروا في تعاملهم مع الصّيغ على الوصف والتّصنيف والتّفسير واستخراج القوانين المتحكمة فيها فحسب، وإنّما عملوا على النّظر في العامل الحقيقي الذي يصرف الصّيغة من معنى إلى معنى لم يكن موجودا فيها قبل إيجاده إيّاه بالحرف أو بالظّرف أو بالسّياق أو بالمقام. وقد عنوا بالعامل "المتكلّم" وعدّوه كما يقول عاشور: "مولّدا لا نهائيّا محطّات الفائدة في سؤاله وجوابه وأمره ونهيه وإثباته ونفيه وما يكرّره في شكل لا نهائيّ ثنائي في غاية التّجريد النّحوي الدّلالي..."(عاشور، ضمن تقديمه أطروحة البعزاوي،

11/2008). وفي هذا ما يدلّ على وعيهم بما يوجد بين النّظام واشتغال النّظام من تواصل.

وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ المنوال الذي فسّروا به الصّيغ الصّرفيّة واعتمدوه في تعليل ما يوجد بينها من اتّصال، لم يكتمل منذ بداية التّفكير النّحوي. فما سجّلناه من نقاشات بخصوص الصّيغ ودلالاتها يعكس المراحل التي مرّ بها المنوال النّحوي العربي وهي مراحل تنعكس في مختلف مكوّناته بدءا بالمصطلح وما مرّ به من تردّد أو تعدّد في التّسميّة قبل أن يتبلور كما يقول المهيري: "في مصطلح وجيز مكتف بنفسه مؤدّ إلى المقصود منه بدون أن يكون في حاجة إلى توضيح وشرح" (166/1993).

لقد طرقنا في هذا العمل مبحثا أساسيا في التّراث النّحوي وفي اللّسانيات الحديثة وحاولنا أن نجمع فيه بين ما هو خاصّ وما هو عامّ. واتّخذناه مدخلا لمزيد تعميق النّظر في جوانب من النّظريّة النّحويّة وفي طرق النّحاة في التّعامل معها بالوصف والتّفسير والتّعليل. ولا ندّعي في هذا السّياق أنّنا لم نُسبق إلى هذا الموضوع ولا أنّنا قد أحطنا به من كلّ جوانبه وأنّ ما حقّقناه من نتائج هو منتهى ما يمكن بلوغه فيه. فقد حاولنا النّفاذ إلى البناء الذي شيّده النّحاة وأعدنا النّظر في بعض جوانبه والاستدلال على انتظامها. فانتهينا إلى أنّ خصائص الصّيغ النّظاميّة متواصلة مع خصائصها التّركيبيّة التّداوليّة وأنّ تفهّم وحدات النّظام والإلمام بها يقتضي، من بين ما يقتضيه، الإلمام بخصائصها الدّلاليّة عندما تكون في وضعيّة اشتغال.

قائمة المصطلحات الأجنبيّة المستخدمة في البحث

ومقابلاتها معرّبة:(مدخل أجنبي)

(الحرف(A) أمام بعض المصطلحات الأجنبيّة يعني أنّها باللّغة الإنجليزيّة).

A

Abstrait	مجرّد
Actant	مشارك
Accompli	منقض
Acte de représentation	عمل تصوّريّ
adjectif	صفة
Antérieur	سابق
Anontif	ضمير مفرد غائب
Aspect	مظهر
Aspect composé	مظهر مركّب
Aspect of the linguistic sign(A)	مظهر العلامة اللّغوية
Aspect simple	مظهر بسيط
Atome crochu	ذرّة معقوفة
Axiomes	أكسيومات

B

bound morpheme (A)	وحدة متّصلة
Broader sense (A)	معنى واسع
But	هدف

C

Catégorie	مقولة
Catégorie syntaxique	مقولة تركيبية
Catégorie Grammaticale	مقولة نحوية
Catégorie Notionnelle	مقولة مفهومية
Catégorie extra-linguistique	مقولة خارج لسانية
Catégories principales	مقولات أساسية
Catégories secondaires	مقولات فرعية
cas grammatical	حالة إعرابية
champ de virtualisation	حقل الافتراضية

combinaisons de mots	توليفات الكلمات
Concrète	مادّي/ ملموس
Conditions nécessaires et suffisantes	شروط ضروريّة وكافيّة
Cognitive Psychology (A)	- علم النفس العرفاني
Connexions	ترابطات
Constant	ثابت
Constellation	كوكبة
Constituants immédiats	مكوّنات مباشرة
Content (A)	مضمون دلالي

D

Determination	تخصيص
Diathèse	توجيه البناء
diathèse active	توجيه البناء إلى الفاعل
diathèse passive	توجيه البناء إلى المفعول
diathèse réciproque	توجيه البناء إلى التبادل
diathèse réfléchie	توجيه البناء إلى الانعكاس
dicibilité mentale	انقوالية ذهنية
dicibilité orale	انقوالية شفهية
dire effectif	مقول بالفعل
Discernement initial	وضع انطلاق
discours	خطاب
Distance	مدى
dit terminal	قول نهائي
Domination	هيمنة

E

Entendement final	إدراك نهائي
Espace	فضاء
espace de transcendance	فضاء التحقّق
Expliqué	مُظهر
Expression	عبارة

F

faisceau de relations	حزمة علاقات
Fonction	وظيفة
Forme	شكل

Form classes (A)	أقسام شكلية
formes composées	صيغ مركّبة
Forme de l'expression	شكل العبارة
Forme du contenu	شكل المضمون
formes simples	صيغ بسيطة
formes surcomposées	صيغ أكثر تركّبا
Formes verbales	صيغ فعلية
four strata of language (A)	طبقات اللّغة الأربعة
free form (A)	استقلالية شكلية
free morpheme (A)	وحدة منفصلة
Futur relative	مستقبل نسبي

G

Genèse du mot	نشأة الكلمة
Genre	جنس نحوى
Grammaire Systématique	نحو نظامى

H

Habitual (A)	–اعتيادي
Hiérarchie notionnelle	تراتبيــة مفهوميّة
Hiérarchie des Connexions	هرمية التّرابطات

I

Image acoustique	صورة سمعية
Immanent	غير متحقّق
Impliqué	مضمّن
Indicatif"	صيغة إخبار
Infinitif	صيغة فعل غير مصرّف
Infinitif parfait	فعل غير مصرّف مركّب
Inaccompli	غير منقض
Internal structure (A)	بنية داخليّة
extrinsic(interstratal) (A)	وظائف ظاهرة
intrinsic (intrastratal) (A)	وظائف خفيّة

L

Langue	لسان
Loi constructive	قانون تكويني

M

Matière	مادّة
Meaning (A)	مضمون دلالي
Médiateur	وسيط
Minimalist Program (A)	برنامج أدنوى
Modality (A)	جهة
Mode subjonctif	صيغة احتمال
Monème	لفظم
Morphème	صيغم
Morphologie	علم الصرف
Mot	كلمة
Mot temporel	وحدة معبّرة عن الزمان بالوضع

N

Nœud	عقدة
Nucléus	نواة
Nombre	عدد
Non progressive (A)	غير متدرّج
norrower senses(A)	معاني ضيّقة

O

Opérations médiatrices	عمليات وسيطة
Opposition	تقابل

P

Parameters (A)	مقاييس
Participe futur	مشارك مستقبل
Participe passé	مشارك ماض
Participe présent	مشارك حاضر
Passé composé	ماضي مركّب
Passé antérieur	ماضي سابق
Participe futur	مشارك مستقبـل
Particule	أداة
Particulier	خاصّ
Personne	شخص
Phonème	صوتم

Phonologie	علم وظائف الأصوات
Phrase	جملة
Phrases atemporelles	جمل خالية من الدّلالات الزمانية
Pluriel interne	جمع خفيّ
Pluriel externe	جمع ظاهر
Postérieur	لاحق
Précède	قبلي
Présent	حاضر
Prétérit	ماض
Principales (A)	مبادئ
Progressive (A)	متدرّج
Pronom	ضمير
Psycholinguistics (A)	لسانيات نفسية
Psycho-mécanique	ذهنية آلية
Psycho-sémiologie	ذهنية علاميــة
Psycho-systématique	ذهنية نظاميــة

R

Rapport de dépendance	علاقة تبعيّة
Représentation	تصوّر
Règles formelles	قواعد شكلية
Relation	علاقة

S

Sexe	جنس طبيعي
Signe linguistique	دليل لغوى
Signifiant	دالّ
Signifié	مدلول
Sound	مادّة صوتيّة
Source sémantique	مـورد دلالـي
Stemma	تفريعة
Structuralisme	بنيوية
Subjonctif	صيغة الاحتمال
Substance	مادّة
Substance de l'expression	مادّة العبارة

Substance du contenu	مادّة المضمون
Substantif	مصدر
Suit	ما بعدى
Syntaxe	علــم التركيب
Système	نظام
Système des aspects	نظام مظهرى
Système fondamental	نظام كلّى/أساسى
Système mental	نظام ذهنى
Système sémiologique	نظام علامى

T

Temps	زمان
Temps expliqué	زمان مُظهر
Temps grammatical	زمان نحوى
Temps impliqué	زمان مُضمـر
Temps notionnel	زمان مفهومى
Tense (A)	توقيت
Texte	نصّ
Trait	سمة
Traits conceptuels	سمات مفهوميّة
Transcendent	متحقّق
Translation	انتقال مقولى

U

Unité d'effet	وحدة موجودة بالفعل
Unité de puissance	وحدة موجودة بالقوّة
unité linguistique	وحدة لسانية
Universel	كلّى
Universaux linguistiques	كلّيات لسانية

V

Valence	تعلّق
Valence libre	تعلّق حرّ
Valeur	قيمة
Valeur différentielle	قيمة خلافية
Valeur du signe	قيمة الدّليل
Variable	متغيّر

Verbes	أفعال
Verbe avalent	فعل منعدم التعلّق
Verbe trivalent	فعل بثلاثة مشاركين
Visibilité mentale	طيفية ذهنية
Voix	بناء

المصادر والمراجع

1. العربيّة

• ابن الأنباري (كمال الدّين) (513-577هـ) :(1987) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة صيدا بيروت .

• ابن جنّي (أبو الفتح) (392هـ):

- (1985) سرّ صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، طبعة ثانية في جزئين، دمشق.
- (1955) الخصائص– 3 أجزاء تحقيق محمّد علي النجّار، مصر .
- (1954) المنصف في شرح تصنيف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ج2/ط1، مصر.
- (1983) المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2.

• ابن الخشّاب (492-567هـ):

• (1972) المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق.

• ابن السرّاج (أبو بكر محمّد) (ت 316هـ):

• (1985) الأصول في النّحو، 3 أجزاء تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، الطبعة الأولى، بيروت.

• ابن عصفور (597-669 هـ): (1979) الممتع في التّصريف، جزءان، طبعة رابعة، بيروت .(1971) المقرّب في النّحو، تحقيق عبد السّتّار الجواري وعبد الله الجبور، جزءان، مطبعة العاني، بغداد.

• ابن القطّاع (علي بن جعفر): (1983) كتاب الأفعال، 3أجزاء، طبعة أولى، عالم الكتب، بيروت.

• ابن منظور (جمال الدّين): (1994) لسان العرب، دار صادر بيروت لبنان.

• ابن هشام الأنصاري (708-761 هـ):

• مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، جزءان، دار إحياء التّراث العربي، د.ت.

• ابن يعيش (موفّق الدّين) (643هـ): شرح المفصّل، 10 أجزاء، عالم الكتب بيروت.

• الأستراباذي (رضيّ الدّين) (688هـ):

- (1982) شرح شافيّة ابن الحاجب، 3 أجزاء، تحقيق محمّد نور الحسن ومحمّد الزفزاف ومحمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان.
- (1973) شرح الكافيّة، 5 أجزاء، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا.

• البعزاوي (محمّد الصّحبي) :

- (2013) مظاهر من التّعامل بين علم المنطق والنّحو: قراءة في مصطلحي " كلمة " و"فعل" في الصّناعتين المنطقية والنّحوية، ينشر لاحقا ضمن حوليات الجامعة التونسية، مجلّة كليّة الآداب منّوبة، تونس.
- (2012) مبادئ في علم الإعراب البنيوي، باب دال: في التعلّق"، ترجمة منشورة ضمن إطلالات على النّظريات اللّسانيّة والدّلاليّة في النّصف الثّاني من القرن العشرين، بيت الحكمة تونس.
- (2012) وسم المبهمات في العربيّة: "بحث في بعض القضايا الإعرابية الدّالة على قدرة النظرية النحوية العربية على الوصف والتفسير"، موارد عدد17 سوسة،تونس .
- (2011) الفعل العربي وخصائصه الإعرابية في بعض المناويل الاستشراقيّة الحديثة: قراءة وتقويم، مجلّة موارد، عدد 16 سوسة.
- (2010) الأبنية المتّحدة في الأصول والمعنى وقضيّة أصل الاشتقاق، أعمال مهداة إلى الأستاذ الطيّب البكّوش، منشورات كليّة الآداب صفاقس، صص85-102
- (2008) ثنائيّة المخبر عنه والمخبر به في العربيّة: دراسة إعرابيّة دلالية، المطبعة الرّسميّة للجمهوريّة التونسية، تونس.

• البكّوش (الطيّب): (1993) في الكلمة في النّحو العربي وفي اللّسانيات الحديثة (مشترك)، دار الجنوب للنّشر، تونس.

• بن حمّودة (رفيق) :

- (2004) الوصفية مفهومها ونظامها في النّظريات اللّسانية، دار محمد علي الحامّي للنّشر، تونس.
- (2003) الاسميّة الفعليّة في التّراث النّحوي : خصائصها ودلالاتها، ضمن ندوة المعنى وتشكّله، منشورات كليّة الآداب منّوبة .

• باديس (نرجس): (2009) المشيرات المقاميّة في اللّغة العربيّة، مركز النّشر الجامعي

• التّهانوي (محمّد علي الفاروقي) (1158هـ): (1862) كشّاف اصطلاحات الفنون، 3 مجلّدات.

• جحفة (عبد المجيد): (2006) دلالة الزّمن في العربيّة، دراسة النّسق الزّمني للأفعال، الطّبعة الأولى، دار توبقال للنّشر،الدّار البيضاء المغرب.

• الجرجاني (عبد القاهر) (471هـ):

- (1989) كتاب دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمّد شاكر، الطّبعة الثّانية، مكتبة الخانجي القاهرة.
- (1982) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، مجلّدان، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام، العراق.

• الجرجاني (علي بن محمّد) التّعريفات، الدّار التّونسية للنّشر د.ت.

• الخليل بن أحمد (175هـ): (1981-1985) كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرّائي، بغداد

• الزجّاجي (أبو القاسم) (337هـ): (1982) الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الرّابعة، دار النّفائس، بيروت.

• الزّمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر) (467-538هـ): (1990) المفصّل في علم اللّغة، تحقيق د.محمّد عزالدّين السعيدي، الطبعة الأولى، دار إحياء العلوم،بيروت.

• السّعدي (شكري): (2006) الحدث في اللّغة العربيّة: بحث في الأسس الدّلاليّة للبنى النّحويّة، مرقون بكليّة الآداب بمنّوبة، تونس.

• سوسّير (فردنان دي) : (1985) دروس في الألسنيّة العامّة، تعريب صالح القرمادي ومحمّد الشّاوش ومحمّد عجينة، الدار العربيّة للكتاب، ليبيا – تونس.

• سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) (180هـ) : (1990)الكتاب، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، دار سحنون للنّشر والتّوزيع، تونس.

• السّيرافي (أبو سعيد) : (368هـ) :

- (1986) شرح كتاب سيبويه،ج1/ تحقيق رمضان عبد التّواب و محمود فهمي حجازي ومحمّد هاشم عبد الدّايم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب .
- (1990) شرح كتاب سيبويه، ج2/ حقّقه وعلّق عليه، رمضان عبد التوّاب، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

• السّيوطي (أبو الفضل جلال الدّين) (911هـ): (1979) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلميّة، الكويت.

• الشّريف (محمّد صلاح الدّين) :

- (2012) الدّارة النّحويّة البلاغيّة: مقاربة نظريّة لتعليميّة الألسنة، حوليات الجامعة التّونسيّة، عدد 57 صص 53-88.

- (2008) أوقد سألتمونيها بحث في مظاهر من العرفان الجماعي المختزن في البرنامج النّحوي، حوليات الجامعة التّونسية، عدد53/ صص 331-391.
- (2007) دور صيغ الفعل العربي الخمس في وسم الجهة والمظهر، حوليات الجامعة التّونسية، عدد52/صص 45-98.
- (2002) الشّرط والإنشاء النّحوي للكون : بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات، منشورات كليّة الآداب منوبة، تونس.

• الشّاوش (محمّد): (2001) أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النّحويّة العربيّة، نشر جامعة منّوبة بالاشتراك مع المؤسّسة العربيّة للتّوزيع تونس.

• عاشور (المنصف):

- (2005) دروس في أصول النّظريّة النّحويّة العربية من السّمات إلى المقولات أو لولبيّة الوسم الموضعي، مركز النّشر الجامعي، تونس
- (2005) مشترك: قضايا في معالجة الأبنية الإعرابيّة والدّلاليّة، منشورات كليّة الآداب والفنون والإنسانيات منّوبة، تونس.
- (2004) ظاهرة الاسم في التفكير النّحوي، منشورات كليّة الآداب منّوبة،تونس .
- (2002) ملاحظات في رسالة سيبويه، حوليات الجامعة التّونسيّة، عدد47.

• العبّادي (أحمد بن قاسم): (1983) رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، تحقيق محمّد حسن عوّاد، الطبعة الأولى، الأردن.

• العلوي (توفيق): (2012) الصّرافم الحرفيّة: قرائن التّحديد الشّكليّة، حوليات الجامعة التّونسيّة،عدد 57، صص 151-181.

• عيساوي (عبد السّلام): (2004) التّأريخ النصّي للنّحو العربي من خلال مفهوم الإضافة، منشورات كليّة الآداب منّوبة ودار سحر.

• غنيم (أميرة): (2003) تنوّع الجهة الزّمانيّة ودور النّواسخ الفعليّة في توجيهها، مجلّة موارد، عدد8 كليّة الآداب بسوسة، تونس.

• قريرة (توفيق):

- (2012) المنوال العرفاني في دراسة "الأسمنة" والأسماء المتّصلة بالفعل في العربيّة، حوليات الجامعة التّونسيّة،عدد57، كليّة الآداب منّوبة– تونس.
- (2011) الاسم والاسميّة والإسماء في اللّغة العربيّة، مقاربة نحويّة عرفانيّة، مطبعة التّسفير الفنّي، صفاقس، تونس.

- (2003) المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب، دار محمّد على الحامّي للنّشر، صفاقس، تونس.
- كندو (وليلاي):
- (2003) العلاقة بين الأبنية النّحويّة من خلال المقتضب وشرح الكافيّة، بحث مرقون بكليّة الآداب منوبة، تونس.

• المبخوت (شكري): (2004) نحو الجملة ونحو النصّ، ضمن مؤتمر مناهج اللّغة العربيّة: آفاق التجديد والتّطوير، مملكة البحرين .

• المبرّد (أبو العبّاس محمّد) (285هـ) :(1963) المقتضب، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، 4أجزاء، عالم الكتاب بيروت.

• المجدوب (عز الدّين):
- (2002) مفهوم الاسترسال في بعض البحوث التّونسيّة، ضمن ندوة الاسترسال في الظّاهرة اللّغويّة، كليّة الآداب بسوسة، تونس.
- (1998) المنوال النّحوي العربي، قراءة لسانيّة جديدة، كليّة الآداب سوسة، دار محمّد علي الحامي تونس.

• المسعودي (عبد العزيز): (2013) المعاني الجهيّة والمظهريّة: بحث لساني في المَقْولة الدّلاليّة، جامعة سوسة، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة.

• المهيري (عبد القادر) :
- (1993) نظرات في التّراث اللّغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- (1993) أعلام وآثار من التّراث اللّغوي، دار الجنوب للنّشر، تونس 165صفحة.
- (1974) كتاب سيبويه بين التّقعيد والوصف، حوليات الجامعة التّونسيّة، عدد11.

• ميلاد (خالد): (2001) الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة دراسة نحويّة تداوليّة، نشر جامعة منّوبة بالاشتراك مع المؤسّسة العربيّة للتوزيع، تونس .

• النّحوي (ابن الطرّاوة) (568هـ): (1996) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق د. حاتم صالح الضّامن، طبعة ثانية منقحة، عالم الكتب.

• الهيشري (الشّادلي): (2003) الضّمير بنيته ودوره في الجملة، منشورات كليّة الآداب منوبة، تونس.

2. الأجنبيّة:

● Arrivé Michel, (1969), Les Eléments de syntaxe structurale, de L.Tésnière, Langue française,1/pp36-40.

- Benveniste Emile,(1966), Problèmes de linguistique générale, I ; Gallimard , Paris .
- Binnick, R; (1991), Time and the verb; A guide to tense and aspect, Oxford University Press, New York.
- Blachère, R ; Gaudefroy-Demombines, M; (1975), Grammaire de l'arabe classique, Maisonneuve et Larose.
- Bloomfield Léonard ;(1984) Language, The University of Chicago Press (avec une introduction de C.F.Hockett).
- Bohas Georges et Guillaume Jean Patrick, (1984), Etudes des théories des Grammairiens Arabes, Damas.
- Brinton Laurel J., (1988) THE Development of English aspectual systems ,Cambridge University Press .
- Brunot, Ferdinand , (1965): La pensée et la langue.3ème éd., Masson, Paris.
- Chomsky Noam, (2005) On Nature and Language, Cambridge University Press.
    - (1996) The Minimalist program, The MIT Press Cambridge, Massachusetts- London-England.
- Comrie Bernard, (1985),Tense, Cambridge University Press.
    - (1976); ASPECT, An Introduction to The study of Verbal Aspect and related problems, Cambridge University Press.
- CONCISE Encyclopedia of Languages of the World, (2009) Elsevier Ltd, Oxford UK.
- Crystal David; (1997), A Dictionary of Linguistics and Phonetics , Fourth Edition, Blackwell Publishers Ltd, Oxford, UK.
- Dictionary of Language and Linguistics, (2006), HADUMOD BUSSMAN, London and New York.
- Dubois Jean, et al, (1973), Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris.
- Fleisch H ,(1979), Traité de Philologie Arabe, 2ème édition, Dar el-Mashreq, Beyrouth, Liban.
- Frege,(1970): Les Fondements de l'arithmétique ,trad. Française, Le Seuil, Paris.
- Fuchs C, (2011) , Linguistique- Domaines, E.U .

- Galton Antony,1984,The Logic of Aspect ,An Axiomatic Approach, Clarendon Press.Oxford.

- Guillaume G. Leçons de linguistique 1943-1944.A , 1945-1946 .A , publiées sous la direction de Roch Valin, P.U.L Québec.
  - (1973a), Langage et science du langage ,Paris- Québec.
  - (1973 b) Principes de linguistique théorique, recueil de textes inédits, sous la direction de Roch Valin ; Les Presses de L'Université Québec et Klincksieck , Paris.

- Hjelmslev L , (1971a), Essais Linguistiques, Minuit, Paris.
  - (1971b) Prolégomènes à une théorie du langage, Minuit, Paris.

- IZARD Michel, Jean-Louis Chiss et Christian Peuch, (2011), Structuralisme, E.U.

- Jespersen Otto, (1971), La Philosophie de la Grammaire, Les Editions de Minuit ,Paris .

- Kabakčiev Krasimir, (2000), Aspect in English, Kluwer Academic Publishers , Dordrecht, The Netherlands.

- Labidi Samir; (2012), L'approche Grammaticale de Tésnière dans ; Eléments de syntaxe structurale ; Annales de L'Université Tunisienne, 57,pp21-60.

- Lyons J, (1980), Sémantique linguistique, Larousse- Université –Paris.

- M.J.McC.(1995) ; Morphophonology(or Morphonology or Morphonemics), The Linguistics Encyclopedia, Edited by Kirsten Malmkjaer and James M. Anderson ; London and New York.

- Milner, J- C , (1995) : Introduction à une Science du langage, Seuil, Paris.

- Mounin G , (1985), Histoire de la linguistique des origines au XXème siècle, 4ème édition, P.U.F, Paris.

- SAUSSURE Ferdinand de , (1972), Cours de linguistique générale, Payot, Paris.

- Tésnière , L (1976), Eléments de syntaxe structurale , klincksieck , Paris.

- Thomas Scoval, (1998),Psycholinguistics, Oxford University Press.

- Trask R. L (1992), A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, ROUTLEDGE

- Universalis E, Encyclopédie Universalis, 2011.

● Verkuyl,H.J (1993), A theory of aspectuality , the interaction between temporal and atemporal structure , Cambridge University Press.

● Yishai Tobin, (1993), Aspect in the English Verb : Process and result in language, Longman London and New York .

فهرس الموادّ

إهداء 5

تصدير 6

تقديم في غير مقدّمة 7

مقدّمة البحث 13

1-موضوع البحث وأهدافه 13

2-من دواعي البحث في الموضوع 14

3-أقسام البحث 15

الباب الأوّل "الصّيغة" والمصطلحات المعبّرة عنها في "التّراث النّحوي"

وفي "التفكير اللّساني الحديث" 19

مدخل 21

الفصل الأوّل "الصّيغة" والمصطلحات المعبّرة عنها

في التراث النّحوي العربي 25

0- تمهيد 25

1– مفهوم الصيغة والمصطلحات المعبّرة عنه في التراث النحوي العربي 29

1-1 منزلة المفهوم والمصطلحات المعبّرة عنه في "مرحلة التّأسيس" 29

1-1-1 مراوحة "سيبويه" بين وصف النّظام ووضع الأدوات الواصفة له 29

1-1-2 إطلاق "المبرّد" مصطلح "صيغة" والاشتغال به

في الوصف والتّصنيف دون تعريفه 34

1-2 مفهوم "الصّيغة" والمصطلحات المعبّرة عنه في مرحلة التّأصيل 40

1-2-1 استعمال "ابن السرّاج" الصّيغة للأقسام الكلاميّة

التي لها "بناء" و"وزن"... 40

1-2-2 أثر استقرار الأدوات الواصفة في امتداد مشاغل "ابن جنّي"

النّحوية في الوصف والتّفسير 44

1-2-3 مفهوم "الصّيغة" وما يطرحه من قضايا عند "الرّضي الأستراباذي" 49

2-أهمّ السّمات النّحوية المميّزة لمفهوم الصّيغة وعلاقته

بالمصطلحات المعبّرة عنه في التّراث النّحوي.....54
3-خاتمة الفصل.....59
الفصـــل الثّانـــي: المصطلحات المعبّرة عن "الصّيغة"
فـــي اللّسانيات الحديثـــة.....61
0. تمهيد.....61
1- المصطلحات المعبّرة عن الصيغة في اللّسانيات الحديثة.....62
1.1. السّمات المفهوميّة لمصطلحات (STRUCTURE) و(FORME) و(VOIX)
في التّفكير اللّساني الحديث.....66
1.1.1. وضع جهاز مفاهيمي وتعريفه إجراء ضروريّ عند سّوسير SAUSSURE
للقطع مع الدّراسات القديمة ووضع أسس لسانيات وصفيّة.....66
1-1-2 إهمال بلومفيلد BLOOMFIELD معنى الوحدات اللّسانيّة،
وراء عجز منواله الوصفي عن استيعاب الأقسام الشّكليّة 70
1-1-3 توسّع يلمسلاف HJELMSLEV في تعامله مع مفهوم "شكل"
بمجاوزته "الجانب الشّكلي للعبارة" إلى "الجانب الشّكلي للمضمون" 73
1-1-4 استبدال "الشّكل"بـ"البناء" من بين الإجراءات المنهجيّة التي اتّبعها
تانيار TESNIERE في صياغة جهازه المفاهيمي الواصف 77
1-2-أهمّية ترابط المفاهيم في الاستدلال على تناسق الجهاز النّظري الواصف 81
2-اختلاف النّحاة واللّسانيين في استيعاب مفاهيم الوصف والتحليل
لا يفضي بالضّرورة إلى عجز أحد جهازيهما عن الوصف والتفسير 83
3-علاقة البنية (STRUCTURE) والشكل (FORME) والبناء (VOIX) بالصّيغة 86
4-خاتمة الفصل.....91
الفصـــل الثّالث:الصيغ الصرفية في بعض الدّراسات اللّسانية الحديثة:
"الخصائص الدّلالية المعتمدة في تصنيف الصّيغ الصرفية" 93
0تمهيد.....93
1 - الصيغ الصرفية في بعض الدّراسات اللّسانية الحديثة.....94
1 -1-أثر التصنيف المقولي عند يسبرسن JESPERSEN في الكشف عن حركية
الصيغ الفعلية.....94
1-2 أهمّية تصوّر غيّوم G. GUILLAUME الذهني في بيان الطبقات التجريدية

للصيغ الصرفية.....99
1-2-1 "العبارة" L'EXPRESSION تصوّرا ذهنيا مجرّدا موجودا بالقوّة قبل أن
يوجد بالفعل.....99
2-2-1 الصيغ الصرفية للأفعال عند غيّوم.....103
1-2-2-1 صيغ بسيطة.....105
2-2-2-1 صيغ مركّبة.....106
3-2-1 عدم وجاهة القول بـ"المماهاة" بين "المظهر" و"الزّمان" و"التّقابل" بين
"الاسم" و"الفعل.....107
1-2-3-1- علاقة المظهر بالزّمان.....107
2-3-2-1- علاقة الاسم بالفعل.....108
3-2 دور التعلّق (LA VALENCE) في بيان خصائص صيغ الأفعال
عند تانيار TESNIERE.....108
3- تردّد الصّيغ عند "يسبرسن" و"غيّوم" و"تانيار"، بين التكوّن الهبائي
والتكوين البنيوي.....114
1-3 انتظام المداخل المعتمدة في دراسة الصّيغ على أساس ما هو في الذّهن
وما هو خارجه.....117
2-3: اشتغال النّحاة واللّسانيين بمفهوم "الكلمة" من مظاهر التّعامل غير المباشر
بين التّراث النحوي العربي وبعض التصوّرات اللّسانية الحديثة.....118
4- خاتمة الفصل.....121
خاتمـــة الباب الأوّل.....123
الباب الثّانـــــي"الصّيغ الصرفية في نظام العربيّة بين الوضع والاستعمال".....125
مدخل.....127
الفصل الأوّل: الصّيغ المعبّرة عن دلالة الانقضاء في العربيّة:"
بحث في حركية الصّيغ وتردّدها بين دلالاتها الأصلية ودلالاتها التي تنصرف إليها بالتّركيب".129
0تمهيد.....129
1- في كون الدّلالة المظهريّة دلالة اشتقاقيّة مجرّدة قبل أن تكون دلالة تصريفيّة
منجزة صوتميّا بالتّعجيم.....133
2-إدراج الصّيغ المنقضيّة ضمن صنف واحد لا يعني وقوعها في نفس النّقطة

على خطّ الزّمن..... 137
3. تردّد الصّيغ الصّرفية في نظام العربيّة بين دلالاتها الأصليّة التي لها بالوضع
ودلالاتها الفرعيّة التي تنصرف إليها بالتركيب 141
1-3 اقتران دلالة الصّيغة مظهريا بمعنى الصّيغة لا بلفظها..... 142
2-3 دور الحروف في صرف صيغ الأفعال عن دلالاتها الأصليّة إلى دلالات
سياقيّة فرعيّة 144
3-3 أثر الظّروف في تغيير دلالات الصّيغ الصّرفيّة للأفعال وتقييد دلالات
بعض صيغ الأسماء المتّصلة بها 147
1-3-3 أثر الظّروف في صرف الصّيغ الصّرفيّة للأفعال عن دلالاتها الأصليّة..... 149
2-3-3 أثر الظّروف في توجيه دلالاتَ " صيغ الأسماء المتّصلة بالأفعال"
والحدّ من اتّساعها عندما تكون جارية في الاستعمال..... 150
4-3 عمل "كان" و"مادام" في الكلام الذي يدخلان عليه 157
4-خاتمة الفصل..... 161
الفصل الثّانــي: انصراف "صيغ الثّلاثي المجرّد" و"صيغ الأسماء المتّصلة
بالأفعال" عن المعاني التي لها بالوضع إلى دلالات جديدة بالاستعمال..... 163
0تمهيد..... 163
1-انصراف صيغ الفعل الثّلاثي المجرّد عن دلالاتها التي لها بالوضع
إلى دلالات سياقيّة جديدة 164
1-1الدّلالات الوضعيّة الغالبة على صيغ الفعل الثّلاثي المجرّد..... 164
2-1 الدّلالات التي تنصرف إليها صيغ الثّلاثي المجرّد بالاستعمال 168
1-2-1 انصراف (فَعَلَ) عن معنى "العمل" الذي تعبّر عنه بالوضع
إلى الدّلالة على "الصّفة" و"الحالة"..... 168
2-2-1 انصراف (فَعِلَ) عن الأعراض من الوجع وما جرى مجراه
إلى "الصّفات" 172
3-2-1 انصراف (فَعُل) عن الخصال التي تكون في الأشياء
إلى "الأعمال" و"الحالات" 174
2-استعمال صيغ الأسماء المتّصلة بالأفعال لأداء معان فرعيّة مختلفة
عن معانيها التي لها بالوضع..... 177

2-4 استعمال اسم الفاعل بمعنى الصّفة المشبّهة 185
2-5 دلالة "أفعل التفضيل" على معنى "الاسم" على الإطلاق متى أصبحت
بمعنى الفاعل وخرجت عن أن تكون بمعنى الفعل 187
3- خاتمة الفصل 189
خاتمـــة الباب الثّانـي 191
الخاتمـــة العامّـــة 193
قائمة المصطلحات الأجنبيّة المستخدمة في البحث ومقابلاتها معرّبة 199
قائمـــة المصادر والمراجع 207
فهرس الموادّ 215